



مطبوعات
المركز الإسلامي للإعلام والإنماء

الدكتور حسين القوتلي



مطبوعات
المركز الإسلامي للإعلام والإنماء

الطبعة الأولى
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

المقدمة

لم تكن هذه الصفحات المنتظمة بين دفتي هذا الكتاب معدة لتكون كتاباً له أبوابه وفصوله ووحدة موضوعه ، إنما كانت في الأساس بعضاً من المحاضرات القاها كاتبها في لبنان أو خارجه ، أو بعضاً من المقالات كتبها في هذه الصحيفة أو تلك ، إما باسم صريح كان يسبب فيه لنفسه ولغيره بعض المتاعب ، أو باسم مستعار كان يظن أنه يمكن أن يحتمي ويحمي غيره وراءه ، ثم ما يلبث حتى يكتشف فجأة أن هذا الإسم المستعار أصبح بعد يومين من إطلاقه ، على الأقل ، شفافاً للغاية ، يكشف عن هوية صاحبه ، وغالباً ما يكون صاحبه هو السبب في ذلك لسر فيه لا يعلمه إلا الله .

ولقد وجد المركز الإسلامي للإعلام والإنماء في بعض ما كتب الدكتور حسين القوتلي ، الأمين العام لهذا المركز ، خيطاً رفيعاً يجمع بين هذه المحاضرات والمقالات وربما بعض الرسائل ، فحاول المركز من عنده ، أن يعطي لهذا الكتاب الذي جمعها عنواناً هو « لبنان بين العروبة والإسلام » .

ولقد تعمدنا أن نثبت في طليعة المقالات، مقال الدكتور قوتلي الذي نشره في جريدة السفير بتاريخ ١٨/٨/٧٥ ثم سلسلة المقالات التي نشرها في ما بعد في جريدة اللواء باسم مستعار بتاريخ ما بين ٣٠/١٢/ ١٩٨٠ و٥/١/ ١٩٨١ وهذه المقالات جميعاً تبرر أكثر من غيرها أن يعطي هذا الكتاب الاسم الذي أعطيه .

ولا بد من الإشارة أن الغاية من نشر المركز الإسلامي للاعلام والانماء لهذه المقالات والمحاضرات والرسائل ترمي في الأساس الى توضيح اللبس الحاصل من جراء نشر المقال الأول ، حيث استغل هذا المقال من قبل أعداء المطالب الإسلامية في لبنان ، واعداء المساواة الإنسانية فيه ،أبشع استغلال، بحيث اقتطعت الفقرات الأولى منه وأعيد نشرها

هكذا معزولة عن سياق المقال ، مع تعليقات بأن كاتبها يدعو إلى إقامة الدولة الإسلامية في لبنان ، وبالتالي إلى تحويل مسيحيي لبنان إلى أهل ذمة ، مع التركيز دائماً على أن الكاتب الذي دعا دعوته هذه إنما ينطق باسم الموقع الذي يتحدث منه وهو « دار الفتوى » في الجمهورية اللبنانية ، فهو المدير العام لشؤون الافتاء ، ولا بد أن يكون هذا الرأي ، رأي مفتي الجمهورية أيضاً ، الذي أوعز بكتابة هذا المقال ـ الفتوى لإعادة مسيحيي لبنان أهل ذمة ، وهكذا استطاع أعداء المساواة الوطنية في لبنان ، بذكاء لا ينكر ، أن ينشروا هذا الافتراء على المقال وصاحبه وموقعه ، في جميع أقطار الدنيا ، وبأكثر لغات الأرض انتشاراً ، وقد ساعد على نشر ذلك في العواصم الأوروبية ، ومراكز الاعلام الرئيسية في القارات الخمس ، الهيئة الادارية ـ آنذاك ـ للجامعة الثقافية اللبنانية في العالم ، التي الى جانب كونها جهازاً رسمياً تابعاً لوزارة الخارجية اللبنانية ، تعتبر جهازاً أساسياً للجبهة اللبنانية المعادية للمطالب الاسلامية في المساواة الوطنية ، والمتمسكة بالامتيازات الطائفية السياسية ، كما توضحه المقالات التي نشرت باسم مستعار في جريدة اللواء في ما بعد ، حيث أوعزت الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم إلى مراكزها في دول الاغتراب ، إلى ترجمة مقاطع المقال المجتزأة من سياقها ، إلى لغات البلاد الاغترابية ونشرها في مختلف المحافل الدولية وإذاعاتها وجرائدها ومجلاتها ، مع التعليقات اللازمة عليها التي « ينبغي » أن تركز أن المسلمين في لبنان يريدون « رسميا » من « حربهم ضد المسيحيين » قهرهم وتحويلهم أهل الذمة .

وهكذا فعلوا في لبنان ، فكتب أحد مفكريهم « أمين ناجي » وهو الآخر اسم مستعار ، كتاباً عنوانه « لن نعيش أهل ذمة » بنى فيه اراءه في هذا الكتاب على جزء من هذا المقال جاء في مقدمته ، وهو أكثر من خطأ علمي لمؤلف حاول في مؤلفه أن ينهج منهجاً علمياً في عرض أفكاره ، وغير أمين ناجي كثيرون عرضوا في كتب لهم بالنقد إلى هذا الموضوع ، كتب وكتاب قيمة، وكتب وكتاب لا قيمة لهم، وكراريس صدرت عن جامعة الكسليك إلا ان أخطر مظاهر الانزلاق في هذا التيار كان من قبل المفكر العربي والقانوني الكبير الدكتور أدمون رباط الذي أصدر مؤخراً كتاباً قانونياً باللغة الفرنسية يبني فيه بعض آرائه على الفكرة المجتزأة من المقال مشيراً إليه وإلى صاحبه في حاشية الكتاب .

وأن يتأثر الدكتور أدمون رباط بالاعلام المعادي للديمقراطية اللبنانية فذلك يعني أن إعلام أعداء المساواة الوطنية خلال الحرب الأهلية في لبنان كان ـ والحق يقال ـ إعلاماً وصل إلى قمة الفن الإعلامي ، ولكنه ، في الوقت نفسه ، سقط إلى هاوية التضليل العلمي والخلقي معاً .

من هنا كان لا بد من إعادة نشر المقال بكامله الذي يمكن تلخيصه بأن المسلمين في لبنان قدموا تضحيات تاريخية في سبيل العيش المشترك مع المسيحيين ، وهم من أجل ذلك قبلوا التخلي عن دولة الإسلام ، أيام السلطنة العثمانية ، في سبيل إقامة دولة العروبة ، التي ارتفع علمها العربي مربع الألوان على السراي الحكومي في لبنان ، بعد سقوط الدولة العثمانية ، وذلك لمدة أحد عشر يوماً لا غير تجاوباً مع الثورة العربية التي قام بها الشريف حسين في ذلك الحين من مكة المكرمة ، ثم إنزال هذا العلم عندما دخلت القوات الفرنسية إلى لبنان .

كان هذا المقال لبيان كيف أن المسلمين ضحوا بدولة الإسلام من أجل دولة العروبة ، فإذا ما تحقق حلم العروبة ، وجد المسلمون بعض المسيحيين يتعاونون مع المنتدب الفرنسي لضرب دولة الإسلام ودولة العروبة معاً . ومن هنا كانت الدعوة في هذا المقال إلى العودة إلى دولة العروبة في لبنان ، التي وحدها يمكن أن تجمع اللبنانيين على بساط مشترك وباتجاه هدف مشترك ، وفي مصير مشترك ، على أساس من المساواة الديمقراطية والاستقلال الوطني .

وجاءت مقالات الدكتور قوتلي ، التي نشرت في اللواء تركز على هذا الاتجاه الاستقلالي العربي الديمقراطي وتؤكده ، مع حرص على التزام المسلم باسلامه ، بحيث جاءت المحاضرات الاسلامية في هذا الكتاب تكشف عن هذا الحرص بجوانبه جميعاً .

إن تقديم المركز الإسلامي للإعلام والانماء لهذه الصفحات المنتظمة في هذا الكتاب هو محاولة منه لتثبيت المعاني والقيم الإسلامية السامية والعربية العادلة التي جاءت فيه في ضمير لبنان ، مع الحرص على استقلاله وديمقراطيته ووحدته .

« المركز الإسلامي للاعلام والانماء »

عن الصيغة والخوف والمساواة

« الموضوع نشر في جريدة السفير تاريخ
١٨/ ٨/ ١٩٧٥ » .

في العام الماضي ، ومع الدعوة الى انعقاد المؤتمر الاسلامي اللبناني الأول ، نشطت بعض الأحزاب الاسلامية العاملة في لبنان للأتصال بالقائمين على تنظيم المؤتمر والمشتركين فيه ، لدعوتهم الى تبني مبدأ « الدولة الاسلامية » وحثهم على طرحه في المحاضرات والمناقشات ، والطلب اليهم تضمينه « كمطلب اسلامي » في البيان الختامي للمؤتمر .

وانتهى المؤتمر ولم يتضمن اية اشارة عن الدولة الاسلامية « كمطلب » لا في المناقشات والابحاث ، ولا في القرارات والتوصيات أو البيان الختامي .

فماذا يعني طرح الموضوع ، . . . في ذلك الحين ربما ان ذلك لم يكن يعني شيئا أقل من الغرابة والجنون ، كما قيل انذاك ، لكن بعد المحنة اللبنانية الاخيرة وما اعقبها من حوار صعب ، على ما يبدو حتى الآن ، فان ذلك اصبح بالتأكيد يعني شيئا آخر ، له من الجدية والرصانة قدر كبير .

هذا « الشيء الآخر » هو ما سنحاول التوقف عنده ، في مسيرة الحوار الدائر ، للكشف عن بعض جوانب « العدالة » في الحوار ، وما يمكن أن يلزم عنها من نتائج . وابان الاستقلال وبعده . . . وحتى اليوم . . . ولهذا السبب نلاحظ أن المسلمين . . خلال هذه المراحل كلها لم يكونوا في الغالب ، وعلى الصعيد الشعبي خاصة ، الا معارضين ، يتنكرون للحكم والحكام ، ويرفضون السلطة ومن فيها ، بل كثيرا ما كان يؤخذ عليهم ولأوهم العربي ، وتنكرهم للبنان الوطن .

السبب والنتيجة

واذا كانت هذه الملاحظات حول موقف المسلمين في لبنان صحيحة ، فان السبب يعود من غير شك الى هذه « الصيغة اللبنانية » او اذا شئت فقل الى هذه « الصيغة المسيحية » التي ابدلت حكم الاسلام بحكم المسيحية المارونية ، بل لقد ذهب هذا الحكم ، منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم ، الى ترسيخ دعائمه في مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية على حساب المسلمين وحقوقهم في المساواة الوطنية ، ولقد ساعد على ذلك « زعماء المسلمين » انفسهم ورؤساء الوزارات والوزراء المسلمون الذين مروا على الحكم في هذه الحقبة مدفوعين بحب الرياسة الشكلية وشهوة السلطان الصوري مع ما يرافق ذلك بطبيعة الحال من مكاسب مادية شخصية « مغرية » كانوا يحصلونها عن طريق الصفقات بحكم مناصبهم واستغلالهم لوزاراتهم ، لدرجة اصبحت معها اوضاع المسلمين في ايامنا اكثر تخلفا عما كانت عليه في عهد الانتداب الافرنسي وفي مطلع عهد الاستقلال .

ومما لا شك فيه ان تهاون « الزعماء المسلمين » في حقوق المسلمين في لبنان ، ساعد ، ليس فقط على « تنكر المسلمين » للبنان الوطن ، وانما على ترسيخ دعائم الحكم الماروني كذلك ، هذا الحكم الذي جاءت الأحداث الأخيرة لتكشف كشفا مأساويا عن هويته ، في معارضة وطنية واحتجاج جماهيري مسلح ، لم يعرف واحدنا اذا كان قد انتهى ام لا .

على كل حال ان المشكلة في نظرنا تتلخص بالنتيجة في ابدال « الحكم الاسلامي » بالحكم المسيحي الماروني » في لبنان . هذا هو جوهر المسألة كلها . وهذا هو محور لصراع الذي دار ، بل هذه هي عقدة الحوار الذي يدور ، ويتفاعل ، في عمق اللاوعي الديني والاجتماعي الذي ما زال يحكم كلا منا ، والذي يكاد المراقب يلتقطه ، من تصرفات المتقاتلين خلال الأحداث الذين انتهوا بالقتل بموجب تذكرة الهوية ، ومن كلمات المتحاورين الذين يختنق حوارهم عند فكرتي المساواة .... والخوف .

هناك موقف واضح في الاسلام هو ان المسلم المسلم لا يمكن ان يقف من الدولة

موقف اللامبالي ، وبالتالي لا يمكن ان يكون موقفه من الحاكم والحكم موقفا مائعا يرضى بانصاف الحلول ، فاما ان يكون الحاكم مسلما والحكم اسلاميا فيرضى عنه ويؤيده ، وأما أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير اسلامي فيرفضه ويعارضه ويعمل على الغائه ، باللين او بالقوة ، بالعلن او بالسر .

هذا موقف واضح ، لانه موقف مبدئي هو في أساس الاسلام ، واستطرادا ، هو في أساس عقيدة المسلم وان أي تنازل من المسلم عن هذا الموقف أو عن جزء منه ، انما هو بالضرورة تنازل عن اسلامه ومعتقده ، ذلك ان إقامة الدولة ، كما يقول مفكروا الاسلام ، والاضطلاع بالحكم والسلطة جزء ضروري من الاسلام « لا يقوم اسلام المسلمين الا به » .

ان ذلك يعود الى سبب منطقي هو ان الاسلام نظام كامل ، وموقف شامل ، يضع الاسس والمبادىء لمواقف الانسان كلها من الله والكون والانسان ، ولما كانت الدولة مؤسسة خاصة « بالانسان » فلقد كان للاسلام فيها رأي وموقف ، ذلك ان الدولة هي أساس الممارسات الاجتماعية والفردية تخطط لها وتوجهها وتسوسها متأثرة في ذلك بمعتقدات الحكام وانظمة الحكم . وعليه فانه بمقدار ما تكون الدولة الاسلامية تكن الرعية مسلمة محافظة على دينها ، ممارسة لمعاملاتها وعباداتها ، مراعية لحقوق الله وأحكامه . والعكس صحيح .

المسألة في الواقع ليست مسألة تعصب او تنعير طائفي ... المسألة بكل بساطة « ان هذا هو الاسلام » . والمسلمون لم يأتوا بهذا الدين من بيت أبيهم ليغيروا فيه او يبدلوا منه ، وانما ، وهم يعتقدون ، بأنه انزل على نبيهم هكذا دينا ودولة ، للفرد والمجتمع ، فهذه هي سنة الله « ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

وكذلك الأمر على صعيد العقيدة ، فان الاسلام يرى انه لا يمكن ممارسة العقيدة دون الحكم ، واذا كانت العقيدة مجموعة من القيم الروحية والمثل الاخلاقية يتوجه بها المسلم في نظرته الى الله وفي علاقته بالكون والانسان ، فان معنى ذلك انه ينبغي ان تكون لديه الوسيلة « السياسية » لتمكين هذه القيم والمثل في مجتمعه ، لتتمكن في نفسه ، وهنا

يأتي دور « الاعلام الاسلامي » و« الاقتصاد الاسلامي » و« التربية الاسلامي » و« الجهاد الاسلامي » ... اي الدولة الاسلامية التي من دونها لا تتم عقيدة المسلم . وكذلك الحال على صعيد الاحكام ، وأعني أحكام الحدود بشكل خاص ، كحدود : قطع يد السارق ، ورجم الزاني ، وقتل القاتل ، وعلى صعيد الفرائض ، كفريضة الزكاة وفريضة الجهاد ، فهذه الحدود والفرائض لا يمكن ان تستقيم كليا الا في ظل دولة الاسلام وحكم المسلمين !

والمسلمون في لبنان :

والمسلم في لبنان ، من حيث المبدأ ، لا يمكن الا ان يكون ملتزما بما يفرضه الاسلام عليه ، ومن ضمنه قيام دولة الاسلام ، وهكذا كان منذ الفتح الاسلامي لبلاد الشام وحتى سقوط الدولة العثمانية المسلمة ، ولكن ما ان سقطت الدولة العثمانية ، وسقط معها الحكم الاسلامي في مطلع هذا القرن ، حتى وجد المسلمون في لبنان انفسهم ، نتيجة للتقسيمات السياسية المستجدة ، في دولة لا يمكن عمليا اقامة حكم اسلامي فيها لسببين متلازمين : اولهما حكم الانتداب القهري الذي تعرضت له البلاد ، وثانيهما التوازن العددي في السكان بين المسلمين والمسيحيين ، بل كان لا بد ، من وجهة نظر انتدابية ومسيحية معا ، من ايجاد « صيغة » تمنع عودة الحكم الاسلامي الى البلاد ، فلم « يكن » من سبيل الى ذلك سوى « ضمان » السلطة للمسيحيين ، فكانت الصيغة التي عرفت فيما بعد بالصيغة اللبنانية ، وهي في جوهرها كما رأينا تقوم على ابدال سلطة الاسلام بسلطة المسيحية ، المارونية بشكل خاص ، وهي الصيغة التي حرص قداسة البابا خلال الأحداث الأخيرة على احاطتها برعايته في تصريح له خاص ، بل وفي رسالة له خاصة حملها السفير البابوي الى رئيس الجمهورية في غمرة الأحداث المؤلمة .

ولقد كانت هذه الصيغة ، بحكم صناعتها الأجنبية ، مصدر قلق للمسلمين ، وبالنتيجة للمسيحيين ايضا ، طيلة عهد الانتداب . والحقيقة ان المسلمين في لبنان ، عندما تنازلوا عن مطمحهم في الحكم الاسلامي منذ عهد الاستقلال وسكوتهم عنه خلال الانتداب ، انما كان ذلك نتيجة لبروز فكرة القومية العربية ، التي رأوا فيها ، كما رأى

فيها جمهرة من المستنيرين المسيحيين ، قاسما مشتركا ، اجتماعيا وسياسيا ، يجمع بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء ، في كيان اجتماعي وسياسي واحد ، ومعنى ذلك ان المسلمين اذا كانوا قد تنازلوا عن الحكم الاسلامي في لبنان ، فذلك لم يكن يعني لديهم ، او يمكن ان يعني قبولهم باستبداله بالحكم المسيحي فيه ، وانما الذي يعنيه بالتحديد هو هذا الكيان العربي الديمقراطي الذي يساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ليس على أساس معادلة دينية أو طائفية ، مهددة بالزعزعة في كل حين ، وانما على أساس وطني وقومي ثابت الدعامة قوي البنيان .

ذلك ان المسلمين كانوا يعلمون ، وما زالوا ، ان لبنان وحده من دون البلاد العربية الأخرى ، وبحكم تكوينه الروحي التعددي من جهة ، وبحكم موقعه الجغرافي ولغته العربية هو الذي ينبغي ان يكون الأجدر في حمل هذه الرسالة والدعوة اليها . انهم يعتقدون بان الحكم الاسلامي قابل للتطبيق في أي بلد عربي آخر ، الا في لبنان . ولذلك كانت دعوة المسلمين في لبنان الى المساواة الديمقراطية بين ابناء الشعب الواحد ، الا أن هذه الدعوة كانت ، وما تزال ، حتى في مجالس الحوار الأخيرة تصطدم بمقولة الخوف عند المسيحيين .

الخوف من أي شيء ؟

الخوف من الحكم الاسلامي طبعا ... ويذهب بيار الجميل الى الترديد في تصريحاته ومجالسه ... ان المسلمين يحكمون البلاد العربية كلها ... الا يكفيهم ذلك ... هل يستكثرون علينا ما نحن عليه في لبنان ، كما يذهب المجلس الملي الماروني الى القول ان المسيحيين في لبنان يمثلون مسيحيي البلاد العربية كلها ، يعني ان رسالة المسيحيين في لبنان ان « يعوضوا » ما « فقده » المسيحيون في البلاد العربية في الحكم والسلطة والامتيازات .

يكاد هذا المنطق ان يكون صحيحا في ما لو كان لبنان ولاية اسلامية ، أو فيما لو كان المسلمون في لبنان يدعون اليوم الى قيام الدولة الاسلامية في لبنان ، اما وان لبنان هو دولة

ذات كيان مستقل ، وان المسلمين يدعون الى دولة المساواة لا اكثر ، فان كلام هؤلاء السادة يصبح في غير محله .

ان السؤال الموجه اليهم اليوم هو التالي : اذا كان المسلمون في لبنان قد تنازلوا عن حكم دولة الاسلام في لبنان ، مع ما يشكل ذلك من خطورة على عقيدتهم كما رأينا ، فعن اي شيء يمكن ان تتنازلوا بالمقابل ؟

طبعا لا يقابل هذا التنازل ولا يوازيه الا التنازل عن دولة الامتيازات المسيحية في لبنان ، تنازلا ليس طبعا لمصلحة الحكم الاسلامي ، وانما لمصلحة الحكم الوطني القائم على العدالة والمساواة .

وخليق بنا جميعا ان ننتبه الى حقيقة أساسية جوهرية هي ان المسلمين في لبنان عندما يطرحون مبدأ الحكم الوطني اللاماروني والحكم في العدل والمساواة ، انما يفعلون ذلك كحل وسط ، اما الحل الأساسي ، فهو الدعوة لاقامة حكم اسلامي في لبنان ، وهذا ما كانت تروج له بعض الأحزاب الاسلامية اللبنانية في أوساط المؤتمر الاسلامي اللبناني الأول ، واغفله المؤتمرون بالرغم من بعض الاشكالات التي ظلت في الكواليس .

اذن لا داعي للاحتجاج بالخوف من الحكم الاسلامي في لبنان طالما ان المسلمين فيه لا يطرحونه .

ومسألة الضمانات :

ويتركز الحوار المزعج في نهاية المطاف ، بين المتحاورين من مسيحيين ومسلمين على مختلف الجبهات ، على المحاور التالية :

- المسلمون يطلبون مجتمعا لا طائفيا تسوده المساواة في المواطنية .
- والمسيحيون المتميزون يرفضون دولة المساواة لأنهم خائفون ... ويطلبون من اجل ذلك « ضمانات » تدفع عنهم الخوف .
- ويسأل المسلمون : وما هي هذه الضمانات ؟

- ويقول المسيحيون المتميزون (في مقابل المسيحيين الملتزمين) ان خير ضمان هو ابقاء « الصيغة المسيحية » على حالها ، مع حرصهم على القول بانها صيغة لبنانية ، وبأنها أروع صيغة تعايش في العالم .
- ولكن المسلمين يظلون يطلبون المساواة .... باصرار ... ويستمر الحوار في غرفة عالية الجدران مسدودة المنافذ .

في رأينا ، تعليقا على ذلك ، أن المسألة لم تعد مسألة سياسية ولا قومية ولا طائفية ولا دينية .

المسألة في نظرنا اصبحت مسألة اخلاقية ... واخلاقية فحسب . ذلك ان الذي يطلب المساواة لا يمكن ان نواجهه بالخوف من المساواة ، والا كان ذلك اقرارا بالرغبة في التمايز والتسلط والاستئثار .

وان الذي يطلب المساواة ، لا يمكن ان نطالبه بضمانات ، ذلك ان المساواة هي المبدأ الوحيد الذي يحمل في ذاته كل الضمانات لكل المواطنين .

هذه الحقيقة هي التي ينبغي ان يفهمها اخوتنا المسيحيون المتميزون ، كما ينبغي ان يفهموا ايضا ان المساواة عمل فاضل ، وان الخوف من المساواة شأنه شأن الخوف من الفضيلة وهو امر مستغرب ومرذول . إن المسألة بالنسبة اليهم هي اذن مسألة شجاعة اخلاقية من شأنها اذا ما توفرت ، وهم جديرون بها ، ان يقتحموا عالم المساواة وينعموا بجمال الفضيلة .

العلمنة واحراج المسلمين :

ويبدو ان المسيحيين من دعاة الامتياز الطائفي ، يطيب لهم ان يطرحوا من باب الاحراج باب مسألة الزواج المدني كلما احتدمت المطالبة بالغاء الطائفية وتحقيق مجتمع المساواة ... بانتظار ان يرفض المسلمون الزواج المدني ... حتى يقولوا لهم ان هذا المجتمع العلماني مرفوض لديكم شرعا . وهذا ما كان يطرحه بيار الجميل وريمون اده

باستمرار . . . « لماذا لا يقبل المسلمون بالزواج المدني . . . وبشكل اكثر تحديدا . . . بزوج المسيحي من المسلمة » .

ان العلمنة في الواقع من حيث تاريخها وتسميتها ، لا شك انها تشكل حرجا بالنسبة للمسلمين ، لأنها تدعو الى فصل الدين عن الدولة ، في حين ان الاسلام نظام كامل ، اعني دينا ودولة ، الا ان جمهرة المسلمين في لبنان اليوم ليس بوسعهم الا ان يردوا هذا الاحراج ، باحراج اخطر يفترض واحدا من امرين :

اما ان يسعوا لاقامة دولة الاسلامية في لبنان وهذا امر لا يقبله المسيحيون .

واما ان يستمر المسيحيون الموارنة في تدعيم الدولة المسيحية في لبنان ، وهذا ما لا يقبله المسلمون .

اذن لا بد ان تكون هناك حلول « انسانية » تلتقط القواسم المشتركة التي على اساسها تقوم الدولة الحديثة في لبنان . ونحن في الواقع لا يجوز لنا ان نتوقف عند اسماء الأشياء وظروفها التاريخية ، بل ينبغي ان تكون لنا « اشياؤ نا » الخاصة التي بامكاننا ان نخترع لها الأسماء .

يكفينا ان نحقق مجتمع العدالة والمساواة ، بالشكل الذي لا نسمح معه ان يستغل الدين من قريب أو بعيد ، فلقد اصبح السياسيون يأتون الى الحكم باسم الدين والدفاع عنه ، الا انهم في اخلاقهم وممارساتهم الخاصة والعامة يكونون في طليعة المتنكرين له ولما يحمل من فضائل . . . هذه الظاهرة عامة ، من غير شك لها استثناءاتها . . . الا ان هذه الاستثناءات بلغت من الضعف والقلة ، درجة لا يمكن معها الا اعتبار الوضع السياسي ، على ضوء الأحداث الأخيرة ، وضعا مأساويا للغاية .

في هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون على الزواج المدني ، فيما نظن ، لسبب بسيط هو ان الزواج في الاسلام زواج مدني ، لأنه يتم بارادة انسانية ، وبشهادة انسانية ، وليس لارادة « السماء » كما نصت المسيحية عليه ، أي دخل في هذا الزواج .

وفي هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون ، فيما نظن ، على زواج المسلمة بالمسيحي بشرط بسيط هو تحقيق العدالة في الموقف ، والعدالة هنا تقضي بأن يعترف الزوج المسيحي بدين المسلمة ويؤ من به اذا اراد الزواج منها ، كما يفعل الزوج المسلم بالنسبة للمسيحية .

على كل حال ، إن هذه الديماغوجيات ينبغي ان لا تردد عند بناء الأنظمة وتأسيس الدول ، سيما وان الذين يريدون الزواج عادة يحلون مشاكلهم بعيدا عن هذه الاجتهادات .

والمهم قبل ذلك وبعد ذلك ان لا يطرح المتحاورون التحديات بقصد الاحراج . . . والا سقطت الغاية من الحوار ، وسقط الحوار نفسه ، وسقط المتحاورون .

المهم ان يتفق المتحاورون على مجتمع العدالة والعلم والمساواة ، مع احترامهم الكلي للمؤسسات الدينية ، ومحافظتهم التامة على دورها في بناء المجتمع والأسرة . وفي طليعتها مؤسسات المحاكم الروحية والشرعية ، ومؤسسات التعليم الديني وما اليها .

واننا نعتقد ان اللبنانيين قادرون بوعيهم ان يصنعوا لبنان المستقبل بروح المسيحية والاسلام ، من غير ما حاجة الى دولة المسيحية او دولة الاسلام في لبنان .

وقد يصنع اللبنانيون دولة المساواة هذه ، من معدن العلمنة او من قماشة الانسنة . . . او ما الى ذلك من الأسماء . . . المهم في كل ذلك ان لا نتوقف عند الأسماء . . فالافكار وحدها التي تهم . . . لأنها وحدها القادرة على البناء .

وبعد فما هي الصيغة المقترحة والجواب عن ذلك ربما يكون كامناً في ما يلي :

فقد وجهت اذاعة صوت لبنان الى الدكتور حسين القوتلي بتاريخ ٣١/٣/٨٢ سؤالا قالت فيه « ما هو موقف الاسلام من العلمنة » فأجاب عن السؤال بما يلي :

العلمنة ليست اصطلاحا اسلاميا او حلا اسلاميا لمشكلة اسلامية ، انها حل عقلاني لمشكلة سياسية اجتماعية نشأت في مواجهة المسيحية عامة ومؤسسة الكنيسة بوجه

خاص . ولقد برز هذا الحل في اوروبا في فترة من التاريخ الحديث على انقاض سلطة الكنيسة التي امتدت الى السياسة والادارة والتربية ومؤسسات الدولة العامة ، فاذا كان الاعتراض موجها الى الكنيسة على هذا التوسع في السلطة فذلك لا شأن للاسلام به ، ولا مصلحة له في مواجهته .

ثم ان موضوع العلمنة لا يمكن ان يعالج بمعزل عن زمانه ومكانه ، فالموضوع مطروح اليوم في لبنان مما يمكن التأكيد معه على ان هذا الطرح يقصد منه ايجاد الحل للأزمة اللبنانية بصيغة علمانية . ومن هنا يصبح السؤال ما هو موقف الاسلام من العلمنة باعتبارها حلا للأزمة اللبنانية . وعلى ذلك لا بد من القول : اما أن تكون للكنيسة سلطة على المقدرات السياسية في لبنان فتطبيق العلمنة بانهاء هذه السلطة الكنيسة امر لا شأن للاسلام به ولا مصلحة له في مواجهته ، واما أن لا تكون للكنيسة في لبنان مثل هذه السلطة ، فتنعدم الحاجة الى طرح هذا السؤال من الأساس .

ونحن نميل الى الانطلاق من الموقف الثاني ، وذلك يعني عندنا أننا اذا كنا لا نرى من سلطة للكنيسة على السياسة اللبنانية ، فاننا نرى ، على العكس من ذلك ، سلطة للسياسة اللبنانية على الكنيسة ، وبالتالي على الدين ، واستطرادا على المسيحية والاسلام معا ، بشكل اصبحت السياسة اللبنانية التقليدية توظف المسيحية بمذاهبها جميعا ، كما توظف الاسلام بمذاهبه جميعا لمصلحة السياسة اللبنانية التقليدية التي يرسمها سياسيون محترفون ، مسيحيون ومسلمون ، على أساس من ايديولوجية اصطنعوها للحفاظ على مصالحهم .

ان هوية هذه السياسة تقوم في الأساس على تسييس المارونية كسلطة في لبنان وتسييس المذاهب الاسلامية والمسيحية الأخرى كعوامل مساعدة لهذه السلطة .

فاذا كانت العلمنة في أوروبا تتلخص في انهاء هيمنة الدين على السياسة ، فذلك لأن الكنيسة ، كما يرى العلمانيون ، كانت هي المعتدية على السياسة ، وأما في لبنان اليوم فان السياسة هي المعتدية على الدين ، تبتزه وتستغله وتضعه موضع المتاجرة السياسية ، هذه هي خلاصة الأزمة اللبنانية ، والحل لها ليس حلا علمانيا ، بقدر ما ينبغي ان يكون

حلا لبنانيا . ومن هنا فانني أدعو الى اللبننة بدلا من العلمنة ، وينبغي ان يتعاون اللبنانيون جميعا بعد تجربة الحرب الدامية على استنباط مبادىء اللبننة باتجاه الاصلاح السياسي من منطلقات واضحة ، ولعلي استطيع ان أبدأ في وضع ثلاثة مبادىء من مبادىء اللبننة التي نطمح اليها .

أولها : لبننة المارونية :

فاذا كانت المارونية السياسية قبل الحرب هي طائفة الامتيازات في لبنان ، فان الشعب اللبناني بأسره ينبغي ان يصبح طائفة لبنان الواحدة والوحيدة وامتيازها ينبغي ان يكون واضحا ، وهو الديمقراطية والعدالة والمساواة . على ان يتجسد ذلك في المؤسسات الرسمية والوطنية جميعا .

وثانيها : لبننة العروبة :

فاذا كانت الوحدة العربية مطلب حق نؤمن به وندعو اليه ، فان لبنان وحده ينبغي ان يظل دولة لبنانية مستقلة ينتمي الى أمة العرب انتماء حضاريا وقوميا وليس انتماء سياسيا وعقديا كما يرتبط مع محيطه العربي بقدر ما يحقق من هذا الارتباط من مصالح مشتركة .

وثالثها : لبننة العلمنة :

فاذا كانت العلمنة تعني في مذهب ارسطو حرية الآخرين ، فان اول ما ينبغي ان تعنيه في لبنان هو الحرية الدينية ، وبالتالي تحرير الدين من سلطة السياسة . واذا كانت حرية الآخرين قد ترجمت حرية لرأس المال في المجتمع الرأسمالي ، وحرية للجماعة . في المجتمع الاشتراكي ، فان حرية الآخرين ينبغي ان تترجم الى الحرية الدينية في لبنان ، لأنها هي الرأسمال اللبناني وهي روح الجماعة اللبنانية في الوقت نفسه .

هذه هي مبادىء اللبننة الثلاثة التي اذا ما تمت اصبح لدينا بها مقومات اساسية لاقامة لبنان جديد يعتمد اللبننة بدلا من العلمنة .

ماذا يريد المسلمون من الصيغة إلى المضمون *

(١) موقف إسلامي من الصيغة

البدايات الخاطئة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى نهايات خاطئة ، والعكس ايضاً صحيح ، فالبدايات الصحيحة لا يمكن ان تؤدي الا الى نهايات صحيحة . واول ما يطبق ذلك على مسألة الصيغة اللبنانية ، ذلك أن هذه الصيغة لم تكن شكلا من أشكال التوافق السياسي بقدر ما كانت ، بالنتيجة ، مضموناً كان له أثره البعيد في تكوين البنية الاجتماعية والوطنية العامة . واذا كانت هذه البنية قد تصدعت بشكل ملحوظ في احداث عام ١٩٥٨ ، كما تصدعت بشكل انتحاري خلال حرب ١٩٧٥ ، فذلك يعني ، على الاقل ، ان هذه الصيغة لم تستطع ان تقدم للبنان الا مجتمعاً تقسيمياً منذ البداية كان يحبل ، منذ ميلاد الصيغة ، بكل اسباب الانهيار ، كما لم تستطع ان تقدم للبنانيين الا وطناً كان يتضخم بكل عناصر الانفجار . النهايات الانفجارية للوطن كانت ، اذن ، النتيجة الطبيعية للبدايات الارتجالية للصيغة . والبداية الارتجالية والخاطئة للصيغة ، التي أدت الى ما أدت اليه ، كانت في اعتبار البنية اللبنانية قائمة على اتفاق المسلم والمسيحي أولاً ، ثم على توزيع الادوار والمناصب والمكاسب بين المسلمين والمسيحيين بعد ذلك .

وقد يغضب الغاضبون ويسأل السائلون عن الصيغة التي يريدها المسلمون بديلاً عن تلك الصيغة ، وهنا فان اول ما ينبغي الاجابة به عن هذا السؤال ، ربما لطمأنة من يريد الاطمئنان ـ ان المسلمين في لبنان لا يريدون استبدال الصيغة الطائفية المطروحة والمتنامية مارونياً منذ عهد الانتداب وحتى اليوم، بصيغة طائفية اسلامية تتنامى في المستقبل ، وانما

(*) سلسلة مقالات نشرت في جريدة اللواء باسم مستعار في الفترة الواقعة ما بين ٣٠/ ١٢/ ٨٠ و ٥/١/٨١.

يريدون استبدال هذه الصيغة الطائفية الراهنة بصيغة لبنانية وطنية جامعة ، لها منطلقها الصحيح ، ومسارها الصحيح ، ونتائجها المستقبلية الصحيحة أيضاً ، ذلك انه من المغالطة بمكان ، إن لم يكن من سوء النية كذلك ، اعتبار الصيغة اللبنانية على أنها اتفاق بين مسلم ومسيحي ، ذلك أن المسلم بات يشعر ، فور قبوله التسليم بهذه الصيغة ، بأن محاوره في هذا الاتفاق يضمر مطالبته بضمانات مسيحية تعود بلبنان الى صيغة الامتيازات المارونية ، فتصدع المجتمع كما صدعته ، وتفجر الوطن في أي ساعة كما فجرته . ان رفض المسلم ، إذن ، لصيغة الاتفاق هذه ليس رفضاً إسلامياً فحسب ، وانما هو رفض وطني أيضاً يهدف الى الحفاظ على تماسك المجتمع وسلامة الوطن في الوقت نفسه .

إن المسلم في رفضه لهذه الصيغة يرفض ، من كل المنطلقات المنطقية ، جميع الحجج التي تدعم هذه الصيغة وتروج لها ، فالمسلم من منطلق عقيدته يرفض أن تكون « اللبنانية » ديناً ثالثاً ينشأ عن تلاقي المسيحية بالاسلام ، كما يرفض أن يكون لبنان « إلهاً » واحداً لا شرك فيه ، كما يرفض أن يستغل الاسلام لحساب المسلم بالهوية بالدرجة نفسها التي فيها يرفض أن توظف المسيحية لمنفعة المسيحي بالهوية ، فلقد اثبتت التجربة أن هذه الصيغة في الاتفاق بين المسلم والمسيحي ، لم يكن فيها دين الاسلام طرفاً في الاتفاق ولا مستفيداً منه ولا مصراً عليه أو حتى راغباً فيه ، فلماذا إذن الاصرار على تحجيم الاسلام بحجم المسلم بالهوية ، او حتى بحجم المسلم بالهوية الماروني بالطوية .

والمسلم ، من منطلق تاريخه ، يرفض أن يزور تاريخ لبنان ، وهو وطنه ، بحيث يقبل الزعم بأن الصيغة اللبنانية صنعت في عهد الاستقلال في اتفاق جرى بين المسلمين والمسيحيين عام ١٩٤٣ في بيروت حول ما يسمى بالميثاق غير المكتوب ، في الوقت الذي صنعت فيه الصيغة اللبنانية الحقيقية بين العروبيين عام ١٩١٣ في مؤتمر باريس لمواجهة الخلافة العثمانية بميثاق مكتوب .

والمسلم ، من منطلق حقه ، الذي قبل بالتنازل عن الحكم الاسلامي في العهد العثماني ، يرفض الرفض كله أن يكون الحكم الماروني بديلاً عنه لا تنازل فيه في الوقت الذي كان الاتفاق عليه ، في مؤتمر باريس ، على الهوية العربية ، والتضامن العربي

الذي كان يمثله في المؤتمر مندوبون ،مسلمون ومسيحيون في صف واحد ، عن لبنان وسوريا ومصر والعراق .

والمسلم ، من منطلق سياسته ، يرفض أن تحل السياسة محل الدين ، وأن تعامل المغيرات معاملة الثوابت ، فإذا كان الميثاق غير المكتوب قد نص على أن يتنازل المسلم عن مطلب الوحدة العربية مقابل تنازل المسيحي عن طلب الحماية الأجنبية ، فلكلاهما ، حتى بالاضافة لمقررات مؤتمر باريس ، مواقف سياسية لا دخل للاسلام ولا للمسيحية بهما من قريب أو بعيد ، وبالتالي فإنه يصح أن يكون في جانب أي موقف من هذه المواقف مسلمون ومسيحيون ، وأن يكون في جانب أي موقف آخر مقابل مسلمون ومسيحيون آخرون ، ولا كون في ذلك حرج لهؤلاء ، وانما الحرج كل الحرج ، بل والمغالطة كل المغالطة ، عقدياً وسياسياً معاً ، أن تحدث المداخلة الخاطئة بحيث توضع القضايا السياسية المتغيرة ، موضع القضايا العقدية الثابتة ، التي لا وجود لها ولا خلاف عليها بأي حال من الاحوال .

والمسلم أمام الصيغة ليس له إلا موقف العقل يلتزم به ، وهو موقف العقيدة الاسلامية في الاساس ، وليس له الا القيم الانسانية يتمسك بها والمبادىء الخلقية يهدف اليها ، وهي ما هدفت اليه الرسالة حصراً من قول الرسول « انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق » ، فاذا كان موقف المسلم الملتزم ينطلق من العقل لينتهي الى مكارم الاخلاق في كل ما يعرض له من أمور ، فان موقف المسلم اللبناني الملتزم ينطلق أيضا من العقل لينتهي الى مكارم الاخلاق في كل ما يعرض له من أمور تتعلق به وبغيره ، وتخص مجتمعه ووطنه ، وتهيء للناس جميعاً أسباب العدل والسلام . وعليه فإن الصيغة اللبنانية عند المسلم ينبغي أن تكون صيغة عقلية في منطلقها ، إنسانية في مسارها ، خلقية في هدفها . وإن أول منطلقات بناء الصيغة هي أن يقتنع الآخرون ، كما الأمر في قناعة المسلم وعقيدته ، ان الصيغة اللبنانية هي صناعة إنسانية عقلية متغيرة ، وليست صناعة الهية ثابتة لا تتغير او تبدل ، وهي صناعة انسانية عقلية دخلت في تكوينها عناصر وظروف موضوعية آنية تعقدت وتشابكت فاخترع الانسان اللبناني لها حلاً ، وصاغ منها هذه الصيغة او تلك ، وكلما تغيرت العناصر والظروف الموضوعية او تعقدت وتشابكت ، عاد الانسان

اللبناني ، كأي انسان يحسن استخدام عقله ، فاخترع لها حلاً آخر واستبدلها بصيغة أخرى . ولقد كانت للصيغة العربية في مؤتمر باريس ظروف تاريخية وجغرافية وسياسية موضوعية اجتمعت كلها فأفرزتها ، كما كانت لصيغة الميثاق الوطني في مطلع عهد الاستقلال ظروف تاريخية وجغرافية وسياسية وطائفية موضوعية اجتمعت فأفرزتها ، فكانت هذه غير تلك ، فليس ما يمنع ، بل بات من الضروري ، بعد سقوط الصيغة الطائفية ، أن تكون للبنان صيغة غير هذه وتلك ، ربما تكون مستمدة من هذه وتلك ، ولكن لا بد على أي حال ، ان تكون لنا ، بعد التجربة ، صيغة نتوصل إليها ، عن طريق الحوار بالعقل ، لا الحوار بالقتل ، يمكن أن تحمل الضمان والاطمئنان ، ليس لطائفة دون أخرى ، وإنما للبنان بأسره بلا تفرقة ولا تمييز بين ابنائه .

إن إشكالية الصيغة الراهنة ، لدى المدافعين عنها ، تكمن في صعوبة تخطيها ، وهي صعوبة دافعها الخوف عند الأقلية من طغيان الاكثرية ، إلا أن هذا الخوف ما لبث ، عن طريق الحكم والادارة والجيش ، حتى تحول إلى سلاح متنامي القدرة يستعمل في تخويف الاكثرية . وبدلاً من استخدام العقل لازالة الخوف ، استخدم الخوف لاشاعة التخويف . هذه هي « القضية اللبنانية » . فاذا كان المسلم في لبنان يفهمهم « قضية الخوف » عند هذه الفئة من اللبنانيين ، فيحاول أن يعالجها بالعقل والحكمة ، فانه لا يمكن ان يفهم كيف يمكن أن تصبح هذه القضية هي « قضية لبنان » ولا تصبح قضية التخويف ، وهي قضية الأكثرية ، هي « قضية لبنان » الحقيقية . ان إشكالية الصيغة تقع ، إذن ، في سياق هذه الدوامة ، حل خوف الأقلية بتخويف الأكثرية ، فهل يتماسك مجتمع ويقوم وطن على فلسفة الخوف ، سيما وأنه ليس للخوف مقياس حتى الساعة ، فإنك اذا أعطيت محاورك كل الضمانات ، وتخليت له عن كل شيء ، وسلمته رقبتك الى أبد الآبدين ، ثم قال لك في النهاية ببرود « أنني ما زلت خائفاً منك فلا بد أن أستمر في تخويفك فآخذ منك أكثر مما أعطيت » ، فماذا عليك أن تفعل ؟ وإذا كان بعض الخائفين من الأقلية، الذين يمارسون تخويف الأكثرية ، يحتجون بأن رياض الصلح قال لهم بأن على المسلمين ان يعطوكم الضمانات الكافية في الحكم والادارة وما إلى ذلك ، فقد كانت لرياض الصلح ، اذا صح ما نقل عنه ، رؤيته السياسية النابعة آنذاك من العناصر

والظروف السياسية والجغرافية الموضوعية التي تغيرت اليوم تماماً ، وأول عوامل هذا التغير هو قيام اسرائيل التي تحولت في أقل من ربع قرن الى اداة ليس لتخويف المسلمين في لبنان ، وانما الى وسيلة دائمة لتخويف العرب والمسلمين وابتزازهم في كل زمان ومكان ، وبالتالي فان تعاون بعض « الخائفين » في لبنان مع اداة التخويف الرئيسية في المنطقة ، دفع بالمسلمين في لبنان الى قمة الخوف بدون ان يمتلكوا ، في ظل النزاعات العربية الراهنة ، أي قدرة على التخويف . فاذا كانت معادلات الخوف والتخويف قد تغيرت ، بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ، على هذا النحو فقد بات على المسيحيين الخائفين ، سابقاً ، أن يقدموا للمسلمين كل الضمانات لمواجهة عنصر التخويف الاسرائيلي الذي اصبح متحالفاً صراحة مع ستراتيجية التخويف الطائفية في لبنان ، فتتبدل الصيغة الطائفية وتتغير معادلة الامتيازات .

انه فقط كلام من قبيل المحاججة المنطقية ، وليس كلاماً ، عند المسلم ، له علاقة بالمعايشة الوطنية ، الكلام كله زبد يذهب جفاء ، أما ما ينفع لبنان فهو الذي يمكث في أرضه . ان تطوير الصيغة ، وليس الغاؤها ، هو مطلب المسلمين اللبنانيين اليوم ، والصيغة ، اذا كانت ثابتة الدعامة ، هي وحدها التي تمكث في الأرض وتبعث لبنان الجديد . والمسلم ، أمام ارادة تطوير الصيغة ، يحفظ جيداً مدار الاسطوانة التقليدية ويلتزم بها ، من حيث ان لبنان بلد المسيحي والمسلم ، وان لبنان لا يمكن أن يقوم الا بجناحيه المسيحي والمسلم ، وأن الوفاق لا يمكن أن يتم الا بالتفاهم بين المسيحي والمسلم ، الى آخر هذا الكلام الواقعي المثالي في الوقت نفسه . الا ان المسلم ، وهو مقتنع بذلك ، يرى أن هناك فرقاً بين الشعار وتطبيقه ، او اذا شئت ، بين الكلام والصيغة .

إن صياغة هذا الكلام ، في صيغة وطنية دائمة وقابلة للعيش ، يكمن ، عند المسلم في العتبة الوفاقية التالية :

وهي أن يصار الى اختيار المسلم والمسيحي اللذين يلتزمان باتجاه سياسي واحد ليتفقا مع المسلم والمسيحي اللذين يلتزمان باتجاه سياسي مقابل ، على صيغة للبنان الجديد .

إن هذه الصيغة هي المقدمة الضرورية لبناء صيغة لبنانية قابلة للعيش والنمو ، وغير

معرضة للتصدع والسقوط ، انها الصيغة الوحيدة ، في رأينا ، التي لا تستبق حلاً ، ولا تخفي نية ، في الوقت الذي تعترف فيه بصيغة كانت ، وتستشرف منه صيغة ينبغي أن تكون . انها الصيغة الوحيدة التي تنجي عقيدة المسلم في لبنان من خداع السياسة ومغالطة السياسيين ، وهي وحدها التي تعبر عن الواقع اللبناني الجديد المركب من اقلية لبنانية طائفية (مسيحية اسلامية) وأكثرية لبنانية (اسلامية مسيحية) ، بحيث تتاح للديمقراطية من خلاله كل شروط البقاء وفرص النمو .

(٢) موقف اسلامي من الطائفية

الديمقراطية نظام سياسي لا شرط له ولا اضافة عليه ، اما الطائفية فهي ليست نظاما انما اضافة على نظام وشرط على الديمقراطية في لبنان وسلب علني لجوهرها وغايتها معاً . واذا كانت الطائفية السياسية في لبنان تشكل عقبة رئيسية في وجه الديمقراطية ، فإنها في الوقت نفسه تعتبر في حساب تجربة المسلم بمثابة معول الهدم لكيان المسلمين في لبنان وعقيدتهم . ذلك ان المسلم الذي يفترض فيه الولاء لدين الاسلام وجد نفسه منساقاً نحو الولاء للطائفة الاسلامية ، بما هي تركيبة سياسية ودينية ادارية محدودة الدور والوظيفة ، من غير ان يكون فيها للدين الإسلامي دور أو وظيفة ، فكان ولاء المسلم لدينه يستبدل بولائه لطائفته التي اصبحت أشبه بكيان إكليركي فريد من غير أن يكون للدين به أدنى علاقة ، في مقابل الكيان الإكليركي السياسي المسيحي الذي تمسك من خلاله القوى المارونية بكل الخيوط وتتحكم بكامل الادوار في اللعبة .

إن المسلم إذن ، يرفض هذه اللعبة ونظامها ، ليس بسبب فقدان التوازن في القدرات بين اللاعبين ، وإنما من منطلق عقدي بحت . ذلك أن هذا الرفض لدى المسلم ينطلق من رفضه العقدي لاستبدال الدين الاسلامي بالطائفة الإسلامية ومن رفضه العقدي لتجئة العيش الواحد في الوطن الواحد في الوقت الذي ينص فيه أمر الله بما يلي « قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » . فالطائفية في لبنان ليست الإسلام ، كما أنها ليست المسيحية ، كما انها ليست ديناً ثالثاً بين الاثنين او فوقهما .

والطائفية في لبنان ما كانت يوماً مشكلة دينية ولن تكون ، فعلى المسافة الممتدة منذ بداية عهد الانتداب وحتى الوقت الراهن ، نلاحظ أن عقيدة التثليث لم توضع في أي

برنامج انتخابي كما أن عقيدة التوحيد لم يشر اليها في أي بيان وزاري على الإطلاق ، ذلك أن المسألة كلها ، في هذا الاقحام الديني تحت اليافطة الطائفية ، لا تعدو كونها مسألة سياسية ومصالح للساسة انفسهم ، ان الطائفية السياسية ، اذن ، هي نظام سياسي محض لا مصلحة للإسلام او للمسلمين فيه على الإطلاق ، بل فوق ذلك ، فإن هذا النظام يحمل في تركيبته برأي المسلم كل الضرر للإسلام والمسلمين على السواء . ولذلك فان المسلم في لبنان يرفض هذا النظام ، ويريد استبداله بنظام لبناني انساني آخر .

إن التركيز على هذا الرفض امر ضروري في البداية ، وقوامه أن الطائفية السياسية هي مزاوجة في غير محلها بين عقيدة الإسلام والسياسي المسلم ، كما انها مزاوجة ، في غير محلها ايضاً ، بين العقيدة المسيحية والسياسي المسيحي ، بشكل أدت فيه هذه المزاوجة من وجهيها وباستمرار الى « ضمان » مصلحة السياسيين المسيحيين بوجه خاص ، ومصلحة السياسيين الموارنة بوجه اخص . ولقد لاحظ المسلمون أن هناك جدلية متنامية كانت تقوم دائماً بين مصلحة السياسيين الموارنة ، والمارونية السياسية . فحتى تتحقق مصلحة السياسيين الموارنة لا بد من تقوية المارونية السياسية ، وحتى تقوى المارونية السياسية لا بد من أن تتحقق مصلحة الساسة الموارنة ، وهكذا نمت هذه الفئة من الناس على حساب كل قيمة في لبنان ، وفي طليعتها القيمة المسيحية نفسها ، فكانت لها الامتيازات المتنامية في الحكم والادارة والتعليم والبنية الاجتماعية اللبنانية عامة .

وإذا كان بعض الساسة المسلمين طرفاً في هذه التركيبة الطائفية ومسؤولين عنها ، فإن الاسلام ليس بأي حال من الاحوال طرفاً فيها او مسؤولاً عنها ، وإذا كانت منفعة بعض الساسة الموارنة تكمن في تثبيت دعائم المارونية السياسية ، فقد كانت منفعة بعض الساسة المسلمين تقوم ايضاً على الاعتراف والممارسة في تثبيت دعائم هذه المذهبية السياسية نفسها . نعود فنؤكد إن هذه المنفعة المشتركة لم تكن يوماً مستمدة من مذهب ديني معين ، بقدر ما كانت ، وما تزال ، مستمدة من مذهب اخلاقي معين هو مذهب « المنفعة » المعروف لدى كل المفكرين ، مع امتلاك كامل القدرة على تشويه هذا المذهب تشويهاً كاملاً .

من اجل ذلك كله ، وبخاصة من أجل النتائج العملية المترتبة على الطائفية

السياسية ، فقد كان المسلمون ، وما يزالون يرفضون هذا النظام ويتنكرون في الولاء له لدرجة استغل بعض الساسة الطائفيين تنكر المسلمين للنظام واتهموهم بالتنكر للوطن مع أن الفرق بين الولاءين واضح ومفهوم . ولأن المسلمين كانوا ، منذ عهد الانتداب ، وما يزالون ، يرفضون هذا النظام ونتائجه في الحكم والادارة والجيش والتعليم ، فقد صنفوا على أنهم في موقع اليسار . ومعلوم ان كل معارضة في أي بلد ، حتى ولو كان يسارياً ، تصنف في موقع اليسار ، ذلك أن التسمية جاءت للعالم كله من اعتبارات شكلية كانت معتمدة على ما نعلم في مجلس العموم البريطاني ، بحيث كان رجال معارضة الحكم يجلسون الى اليسار ورجال موالاة الحكم ـ يجلسون الى اليمين ، ومنذ ذلك الحين اطلق لقب اليسار على كل معارضة تقوم في اي بلد كان . والمثل على ذلك اليوم قريب وطريف معاً وهو المثل البولندي ، ففي بولندا اليوم حركة عمالية جماهيرية معارضة وهي بهذا المعنى حركة يسارية بالنسبة لنظام الحكم الشيوعي القائم ، ويعتبر الحكم الشيوعي في بولندا على هذا الأساس حكماً يمينياً بالنسبة لما يجري في بولندا في الوقت الراهن .

والمسلمون في لبنان هم بولنديون في يسارهم ومعارضتهم لنظام الحكم القائم ، مع فارق بسيط هو أن الحركة العمالية البولندية تتحرك من موقع اليسار الداخلي وهي تحمل ، على الأغلب ، كل مطالب اليمين الخارجي ، أما المسلمون في لبنان فهم يتحركون من موقع اليسار الداخلي وهم يحملون ، بكل تأكيد ، كل مطالب اليمين الداخلي والخارجي على السواء ، فمطالب المسلمين لم تكن ابداً مطالب يسارية ، ولا ذنب للمسلمين إذا أقحم اليسار الدولي فيها نفسه ، فهي مطالب جعلت في أول اهتماماتها موضوع الحرية ، الحرية السياسية ، والحرية الاقتصادية ، والحرية الدينية ، والحرية الديمقراطية ، الى آخر هذه السلسلة من الحريات التي هي جوهر لبنان ومبرر وجوده . واذا كان البعض على الرغم من ذلك يبقى متخوفاً من اليسار العربي او الدولي القادم من الخارج ، فإن تصريح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للسياسي الراحل كمال جنبلاط ، من أن نظام الاقتصاد الموجه والاشتراكية عامة أمر لا يناسب لبنان ولا يفيد العرب بشيء ، من شأنه ان يبدد هذا التخوف مهما كانت درجته عالية لدى الكثيرين .

إن هؤلاء المسلمين (البولنديين) في لبنان لم تعد تهمهم التهمة باليسار تارة او

باليمين تارة اخرى ، فكل ما يهمهم هو تحقيق مطالبهم في المساواة الوطنية لا الطائفية ، والعدالة الوطنية لا الطائفية ، والغاء الطائفية لا الدين ، وتدعيم وحدة الوطن وعزته ورفعته .

ومن الضروري التأكيد على التفرقة ، عند المسلم في لبنان ، بين الولاء للنظام الطائفي والولاء للبنان الوطن . ان المسلم في رفضه الولاء للنظام الطائفي انما يكون بصدد رفض الولاء للامتيازات الطائفية القائمة على كاهله وفوق رأسه ، سياسياً واجتماعياً وتربوياً وعلى كل صعيد ، فالدعوة إلى الحرية والمساواة والمواطنية العادلة ورفض النظام الراهن ، هي دعوة في صميم العقيدة الاسلامية . وهذا امر مختلف عن أمر الولاء للبنان الوطن ، فالمسلم كامل الولاء لوطنه بدافع عن ارضه وعرضه وابناء بلده وكيانه الوطني ، ولا يستطيع احد ان ينتقص من ولائه له او يزايد في محبته عليه ، بل هو الذي يلاحظ على الغير نقص الولاء ويزايد على الغير في محبته للبنان الوطن والسيادة . ذلك ان المسلم يعتبر ان الدعوة الى التمسك بالنظام الطائفي هي دعوة تتضمن التحريض على الولاء للطائفة ورموزها السياسية على حساب الولاء للوطن ، فأي موقف بعد هذا هو الأسلم ، وأية دعوة هي الأصدق ، وأي موقف هو للبنان وأي موقف هو عليه !!

ويقولون لك حسناً ما دام المسلمون يرفضون النظام الطائفي فليس لهم عندنا الا العلمنة . ويطرحون هذا الاحراج بهدف الاخراج ، فإما أن تقبلوا بنظام الامتيازات الطائفية واما أن تقبلوا بنظام العلمنة ، الأول يؤدي الى التنصير والثاني يؤدي الى الالحاد ، وفي كلا الأمرين خروج بالمسلم عن دينه ، فاختاروا اذن الطريقة المثلى للخروج من دينكم . والواقع أن الأمر ليس على هذه الدرجة من الاحراج والحدة في كل من النظامين وان كان لكل منهما بالفعل نصيب في اخراج المسلم عن دينه ، خذ مثلاً عن ذلك قضية التعليم الديني في المدارس الحكومية تجد انه تعليم مهمل ، لأن الدولة ، في ظل النظام الطائفي ، لا تعترف به ولا تخطط له ولا تدفع أياً من نفقاته على الاطلاق .

وإذا علمنا مدى القدرة المالية التي تمتلكها الرهبانيات التي ترسل بالمبشرين يعلمون في المدارس الحكومية بالمجان ، واذا علمنا مقدار العجز في الاوقاف الاسلامية التي عليها

ان ترسل معلمين (على قد الحال) إلى المدارس الحكومية ليعلموا ابناء المسلمين الدين الاسلامي بالاجر المدفوع ، ادركنا كم هو الفرق بين حركة التبشير في المدارس الحكومية ، وحركة الدعوة في هذه المدارس ، وعرفنا لماذا ينتهي معظم ابنائنا اما الى الالحاد او الى التنصر في ظل هذا النظام الطائفي ـ العلماني المركب الذي تتخلى فيه الدولة عن قضية التعليم الديني في المدارس الرسمية .

نقول انه نظام طائفي : علماني مركب لأنه بالفعل آخذ بالاتجاهين معا ، وللشيخ بيار الجميل ، المدافع الأول عن هذا النظام ، تصريح مشهور يكرره في كل مناسبة ، خلاصته ان هذا النظام الطائفي هو نظام علماني لأن دستوره هو الدستور الوحيد بين الدساتير العربية الذي لم ينص على دين رئيس الدولة في الوقت الذي نرى فيه باقي الدساتير العربية تنص على ان دين رئيس الدولة هو الاسلام . فاذا اضفنا الى هذه العلمنة الحاصلة بؤس التعليم الاسلامي في المدارس الحكومية ، وبؤس الفعالية الاسلامية في الادارة الحكومية ومؤسسات الدولة بشكل عام ، ادركنا ، مع رئيس الكتائب ، الى أي درجة يعتبر هذا النظام علمانياً ولكن بالنسبة للمسلمين فقط . . . وطائفياً امتيازياً ولكن بالنسبة لطائفة من المسيحيين فحسب . فإذا كانت العلمنة ، تعريفاً ، هي إبعاد سلطة الكنيسة عن الحكم والادارة والتعليم ، فإنه يبقى من غباء المسلمين في لبنان ان لا يقبل بابعاد سلطة الكنيسة السياسية عن الحكم والادارة والتعليم !!

نحن نريد شيئاً لا اسم له ، ليس علمنة ولا ملعنة ، وأصدق التعريفات هو ما نشير اليه باصابعنا ، نريد هذا الذي هناك ، ولا نريد هذا الذي هنا .

إن العلمنة هي ابعاد الكنيسة ، ونحن لا نريد ابعاد الكنيسة ، وذلك يعني اننا لا نريد العلمنة ، اننا نريد ابعاد الكنيسة السياسية عن الحكم والادارة والتعليم ومؤسسات الدولة ، وهذا امر مختلف تماماً عن العلمنة ، اننا نريد ابعاد هذه الكنيسة السياسية ، التي استبدلت ايقاع اجراسها بأصوات المدافع ، وباعت عبق مباخرها برائحة الموت ، وخنقت ترانيمها في حناجر الثكالى والموجعين .

« هذا الشيء » الذي نشير اليه بأصبع الاتهام ، لا اسم له ، وهو الذي نريد ابعاده

ولنخترع له اسماً جديداً نطلقه عليه . نحن المسلمين نريد ابعاد « هذا الشيء » لاننا نريد محله شيئاً آخر هو الديمقراطية الكاملة بلا حدود ولا شروط ، مع مسؤولية الدولة الكاملة عن التربية الدينية في المدارس الرسمية ، توجهها وتخطط لها وترعاها وتدفع اجر مدرسيها ، الأمر الذي هو نقيض العلمنة تماماً ، فلنتفق على أن يكون لهذا الشيء اسم آخر .

ان النظام الذي لا نريد هو النظام الطائفي والعلماني معاً ، وليس صحيحاً أنه ليس في العالم غير هذين النظامين . ان الديمقراطية لها انظمة واشكال ، ونحن نعتقد ان النظام الرئاسي الديمقراطي يبقى خير النظم الصالحة للبنان ، الشعب كله ينتخب رئيس البلاد ، ولا مانع عند احد ان يكون الرئيس مسيحياً على الاطلاق ، وليس ذلك وعداً بضمانة شرطية ، فهذه صكوك يوقعها التجار ، وإنما هو التزام بقناعة قومية وهو عطاء يقدمه الاحرار . والديمقراطية وحدها تبقى دائماً ضمانة الجميع .

(٣) موقف اسلامي من الهوية

إذا كانت هوية المرء هي الجواب عن سؤالك « من هو » فإن هوية لبنان تبقى الإجابة الواضحة عن سؤالك لبنان « من هو » ، من هو جده ومن هو ابوه ومن هي عائلته ومن هم اشقاؤه . إن لبنان الكبير لم يكبر هكذا لوحده ، فلقد كان صغيراً رعته العائلة العربية حتى نما ، فهو ينتسب اليها وينحدر منها ويأخذ عنها لغته الأم ، تماماً كاخواته واشقائه يعيش معهم ويتأثر بهم ويتأثرون به . ولكن على الرغم من ذلك فإن لبنان ، نتيجة لمنطق وتسويات ساسة الاستقلال ، لم يستطع أن يجد لنفسه هوية ما . فكل ما اتفق عليه بعض ساسة الاستقلال هو أن يكون لبنان بوجه عربي ، وتركوا ماء وجهه من غير هوية ، وكذلك قلبه وعقله ودمه واخلاقه وكل قيمه ، فما كان هذا الوجه إلا قناعاً يلبسه لبنان ساعة يشاء ، ويضعه ساعة يريد ، كلما كانت هناك حفلة عربية تنكرية او كرنفال عربي موسمي ، تضيع فيه ، كما في كل الكرنفالات ، أسمى معاني الكرامة الانسانية وأغلاها .

وإذا كانت هوية الوطن التزاماً قيمياً ينعكس بالضرورة ممارسة سياسية في حياة الساسة والعهود ، فإن هذه « الوجهنة » العربية كانت منذ عهد الاستقلال وحتى سنوات الحرب تستند الى هوية اخرى مناقضة لما هو عليه الوجه ولما ينطق به اللسان ، فكانت تنعكس بالضرورة ممارسة سياسية في الحكم والادارة والجيش والتعليم والرعاية الاجتماعية والشؤون الخارجية وكل مرافق الحياة اللبنانية العامة والخاصة ، فتأخذ مسار تنمية الامتيازات الطائفية لفئة معينة سياسية ، على حساب فئات الشعب الاخرى ، من كل الطوائف الاخرى ، وعلى حساب تماسك لبنان نفسه في آخر المطاف ، وتنامت هذه الامتيازات الطائفية على كل صعيد ، وبشكل ملحوظ ، حتى بات المسلمون يشعرون عن حق أن امتيازات المارونية السياسية ، لم تعد امتيازات ضمانة سياسية بقدر ما

أصبحت امتيازات قهر ديني وسياسي واجتماعي في الوقت نفسه ، بالنسبة للمسلمين في لبنان ، بشكل خاص ، كما اصبحت امتيازات ابتزاز سياسي واقتصادي وديني معاً بالنسبة للعالم العربي والإسلامي بشكل عام . حتى شعر المسلمون ، وغير المسلمين من الطوائف اللبنانية الأخرى ، أن نظام امتيازات المارونية السياسية ، بدأ ، منذ منتصف الخمسينات يأخذ مسار الصهيونية العالمية نفسها ، وبالتعاون الأكيد معها ، من حيث العمل ، وعلى كل المستويات الداخلية والخارجية العالمية ، من اجل انشاء دولة دينية عنصرية في لبنان ، من خلال تسريع جنوني وغير معقول لحركة انماء صيغة امتيازات المارونية السياسية وتركيبتها ووظائفها واهدافها ، لتصبح هذه الدولة نموذجاً صهيونياً آخر يعطي النموذج الصهيوني الأول ، وبالتوافق معه ، ليس كل مبررات وجوده وعدوانه فحسب ، بل كل مبررات صهينة المنطقة العربية والإسلامية في الوقت نفسه ، مما نشهد شيئاً من اشكاله اليوم ، ويهدد بتقويض الحضارة المشتركة ، ويبدد الثروات الهائلة ، ويلاشي الطموحات العربية المتنامية .

وفي قناعة المسلمين التي لا ترد أن الهوية اللبنانية هي هذه الهوية المتصهينة ، لبنانياً ، والمعادية للعروبة والإسلام معاً ، مع الحرص في أي وقت على استعمال وجه هذه الهوية لتركيب قناع عربي ساعة توزيع المغانم على الاشقاء في اطار جامعة الدول العربية ، بل وتركيب قناع إسلامي ساعة توزيع الصدقات والزكوات على المؤلفة قلوبهم في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي . وإن الشواهد على هذه الهوية اللبنانية المتصهينة لا عدَّ لها ولا حصر لأنها تمتد تاريخياً ، على طول المسافة الزمنية التي بدأت عام ١٩١٣ حين انعقد مؤتمر باريس بين مندوبين عرب ، مسلمين ومسيحيين ، جاءوا من انحاء عربية متفرقة ليؤكدوا تضامنهم العربي ووحدتهم القومية في مواجهة الخلافة العثمانية (الإسلامية) وبعض المسلمين يعتبر ذلك وصمة عار في تاريخ الاسلام ، وبعضهم يعتبره منةً في عنق النصارى ، وبعض المسيحيين يعتبره تضحية قام بها المسلمون ، وبعض آخر من المسيحيين اعتبره ، منذ ذلك الحين ، تنازلاً عن الاسلام في ساعة ضعف ينبغي ان تستغل ، لتصل الى حد التنازل عن العروبة نفسها ، فقام نفر من هؤلاء في مؤتمر باريس المذكور بنقض مقرراته وقدموا مشروع مقررات خاصة بلبنان كانت مقدمة لهذه الهوية

اللبنانية المتصهينة نفسها وذهب بهم الأمر الى أن رفعوا علم هذه الهوية ، وكان علماً ابيض تتوسطه أرزة خضراء . وهو العلم الذي عرفته الحرب الأهلية في لبنان ، ولكن ما لبث المجتمعون في مؤتمر باريس حتى أنهوا الحادثة بالحكمة والموعظة الحسنة . ثم امتدت هذه النماذج في مسار الهوية اللبنانية تحفر قناتها ، من خلال تعميق الامتيازات الطائفية ، والحصول على التنازلات الاسلامية والعربية من الساسة ، من منطلق القدرة الدائمة على الإمساك بزمام السلطة ، اللبنانية والتحكم بها ، وذلك بعد سقوط الخلافة الإسلامية (ينبغي الحرص على التذكير بأنها كانت اسلامية) مباشرة وطوال عهد الانتداب وما تبعه من عهود استقلالية مختلفة ، ثم إن هذه الصهينة امتدت الى بعض الساسة المسلمين انفسهم ، بل والى بعض الشباب المسلم الطامح الى أي منصب سياسي كان . وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الهوية الطائفية الامتيازية تستشري في الداخل ، كانت هذه الهوية « اللبنانية » تمد اصابعها وخيوطها في الخارج ، لمورنة المغتربين ، ولجلب أي ماروني ولو كان في آخر الدنيا ، ولإعطاء المسلم مهما ابتعد عن وطنه ، هوية لبنانية هي من حقه ، بشرط أن يتنصر ويتمورن ويعلن ولاءه لهذا اللبنان دون غيره . ولقد كان المسلمون يشعرون كل يوم بأن الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم ، التي اعتبرت جهازاً وصياً على وزارة الخارجية اللبنانية ، قامت بالدعوة الى هذه الهوية اللبنانية المتصهينة ، ولعبت دور « الوكالة اليهودية » التي مهدت لقيام الدولة العنصرية في فلسطين ، كما قامت بكل المناورات الصدامية مع « فياراب » وهي المؤسسة الاغترابية العربية التي جمعت شمل العرب في الخارج تحت لواء العروبة وقضاياها ، ثم ان الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم ، هي التي كان لها الباع الطويل في تحضير وتنظيم المؤتمرات المارونية الخارجية وآخرها المؤتمر الماروني الذي عقد في تشرين الماضي في المكسيك تحت شعار « الموارنة أرض وشعب » ويكفي هذا الشعار للتدليل على ايديولوجية هذه الهوية ، كما يكفي قول الأديب الكتائبي الياس ربابي ، للكشف عن الرسالة المرسومة للجامعة الثقافية اللبنانية في العالم ، في مقابلة اذاعية معه من « صوت لبنان » (اذاعة الكتائب) في الساعة الثانية والنصف ظهراً من يوم الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٠ ، من أن « سياستنا » كانت ترمي الى العمل في بلاد الاغتراب ، لتعزيز دور الانتشار اللبناني في العالم وحمل

القضية اللبنانية (سياسة الامتيازات الطائفية) إلى العالم كله وتدعيمها ، على غرار النموذج الصهيوني الناجح ، التي لم تستطع الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم للأسف ، والكلام للاستاذ ربابي ، أن تسير على خطاه او تنسج على منواله ، فلم تؤدِ رسالتها على الوجه المطلوب .

هذه الهوية اللبنانية التي كانت تغذيها باستمرار اجتهادات بعض المفكرين ودراساتهم المغرضة والمشوهة المتمحورة دعوتها حولّ تاريخ لبنان الفينيقي ، وجغرافية البحر المتوسط ، وعامية اللغة اللبنانية ، ولاتينية الحرف العربي ، وتعددية المجتمع ، هي التي خلقت الاجواء التقسيمية في لبنان ، وكونت مبررات الصدام الوطني ، وأعطت المسلمين اللبنانيين كل الذرائع لرفض الأخذ بهذه الهوية ، أو الانتماء الى هذه « اللبنانية » المحرفة . وكان من الممكن لهذه الدعوة ان تظل مقبولة لو ظلت محصورة في دائرة الطروحات الفكروية المتصارعة ، إلا أن سيطرتها الفعلية على مؤسسات الدولة وفي طليعتها الجيش ، الذي كانت تتلى على طلبته ووحداته محاضرات في هذا الاتجاه ، كما كانت تكتب لبعض قادته المؤلفات في هذا الخط ، بشكل كان يُدخله باستمرار في لعبة تحريض علنية ما لبث ، مع الحرب الأهلية الأخيرة ، حتى اوقعته ضحية لانشطار الهوية إلى هويتين ، نقول ان سيطرة هذه الهوية اللبنانية على مؤسسات الدولة ، واستلابها من المسلمين كل امكانية للتوجيه في هذه المؤسسات هو الذي دفع بلبنان ، الى جانب المؤثرات الخارجية ، الى الاقتتال والحرب ، وبالتالي الى الشعور ، بعد الحرب ، بضرورة اعادة طرح معضلة هوية لبنان ، بشكل جدي ونهائي يجمع كل المواقف والافكار الايجابية المكونة لهوية لبنان الجديد .

ويرى المسلمون ، على ما نلاحظ ، أن هناك مبدأ لا يمكن إغفاله وهو أن هوية لبنان ينبغي أن تحدد انطلاقاً من كيان لبنان الراهن ، نعني من واقع لبنان الكبير ، نعني من التاريخ الذي اصبح فيه لبنان الكبير كبيراً ، ومن الجغرافيا التي جعلت منه كبيراً ، ومن الشعب الذي توحد فيه توحداً حضارياً كبيراً ، إن التقاء هذه الخيوط في نسيج الكيانية اللبنانية لم يكن التقاءً في الزمان والمكان فحسب ، إنما كان التقاء أسمى منهما وأجل ، وهو الالتقاء في الاختيار ، اختيار العيش المشترك ، ليس بين مسلمين ومسيحيين ،

فذلك تزوير لحقيقة الاختيار ، وانما بين اخوة عرب لبنانيين وهو الثمن الذي لا بديل عنه للانسلاخ عن الكيانية العثمانية الإسلامية ، ليس بالنسبة للمسلمين فحسب ، بل بالنسبة للمسلمين والمسيحيين اللبنانيين الذين شاركوا ، كما شارك اجدادهم ، في صناعة حضارة عربية قومية لها كل مقومات الشخصية العربية التي يشعرون ، عن حق ، انهم هم مبدعوها واصحابها والمسؤ ولون عنها .

ان الكيانية اللبنانية التي تتبنى هوية لبنان ، انطلاقاً من الفكروية التي كونت لبنان الكبير ، لا يعني أنها كيانية تسقط من حسابها تاريخ لبنان الفينيقي أو الاسلامي او المسيحي او ما الى ذلك من حقائق موضوعية لا يستطيع انسان أن يغير منها او يزور فيها ، بقدر ما يعني أن الهوية اللبنانية المعاشة اليوم ، والمتفاعلة عضوياً وحضارياً تفاعلاً راهناً ومستقبلياً في الداخل والخارج ، هي هوية عربية الواقع والمصير معاً . انها هوية « لبنان العربي » . ان الكلام عن هوية لبنان هو الكلام عما هو عليه لبنان وعما هو صائر اليه بالضرورة ، لا عمّا كان عليه لبنان في التاريخ فحسب ، وهوية لبنان العربي السيد المستقل ، الذي أجمع كل دعاة الوحدة العربية من اللبنانيين على استبعاده من أي مشروع من مشاريعها ، هي القاعدة الوحيدة التي تحمل ديمقراطية لبنان ووحدته . بمعنى أن وحدة لبنان محتمة السقوط بلا عروبته وأن ديمقراطيته أيضاً محتمة السقوط بلا عروبته . بشكل يمكن القول معه ، في منطق هذا التثليث ، أن عروبة لبنان هي روح القدس بالنسبة لوحدة لبنان وديمقراطيته . فلا وحدة للبنان ولا ديمقراطية بلا عروبة ، ولا جدوى لعروبة لبنان بلا وحدته وديمقراطيته

العروبة اذن بالنسبة للبنان الجديد ، ليست وجهاً او قناعاً على وجه ، انها روح لبنان بأسره ، والروح لا مكان معيناً لها في كيان الجسد ، إنها تسري في اطراف الكيان جميعاً . ومن هنا فإن العروبة هي التزام بأن تسري هذه الروح في كيان لبنان بأسره في السياسة وفي التربية ، والمجتمع ، والجيش ، ومؤسسات النظام كلها ، وإن لم تتجسد العروبة في كيان لبنان ، بكل ما في معاني التجسيد التطابقي من صدق ، فالكلام يبقى عقيماً وحرثاً في بحر ، ونفخاً في رماد .

(٤) لبنان الذي نريد أن يبقى

ينبغي الاشارة بادىء ذي بدء الى أن الحلقات الثلاث الماضية كتبت في وقت سابق على إذاعة « الجبهة اللبنانية » بيانها « التاريخي » لسبب واحد هو حتى تكون رؤ يتنا الإسلامية للبنان الجديد وليدة ذاتها ولا تكون نتيجة لرد فعيل على الجبهة يفقد هذه الرؤ ية وضوحها وشخصيتها ومعناها . وما كادت « الجبهة اللبنانية » تذيع هذا البيان تحت عنوان « لبنان الذي نريد ان نبني » حتى عكفنا عليه وأوليناه من العناية ما يستحق ، فألفيناه بياناً عادياً لم يأتِ بجديد يضاف الى ما ألفناه ، من تحجر شبيه بتحجر الكائنات الحية التي عاشت منذ ستة آلاف سنة ، وبتنا نلتقطها اليوم من على الشاطىء اللبناني بالصدفة ، احجاراً على شاكلة أسماك لا تسمن ولا تغني من جوع ، أو على شاكلة سلاطعين لا تؤذي ولا تزيد من خوف ، فوجدنا في بيان الجبهة ، التاريخي من هذه الناحية حقاً ، جملةً من علامات الاستعلاء العنصري الطائفي ، أدت بالنتيجة ، في البيان نفسه ، الى جملة من علامات السقوط الوطني ، الذي يدفع الى اليأس والقطيعة بقدر ما يدفع الى الخيبة والفجيعة ، فصيغة الوفاق ما زالت لديهم صيغة وفاق ديني مع نزعة الى استعلاء مسيحي متميز ، والبنية الاساسية للبنان ما زالت لديهم بنية تعددية طائفية متصدعة تصل الى ست عشرة طائفة موزعة الانتماء . والهوية الوطنية ما زالت عندهم أسماكاً وسلاطعين متحجرة يحاولون ، عبثاً ، ان ينفخوا فيها الحياة بالتراتيل والقداديس وقرع النواقيس .

هذه الموضوعات الثلاث ، الصيغة والطائفية والهوية ، رددنا عليها ، يا سبحان الله ، على غير رغبة منا في الرد ، في مقالاتنا الثلاث الماضية ، مما كان يمكن ان يكون كافياً ومغنياً عن التعليق على بيان الجبهة ، الا أن اصرارنا على مواطنية هذه الفئة من

الموارنة ، التي ، استكبرت او ضلت ، فهي تشكل قسما هاما من الوجود المسيحي ، الذي نقدره ونحترمه ونجله ، وهو الذي يدفعنا ، في آخر هذه السلسلة ، الى مناقشة بيانهم « لبنان الذي نريد أن نبني » من منطلق « لبنان الذي نريد أن يبقى » كما اوضحناه في مقالاتنا الثلاث الماضية ذلك ان بقاء لبنان ، هو عندنا الآن ، أهم من بنيانه .

لقد كانت رؤ يتنا للبيان التاريخي ، الذي لا نجد أي حرج في وصفه بهذه الصفة ، تنقسم الى ثلاثة جوانب الأول يخرج عن دائرة المناقشة لكونه كلاماً عاماً يصلح لكل شيء وبالتالي فهو لا يصلح لأي شيء محدد ، كالكلام الذي جاء في الفقرة الثامنة عند الحديث عن المجتمعية اللبنانية من التمسك بالخلق الرفيع ، والصدق ، واحترام الغير ، مما يصح وضعه في خانة مواضيع الانشاء في المدارس الابتدائية ، والثاني يصنف على هامش المناقشة مما نتفق فيه مع « الجبهة اللبنانية وهو منثور في سائر الفقرات التسع من القول بلبنان دولة مستقلة سيدة حرة ، الى الحفاظ على سيادته واستقلاله الى الدعوة لضمان الحريات الفردية والجماعية لكل بنيه وكل مؤ سساته ، الا ان هذا الجانب ، على الرغم من هامشيته ، جاء في البيان التاريخي ملامساً للقضايا الجوهرية ، مما يستحق التوقف عنده بقدر ، أما الجانب الثالث والأخير فهو الذي يمس القضايا الجوهرية ، وهو ما يدخل في صلب المناقشة ويستحق توقفاً عنده أطول . وسوف تكون مناقشتنا للجانبين الأخيرين ، كل بالقدر الذي يستحق ، وذلك من خلال منهجية التسلسل التي اعتمدها البيان نفسه .

***

١ ـ باسم التراث والقيم والشعب :

لا احد ينكر « أن للبنان تراثاً متواصلاً ، نسبياً ، لستة آلاف سنة خلت » بل إن هذا التراث ، عندنا ، يمتد الى أكثر من هذه الآلاف من السنين بكثير ، إلى تاريخ المورفولوجيا الطبيعية ، التي تكونت من جرائها جبال لبنان وأوديته وصخوره ، وتواصليته التاريخية ليست تواصلية نسبية او متقطعة ، بقدر ما هي في الواقع تواصلية

متماسكة ، وإن اختلفت درجة التماسك فيها عبر العصور بفعل الاطماع الخارجية ، وهي تواصلية لا تتمتع بأية صفة من صفات الفرادة ، بين بلدان البحر الابيض المتوسط او غيرها ، إلا من جهة مخاضها الأخير ، من حيث انها تواصلية وصلت اليوم ، بسبب التفاعل المجتمعي عبر العصور ، إلى حال من المجتمعية اللبنانية العربية الراهنة التي هي ذروة التطور التواصلي الذي اغفله بيان الجبهة ، وهو عيب علمي ، يضاف اليه عيب علمي آخر ، وهو حديث الجبهة بلهجة قطعية لا علاقة لها بالعلم من قريب او بعيد عن نفسها بانها تتكلم باسم الاكثرية الساحقة من اللبنانيين ، في وقت ما تزال فيه الجبهة ترفض لأسباب طائفية اجراء احصاء للمواطنين ، الذي هو الشرط الأساسي الأول لمعرفة موقع الأكثرية من بيان الجبهة ، بصرف النظر عما اذا كانت هناك فئة تستطيع التعبير عن رأيها ام كانت هناك فئة لا تستطيع فتنصب الجبهة حالها محامياً عنها ، مغتنمة الفرصة بأن هذه الفئة الأخيرة سوف تظل غير قادرة على التعبير عن رأيها في الجبهة ايضاً .

٢ ـ البنية السياسية :

ومن الأخطاء العلمية القول « إن لبنان الذي نريد هو لبنان الثابت خلال العصور » في الوقت الذي يرى فيه التاريخ ، وترى فيه الجغرافية ، ويرى فيه العلم ، وترى فيه الفلسفة ، ويرى فيه الدين ، ان جوهر بقاء الكائن ، مهما كان ، هو الحركة والصيرورة ، واذا كان المسلمون في لبنان خاصة ، يقبلون القول ان « لبنان واجب الوجود » بالمعنى السياسي ، فهم يرفضون اعطاء هذه الصفة ، بالمعنى الوجودي ، لغير الله الذي يقول « كل من عليها فان ، ولا يبقى الا وجه ربك ذو الجلال والإكرام » . واذا كان المسلمون والمسيحيون الآخرون ، يأبون ، مع « الجبهة اللبنانية » ، ان يدمج لبنان بأي كيان آخر ، او ينعت بغير ذاته ، أو أن يذوب في محيطه ، فإنهم في الوقت نفسه ، يخالفون « الجبهة اللبنانية » ، مخالفة مصيرية ، في النظر الى طبيعة الكيان ، وهوية الذات ، ومسألة العلاقة بالمحيط . إن الله وحده ، عند المسلمين على الأقل ، هو الذي لا يمكن ان ينعت بغير ذاته ، وصفات الله هي عين الذات ، لا تضاف اليه ولا تزاد ، اما لبنان فهو ، في عقيدة المسلمين على الاقل ، ذلك المخلوق المتنامي الذي يقبل

كل صفة تعطيه الحياة والبقاء ، وهي مجموعة صفات ، مستمدة من التاريخ والجغرافية ، والارادة المشتركة ، واللغة المشتركة ، والمصير المشترك مع المحيط وغير المحيط) . مما يسقط كل خصائص مميزة تدعيها الجبهة للبنان ؛ هذه الجبهة التي حرمت على غيرها ان ينعت لبنان بغير ذاته او ان يلحق به أية اضافات او خصائص نراها قد حللت فيه لنفسها ان تنعته بشتى النعوت اللاهوتية المسيحية ، وتلحق به شتى الاضافات والخصائص الطائفية ، وتسلخ عنه هويته العربية التي هي عين ذاته ، لا خاصة تضاف اليه او تزيد عليه .

واذا كانت « الجبهة اللبنانية » ترى في صيغة ٤٣ صيغة فاشلة بحاجة الى تغيير او تطوير فان سائر اللبنانيين ، مسلمين ومسيحيين ، يرون هذا الرأي ايضاً ، الا أن فرط هذه الصيغة لإعادة صياغتها هو موضوع الخلاف بين « الجبهة اللبنانية » من ناحية وبين سائر اللبنانيين من ناحية اخرى ، فالجبهة اللبنانية تضع سائر اللبنانيين الذين حقاً يشكلون الأكثرية بين أمرين إما الابقاء على صيغة الامتيازات الطائفية المتنامية لصالح الجبهة ، وإما بتحويل هذه الصيغة الى نوع من اللامركزية او الفيدرالية او الكونفدرالية ، للاحتفاظ بهذه الامتيازات للجبهة في دولتها عن طريق ابقاء شعرة معاوية ممدودة مع سائر اللبنانيين ، مسيحيين ومسلمين ، ليكونوا واسطتها لابتزاز المسلمين والعرب في الداخل والخارج ، حيث لا غنى عنهم من هذه الناحية على الاطلاق .

هذا الاحراج ، مردود من عندنا بإحراج آخر ، إما استبدال صيغة ٤٣ الطائفية ، من حيث هي اتفاق بين مسلمين ومسيحيين ، الى صيغة اتفاق وطنية عربية ، من حيث هي امكانية اتفاق بين لبنانيين مسيحيين ومسلمين عروبيين وحدويين من ناحية ، وبين لبنانيين ، مسيحيين ومسلمين ، غير عروبيين ولا وحدويين من ناحية اخرى . واما إعتراف اللبنانيين ، والشرعية اللبنانية خاصة ، للجبهة اللبنانية ، بالإدارة الذاتية في مناطقها ، على ان تكون شبيهة بالادارة الذاتية التي تطرحها سياسة كمب ديفيد على فلسطينيي الضفة الغربية والقطاع تحت شعار « الادارة الذاتية تعني السلطة على الشعب وليس على الارض » من غير الحديث عن اللامركزية ولا عن الفيدرالية ولا عن

الكونفدرالية، لأن هذا الحل لا علاقة لسائر اللبنانيين به ، بقدر ما هو وضع خاص « للجبهة اللبنانية كان لها ملء الحرية في العمل على اختياره » ، وبالتالي على تحمل كل نتائجه السلبية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمصيرية ، لبنانياً وعربياً ودولياً معاً ، وعلى احتمال التحدي أمام لبنان الذي نريد أن يبقى .

٣ ـ ٤ ـ الحريات الدينية :

وفي هذه الفقرة نجد ان « الجبهة اللبنانية » قد بنت مقولتها الاساسية على فرضية تعايش الاقليات تحت سلطان مسيحي ماروني متميز . وعلى هذه الفرضية بنت كامل نظريتها في « لبنان الذي يريدون ان يبنوه » فاذا كانت ، اذن ، هذه الفرضية خاطئة ، فان البنيان الذي بني عليها يصبح خاطئاً ومحتم السقوط ، المشكلة في لبنان ليست مشكلة الاقلية ، فالقومية هي ابسط حلولها ، انما المشكلة هي مشكلة الأكثرية ، القومية ، التي تعامل حتى الآن معاملة الاقلية الطائفية . إن المشكلة في لبنان ، هي في المشكلة الواقعة فعلاً ، وهو ما يمكن تسميته بمشكلة استلاب الدور ، ففي الوقت الذي ينبغي ان يكون الدور الرئيسي في لبنان ، ومن منطلق ديمقراطي ، للأكثرية الوطنية القومية ، اسلامية ومسيحية معاً ، فقد عوملت هذه الأكثرية ، ومن منطلق تصادمي ديني ، على أنها اكثرية اسلامية فقط ، ينبغي ، بناء عليه ولاسباب عنصرية ، معاملتها معاملة الأقلية ، فما كان من المارونية السياسية التي تشكل ، في الواقع ، اكثرية الأقلية ، الا أن استلبت دور الأكثرية المطلقة وتمارس دورها في الحكم والادارة والتوجيه ومعاداة العرب والمسلمين على هذا الاساس . إن المشكلة إذن ليست مشكلة المارونية السياسية ، وإن كانت اداتها ، إنها مشكلة الديمقراطية الانسانية ومحنتها قبل ذلك .

ومن ابرز محن الديمقراطية في لبنان ما عبر عنه البيان من القول « ان المجتمع المسيحي في لبنان يحتل مركزاً خاصاً . . . لذلك يحرص لبنان الذي نريد ان يبنى على أن تبقى المسيحية فيه بالفعل حرة ، آمنة . . . !! » أما اللبنانيون الآخرون ، سواء كنتم في الدرجة الثانية ام عبيداً ، فالأمر عند « الجبهة اللبنانية » سيان ، وأما أن يبقى الاسلام في

لبنان حراً آمناً بالفعل فمسألة لا تعني «الجبهة اللبنانية » من قريب او بعيد ، وعلى الرغم من أن في ضميرها شيئاً تخفيه ، فإن المسلم يحرص اكثر من « الجبهة اللبنانية » على ان تبقى المسيحية حرة آمنة بالفعل ، بشرط ان لا تعني هذه الحرية ، لدى اي من مسيحيي الجبهة ، التعرض للقيم اللبنانية العربية او الاسلامية او اغفالها بأي شكل من الأشكال . فإذا كان ، كما تقول الجبهة ، سلام لبنان بسلام المسيحية فيه ، فإن سلام المسيحية في لبنان ، هو في سلام لبنان كله نعني في سلام الديمقراطية في لبنان سلاماً انسانياً كاملاً غير منقوص .

المسيحية ليست غاية ، كما أن الاسلام ليس غاية ، فكلاهما كانا وسيلة إلهية من اجل كائن ممتاز بين الكائنات هو الانسان . الانسانية وحدها هي الامتياز الذي يستحقه المسيحي من خلال مسيحيته ، ويستحقه المسلم من خلال اسلامه. وكلما ارتقى الانسان من التعددية الكبرى ، الى التعددية الأصغر ، الى التعددية الصغرى ، الى عتبة الوحدانية ، ثم الى الوحدانية الكبرى ، كان ذلك ، عند الله والناس ، أقرب لإنسانيته ، وكلما كان كذلك كان أقرب الى الله .

إن المسلمين في لبنان لن يرضوا اللقاء مع أي كان ، ولوضع لبنان الخاص ، الا على هذا الصعيد الانساني الديمقراطي العربي دون غيره ، وإن خصوصية لبنان لا يفهمها اللبنانيون المسلمون الا على أنها كذلك ، ولا خصوصية اخرى يقبلونها على الاطلاق ، وان أي استرضاء للمسلمين غير مقبول ، لاسيما اذا كان هذا الاسترضاء مغلوطاً في الوقت نفسه ، مما جاء في البيان التاريخي من القول « لذلك لن يكون في لبنان الذي نريد ان نبني اي غبن واجحاف في حق اية طائفة من طوائفه » ذلك ان مسألة الغبن في متاهة الحوار الاسلامي المسيحي المتكاذب اصبحت معروفة ، فقد تعود المنطق الطائفي ان يطرح مقولة طائفية في سوق التعامل السياسي فأصبحت رائجة عند الطائفيين المسيحيين ومقبولة ، كما اصبحت رائجة عند الطائفيين المسلمين ومقبولة ، وقوام هذه المقولة ان هناك جدلية بين « الخوف » الموجود عند المسيحيين و « الغبن » الموجود عند المسلمين .

فعلينا ، في سوق المقايضة الطائفية ، أن نعطي الضمانات الكافية للمسيحيين حتى

نرفع الخوف من قلوبهم ، كما ان علينا ان نعطي المسلمين حقوقهم حتى نرفع الغبن عن اعناقهم ، هذه هي الخدعة الكبرى التي تريد ان تدفع بالمسلمين ان يبادلوا حديدهم « بقضامي » « الجبهة اللبنانية » ان المسلمين باتوا يعون تمام الوعي انهم لا يمكن أن يضعوا خوف المسيحيين في ميزان واحد مقابل غبن المسلمين ، فخوف المسيحيين هو وحده يوضع في مقابل خوف المسلمين ، وغبن المسلمين هو وحده يوضع مقابل غبن المسيحيين . ففي مسألة الخوف اصبح المسلمون ، بعد التقاء مواقف الجبهة اللبنانية مع الكثير من المواقف الاسرائيلية اكثر خوفاً من « الجبهة اللبنانية » ، فهم بالتالي ، مع غيرهم من المسيحيين الوطنيين ، بحاجة الى ضمانات وامتيازات ، حتى لا يجتاح هذا التحالف الصهيوني ـ الجبهوي لبنان كله تحت شعار « تحرير كل لبنان » اما في مسألة الغبن فان هناك غبناً واقعاً في فئة من المسيحيين ، غير اتباع المارونية السياسية ، افدح وأقسى من ذلك الغبن الواقع فوق اعناق المسلمين . الخوف ، اذن ، هو خوف وطني ، والغبن ، اذن ، هو غبن وطني .

٥ ـ التحرر التام من الاحتلالين :

وإنه لمن المعيب حقاً تسمية الاشياء بغير اسمائها خاصة اذا كانت هذه التسميات من منطلقات استفزازية وعدوانية في الوقت نفسه .

تسمية الوجود الفلسطيني في لبنان ، الذي كان سببه العدوان الصهيوني ، وتسمية وجود القوات السورية في لبنان ، بالاحتلالين ، هي تسمية ليس في غير محلها المنطقي فقط ، وانما في غير محلها الخلقي ايضاً ، وكلنا يعرف ان التدخل السوري الذي كان بناء على طلب جهات شرعية مسيحية جاء للحيلولة دون استفحال الأمر الذي اصبح في درجة تضر بالمسيحيين ،

اما بالنسبة للوجود الفلسطيني فنحن مع « الجبهة اللبنانية » في القول لا ، جزماً ، للتوطين ، ونحن المسلمين نصرخ بهذه اللا ، ليس في وجه الفلسطينيين الذين اقاموا ثورتهم تحت شعار العودة ، وانما في وجه « الجبهة اللبنانية » التي اعلنت حربها تحت شعار العزلة ، لعلها تسمع وتقنع فتخشع .

٦ ـ التوجه الى العالم العربي :

وتتوجه « الجبهة اللبنانية » في بيانها « التاريخي » الى العالم العربي ، بعد كل الاستفزازات ومواقف العدوان الملتصقة ، تاريخياً وايديولوجياً ، بممارسات كل اعضاء « الجبهة اللبنانية » الموجهة ضد العرب والمسلمين ، ودين الاسلام بالذات ، تتوجه « الجبهة اللبنانية » بعين مفتوحة جداً لا يرف لها جفن فتقول من منطلق فوقي وتعليمي « على العالم العربي ان يتفهم وضع لبنان (الذي نعتوه بكل الصفات المسيحية الطائفية) ويعمل كل ما في وسعه ، لا لاضعافه وقهره وتحجيمه وامتصاصه ، بل لإشعاره حقاً بأنه في مأمن ، تام ، من أي خطر عربي ، او اسلامي عليه » تقول الجبهة هذا الكلام « بجرأة » وهي التي كانت وما تزال تشكل الخطر على العروبة وعلى الاسلام وعلى المسيحية في الوقت نفسه ، وقديماً قيل « رمتني بدائها وانسلت » . إن الخطر على العروبة والاسلام ، هو كالخطر على المسيحية نفسها ، تصنعه « الجبهة اللبنانية » ومحازبوها بتهور لا حدود له ، ففي الوقت الذي استطاعت فيه هذه الجبهة ان تكون فعلاً شوكة في خاصرة العروبة والاسلام بالتعاون مع اسرائيل ، فإنها استطاعت ، وبنجاح أكبر ، أن تكون شوكة في خاصرة النصرانية والنصارى ، عندما جعلت من المارونية السياسية طبقة ممتازة تتشكل على سطح البنية العليا للكنيسة الكاثوليكية ، ليس على المستوى اللبناني فحسب ، وانما على المستوى العالمي كذلك ، مما يستلب من البابا نفسه بعض صلاحياته ومسؤولياته المعنوية عن المسيحية والمسيحيين في العالم ، هذا بالنسبة للنصرانية ، اما بالنسبة للنصارى ، فذلك عندما دفعتهم ، بفعل هذه الامتيازات النصرانية عليهم الى ان يكونوا قادة للاحزاب اليسارية المقيمة في لبنان ، وقادة للاحزاب المسيحية اليمينية المهزومة في فرنسا وما وراء البحار .

هذا اللبنان ، تقول « الجبهة اللبنانية » ، « هو مسؤولية بلدان الشرق الأوسط » وبذلك تكون اسرائيل مسؤولة عن لبنان الطائفي المسيحي الذي لا مكان فيه حتى لأي مسيحي من غير طائفة الجبهة المارونية ، الأمر الذي أعلنه القادة الاسرائيليون اكثر من مرة ، مما يرفضه العرب ويرفضه المسلمون ، ويرفضه المسيحيون الوطنيون جميعاً .

٧ ـ لبنان عالمي انساني :

والشق الآخر من الاستعلاء الطائفي ، والسقوط الوطني ، انما يكمن هنا . نعني في ما وراء البحار ، وذلك واضح في بيان الجبهة التاريخي عندما يقول « ونرفض اخيراً كل محاولة لفصم لبنان ما وراء البحار ، عاطفياً وثقافياً واقتصادياً ، وادارياً وسياسياً عن لبنان الأب ، بل على العكس ، نهدف الى تدعيم صلة لبنان الأب بلبنان ما وراء البحار تدعيماً تاماً » كلام جميل ولكن قبل ان يقال في لبنان الواقع ما وراء البحار ، يا ليته قيل في لبنان الواقع في جرود عكار . حيث الى الآن ، وبناء على سياسة « الجبهة اللبنانية » ليس هناك مع اهالي عكار المسلمين في وادي خالد ، اي صلة عاطفية او ثقافية او اقتصادية او سياسية او ادارية تصل هذا اللبنان الابن بلبنان الأب . هذا عيب ..... عيب سياسي ونقص في الولاء اللبناني من جهة « الجبهة اللبنانية » ، وتعلق منها بالخارج تعلقاً في غير محله ، خاصة عندما دفعت برئيس المجلس الملي الماروني وبعض الساسة والرهبان لزيارة وزارة الخارجية اللبنانية والطلب الى امين عام الخارجية استدعاء السفير التركي لاستجوابه وسؤاله عن « سوء المعاملة » التي ينالها موارنة قبرص التركية ، هؤلاء المنتشرون الجدد ، الذين ليسوا لبنانيين ولا علاقة لهم بلبنان من قريب او بعيد . ان لبنان العالمي الانساني ، اذن ، لدى « الجبهة اللبنانية » تكشف عنه هذه المفارقة في درجة الاهتمام والعناية ، بالموارنة حتى ولو كانوا قبارصة ، يقيمون في ما وراء البحار ، وبعدم الاهتمام بالمسلمين حتى ولو كانوا لبنانيين يقيمون في جرود عكار . هذه هي العالمية وهذه هي الانسانية معاً .

٩ ـ مخاطبة العالم :

ومن موقع الاستعلاء تخاطب هذه الفئة من الموارنة ، التي تشكل فئة من المسيحيين ، الذين يشكلون فئة من اللبنانيين ، الذين لا مكان لهم في اللعبة الكبرى ، تخاطب هذه الفئة من الموارنة دول العالم الكبرى مخاطبة الند للند ، وهي لم تقم بعد دولتها ، ولا استطاعت بعد ان تبحث في الفيدرالية او الكونفدرالية او اللامركزية ، فاذا بالجبهة اللبنانية ، وهي ما زالت بعد عارية ، تخاطب النظام الروسي تارة والنظام الاميركي تارة

اخرى ، في مقارنة تعقدها مع النظام اللبناني باعتباره نظاماً ديمقراطياً ، في الوقت الذي تعلم فيه الجبهة ان الطائفية الشوفينية سلبت من لبنان كل ديمقراطيته وحريته وانسانيته .

ان تخاطب « الجبهة اللبنانية » العالم فليس ذلك هو المهم ، انما المهم حقاً ان يخاطب العالم هذه الجبهة ، فهل يفعل !! الجواب ينبغي ان نتركه هنا لكل من الجبارين متحدين ومتفرقين .

١٠ ـ نداء الى الشعب اللبناني :

وتنهي « الجبهة اللبنانية » بيانها بنداء الى الشعب اللبناني ، وهو نداء شبيه الى حد كبير ، لكن مع الفارق بنداء الجنرال ديغول الى الشعب الفرنسي عندما اطلقه من منفاه ابان الحرب العالمية الثانية ، يستنهض فيه همم الفرنسيين للدفاع عن الأمة في وجه النازية ، والمفارقة هنا هي ان المسلمين والمسيحيين اليوم يرون في الطائفية السياسية وجهاً من وجوه النازية اللبنانية ، ومن هنا فإنهم يعتصمون بهذا النداء الموجه الى الشعب اللبناني لمقاومة هذه النازية ، ويؤكدون ايضاً « ايمانهم التام بأن الشعب اللبناني سيتغلب على جميع الصعاب » .

ان كلاماً كثيراً غير هذا كان يمكن ان يقال ، وأمسكنا عنه ، في الرد على « بيان » الجبهة « التاريخي » ، الا أن الكلام في ذاته ، بياناً كان أم رداً عليه ، ليس هو المهم ، المهم ان تبقى عندنا ارادة الحوار ، وإرادة اللقاء ، وارادة بناء لبنان وبقائه معاً . من هنا فاننا نظل نرى في « الجبهة اللبنانية » ، باعتبارها فئة من الموارنة ، الذين يشكلون فئة من المسيحيين ، الذي يشكلون فئة من اللبنانيين ، جهة نحرص عليها مهما استهترت ، ونتعلق بها مهما تخلت ، ونمسك بها مهما اصرت على السقوط ، كما نرى فيها جهة تحرص على الولاء للبنان على الرغم من طعنها بولاء الآخرين له ، وتحرص على ديمقراطية لبنان على الرغم من المظالم الواقعة على معظم ابنائه .

لِمَ لا والشهامة العربية تجعلنا مستعدين للنسيان متسامحين ونقول مع الشاعر العربي الذي يكون ، ربما متحدراً من أصل لبناني ، :

بلادي ، وإنْ جارَتْ عليَّ عزيزةٌ   وأهلي ، وإنْ ضنُّوا عليَّ ، كِرامُ .

لبنان من الطائفية إلى العروبة *

أن نختار الحديث في موضوع عنوانه «لبنان من الطائفيةالى العروبة» فذلك يعني عندنا ، أول ما يعني ، الحديث عن لبنان من التقسيم الى الوحدة ومن الفرقة الى الألفة ، ونحن هنا لا نطمع في تحقيق قفزة تنظيرية تحدث في الفراغ ، بقدر ما نطمح الى محاولة تشف عن حتمية النمو السياسي والاجتماعي والخلقي من الوضع الطائفي المتخلف والمتآكل معاً الى الوضع العربي المتطور والمتنامي ، بما يكفل للبنان ، في إطار سيادته واستقلاله ، انفتاحاً حقيقياً على كل آفاق العطاء ، والقدرة الحقيقية على الاسهام في البنية العربية والانسانية المستقبلية .

وإذا كان الموضوع من الدقة بمكان بحيث يقتضي الحذر من الوقوع في ما يمكن ان يقير الحساسيات الخاصة في وقت يضع فيه لبنان قدمه على عتبة الوفاق الأولى . فإن هذه الدقه تقتضي التزام الصدق مع الآخرين حتى تكون خطوات الوفاق كلها ، قوية ثابتة ، لا تنال منها الأحدث أو المتغيرات .

والموضوع ديني من ناحية وسياسي من ناحية أخرى لذلك يهمني ان اؤكد منذ البداية ، انني ، على الرغم من تناولي لهذا الموضوع ، لست رجل دين ولا رجل سياسة بقدر ما أنا رجل تستهويه وتقلقه شؤ ون الفكر والمجتمع والحياة ، التي سوف تكون المنظار الذي به انظر الى لبنان في ماضيه وحاضره ومستقبله .

ومن منطلق هذا الاستهواء والقلق معا سأحاول ان أتلمس طريق وحدة راسخة بين اللبنانيين ، لا تؤثر فيها الانواء مهما عصفت بها ، ولا تزعزعها المحن مهما تكاثرت

(*) محاضرة القيت في المركز الاسلامي في بيروت

عليْها ، ونحن عندما نقول بالوحدة بين اللبنانيين تشد صفوفهم أو تجمع كلمتهم لا نزعم أننا نأتي بطرح جديد ، فلقد اتفق اللبنانيون على وحدة لبنان شعباً وأرضاً ومؤسسات خاصة بعد التفافهم حول المسلمات التي طرحت على الصعيد الرسمي ، الا أن هذا الاتفاق على المسلمات يظل في مستوى الوفاق على الشعار الذي يحتمل التفسير ونقيضه ، مما تصبح الحاجة معه ماسة الى درجة بعيدة لطرح مضامين لبعض هذه المسلمات علّها تسهم بشكل أو بآخر في تمكين دعائم الوحدة الحقيقية في أرض لبنان ، وبين شعبه ، وعلى مستوى مؤسساته جميعاً .

« فوحدة لبنان ليست شعاراً يرفع بقدر ما هي إمكان قابل للعيش والنمو » . وعلى ضوء هذه الفرضية سوف تكون لنا في هذا البحث المتواضع ثلاث فرضيات تتفرع عنها ، نحاول أن نضع كلا منها على محك « قابلية العيش والنمو » ، وأول هذه الفرضيات الصيغة الطائفية وثانيها الصيغة اللبنانية وثالثها الصيغة العربية اللبنانية ، فأيٌّ من هذه الفرضيات يحمل أكثر من غيره امكان الحياة او القابلية الممكنة للعيش والنمو . . . هذا هو السؤال الذي نحاول في هذه العجالة أن نجيب عنه .

أما بالنسبة للفرضية الأولى وهي صيغة الوحدة بين الطوائف فهي في رأينا أقل الوحدات القابلة للعيش والنمو .

لأن لفظ الطوائف أمر بحد ذاته يفترض القسمة ، قسمة الشعب الى طوائف متعددة الاتجاهات والنزعات ، وليس يقتصر هذا التقسيم على فئتين او طائفتين هما المسلمون من ناحية ، والمسيحيون من ناحية اخرى ، إنما من شأن هذا التقسيم الطائفي أن يمتد الى تقسيم الطائفة الواحدة نفسها الى مذاهب ، والمذاهب إلى فرق ، والفرق الى عصبيات ، حتى لا يكاد المرءُ يستطيع معرفة الحد النهائي لهذه القسمة ، ومهما حاولت السياسة بحكمتها ان تجد الجامع المشترك بين هذه الطوائف فإنها لن تستطيع لانها تكون ساعتها أمام سلسلة من التقسيمات الفكرية والنفسية والجغرافية تكون قد تولدت من التقسيم الطائفي الذي كان في أساس البنية الاجتماعية الأولى .

على أن البنية الاجتماعية . في مجتمع ما من المجتمعات قلما تكون متجانسة تمام

التجانس ، خاصة في المجتمعات المختلطة ، ونظراً لتقدم العمران ونشوء المدن وتقدم المواصلات فنادراً ما نجد مجتمعات كاملة التجانس ، وعليه فإنه لا بد من أن تكون في المجتمع فروقات متنوعة ، كفوارق العرق ، واللون ، واللغة ، واللهجة ، والدين والمذهب وما إلى ذلك من فوارق إذا تعمد الباحث الاجتماعي أن يبحث عنها أو يدقق فيها لوجدها أمام عين بحثه واضحة المعالم بينة السمات ، إلا انها في الأعم الأغلب تظل في المجتمع الواحد مرمية في مراتب اللاوعي الاجتماعي ، لا شعور بوجودها يحسُّ به الفرد أو المجتمع .

والطائفية هي من هذا القبيل ، واقع موجود في أي مجتمع من المجتمعات ، خاصة إذا نظرنا إلى الطائفية على أنها انتماء عصبي إلى طائفة دينية ، او مذهبية ، او عرقية ، او لغوية ، أو حتى حزبية ، وليس من الضروري أن تكون انتماء عصبياً الى طائفة دينية او مذهبية فحسب حتى تسمى الطائفة بهذا الاسم . وإذا كانت الطائفية واقعاً موجوداً في المجتمعات على هذا النحو - ففي مرمية كغيرها من الفوارق في إحدى مراتب اللاوعي الاجتماعي ، فان الطائفية من جهة اخرى قابلة للطفو على سطح الوعي الاجتماعي لتبرز كإحدى الفوارق الاساسية في المجتمع إذا ما وجدت اليد التي تتعهدها بالتحريك ، او الجهة التي تدفعها بالتحريض ، فتكون على هذا الأساس شكلاً من اشكال القسمة يقع في المجتمع ، ويستتبع بالتالي انواعاً اخرى من القسمة تنتمي إليه وتستمد وجودها منه .

نريد أن نقول إنه ليس هناك مجتمع طائفي تقسيمي انما هناك يد طائفية تقسيمية ، واليد هذه في الأعم الأغلب ليست يداً خارجية بقدر ما هي يد داخلية وهي يد الدولة بالذات ، ذلك أن المتعارف عليه هو أن التفرقة بين المواطنين في بلد واحد بسبب طائفتهم هو النتيجة الطبيعية والمنطقية لطائفية الدولة نعني ان الدولة او السلطة اذا شئت عندما تتوجه لطائفة ما من دون الطوائف الأخرى في هذا الوطن بعناية خاصة ومميزة فلا بد ان ينتج عن ذلك تفرقة بين المواطنين انفسهم[١] .

والمثل يمكن أن يؤخذ بداية من تاريخ اليونان القديم فلقد كانت الطائفية منذ المرحلة ما قبل السقراطية تعني اختلاط الدين بمعنى الوطنية ، وكانت الوطنية تعني احترام

المعتقدات الدينية التي يدين بها المجتمع ، فكان المواطنون في هذا العهد يدافعون بلا تفرقة ولا تمييز عن المعتقدات الدينية في المدينة تماماً كما يدافعون عن المؤسسات المدنية وعن بيوتهم ومعاشهم وحيواتهم ، ولقد كانت الدولة ، او السلطة إذا شئت ، تقف مثل هذا الموقف ، فهي تدافع عن هذه المعتقدات بالمستوى نفسه الذي تدافع به عن المدنية ، فهي إذن سلطة متعصبة لمعتقدات معينة ، وبالتالي فانها تحرم على أية طائفة من المواطنين أن يكون لها دين آخر ، أو فكر آخر ، او فهم وطني آخر ، إن للسلطة هنا طائفة واحدة ، ولهذه الطائفة كل السلطة ، وعليه فلقد كان الشك في المعتقدات المجتمعية المتعلقة بالطائفة مظهراً من مظاهر المواطنية السيئة . هذه هي التهمة التي وجهت الى سقراط فحوكم عليها وجرم بها وأعدم . انها تهمة طائفية جوهرها الثورة على أن تكون للسلطة طائفة واحدة . صحيح إن سقراط أعدم بجرعة سم تناولها هو ، ولكن الصحيح أيضاً أن سقراط أتاح له تلاميذه فرصة الهرب من سجنه قبل تنفيذ الحكم به ، إلا أنه رفض النجاة بنفسه لا زهداً في الحياة ، إنما احتراماً للسلطة . فالسلطة عنده شيء وانحراف السلطة شيء آخر .

ولبنان منذ سقوط الدولة العثمانية ودخول الانتداب إليه مرورا بعهد الاستقلال وحتى حرب السنتين كان كتلك المدينة اليونانية التي لها رموز لا تمس ، وكان للبنان كتلك المدينة أيضاً ، سلطة قامت على انقاض السلطة العثمانية وعلى نقيضها ، ففي الوقت الذي كانت فيه للخلافة العثمانية طائفة رسمية واحدة تبرزها امبراطورية تكاد تكون متجانسة التكوين ، إذا بسلطة الانتداب الفرنسية ، وقد ضاقت بحدود لبنان رقعة السلطة ، تقلب الموازين فتصبح للسلطة الفرنسية في لبنان ، وبلا مبرر ، طائفة رسمية واحدة هي غير تلك التي كانت للسلطة زمن الخلافة ، خلافاً لما اتفق عليه اللبنانيون من جامع مشترك هو العروبة يجمع ما بينهم ويوحد صفوفهم في مواجهة التتريك والتفرنس على حد سواء .

وإذا كانت الطائفة الاسلامية على اتساع رقعة الخلافة الاسلامية تعتبر طائفة الدولة ، وإذا كانت الطائفة المسيحية على ضيق رقعة لبنان زمن الانتداب تعتبر طائفة

الدولة ، فإنه يبقى من المفيد طرح السؤال التالي : إلى أي حد وعلى أي وجه كان المسيحيون في لبنان موالين للبنان معارضين للسلطة ابان السلطة العثمانية ، والمسلمون في لبنان موالين للبنان ومعارضين للسلطة في عهد الانتداب وما تبعه من عهود . الجواب واضح وواحد ، هو أن كلاً من الفريقين كان موالياً للبنان الذي يشعر أنه له ، ومعارضا للسلطة التي يشعر أنها لغيره .

هنا تبرز المفارقة بين الوطن والسلطة ، فالوطن شيء والسلطة شيء آخر ، الا أن ارتباط السلطة بالوطن ، جعل معارضة السلطة عند الطائفة تبدو كأنها معارضة للوطن ، وموالاة للسلطة ، هذه الإشكالية كانت بمثابة المنزلق السياسي للكيانات الطائفية في لبنان على امتداد العهود الثلاثة ، العهد العثماني والعهد الافرنسي والعهد الاستقلالي ، هذا الانزلاق هو جوهر الطائفية السياسية ولُبها .

وكانت الطائفية السياسية على امتداد العهود الثلاثة أشبه بكائن حي ينمو ويكبر ، ولكن هذا النمو لم يكن على مستوى القلوب والعقول بقدر ما كان نمواً على مستوى الأنياب والأظافر .

وقد استتبع ذلك كله جملة من الانشطارات الوطنية المتولدة أساساً عن الانشطار الطائفي الرئيسي لدى الشعب الواحد ، ولعل أخطر هذه الانشطارات ، هو هذا الانشطار الانتمائي . بحيث اصبحت الطوائف من خلاله تبحث عن انتماءات غير وطنية ، وأول هذه الانتماءات هو الانتماء للطائفة على حساب الانتماء للبنان الوطن ، مع العلم بأن الانتماء للطائفة ما كان يعني يومياً الانتماء للدين أو للمذهب ، بقدر ما هو انتماء ميكانيكي لشريحة اجتماعية تربط ما بين افرادها مصلحة معينة واضحة ، وفكروية معينة غير واضحة ، وكثيراً ما يكون هذا الانتماء على نقيض الانتماء للدين والأخلاق الوطنية في آن معاً .

وثاني هذه الانتماءات التي تتجه بلبنان من الوحدة الى التقسيم هو الانتماء الخارجي ، ذلك أن انغلاق الطائفة على ذاتها من شأنه أن يوقعها في الخوف ، وبالتالي

يجعلها تبحث لها عن ضامن يضمنها من الخارج ، أضف الى ذلك ان الدول الخارجية نفسها كانت تجد من تلقاء ذاتها فرصةً لها سانحة في هذه التربة الطائفية الخصبة ، لدعم الطائفة التي تتعاون معها ، وتماشي سياستها ، والمثل على ذلك واضح في تاريخنا الطائفي ضمن الطائفة الواحدة عندما احتدمت الصراعات الطائفية في لبنان بين الكاثوليكية المدعومة بالنفوذ الفرنسي وبين البروتستنتية المدعومة بالنفوذ الانجلوسكسوني ، وصحيح أن فرنسا العلمانية لم تسمح بممارسة النشاط اليسوعي التقليدي في فرنسا ، الا أنها سمحت به في لبنان ، وعندما نشط اليسوعيون فيه كانوا يعتبرون أي تعرض لفرنسا تعرضاً للبابا نفسه[٢] أضف الى ذلك أن فرنسا في ذلك الحين كانت تديم بالمقابل هذه العلاقة السياسية بينها وبين طائفتها المفضلة بتعهد العلاقات التجارية والارساليات التبشيرية بينها وبين لبنان ، وهكذا وجد الاستعماريون ، والمنتدبون « أن الخطوة الأولى في سبيل السيطرة على لبنان تستوجب استثمار الطائفية فيه »[٣] .

وثالث هذه الانتماءات الطائفية التي تقسم وحدة لبنان هو الانتماء للاقطاع المحلي فمنذ القرن التاسع عشر شهد لبنان أول نماذج هذا الانتماء الاقطاعي التقسيمي وذلك عندما اعتمد الأمير بشير الثاني الملقب بالكبير مع بداية هذا القرن على الطائفية للحفاظ على نفوذه[٤] وقد استمر هذا النمط من الانتماء الاقطاعي الطائفي حتى يومنا هذا متمثلاً الى حد ما في بعض العائلات التي تتوارث الأحزاب والطوائف توارثاً إقطاعياً قد يحرص بالنتيجة على ابقاء التقسيم الطائفي تدعيماً لنفوذها ، وتحقيقاً لمصلحتها .

وإذا كانت هذه الانتماءات الثلاثة ، الانتماء للطائفة والانتماء . للخارج والانتماء للاقطاع الطائفي المحلي ، تشكل أخطر الانشطارات الطائفية التي صدّعت وتصدع المجتمع في لبنان فإن مسألة الطائفية السياسية للنظام ، تعتبر أشد المعضلات التي ينبغي معالجتها بكثير من الصراحة في القول ، والصدق في النية وسعة الصدر ، من أجل بناء لبنان قابل للعيش والنمو .

وإذا كانت الطائفة المسيحية ، أو بعض من اتباعها ، يتخوف من السلطة زمن الخلافة الاسلامية العثمانية التي بقي شبحها ماثلاً امام العيون . مما يجعل هذا البعض يثير

حتى اليوم مسألة الضمانات ، فإن الطائفة الاسلامية ، وربما طوائف مسيحية اخرى أصبحت ، بعد سقوط الخلافة من ناحية السلطة زمن الانتداب الفرنسي ، هذه السلطة التي امتدت وتنامت بشكل او بآخر ، منذ المرحلة الاستقلالية وحتى اليوم ، مما جعلنا بالمقابل تطالب هي بالضمانات ، من هنا ان طائفة السلطة ، المتمثلة بشكل خاص بحزب السلطة ، مدعوة اليوم بصدق لوقفة مراجعة على ضوء نتائج الممارسات الطائفية الممتدة منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم على أن تكون مستعدة للاجابة عن السؤال التالي : « إلى أي حد وعلى أي وجه استطاعت دولة الطائفة ، او طائفة الدولة ، أن تصهر الطوائف جميعاً في دولة الوطن الواحد ، لتدعم وحدة لبنان وكيانه وسيادته .

إننا أمام وقفة المراجعة هذه نضع موضع عناية طائفة السلطة الحقائق الاسلامية والوطنية التالية :

اولاً : أن المسلم ، والمسيحي الوطني أيضاً ، لا يمكن أن يقبل أن يكون لبنان بلد الطائفة الواحدة ، وبالتالي فإنه من العقم ان تبحث طائفة السلطة لهذا اللبنان وعلى هذا الأساس عن ولاء من الطوائف الأخرى . وبلد الطائفة الواحدة هو ما يبدو واضحاً في رسالة الجبهة اللبنانية إلى سيادة البابا بمناسبة تطويب الأب شربل مخلوف في ايلول عام ١٩٧٧ حيث جاء في هذه الرسالة « فكأن هذه الانظمة العربية تدفع الفلسطينيين لكي يبقوا بعيدين عنها في لبنان ، هذا البلد المسيحي بين بلدانها . . . وذلك أن لبنان هو الشاهد الأوحد ليسوع المسيح في هذه البقعة من الارض ، بما يُلجيء اليوم ، وما هو مستعد ان يلجيء غداً ، إذا دعت الحاجة ، من المسيحيين الذي يربو عددهم على الاثني عشر مليون نسمة ، المرشوشين في الشرق العربي . . . وايمانا من الجبهة اللبنانية أن قداستكم هو أول من يمثل القيم التي يستمد لبنان منها حقه ، نلتمس إلى مقامكم الرفيع أن تباركوا خطانا الهادفة الى :

١ ـ المحافظة على سيادة لبنان بوجهه المسيحي .

٢ ـ المحافظة على تواصله المستمر بالكنيسة .

وتجدر هنا الاضافة الى أن الموفد البابوي الكاردينال كازرولي كان قد سجل ، بعد ذلك في سجل البطريركية المارونية ، منذ شهر تقريباً « أنه سعيد بزيارة لبنان هذا البلد المسيحي الكاثوليكي » فإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية في العالم قد قبلت بالحرية والمساواة الدينية ، خاصة في الاعلان الفاتيكاني الثاني المنشور عام ١٩٦٥ حيث تضمن التخلي النهائي عن طائفية الدولة ، فكيف يمكن التوفيق بين هذا التخلي المبدئي ، والتمسك الخاص بطائفية الدولة في لبنان .

ثانياً : أن يشعر بالانتماء الى لبنان الذي تحاول طائفة السلطة ان تصفه بصفات هي خاصة بالعزة الالهية ، كالابدية والسرمدية ولا شريك له او بصفات مسيحية كقول بعض الاذاعات الخاصة ، بتاريخ ٢٢/١١/٧٧ في برنامج الحق والباطل .

عشية عيد الاستقلال « إننا نؤمن بلبنان واحد أب » لكل اللبنانيين مؤمنين وملحدين هذا اللبنان الذي تجسد من روح الأرز [وهو القاهر ، وهو القوي] ، الى آخر هذه الصفات الخاصة بالعزة الآلهية التي تبعث في نفس المسلم استعداداً للتصدي ، للبنان له مثل هذه الصفات المشركة بالله ، تصدياً يأتي على مستوى العقيدة إذ كيف يمكن للمسلم أن يؤمن بوطن يحرص الغير على إعطائه صفات تمس معتقده .

ثالثاً : إن المواطن اللبناني ، لا يمكن أن يقبل بأي شكل من الأشكال تعاطف طائفة السلطة مع الصهيونية والتشبه بها . إن هذه الظاهرة لم تتكون خلال حرب السنتين كما يرى البعض وإنما ساعدت على تكونها مواقف ونظريات مهدت لما رأيناه من تلاق عجيب بينها وبين الصهيونية فقد كتب عضو احد الاحزاب كتاب لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني الصادر عن ندوة عام ١٩٦٩ وهو يتحدث عن المسيحيين ويسميهم الفريق اللبناني جداً ما يلي « إن بين وجود هذا الفريق اللبناني جداً ووجود اسرائيل مشابهة عفوية ، وقاسماً مشتركاً ، يكاد يكون بالقلة حيال الكثرة العارمة »[٥] فكيف يمكن للمواطن اللبناني مسلماً كان أم مسيحياً ان يقبل المزاوجة او المثالثة بين المسيحية والصهيونية والوطنية اللبنانية .

رابعاً : إن المواطن اللبناني لا يمكن ان يعطي ولاءه لوطن او لسلطة في وطن

تنعكس فيه ايديولوجيا طائفة السلطة بكل ثقلها المحوري الطائفي على التربية والاقتصاد والمجتمع والاخلاق ، بشكل يؤدي بالنتيجة ردات فعل طائفية ، تركز اسافين الطائفية السياسية التي لا تكتفي ، بالأقل ، في الوقوف حجر عثرة في تطور النظام السياسي فحسب ، كما يرى البعض[٦] انما تقف أيضاً حجر عثرة في تطوير كل النظم التربوية والاقتصادية والاجتماعية بل والقيم الخلقية والدينية ، وهذا ما حدث في لبنان بحيث استطاعت الطائفية السياسية أن تدخل كل هذه النظم في مشاغلات دائمة منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم بشكل لم يتح لها أية فرصة من فرص التقدم .

خامساً : إن المواطن اللبناني لا يمكن ان يقبل برفع شعارات العروبة لفظاً والتنكر لها عملاً ، وهذه الظاهرة بدأت على ما يبدو منذ ما يسمى بالميثاق ركزت فيه طائفة الحكم في لبنان عن الانسلاخ عن كل ما هو عربي ويذكر صاحب كتاب المارونية السياسية[٧] ذلك بوضوح حين يقول « لقد فهم المسلمون من الميثاق هو الانفصال عن سوريا وبالتالي عن العرب » ، إلا أن صاحب كتاب المارونية السياسية اذا كان يعتقد أن طائفة الدولة كأن تلجأ الى رفع شعار العروبة والعمل بها في الخارج ثم محاربتها وطعنها في الداخل ، فإن السياسة الخارجية ، في ظل هيمنة طائفة السلطة ، قد لحقت بسياسة طعن العروبة ومحاربتها في الداخل ، وذلك بفضل جهود الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم[٨] التي ما تزال حتى الساعة تخوض حرباً ضروساً مع المؤسسة العربية العالمية المسماة « فياراب » التي تحاول توحيد العرب في بلاد الاغتراب[٩] . هذا بالاضافة الى المؤتمر الماروني الذي ينعقد ما بين ٨ و١٢ تشرين المقبل تحت شعار « المارونية فكر وتراث وجغرافيا » .

يعتبر أحد انجازات الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم التي هي ، رسمياً ، جهاز له دوائره وموظفوه في وزارة الخارجية اللبنانية .

هذه جملة من الحقائق وغيرها كثير تضيق المناسبة عن استيعابه نضعه موضع عناية المارونية السياسية ، التي نفرق بينها بكل وعي ومسؤولية ، وبين المارونية المذهبية التي تحظى هي ورجالاتها بكل التقدير والاحترام من اللبنانيين جميعاً . نقول إننا نريد هنا أن نضع موضع عناية المارونية السياسية بالذات هذه الحقائق وهي في موقف من مواقف

المراجعة التي باتت اكثر من ضرورية .

والسؤ ال هنا ، هل يؤدي موقف المراجعة الذي ندعو إليه إلى الغاء الطائفية ، ربما ، خاصة إذا استطاعت طائفة النظام ان تتجه إلى الخارج ، فإذا استطاعت أن تفعل ذلك ، فإنها تستطيع بالتالي ان تتجاوز فهمها السياسي للمارونية ، الى فهم روحي غير محدود العطاء وهو الفهم الكنيسي الجديد الذي عبر عنه الاعلان الفاتيكاني سنة ١٩٦٥ ، إن الطائفية ساعتها في لبنان تكون في طريق الزوال ، ليحل محلها الروح الوطني القائم على العدالة والمساواة ، روح وطني جديد جدير بوجه لبنان الجديد .

ولنا في تاريخ المسيحية خير شاهد ، ففي العهد الروماني انتشرت المسيحية وكان لكل مدينة ، كما كان يقال ، آلتها وسادتها ، ولكن المسيحية جاءت في الحقيقة لتتجاوز هذه الحدود وتتخطى كل هذه القيم البالية وتدك دعائم آلهة المدينة وتدعو لعبادة اله واحد .

من أجل ذلك عذبت روما المسيحيين واضطهدتهم وطاردتهم وقتلت الكثيرين منهم . وعندما توقفت روما عن تعسفها هذا مع بداية العصر القسطنطيني شهدت المسيحية أحلى الفرص حيث تداخلت الكنيسة مع الدولة ، في الادارة وفي شؤ ون الحياة جميعاً ، وكانت للامبراطور صفتان إلهية ودنيوية وامتد ذلك مع المسيحية الى القرون الوسطى تحت شعار « ايمان واحد ـ قانون واحد ـ ملك واحد » إلاّ أن هذا التداخل بين الدين والدولة ما لبث ان شوهته الممارسة ، فقضت عليه مع عصر النهضة حينما أعلن الفصل نهائياً بين الكنيسة والدولة وهو ما عرف بالعلمانية .

ولأن المسلمين اللبنانيين ، مع جمهرة كبيرة من المسيحيين المستنيرين لا يمكن ان يقبلوا بمبدأ الاقرار بطائفية الدولة ، وما يترتب على هذا المبدأ من حتميات سياسية وتربوية واجتماعية فإن الصيغة بعد الحرب الأهلية في لبنان ، في حكم المنتهية .

أما الفرضية الثانية فهي الصيغة اللبنانية ، ولقد كان من الممكن أن تكون هذه الفرضية النموذج الأمثل الذي يلتف اللبنانيون حوله ، لما يوحي به من استقلال وانتماء

وطني خالص لو لم يرتبط هذا المفهوم بمضامين معينة منذ الاستقلال وحتى اليوم بشكل تقترب فيه هذه المضامين من مضامين الصيغة الطائفية السابقة وتزيد عليها الدعوة الى اللتننة حيناً وإلى العلمنة حيناً آخر ، وطبيعي أن اللبناني إلى جانب رفضه للمضامين الطائفية السابقة ، يرفض عقدياً وقومياً الدعوة الى لتننة الحرف العربي لأن ذلك من شأنه أن يقطعه عن تراثه ، كما يرفض الدعوة الى علمنة حياته الاجتماعية وما يرتبط بها من تنظيم لاحواله الشخصية ، هذا التنظيم الذي يأتي في اساسيات العقيدة الاسلامية ، لذلك فإن الاعتماد على الصيغة اللبنانية يصبح امراً متعذراً بمثل هذه المبادىء وتلك المضامين .

أما الفرضية الثالثة وهي الفرضية العربية اللبنانية ، فهي الفرضية التي تضع لبنان في موقعه الطبيعي جغرافياً وتاريخياً وحضارياً معاً ، ولعل أقطاب المارونية السياسية بدأوا يركزون بوعي يستحق التقدير على عروبة لبنان ففي تصريح للشيخ بيار الجميل في اوائل آذار الماضي يقول « نحن في لبنان » لسنا ضد العروبة ، ولم نكن في يوم من الأيام إلا من دعاتها وبناتها ، لاننا فهمناها عروبة حضارية لا طائفية ، وثقافة وتعارفاً لا تبايناً وتعصباً ، ونظل نحن اللبنانيين في مقدمة روادها وحماتها من التتريك والتعثر والاندثار ، وقد رحنا نوفر لها الابتعاد عن أيدي العابثين وعلى مدى أربعماية سنة من هجمات التتريك والمستعمر والمنتدب لا بل حملناها الى كل قارة وعاصمة فإننا والحال هذه يغبطنا أن يكون الكلام على العروبة يرمي إلى هذه المعاني وتلك القيمة الحضارية من التراث ، وهنا يكون التفتيش عن سبب للخلاف على العروبة عديم الجدوى لاننا في الأصل متفقون جوهراً وشكلاً ، ويقول الرئيس كميل شمعون بتاريخ ٨/ ٤/ ٨٠ « فكرة اليقظة العربية ولدت في بيروت ، وفي بيروت استقطبت هذه الفكرة المبشرين بها واشار الى أن الحفاظ على اللغة العربية عام ١٩١٤ كان في لبنان » .

إن الحقيقة التاريخية تؤكد كل ما قاله هذان القطبان من حيث دور لبنان بل مسيحيي لبنان في النزعة العربية التي نشأت في اواخر القرن الماضي ومع مطلع هذا القرن .

فإلى جانب ادباء العربية من المسيحيين اللبنانيين الذين أثروا اللغة العربية بأدبهم

وفكرهم كاليازجيين والبستانيين وآل عواد والشدياق والشرتوني وغيرهم فإن الحركة القومية العربية كانت قد نشطت في بيروت في اول عهدها زمن الحكم العثماني . فقبيل الحرب العالمية الأولى قامت في بيروت حركة عربية وصفت بانها إصلاحية في مواجهة الحكم العثماني الذي كانت الكلمة فيه للاتحاديين ذوي النزعة الطورانية ، وعندما استطاع حزب الائتلاف بزعامة مجموعة من النواب العرب ان ينتزعوا السلطة من الاتحاديين ويؤلفوا الوزارة برئاسة كامل باشا عمد هذا الأخير الى اصدار اوامره الى والي بيروت « لاجراء المذاكرات في مجلس الولاية العمومي من أجل الاصلاحات المطلوبة وتنظيم اللوائح القانونية » وبسبب التراجع العثماني على صعيد تنفيذ هذه الأوامر فقد استمر النضال العربي في لبنان ، واستطاع اللبنانيون نقل هذا النضال الى المحافل الدولية فكانت الدعوة الى مؤتمر باريس لبحث المطالب الاصلاحية التي اقرتها الحركة العربية في بيروت وكان يمثل لبنان في هذا المؤتمر الذي عقد في سنة ١٩١٣ شارل دباس وجميل معلوف حيث كانا في عداد اللجنة التحضيرية ، فكانت القضية اللبنانية في ذلك الحين هي القضية العربية نفسها التي كانت تتمحور حول المطالبة باللامركزية ، وحول لائحة بيروت الاصلاحية التي تعطي للعرب ، ليس في لبنان فحسب وانما على امتداد الوطن العربي كله ، حق المساواة بالاتراك وحق اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في البلاد ، وقد يحلو للبعض أن يعتبر أن هذه الحركة العربية كانت حركة مسيحية للإنجراف في تيارها ببعض المسلمين لمواجهة دولة إسلامية ، حتى ذهب بعض المفكرين إلى اعتبار الذين سقطوا يوم ٦ أيار في مواجهة التتريك ليسوا بشهداء بقدر ما « كانوا زمرة متواطئة على كيان الدولة العثمانية ، التي هي دولتهم الشرعية حيث حاولوا طعنها من الخلف اثناء صراعها المصيري ضد الحلفاء . . . هذه الدولة التي تمثل امتداداً تاريخياً ومعنوياً للوجود الاسلامي في العالم الحديث »[١٠] . . . إلا أن هذه الحركة في الواقع وإن انطلقت من بيروت ، وعلى أيدي بعض من المسيحيين إلا أنها لم تكن في الأصل إلا دعوة قومية عربية في مواجهة التتريك والنزعة الطورانية التي تميزت عند أهل الحكم آنذاك ، وإن ما يؤكد ذلك أن هذه الحركة امتدت فيما بعد إلى أرجاء الوطن العربي بأسره حيث قامت حركة مماثلة في العراق بقيادة طالب النقيب ، وحركة مماثلة في سوريا بزعامة مناضلين امثال حمدي الباجه جي ويوسف

السويدي[١١] . وتحت ضغط السلطة تجمعت هذه الحركات العربية جميعاً في القاهرة وراحت تعمل باسم الجمعية اللامركزية ، وكان أن اندمجت فيها الجمعية اللبنانية وراحت تعمل في اطارها . أضف الى ذلك سبباً آخر يؤكد أن هذه الحركة لم تكن مسيحية ابدا وهو أن شريف مكة الملك حسين الهاشمي كان قد تجاوب مع هذه الحركة عام ١٩١٦ وهو على ما يرى مؤرخنا محمد جميل بيهم « تاريخ خروج القضية العربية من حيز الأماني القومية ومن نطاق النضال الداخلي الى حيز السياسة العالمية والكفاح المسلح »[١٢] .

ولعل في مضامين هذه الثورة تكمن الاشكالية اللبنانية الكبرى ، وهي أنه إذا كان المسلمون في لبنان قد ارتضوا الثورة على دولة إسلامية فليس ذلك قطعاً بسبب الاسلام ، إنما كان ذلك بسبب التتريك ، ومن أجل إقامة دولة عربية ، وليس من اجل إقامة دولة الطائفة الواحدة بأي حال من الأحوال . وهنا تكمن الاشكالية اللبنانية الراهنة التي تقتضي كثيراً من الوعي والدقة في مسيرة إعادة البنية الاجتماعية في لبنان .

ومن المفارقات المحيرة حقاً أنه إذا كانت العروبة متهمة من قبل بعض المسلمين بأنها حركة مسيحية لا إسلامية ، فهي في الوقت نفسه متهمة من قبل بعض المسيحيين بأنها حركة إسلامية لا مسيحية ، مما يجعل المرء يحار في امره حقاً ، فإن انت توجهت الى بعض المسيحيين تقنعهم بأن العروبة ليست موجهة ضد المسيحيين العرب بل هي معهم ومنهم وقعت من حيث لا تدري في فخ يحرص بعض المسلمين على نصبه ، وإن انت توجهت الى بعض المسلمين تقنعهم بأن العروبة ليست موجهة ضد المسلمين غير العرب او ضد الأسلام بشكل عام ، بل هي معهم ومنهم . وقعت من حيث لا تدري في فخ يحرص بعض المسيحيين على نصبه ، والواقع أن اللعبة الاستعمارية تظل هي وراء هذا الاحراج الذي يرمي الى الحفاظ على الصراع وتنميته ، بين الاسلام والمسيحية والعروبة لتحقيق اهدافه ، ففي الوقت الذي تبلورت فيه النزعة العربية في شرقنا العربي اثناء الحرب العالمية الأولى رأينا الاستعمار يمد اصابعه مستغلاً هذه النزعة ضد النزعة الاسلامية مما لم يكن يريده دعاة العروبة من مسيحيين ومسلمين ، مما أدى الى تحويل العروبة من توجهاتها

الوحدوية ، الى ترسيخ اهداف الاستعمار في التجزئة ، بحيث انتهت الحرب العالمية الاولى الى تجزئة البلاد العربية وتقسيم معظمها الى مناطق نفوذ بين الانتداب الفرنسي والانتداب الانجليزي . ومهما يكن من أمر فإن نضال كثير من المسلمين والمسيحيين من أجل العروبة والوحدة العربية سوف يظل شعلة لأجيال المستقبل تشق الطريق نحو غد عربي أفضل ، وسوف تبقى أسس هذا النضال ومنطلقاته بالاضافة الى شهادات مسيحية وإسلامية بوحدة العرب ترسم معالم الماضي والحاضر والمستقبل معا ، وها هو جميل صليبا يقول مجيبا عن كثير من التساؤلات[١٣] :

وأما الدين الاسلامي الذي نظم العرب ووحد شملهم وألف بين قلوبهم ومكن لهم في الأرض فغرضه ترقية الانسان مادياً ومعنوياً ، وقد أجمع المؤرخون على اعتبار الرسالة الاسلامية رسالة إنسانية لما فيها من الحض على تحرير النفس والعقل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والقول بالمسؤولية الفردية والايمان بالمساواة والشورى والتضامن . . . » إلى أن يقول « ومتى أدرك الانسان ما في الدين الاسلامي من قيم إنسانية رفيعة ، أحب الأمة التي حملت رسالته ونشرتها في شعوب الأرض قاطبة بالتسامح والعدل والرحمة والحب والايمان ، وعندي ان القيم الانسانية التي انطوى عليها الدين الاسلامي هي القومية العربية بعينها ، فمن لم يؤمن بهذه القيم لم يكن عربياً حقيقياً » . فهل يعني أن جميل صليبا في هذا الكلام يتخلى عن مسيحيته من ناحية ويخلط بين الاسلام والعروبة ، كما يتخوف من ذلك بعض المسيحيين ، من ناحية اخرى ؟ . . . ابدا . والجواب عند المفكر المسلم محمد المبارك حيث يقول[١٤] ما يلي : « ولئن كان الاسلام بالنسبة للمسلم دينه وعقيدته ، فهو بالنسبة للعربي المسيحي تراثه القومي ومادة ثقافته ، ومن حسن الحظ ان الاسلام نفسه فسح المجال للنصرانية لتعيش معه والى جنبه ، وحمى مقدساتها ومعتنقيها وصان معابدها وجعل بينه وبينها صعيدا مشتركاً يتلخص في اعتبارها ديناً سماوياً مصدره وحي إلهي ، في وحدة الأسس الاعتقادية الجوهرية وفي أن المسيح كلمة الله وروح منه ، وأنه ولد من أم عذراء طاهرة بتول من غير أب ، وأن أقرب الناس مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ، وأن في انتصار الروم وهم نصارى حينما انتصروا على الفرس ، وكانوا يومئذٍ وثنيين نصراً يُفرح المؤمنين » .

ونحن من جهتنا لا نعتقد أنه ينبغي ان يكون هناك أي حرج عند أحدٍ من المسيحيين العرب في ان يكون الاسلام جزءاً من تراثه القومي ، ذلك أن الاسلام بالمقابل ، ولمن يحرصون على مواقف المقايضة ، كان أسبق في دعوة المسلم الى اعتبار كل الديانات السماوية ، وبينها النصرانية ، جزءاً من تراث المسلم الديني نفسه ، فالقرآن الكريم يقول : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه »[١٥] ، وإن الاسلام فوق ذلك خص النصرانية والنصارى من هذا التراث العقدي الاسلامي بميزة ذات بريق خاص لم تعد معه خافية على أحد ؛ ويذهب المبارك[١٦] الى أن الرابطة التي تربط بين العرب المسلمين رابطة قومية ودينية في آن واحد ، اما الرابطة التي تربط بين العرب من مسلمين ومسيحيين فإنها رابطة قومية ، ويدخل الاسلام في كل من الحالتين في كلتا الرابطتين من وجهين مختلفين ، يعني عقدية من وجه بالنسبة للمسلمين ، وتراثية من وجه آخر بالنسبة للمسيحيين ، ويستطرد المبارك قائلاً : « ولا مجال لوضع هاتين الرابطتين الدينية والقومية في موقف التعارض لأن علاقتهما الطبيعية التعاون والتآزر دون أن يكون في ذلك إضرار أو ايذاء لن ينفردون بالرابطة القومية دون الدينية من ابناء العرب » .

فإذا كانت هذه النماذج من الفكر العربي المعاصر تؤكد على أنه لا تعارض بين العروبة والدين ، فإن الوحي بما هو قرآن كريم ، وسنة نبي عربي ، يعترف من ناحية بالقوميات ولا يلغيها ويرى فيها وسيلة خير وتقارب ، ومن ناحية اخرى يعترف بالعروبة ويزكيها ويرى فيها وسيلة لحمل الرسالة وتبليغ الأمانة التي كلفت بها . . . أما الناحية الأولى فهي ثابتة في مثل قوله تعالى :

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير »[١٧] وقوله « ومن آياته اختلاف ألسنتكم والوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين »[١٨] أما الناحية الثانية فهي ثابتة في مثل قوله تعالى : « وإنه لتنزيل رب العالمين ، نزل به الروح الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربي مبين »[١٩] .

وقوله « إنا انزلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون » .

وقوله « وكذلك انزلناه حكماً عربياً »[21] .

وقوله « كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون »[22] .

وقوله « وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا وبشرى للمحسنين »[23] .

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث أوردها ابن تيمية باسانيدها[24] كقوله صلى الله عليه وسلم : « فمن أحب العرب فبحبي احبهم ، ومن أبغض العرب ابغضهم » وقوله عن سلمان « يا سلمان لا تبغضني فتفارق دينك ، قلت يا رسول الله كيف أبغضك ، وبك هداني الله ، قال تبغض العرب فتبغضني » وقوله : « احب العرب لثلاث لاني عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة عربي » .

ويعقب ابن تيمية على هذه الاحاديث بالقول « وهذا دليل على أنَّ بغض جنس العرب ومعاداتهم كفر او سبب للكفر »[25] .

وعليه فإن الاسلام إذا كان قد آخى بين المسلمين فإنه لم يلغ القوميات التي يجمعها اللسان او اللون أو العرق أو المجتمع الواحد لحكمة لا يعلمها إلا هو ، وإذا كان من قومية او لسان كان له عند الله منزلة لعظم الرسالة التي بها ينطق ، فهي العروبة لا جدال في ذلك أمام النص ، صحيح أن الاسلام يأتي فوق القومية ، الا أن أخذ شعوب مختلفة في اصولها القومية بدين واحد ، كما يرى بعض المفكرين[26] ليس معناه زوال جنسيتها وأصولها القومية وإندماجها اندماجاً كاملاً في مجتمع واحد ، فانتشار الاسلام بين العرب والترك والافغان والايرانيين والهنود والملايوين والاندونيسيين ليس معناه زوال صفة التركية عن التركي والهندية عن الهندي ، ويرى محمد المبارك ، أنه يمكن القول إن الدين العالمي ، ككل عقيدة عامة ، مع وحدة العقائد والمبادىء الاساسية التي ينص عليها ، يأخذ في كل شعب لوناً خاصاً ويتفاعل مع كل قومية تفاعلاً تظهر فيه خصائص تلك القومية وفعاليتها وطبائعها ، ولا شك أن الاسلام واحد في عقائده واحكامه ولكنه عملياً

يأخذ الواناً وأشكالاً مختلفة في الهند والملايو وتركيا وباقي البلاد الأخرى .

وبعد ، فإن المسألة في كل ابعادها التي عرضناها ، سواء أكانت إسلامية أم مسيحية أم عربية ، تظل بحاجة إلى مواءمة يقظة بين النظرية والتطبيق ، يعني أننا عندما ننادي بالعروبة اساساً لوحدة المجتمع فينبغي ان لا يكون هذا النداء شعاراً يرفع بقدر ما ينبغي ان نربطه بمجال التطبيق ، وإلا وقعنا في ما يمكن أن نسميه فلسفياً بالخطأ الديكارتي ، ففيلسوف النهضة الاوروبية بنى فلسفته على مقولته الشهيرة « انا أفكر » وظل يرددها على هذا النحو ، وظلت الأجيال ترددها من بعده بضعة قرون ، حتى جاءت الفينومنولوجيا الحديثة لتكتشف مع ادموند هوسرل ، أن الفكر لا يمكن أن يفكر بلا شيء . اذ لا بد للفكر من شيء يفكر فيه ، او يتطابق معه ، ونحن عندما نستعمل افكارنا في مطابقتها للأشياء والناس والمجتمعات ، سوف نكتشف بلا ريب أن الأفكار الجاهزة التي نحملها قابلة للتغيير والتعديل في إطار محافظتنا على المبادىء ، نعني أننا عندما نرفع شعار العروبة باعتبارها جامعاً مشتركاً يجمع ابناء المجتمع ، فينبغي أن نعرف اولاً الظاهرة المجتمعية التي هي موضوع تطبيق الشعار ، فإذا فعلنا وجدنا أن لبنان بتكوينه السياسي والاجتماعي والاتنولوجي الراهن ، يُبقى البلد الأمثل من بين الدول العربية قاطبة للأخذ بالشعار القومي العربي اساساً في البنية السياسية المستقبلية ، خاصة بعد تجربة الحرب التي ما زالت تعتصرنا حتى اليوم ، وعليه فإن الصيغة المثلى التي ندعو الى العودة اليها تبقى عندنا صيغة مؤتمر باريس المنعقد قبيل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٣ ، فهي المنطلق ، وهي البداية ، التي كان فيها للبنان واللبنانيين بشكل خاص ، فصل القيادة والريادة ، من أجل مجتمع العروبة والحرية والمساواة .

والعودة الى صيغة مؤتمر باريس عام ١٩١٣ لا تعني عندنا العودة الى التفاصيل بقدر ما تعني العودة الى الأطر ، ولقد كانت الأطر تتمحور حول ثلاثة : اللامركزية والاصلاح والعروبة ، فإذا حاولنا ان نترجم هذه المطالب الى لغة الحاضر ، فإنها تعني استقلال لبنان واصلاح نظامه السياسي وهويته العربية ، وإذا كان المطلب الأول يعتبر أمراً متفقاً عليه من قبل جميع الأطراف ، وإذا كان المطلب الثاني ما زال مرهوناً بحوار لا يجوز استباقه ، فإن هوية لبنان العربية ، التي هي الأكثر التصاقاً بموضوعنا ، تبقى الأحق بموقف

للمراجعة ندعو إليه العروبيين مسلمين ومسيحيين ليهتموا به ويضعوه موضع عنايتهم على ضوء الملاحظات التالية :

أولاً : إن هوية لبنان العربية ، ليست سياسة متغيرة تمارس بحذق وبدرجات من الالتزام العربي متفاوتة تبعاً لمتغيرات عربية خارجية بقدر ما هي هوية للانسان اللبناني نفسه ينبغي أن تنعكس في لغته وتربيته ومجتمعه وتاريخه ومستقبله ، بحيث لا يجوز الفصل بين لبنانية اللبناني وعروبته .

ثانياً : إنه لا يجوز استبدال العروبة بالدين ، ولا يجوز استبدال الدين بالعروبة ، فالعروبة ليست ديناً ، كما أن الدين ليس العروبة ، العروبة واقع اجتماعي متغير ، والدين وحي آلهي لا يتغير . إن المآخذ على بعض العروبيين أنهم انتهوا الى عبادة العروبة ، حتى إذا ما اكتشفوا أنها ليست موضوعاً للعبادة خرجوا عليها في طرق شتى وسبل متفرقة .

ثالثا : ان العروبة معزولة عن الاسلام ليست ايديولوجيا كاملة . لايديولوجيا الكاملة هي التي تستوعب حلولاً واضحة للموضوعات الثلاث الكبرى ، الله والكون والانسان ، العروبة موقف من الانسان فحسب ، الاسلام وحدة في عقيدتنا موقف شامل من الله والكون والانسان ، فهو عندنا الذي يعطي حلولاً واضحة لهذه الموضوعات جميعاً . وبالتالي هو وحده الذي يعطي العروبة بعدها الحي وقيمتها الحقيقية .

رابعاً : إن الاسلام ليس معطىً من معطيات العروبة كما أن العروبة ليست معطىً من معطيات الاسلام . فكلاهما معطى من معطيات الله جل وعلا .

خامساً : إذا كانت الرابطة الاسلامية عند المسلمين تأتي فوق الرابطة القومية ، فلا داعي ان يتخوف منها المسيحيون لان الاسلام جعل العدل في المعاملات فوق الرابطة الاسلامية حتى أنه سوى في الحق بين المسلمين وغير المسلمين[٢٧] « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجر منكم شنئآن قوم على ان لا تعدلوا ، اعدلوا ، هو اقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون »[٢٨] .

وإذا كان الاسلام يدعو أن لا يحملنا بغض قوم على أن لا نعاملهم بالعدل ، فكيف به بالنسبة لقوم يرى بيننا وبينهم قرابة مودة بل ويأمرنا بالاتفاق معهم على كلمة سواء بقوله : « قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ، ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً ارباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون »[٢٩] .

فمن هذا المنطلق الاسلامي ، وعلى أساس المضامين الاسلامية للعروبة ، عقيدة بالنسبة للمسلم ، وتراثاً بالنسبة لغير المسلم ، تصبح العروبة المؤمنة عندنا في لبنان ، هي كلمة السواء ، وواحة الرجاء ، وأساس لبنان مفعم بالأمل والخير والعطاء .

حواشي :

(١)(Confessionalisme eneyelop. universalis)
(٢) هنري هاريس ـ ثلاث وخمسون سنة في سورية (٦٥٩) .
(٣) أنيس صايغ ـ لبنان الطائفي (ص ٩٤) .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ندوة الدراسات الانمائية ـ لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني (رشاد سلامة ص ٣٨) .
(٦) كمال جنبلاط ـ ربع قرن من النضال (٦٥) .
(٧) منح الصلح ـ المارونية السياسية (كتاب السفير) .
(٨) أمينها العام رشاد سلامة.
(٩) انظر مجموعة نشرات الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم وبخاصة العدد ٨ تشرين الثاني ١٩٧٧ .
(١٠) طه الولي ـ مقال (لماذا ٦ أيار) ـ مجلة الفكر الاسلامي ـ السنة السادسة (حزيران ـ تموز ١٩٧٥) .
(١١) محمد جميل بيهم : العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب (ص ١٦٠ ـ ٢٦٩) .
(١٢) المصدر نفسه .
(١٣) جميل صليبا ـ الطابع الانساني للقومية العربية .
(١٤) محمد المبارك ـ معركة تحقيق الذات ـ دمشق ١٩٥٩ (ص ٦٩) .
(١٥) الشورى/ ١٣ .
(١٦) محمد المبارك ـ الامة والعوامل المكونة لها (ص ٩٥) .
(١٧) سورة ٤٩/ ١٣ .
(١٨) ٣٠/٢٢
(١٩) ٢٧/١٩٢ ـ ١٩٥ .
(٢٠) ١٢/٢ .
(٢١) ١٣/٣٧ .
(٢٢) ٤١/١٢ .
(٢٣) ٤٦/١٢ .
(٢٤) ابن تيمية اقتضاء الصراط المستقيم ـ مصر ١٩٥٠ (١٥٦) .
(٢٥) المصدر نفسه .
(٢٦) محمد المبارك : الامة والعوامل المكونة لها .
(٢٧) احمد الشرباصي : دراسة عن شكيب ارسلان تضمنت رسالة خاصة عن العروبة لشكيب ارسلان مؤرخه ـ ١٩٤٠ جنيف .
(٢٨) المائدة/ ٨ .
(٢٩) آل عمران/ ٦٤ .

واقع المؤسسات الاسلامية الرسمية في لبنان *

أود أن اشكركم على تلبية هذه الدعوة التي اعتبرها مجالا للمباسطة في ما نحن بصدد الحديث فيه .

موضوعنا هو المؤسسات الاسلامية الرسمية ، في الواقع نحن اذا احببنا أولا ان نعرف هذه المؤسسات الاسلامية ما هي ؟ نستطيع ان نحصرها حصرا في ثلاث مؤسسات .

أولا لا بد قبل الحصر من ان نحاول ان نتبين كيف تكون المؤسسة الاسلامية رسمية لا بد ان تتوفر فيها شروط ثلاث :

الشرط الأول : ان تكون صادرة أو مكونة بمرسوم وان تكون لها قوانين واضحة صادرة عن الدولة ومصدق عليها من الدولة ، **ثم بعد ذلك** لا بد أن تكون اجهزتها تابعة ماليا على الأقل للدولة تصرف رواتب الموظفين ، **ثم في نهاية الأمر** لا بد الا وان ترتبط بها الدوائر الاجرائية ارتباطا عضويا بمعنى ان قراراتها التي تصدر عنها لا بد وان تنفذ اجرائيا بشكل ما من الاشكال .

نحن اذا استعرضنا هذه المؤسسات الاسلامية الرسمية التي تتصف بهذه الصفات سوف نجدها محصورة في ثلاث مؤسسات : الافتاء ، المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى وفي اطاره ومن ضمنه تأتي الاوقاف . والمحاكم الشرعية التي تهتم بالاحوال الشخصية .

هذه هي المؤسسات الاسلامية الرسمية في لبنان . ومن الطبيعي أن الشروط التي اشرت اليها في مقدمة الحديث لا تتوفر كلها في واحدة منها اطلاقا الا في المحاكم الشرعية بمعنى ان الافتاء مثلا أو أن المجلس الشرعي له قوانينه وان الافتاء لها قوانينها ولها موظفوها الذين يتقاضون مرتباتهم من الدولة ، ولكن لا يتوفر فيها الشرط الاخير المتعلق بأن هناك

(*) محاضرة لقيت بدعوة من المركز الاسلامي للتربية .

دوائر اجرائية تنفذ القرارات الصادرة عن الافتاء .

في الواقع انا اتحدث عن المؤسسات الاسلامية السنية ، وذلك بسبب ضيق المجال ثم نظرا لاختصاصي الذي هو محصور في هذه القطاعات السنية فحسب .

اذا سوف احاول بعد التعريف الى الاجابة عن الاسئلة : سوف اطرح على نفسي اسئلة معينة واحاول ان اجيب عنها ولعلها تجيب عن تساؤلاتكم .

علاقة المؤسسات الاسلامية بالسلطة :

ما هي علاقة المؤسسات الاسلامية بالسلطة ؟ بالكيان الحكومي ؟

هذا سؤال يطرح علينا دائما وباستمرار هل هي جزء من السلطة من المؤسسات الرسمية العامة ؟ تاريخيا كانت هذه المؤسسات الاسلامية رسمية وجزءا من السلطة ، كانت عندما كانت تقوم في بلادنا الدولة الاسلامية ، كان المفتون يعينون بمراسيم ويتولون القضاء بمراسيم .

مرسوم من والي صيدا عبد الله باشا صدر برجوع الشيخ احمد الاغر الى بيروت على ان يعود حاكما شرعيا فيها سنة ١٨٢٨ ثم في عام ١٨٢٤ وجهت اليه وظيفة الافتاء ، رسميا في بيروت على ان يكون حاكم بيروت الشرعي ، وفي اواخر ١٨٣٣ عزل من وظيفة القضاء وبقي مفتيا ، ثم في سنة ١٨٦٧ عزل من وظيفة الافتاء ثم عين في مجلس ايالة صيدا .

اذن هذه امثلة عابرة تبين لنا ان المناصب الاسلامية والمؤسسات الاسلامية كانت رسمية وهذا ليس بدعا وانما هو متبع حتى الآن في البلاد الاسلامية والعربية كلها ، يعتبرون ان الاوقاف والافتاء انما هو جزء من الدولة . وما زال معمولا بهذا الاجراء حتى يومنا الحاضر .

واقع المحاكم الشرعية :

بالنسبة للمحاكم الشرعية اقول انها اكثر المؤسسات الرسمية ارتباطا بالدولة لأنها

تتوفر فيها هذه الشروط التي اشرت اليها في بدء الحديث ، ان الموظفين والقضاة ورئيس المحكمة الشرعية العليا وكل الجهاز الاداري يعينون من قبل الدولة وتصرف الدولة رواتبهم جميعا ، هي جزء من الدولة ولها قوانينها الرسمية الحكومية وايضا تلتزم الدوائر الاجرائية ، ومن هنا الفرق بينها وبين باقي المؤسسات الاخرى ، كالأوقاف مثلا أو الافتاء التي لا تلتزم الدوائر الاجرائية بقرارتها .

اذا المحاكم الشرعية هي أكثر الدوائر الرسمية الاسلامية التصاقا بالدولة ، وما من شك ان المادة الاولى من قانون المحاكم الشرعية قانون ١٦ تموز ٦٢ تنص على ان القضاء الشرعي يشكل جزءا من تنظيمات الدولة القضائية .

القانون في لبنان موحد ، الا الاحوال الشخصية تابعة لمحاكم شرعية لدى المسلمين ولمحاكم روحية لدى المسيحيين .

في الحقيقة ان هناك فرق في هذا الواقع هو ان المحاكم الشرعية الاسلامية مرتبطة بالدولة ولها نظمها وقوانينها وهي بالتالي من هذا الباب خاضعة أو منبثقة عن ما يسمى بالسيادة اللبنانية ، أي ان قوانينها لبنانية أما قوانين المحاكم الروحية فهي قوانين يرحبون فيها الى سلطات عليا خارج لبنان وخارج السيادة اللبنانية كما يقال[1] انها مستقلة بهذا المعنى ، لقد كانت قديما في العهد العثماني من صلب محاكم القضاء العادي اعني المحاكم الشرعية ، واصبحت منذ أواخر العهد العثماني محصورة في قضايا الاحوال الشخصية .

في لبنان انشئت ونظمت بالمرسوم الاشتراعي ٢٤١ تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٤٨ ثم عدل هذا المرسوم - مرسوم انشاء المحاكم الشرعية - بقانون عرف بقانون ١٦ تموز ١٩٦٢ .

ما هي وظائف المحاكم الشرعية ؟

اختصاص هذه المحاكم تنص عليه المادة ١٤ من المرسوم ٢٤١ ، بالطبع ليست

(١) هناك ايضاً لدى الطائفة الاسلامية الشيعية الكريمة امتياز أو حالة كهذه بسبب خضوع القوانين والاحكام التي أسس عليها المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الى مرجع الطائفة الأعلى في العالم وهذا ليس مقره لبنان وانما ايران .

بصدد تعداد اختصاصات المحاكم الشرعية ، وكلنا يعرف تقريبا ما هي اختصاصات المحاكم الشرعية : زواج وطلاق وحصر أرث الخ . . . وتستطيعون ان تعودوا اليها - قانون المحاكم الشرعية -.

ما هو الجهاز الذي تتألف منه المحاكم الشرعية ؟ بالطبع وباختصار هذا الجهاز عبارة عن محكمة في بيروت ومحكمة في طرابلس ، ومحكمة في البقاع ، ومحكمة في صيدا ، ومحكمة في بعلبك وجبل لبنان وعكار وحاصبيا ، وكذلك بالمقابل محاكم جعفرية .

في هذه المحاكم يعمل القضاة والمستشارون والرؤساء والموظفون .

سؤال اطرحه على نفسي : هل تحقق المحاكم الشرعية اهدافها وتؤدي وظيفتها ؟

في مجالها المحاكم الشرعية لها اهدافها ولها خدماتها التي تؤديها على صعيد الاحوال الشخصية والذي نلاحظه ان المحاكم الشرعية تقوم طبعا بتزويج الناس وبالطلاق وبرعاية احوالهم الشخصية كالحجر والوصية واثبات الوفاة وما الى ذلك ، الا ان هناك معوقات ومشاكل ، طبعا هذه المعوقات والمشاكل تقوم عقبة في سبيل تحقيق اهداف المحاكم الشرعية .

معوقات اعتقد ان معظمها يتعلق بالقوانين ، مثلا هناك مادة جعلت التفتيش في يد المفتش عليه ، في يد المحكمة نفسها ، المفتش العام هو المدير العام ، فبالطبع هذا اداريا لا يمكن ان يؤدي الى نتيجة يستطيع الانسان فيها أن يواكب اصلاحا معينا أو يحدث اصلاحا معينا ، لا بد ان يفصل التفتيش عن الجهاز الاداري فبالطبع هناك مشاكل كثيرة تنشأ عن هذه النقطة .

ثم هناك نقطة اخرى وهي ان هذه المحاكم تابعة اداريا لرئاسة مجلس الوزراء رئيسها هو المرجع الاسلامي في السلطة التنفيذية ، هو رئيس مجلس الوزراء ، بالطبع رئيس مجلس الوزراء ليس على دراية كافية بالشريعة الاسلامية وبالتالي لا بد ان تكون له انشغالاته السياسية والتنفيذية الكثيرة التي تصرفه عن الاهتمام بهذا المجال ، فكان من نتيجة هذين السببين اللذين اشرت اليهما ان اهمالا مريعا في الواقع اصاب المحاكم

الشرعية وثم بعد ذلك ارتد وبالا على هذا الجسم القضائي الذي يؤثر في حياتنا الكثير الكثير .

سؤال : هل من ضرورة للتعديل والتغيير في هذا الجهاز وفي النصوص القانونية ؟

طبعا لان هذه المعوقات التي اشرت اليها وكثير منها - وارجو ان ترجعوا الى ما صدر عن دار الفتوى من اعداد مجلة الفكر الاسلامي ٧ و٨ تموز وآب سنة **١٩٧٤** - في هذين العددين يتحدث بعض من علمائنا عن واقع المحاكم الشرعية ، ويتحدث ايضا عن واقع الافتاء ويتحدث عن واقع الاوقاف ، وهذه الموضوعات التي نحن بصدد الحديث عنها اليوم .

لذلك سأحاول ان اتجاوز ما كتب في هذين العددين الى موضوعات جديدة احاول ان اجيب عن كثير من التساؤلات حولها .

هذا في ما خص المحاكم الشرعية بشكل عام .

المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى والاوقاف :

اما في ما خص المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى والاوقاف فقد صدر المرسوم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني **١٩٥٥** ينظم احوال المسلمين ، وانني لاعتقد ان هذا المرسوم فيه القدر الكافي من المنطلقات التي بوسعنا ان نستفيد منها لتنظيم شؤوننا الاسلامية هذا المرسوم احدث ما يسمى بالمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى الذي يهتم بأمور المسلمين وينظمها في مختلف المجالات ، والمادتان ٣٨ و٣٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تتحدثان عن علاقة هذا الجهاز بالاوقاف من حيث الاشراف عليها وادارتها وتنظيمها ورعايتها الرعاية التامة .

الاوقاف هي مؤسسة اسلامية لأن ادارتها العليا هي مؤسسة اسلامية رسمية وادارتها العليا هنا هي المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى .

تنظيم شؤون المسلمين الدينية ، وادارة جميع اوقافهم الخيرية هذا ما نص عليه المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ ، في ما خص صلاحيات المجلس الشرعي ، هناك مشكلة

معينة في هذا المجال ، في منطوق المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ المادة ٣٨ وفي مقدمتها تنص هذه المادة على ان المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى يوآزر مفتي الجمهورية اللبنانية في بعض المهام المنوطة به وبصورة خاصة - ويذكر الاشياء المتعلقة بادارة الاوقاف - هنا البعض في اعضاء المجلس الشرعي الأعلى يرون ان كلمة يوآزر ينبغي أن نفهم منها الموآزرة في ما خص الشؤون السياسية والبعض الآخر يعتبر ان هذه المؤازرة ينبغي ان تنص على ما صرح به المشترع حينما عرض للامور الوقفية ليس الا .

على كل حال لا زال هذا الموضوع معروضا على المجلس الشرعي نفسه الذي نتمنى ان يحله في القريب .

هل حقق أو يحقق المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى اهدافه هذه التي اشرنا اليها في رعاية شؤون المسلمين الدينية والاجتماعية والوقفية وما الى ذلك ؟

في الواقع لا بد من ان نشير في الاجابة عن هذا السؤال الى ان امكانيات المجلس الشرعي البشرية ليست امكانيات متجانسة لتوفر له تحقيق اهدافه بالشكل الذي نطمح ويطمح المسلمون اليه جميعا .

ذلك ان هنالك في المجلس الشرعي فئات ثلاثة من الاعضاء ، فئة يعتبر افرادها اعضاء طبيعيين وهم رؤساء الوزارات السابقين والرئيس الحالي وهؤلاء لا يحضرون على الاطلاق نظرا لانشغالاتهم السياسية واعضاء معينون يعينهم مفتي الجمهورية واعضاء منتخبون ، في الواقع كنا ندعو المجلس الشرعي خلال - الاحداث الاخيرة ليست مقياسا نظرا للظروف الامنية - الاحوال العادية عندما كنا ندعو الى انعقاد المجلس الشرعي كنا نلاقي صعوبة كبرى في ان نوجد النصاب ، وهذا في الواقع مما يعطل على المجلس اعماله ونتمنى ان نصل الى وقت نجد فيه الجميع - وخصوصا بعد استتباب الأمن - يعود دون العمل في اطار هذا المجلس الشرعي .

الاوقاف :

لعلي انتقل بعد ذلك الى مؤسسة الاوقاف . ومؤسسة الاوقاف لها اهدافها واذا

تساءلنا عن ماهية مؤسسة الاوقاف وعن اهدافها يمكن ان نخرج بنتيجة من خلال المواد ٢ و٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ ، انها مسؤوليات دينية وثقافية واجتماعية وصحية ومالية . وهي في الواقع مهمة مفتي الجمهورية الذي هو الرئيس الأعلى للاوقاف .

اليوم مهمة الاوقاف هي ادارة المساجد ، وادارة العقارات . وفي التعليم الديني في المدارس الرسمية فقط .

هل يؤدي جهاز الاوقاف دوره للوصول الى الغايات التي اشرنا اليها في السابق ؟ في الواقع في العددين ٧ و٨ من مجلة الفكر الاسلامي نجد محاضرة لمدير الاوقاف فيها شكوى . هو أول الشاكين من ان جهاز الاوقاف لا يستطيع أن يحقق الاهداف المرسومة له ، لماذا ؟

الحقيقة احاول انا ايضا ان ارجع الاسباب الى اسباب اجتماعية صرف المعنى ان هناك مؤسسات خاصة اسلامية تقوم بمهات وقفية وتحاول ان تأخذ عن الاوقاف مهمتها وهناك امثلة على الصعيد الاجتماعي الاسلامي عديدة وكثيرة .

هناك وقفيات خاصة وهذا ما نشكو منه في الواقع ، مساجد خاصة اصحابها يديرونها بانفسهم يجمعون لها الاموال بانفسهم ويصرفون عليها ويرعونها وما الى ذلك .

هذا في الواقع يخلق نوعا من الكيانات الوقفية المنفصلة عن بعضها البعض والتي تفتقر الى فكر اسلامي اداري يوحد هذه الاوقاف كلها .

هذا مثل ونموذج عن الواقع المؤلم الذي نعيش فيه اليوم ، ثم بعد ذلك الظروف السياسية والطائفية والتي نعيش فيها هي التي تحتم على كثيرين في الاوقاف مديرين أو غير مديرين من موظفين عاديين - ان ينصرفوا الى ان يدلي كل واحد منهم بدلوه في الامور السياسية والطائفية بشكل يهمل فيه عمله الطبيعي المطلوب منه ان يقوم به ، وهذا مما يعوق ايضا العمل في الاوقاف ومما يعطل على مؤسسة الاوقاف ان تصل الى اهدافها المرسومة لها .

الافتاء :

وهي المؤسسة التي احببت ان انهي حديثي حولها باعتبارها قمة الهرم في هاتين المؤسستين المحاكم الشرعية والاوقاف باعتبار ان مفتي الجمهورية هو الرئيس الاعلى للاوقاف من ناحية وباعتبار ان مفتي الجمهورية هو ايضا رئيس مجلس القضاء الاعلى وهو في الوقت نفسه رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى .

ما هي اهداف الافتاء وما هي وظيفته ، أو هل نستطيع ان نستخلص اهداف الافتاء ووظيفته ؟

في المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ المواد ١ - ٢ - ٣ كل الاهداف والوظائف محصورة في هذه المواد - الاهداف والوظائف العامة - انها في المادتين ١ و٢ ادارية ثم بعد ذلك تنص المادة الثالثة بشكل صريح « مفتي الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين والمرجع الاعلى للاوقاف الاسلامية ودوائر الافتاء ويمارس جميع الصلاحيات المعطاة له في القوانين والانظمة الرسمية والشرعية .

يشرف مفتي الجمهورية على احوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية - وعلماء الاجتماع يؤكدون ان كلمة الاجتماعية تعني التربوية والصحية والاقتصادية والتوجيهية العامة والاسروية المتعلقة ببناء الاسرة كل ذلك يدخل تحت عنوان الاجتماعية .

اذا هذه الصورة انما تمثل مجمل الاهداف الموضوعة امام الافتاء ، هذه المؤسسة الاسلامية الرسمية ، ثم لا بد أن أذكر هنا - ينشأ لدى مفتي الجمهورية صندوق مستقل تحدد ادارته وموارده وطرق الانفاق منه بنظام خاص يضعه المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى غايته : المساهمة في رفع مستوى المسلمين الديني والثقافي والاجتماعي والصحي ، وهنا تحددت الاهداف اكثر من خلال الصندوق المستقل الذي هو صندوق بيت مال المسلمين تحددت الاهداف اكثر لانها هي أوجه الانفاق المختلفة الموجودة في هذا الموضوع

اذا الاهداف العامة لدى الافتاء هي منصوص عنها بشكل صريح - رفع مستوى المسلمين الديني والثقافي والاجتماعي والصحي والمالي ايضا طالما هناك صندوق مال مستقل .

ما هي عناصر جهاز الافتاء ؟

عناصر جهاز الافتاء - مفتي الجمهورية - ١٤ موظفا في المديرية العامة - واحد أمين فتوى واربعة مدرسين للفتوى - في الشمال ، مفتي وأمين فتوى و١١ مدرس ، في البقاع ٣ مفتين و ١٠ مدرسين للفتوى ، في الجنوب مفتيين ومنصب شاغر ومدرسين للفتوى ، في جبل لبنان مفتي ومدرس فتوى .

والسؤال مرة ثانية هل يحقق الافتاء اهدافه ويؤدي وظائفه ؟

من الصعب الاجابة على هذا السؤال - فالافتاء يعمل ويحاول ويتقدم نحو هدفه ولكن ليس بشكل كاف ، يتقدم بدليل المقارنة بين الافتاء في الماضي والحاضر ، كلنا يعرف في الماضي الافتاء كيف كانت مهماته وكيف اصبح الافتاء في الحاضر . اصبحنا نتصدى لكل صغيرة وكبيرة ، وهناك في عدد الفكر الاسلامي الخاص بالمؤتمر الاسلامي الأول تحدثنا فيه عن كيف يؤدي الافتاء مهماته - ويمكن الرجوع للتفصيلات في عدد المجلة - ولكن هذا التقدم هو تقدم بطيء ولا يحقق اهدافه المنشودة ، والعلة علتان علة موجودة في المجتمع وعلة موجودة في الجهاز ، وانا اتكلم باعتباري واحدا من المسؤولين في هذا الجهاز .

الجهاز ليس كما ونوعا في مستوى الاهداف ! كيف ولماذا ؟

الحقيقة بالنسبة للجهاز ليست المشكلة مشكلة وقتنا الحاضر وانما هي قبل عهد الافتاء الحالي ، مع ان هناك مسؤوليات كبيرة من الممكن ان يعمل بها الانسان ، وانا اقول دائما ان لدينا مسؤوليات في الافتاء والاوقاف ما يشغلنا ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة ليس لدينا من الوقت ان نهتم بأمور كثيرة .

طرحت امور عديدة على صعيد العمل الاجتماعي . يقولون لنا لماذا تتحركون

سياسيا وهذا توجه من الافتاء نحو شيء لا يصح ان يتوجه اليه . واقول ببساطة هذا منانا ورغبتنا اساسا ان ننصرف الانصراف الكلي الى العمل في القضايا الانمائية والشرعية والوقفية ولكن الغياب والمشاكل الاجتماعية هي التي تدفعنا دفعا للعمل في هذا المجال وهي التي تدفع ايضا المسلمين الى باب الافتاء ليطرقوه ويقولوا أين انتم في هذا المجال لماذا لا تدلون بدلوكم .

التركيبة الاجتماعية سبب والسبب الاخر متعلق بالجهاز نفسه بالطبع التركيبة الاجتماعية والتركيبة الطائفية والسياسة التي نتعارك فيها تدفع الى باب دار الفتوى كثير من الالحاحات للعمل في سبيل اصلاح هذه الاوضاع ومنعها من التدهور .

ومن الملاحظات التي اود التنويه اليها ان جهاز الافتاء ضعيف صحيا بمعنى ان اغلب علمائنا اصبحوا كبار السن غير قادرين على الانتاج ، فلو ترك المجال للعلماء الشباب لاعطوا أكثر .

من المعوقات ايضا في الافتاء التشرذم على صعيد العلماء والتوجه الخارجي على صعيد الدعوة بالنسبة للدعاة القادمين من الخارج . فلو توحدت جهود العلماء والدعاة باتجاه مسلمي لبنان لاستطعنا ان نصل الى اهداف واحدة تستطيع أن ترتقي بالمسلمين بشكل عام .

سؤال اخير اطرحه على نفسي هل يمكن الاعتماد على الواقع لاقامة بنية اسلامية مستقبلية لرد كل التحديات الراهنة . الجواب فورا نعم من الواقع نفسه .

نستطيع ان نكون نواة اصلاحية معينة ونرتقي بها شيئا فشيئا لنصل الى الاهداف المرسومة لنا ، بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٨ نفسه نقطة الارتكاز لهذه الحركة التطويرية من الممكن ان تكون في المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ ليس بمجمله وهو بحاجة الى تعديل في كثير من مواده وانما في فقرتين المادة ٣ الفقرة ب التي تنص على صلاحيات مفتي الجمهورية الدينية والاجتماعية ، ينبغي ان نفصل هذه الصلاحيات وتنظم في مجالات معينة لتتناول الجمعيات والمؤسسات الاسلامية وكل ينطق باسم المسلمين يدرج في هذه المادة حتى يكون هدفا للتطوير وهدفا للرقي الاسلامي .

الحقيقة التي لا بد من قولها انا لمسنا في مؤتمر وزراء الاوقاف الذي عقد في الكويت في اوائل السبعينات ان البلاد الاسلامية تشكو من شيء هو : ايها المسلمون في لبنان لقد احترنا من نخاطب منكم باسم المسلمين ! ونحن نعاني من الجمعيات التي ليس لها وجود فعلي مثلا حدثني احدهم في ابو ظبي عن المجمع العلمي العربي الاسلامي في لبنان ـ وهو مشهور أصبح له صلات عالمية ودولية واتصل بفرنسا لاقامة علاقات اسلامية فرنسية على صعيد دولي ـ وهذه الجمعية وهذه المؤسسة ليس لها وجود على الاطلاق .

اذن هناك مؤسسات كثيرة وهمية بمعنى ان الفاجر يأكل مال التاجر ، المؤسسة العاملة الناطقة والمقاصد مثلا تأكلها مؤسسة اسلامية لا وجود لها فاذا ارادت المقاصد جمع تبرعات تجد ان ميزانية المتبرع انفقت على جمعيات وهمية .

اذا يجب ان تنظم هذه الجمعيات الاسلامية الخاصة تنظيما واحدا وينسق فيما بينها وانشاء صندوق مستقل ينسق ماليا بين هذه الجمعيات ويعمل على رقيها ويشرف على الخدمات التي يمكن ان تؤديها . لأن الفوضى على صعيد العمل الاجتماعي متفشية في هذه الجمعيات مثلا . تؤلف خمس جمعيات اسلامية في الطريق الجديدة ، مثلا قد لا يكون صحيحا وانما هذا مثال ـ تهتم كلها بانشاء مركز خياطة للبنات . والكل يجمع التبرعات ويصرفونها على ذلك ولا تدري احداها بالاخرى لأنه لا صلة بين بعضهم البعض في الوقت الذي قد تكون فيه منطقة الطريق الجديدة بحاجة الى مدرسة واحدة للخياطة .

وكثيرا ما يحدث وقد حدث ان بعض المؤسسات تأخذ اعانات من مصادر اسلامية في الداخل والخارج وتبنى مشروعا تصل الى نصفه ولا تستطيع اكماله فتأتي وتقول تفضلي يا دار الفتوى واستلميه ـ ونكتشف ان لا حاجة لهذا المشروع اصلا .

واذا بالاموال قد هدرت واذا بالجهود قد ضاعت واذا بالزمن قد مر والمسلمون حيث هم .

اذن هذه المعوقات على صعيد العمل الاجتماعي لا بد من الاهتمام بها ـ ودائما السؤال دار الفتوى هي المسؤولة ودار الفتوى ماذا تفعل والمفتي هو المسؤول معنويا ، اجرائيا كما قلت سابقا لا علاقة له ولا يستطيع ان ينفذ واداريا لا يستطيع ان يأمر هذه الجمعية أو تلك

ولا يستطيع حتى ان يتفاهم معهم ، اصبحت الجمعيات وكأنها مناطق نفوذ للسياسة أو لتوجهات معينة نحن كمسلمين في هذه المرحلة في غنى عنها .

اقول انه من هذا المنطلق من المواد ١ ـ ٢ ـ ٣ التي تحدثت عن صلاحيات مفتي الجمهورية في الشؤون الدينية والاجتماعية والصحية والثقافية والتربوية وما الى ذلك من هذا الباب نستطيع ان نوسعه ونتناول الجميع ونطور صلاحيات الافتاء وندعم هذه المؤسسة ليس بشخصها وانما باعتبارها مؤسسة المؤسسات الاسلامية ونحاول ان نضع لها التنظيمات اللازمة ، ان ما يساعد على ذلك كون هذه المؤسسات الاسلامية الرسمية مرتبطة بجهة واحدة هي الافتاء ، المحاكم الشرعية كما قلت رئيس مجلس القضاء فيها هو حكما مفتي الجمهورية وقد حاولنا في السنوات الماضية ان نتقدم من الدولة باقتراحات لتعديل قانون المحاكم الشرعية بشكل نطور فيه هذه المحاكم المسؤولية مباشرة مناطة بمفتي الجمهورية حتى نستطيع أن نسأله انت مسؤول ! المسؤول هو رئيس الوزارة .

اقتراحات :

وانا اعتقد انه من خلال توسيع دائرة الاهتمامات أو دائرة الاهداف نستطيع ان نصل ، والامر لا يحتاج إلا الى تنظيم وادارة واعتقد ان الادارة هي محور التطور وهي محور التطوير اذا كانت هناك ادارة ناجحة واذا كان هناك تنظيم ناجح نستطيع ان نصل وان نتحرك باتجاه هذه الاهداف جميعا .

وهنا اقترح اقتراحين .

الأول : على الصعيد الأدارة حل كل من مديريتي الافتاء والاوقاف ـ على ان تكون منهما مديرية واحدة لها مصالح متخصصة ودوائر اقسام تتابع شؤون المسلمين المالية والثقافية والاجتماعية والصحية على مستوى لبنان كله على أن تتحول مساجد لبنان الى خلايا اجتماعية تتركز فيها هذه الخدمات .

وعندما تكون هناك ادارة واحدة تكون هناك قيادة واحدة .

الثاني : هو حسم الاختصاصات على مستوى القيادة الجماعية . وهناك مجلس شرعي

اعتقد انه ينبغي ان يتوجه للمسائل التشريعية فقط ، كل ما يتعلق بالتشريع ينبغي ان يهتم به المجلس الشرعي ، اما القضايا السياسية والمصيرية فهناك المجلس الاستشاري ايضا لدى مفتي الجمهورية ويستطيع مفتي الجمهورية ان ينسق ما بين هذين المجلسين ويوحد هذه التوجهات .

في واقع مؤسسة الافتاء *

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن واقع الافتاء في لبنان : أن الكلام يتجه إلى منصب مفتي الجمهورية اللبنانية ، ليشمل المسؤوليات الإسلامية التي يمارسها ، ويتوقف عند حدود دينية لا يتجاوزها ، مع أن مفتي الجمهورية اللبنانية هو في الواقع الإسلامي اللبناني قمة الهرم في جهاز ديني وإداري معيّن ، تمتد صلاحياته ومسؤولياته حسب النظم والقوانين والأعراف إنطلاقاً من الأسس الدينية الإسلامية لتشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية الإسلامية والوطنية جميعاً .

ويصبح الموضوع بهذا المعنى الأخير متشعب الجوانب متسع الحلقات يصعب على المرء ، في محاضرة من هذا النوع ، أن يلم بها كلها ، لذلك ـ ولاسباب منهجية ومرحلية أيضاً ـ أرى أن أحدد موضوع واقع مؤسسة الافتاء في لبنان بحدين ضرورين ، اولهما مذهبي ، وثانيهما زمني ، وضمن هذين الحدين يصبح الحديث عن واقع مؤسسة الافتاء في لبنان ، يعني في هذه المحاضرة الحديث عن منصب افتاء الجمهورية اللبنانية بشكل عام ، والافتاء السني بصورة خاصة ، وذلك ابتداء من المرحلة التي تولى فيها صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الحالي منصب الافتاء في الرابع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٦٦ وحتى هذا التاريخ .

واذا كان الموضوع قد تحدد بهذا الشكل فإنني أرى أن أحدد من جانب آخر ، المنهج الذي سأتبعه لمعالجته اذ انه يمكن ان يكون هناك منهجان للمعالجة : الاول منهج وصفي جامد ، والثاني منهج تحليلي متحرك ، وانني لاعتبارات اكثر واقعية ، سأعتمد المنهج الثاني ، ذلك ان الافتاء في لبنان ، وعلى رأسه صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية ، إنما هو جهاز إسلامي رسالي ، يتعامل مع قطاعات إسلامية وغير إسلامية في

(*) محاضرة ألقيت في المؤتمر الاسلامي اللبناني الأول .

الداخل والخارج ، يأخذ منها ويعطيها ، كما يعالج موضوعات إسلامية ووطنية وعربية ودولية متغيرة ، والتغير هو سبب الديناميكية والحركة وهو لذلك يفرض اعتماد مثل هذا المنهج .

من هنا كان الاختلاف ، الذي لا بد من الإشارة إليه في مستهل هذا الحديث بين الإفتاء في أي بلد عربي أو إسلامي ، أو غير إسلامي ، وبين الإفتاء في الجمهورية اللبنانية .

الافتاء الاول يتوقف بحكم الاعتبارات المحلية في الخارج ، عند الحدود والمناسبات الدينية ، كإصدار الفتاوى أو إثبات ولادة الهلال ، والقيام بالامامة في صلاة العيدين وتوجيه المواعظ الدينية والرسالات الدينية في المناسبات المختلفة .

أما الإفتاء في الجمهورية اللبنانية فإنه يتجاوز ذلك كل الى دوائر ومستويات للحياة أبعد مدى ، وأعمق مسؤولية ، وليس هذا التجاوز بطبيعة الحال أمراً فرضه شخص أو أشخاص على طبيعة العمل في الإفتاء إنما هو حق طبيعي ومسؤولية مصيرية ، حددها تاريخ الإفتاء نفسه ، كما أن التكوين اللبناني الخاص القائم على التعايش بين الطوائف ، والمعادلة اللبنانية القائمة على التوازن بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق ، قد أعطيا الإفتاء حق هذه الممارسة الإسلامية الوطنية الواسعة التي تشمل مرافق الحياة اللبنانية جميعاً .

أضف الى ذلك أن النصوص القانونية قد أعطت لمفتي الجمهورية هذا الحق ، وأناطت به هذه المسؤلية في المجالين معاً : المجال الديني ، والمجال الوطني .

أما فيما يتعلق بالمجال الديني : فإن لمفتي الجمهورية صفات ثلاثية الحدود .

أولها : أنه يمارس مهام الإفتاء بكل أبعادها التقليدية المعروفة واللبنانية الخاصة .

وثانيها : أنه بالنسبة للأوقاف الإسلامية هو المرجع الأعلى لها ، بصفته رئيساً للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ، المشرف على شؤون الأوقاف وإدارتها في جميع مناطق الجمهورية .

وثالثها : أنه بالنسبة للمحاكم الشرعية هو رئيس لمجلس القضاء الشرعي الأعلى .

وانني سأقصر الحديث على الجانب الأول نظراً لأن الجانبين الآخرين سيتناول الحديث عنهما زميلان كريمان غيري .

فما هي اذن مهام الافتاء بكل أبعادها (التقليدية واللبنانية) كما تنص عليها القوانين ؟

مهام الإفتاء في لبنان :

ينص المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ الصادر عن المجلس النيابي اللبناني بتاريخ ١٣ كانون الثاني عام ١٩٥٥ وتعديلاته على ما يلي :

المادة : ٢ ـ مفتي الجمهورية اللبنانية هو الرئيس الديني للمسلمين ، وممثلهم بهذا الوصف لدى السلطات العامة ، وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعلى الرؤساء الدينيين بلا تخصيص ولا استثناء .

المادة : ٣ ـ أ ـ مفتي الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين ، والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودوائر الإفتاء ، ويمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين والأنظمة الوقفية والشرعية .

ب ـ يشرف مفتي الجمهورية على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية ، ويجتمع الى المفتين في المحافظات والأقضية كلما دعت الحاجة ، ليدرس معهم أحوال المسلمين الدينية والاجتماعية في مناطقهم وشؤون الإفتاء والأوقاف والعلماء ، ويصدر إليهم التعليمات المقتضاة .

ج ـ يعين مفتي الجمهورية الموظفين الإداريين وأرباب الوظائف الدينية من أئمة وخطباء ومدرسين وقراء ومؤذنين ، ويصدر عنه قرارات ترقيتهم وتأديبهم وفصلهم وفقاً للأحكام المقررة في هذا المرسوم الاشتراعي والأنظمة المرعية الإجراء .

د ـ يمارس مفتي الجمهورية مهامه ويتخذ قراراته في مختلف شؤون المسلمين الدينية

والوقفية وفقاً لأحكام هذا المرسوم . . . ويستعين في الأمور الهامة عند الاقتضاء بمجلس استشاري يختاره من رجال العلم والعمل المشهورين الخ . . .

اما ما يتعلق بصلاحيات مفتي الجمهورية وحقه في الممارسة للمسؤولية الوطنية ، فقد تضمنتها النصوص القانونية السابقة مباشرة مرة ، ومرة أخرى بشكل غير مباشر ، حينما نصت المادة الثانية على أن مفتي الجمهورية الذي « هو الرئيس الديني للمسلمين وهو ممثلهم بهذا الوصف لدى السلطات العامة وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعلى الرؤساء الدينيين بلا تخصيص ولا تمييز » .

وحينما نصت المادة الثانية في الفقرة « ب » على ان مفتي الجمهورية يشرف على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية . ذلك ان كلمة الاجتماعية ، كما هو معروف لدى الاجتماعيين ، إنما تشمل الأسرة والعمل ، ومستوى المعيشة ، والحياة الاقتصادية بشكل عام ، كما تشمل التربية ، والأخلاق ، والعادات والتقاليد ، وحقائق الانتماء الوطني لدى المواطن كما تتناول ، بشكل أكثر تحديداً ، المؤسسات الاجتماعية الاسلامية التي تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين المسلمين ، تربوية كانت هذه الخدمات ، أم رعائية ، أم صحية ، أو فردية أو ما إلى ذلك من الخدمات الاجتماعية الأخرى وإذا كانت هذه هي مهمات مفتي الجمهورية ، فهي بطبيعة الحال مهمات كبرى ، يساعده اليوم على التخطيط لها ، مجلس استشاري مؤلف من ستة عشر عضواً ، من السادة العلماء وأهل الاختصاص من المدنيين ، يجتمع سماحته إليهم في مواعيد أسبوعية أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

هذا ويساعد سماحته على التنفيذ جهاز إداري مؤلف من ثلاثة عشر موظفاً باقي جهاز الإفتاء فهو يتكون من ثمانية مفتين في المحافظات والأقضية ، ومن أمينين للفتوى ، واحد يتبع مفتي الجمهورية ، وآخر لمفتي طرابلس والشمال . ومهمة أمين الفتوى أن يتلقى طلبات الفتاوى الواردة إلى مفتي الجمهورية ، ويعد الأجوبة عنها ، ويعيدها إلى سماحة المفتي الذي يطلع عليها ، فيعدل فيها أو يبقيها على ما هي عليه ، لتسلم فيما بعد إلى أصحاب العلاقة .

ويأتي بعد هذا مدرسو الفتوى ويبلغ عددهم ثلاثة وعشرين مدرساً منتشرين في مختلف مناطق الجمهورية والمفروض أن تكون مهمة مدرس الفتوى التدريس في مسجد المنطقة حيث يلتزم بدوام معين يجتمع أثناءه إلى المصلين في حلقات يدرسهم فيها ، ويفتي فيما يسأل عنه شفهياً من أمور الدين .

جهاز الإفتاء بين الواقع والواجب :

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي :

إذا كان هذا هو الجهاز الإداري للإفتاء فإلى أي حد ، وعلى أي وجه يقوم هذا الجهاز اليوم بأداء رسالته ؟ وإني لأرجو قبل الإجابة عن هذا السؤال أن تتسع جميع الصدور لما سأطرح من مشاكل وأفكار وعبارات ، مبدياً استعدادي المسبق لتعديلها فيما إذا دعت المناقشة المخلصة إلى ذلك ، أريد أن أقول أنه بالرغم من هذه الصلاحيات الكبرى المعطاة إلى مفتي الجمهورية ، فإن عمل الإفتاء تعترضه اليوم كثير من العوائق تنحصر في خمسة :

أولها : العائق المادي .

وثانيها : العائق الإداري .

وثالثها : العائق الاجتماعي .

ورابعها : العائق الطائفي .

وخامسها : العائق السياسي .

العائق المادي

وأقصد بالعائق المادي : قلة الموارد المالية التي تعطل على كل عنصر من عناصر جهاز الإفتاء عمله الحقيقي وتشغله عنه ، وتدفع بالبعض للانصراف إلى أعمال إضافية أخرى لا تتناسب مع ضرورة الانصراف الكلي إلى العمل في الإفتاء ، أو أنها لا تتناسب مع الوقار الديني الذي يحتمه منصب ما من المناصب الدينية .

هذا ومن الضروري الإشارة إلى أن مخصصات الإفتاء المالية من رئاسة مجلس

الوزراء تبلغ ٤١٢٩٠٠ ل . ل . في العام ، يصرف على الرواتب منها مبلغ ٣٣٥٦٥٠ والباقي ٧٧٢٥٠ للنفقات المختلفة .

ففيما يتعلق بالمفتين : فإن مفتي المحافظة أو القضاء لا يتعدى راتبه الستماية ليرة لبنانية في الشهر ، لا تصيبها زيادة التدرج كل سنتين كما هو المعروف ، لأنها درجة وحيدة ، مما يضطر بعض المفتين إلى القيام بعمل إضافي في الأوقاف ، أو التدريس ، أو الصحافة .

أما فيما يتعلق بمدرسي الفتوى ، فإن راتب مدرس الفتوى لا يصل الى الحد الأدنى القانوني للاجور ، فهو يبدأ براتب شهري مقداره (١٥٢,٥٠) ليرة لبنانية مما يضطره هو الآخر إلى القيام بعمل إضافي ، كالعمل في الأوقاف ، أو التدريس في المدارس الرسمية والخاصة .

وهكذا الحال ، تقريباً بالنسبة لمعظم الموظفين الإداريين ، من علماء ومدنيين ، فإن ظروفهم المادية وضغط الحاجة الاجتماعية ، تدفعان بهم إلى العمل خارج أوقات الدوام للقيام بالأعباء الحياتية التي لا يكفي الراتب الشهري العادي لسدادها .

وإذا تجاوزنا مسألة الرواتب والأجور في جهاز الإفتاء إلى مسألة الواجبات الدينية والاجتماعية والعلاقات العامة المترتبة على كبار العلماء ، وأعني بهم المفتين بصورة خاصة ، فإن الأسباب المادية المساعدة على أداء هذه الواجبات معدومة تماماً . ذلك أن مفتي المحافظة أو المنطقة يحتاج في المناسبات الدينية أو الاجتماعية لإقامة حفل أو استقبال ، فلا يستطيع نظراً لانعدام مثل هذه المخصصات في ميزانية الإفتاء ، ومعروف أن مفتي المحافظة أو المنطقة مقصود دائماً من قبل أصحاب الحاجات ولا سيما أولئك الذين يحتاجون فعلاً للزكاة فيجد المفتي نفسه عاجزاً عن مد يد العون إلى من يحتاج لمعونته .

ومما تجدر الإشارة اليه أن وضع ميزانية الإفتاء لم يسمح حتى الآن بأن يكون لمفتي المحافظة أو المنطقة دار للفتوى ، فهو يمارس عمله في استقبال الناس وحل مشاكلهم في منزله ، مع ملاحظة ما يترتب على هذا الأمر من تكاليف .

العائق الإداري

وأقصد بالعائق الإداري فقدان الارتباط الهرمي بين عناصر الإفتاء وما يتصل به ، وبين قمة هذا الهرم الديني أعني به مفتي الجمهورية اللبنانية مباشرة ، أو الجهاز التنفيذي لديه .

إن هذا الوضع الذي تختلف شدته من عنصر إلى آخر أدى بمعظم عناصر جهاز الإفتاء إلى أن يعمل كل منها في اتجاه ، وبالبعض الآخر إلى ألا يعمل على الإطلاق والأمثلة على ذلك لا حصر لها ولا عد .

ويكفي أن نذكر بشكل عام أن الانضباط الإداري يكاد يكون مفقوداً لدى السادة علماء الشرع بوجه خاص ، وأن مفهوم التسلسل في المراتب الدينية غير واضح بأذهانهم ، ولعل ذلك يعود إلى أنهم إلى الآن لم يضعوا لنا بعد مثل هذا المفهوم في أصول وقواعد محددة .

أمّا فيما يتعلق بالوضع الإداري بالنسبة لمدرسي الفتوى : فإنه يتجاوز الوضع السابق في التشتت وفقدان الانضباط الإداري .

ويتباين الشعور بالمسؤولية لدى مدرسي الفتوى من مدرس لآخر . فمنهم من يعمل في تدريس الفتوى ويتفانى ، ومنهم من لا يعمل على الإطلاق . ولعل فقدان التفتيش ، وغياب مبدأ الثواب والعقاب عن أجهزة العمل في الإفتاء هي التي تساعد على تأزم هذا الوضع .

العائق الاجتماعي

وأقصد بالعائق الاجتماعي ، جملة المعوقات التي تنشأ من جراء فقدان التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الإسلامية : من جمعيات تربوية إسلامية إلى مؤسسات إسلامية رعائية .

إن هذه المعوقات تتلخص في غموض الصلة بين هذه المؤسسات الاجتماعية الإسلامية بالإفتاء من مؤسسة إلى مؤسسة .

ففي الوقت الذي نجد فيه العاملين في بعض المؤسسات يعتبرون أن مؤسسة الإفتاء هي مؤسسة المؤسسات الإسلامية ترعاها وتعمل من أجلها ، وتمدها بالعون المالي ، نجد في الوقت نفسه بعض العاملين في بعض المؤسسات الإسلامية الأخرى يجدون في معاونة مؤسسة الإفتاء لمؤسساتهم نوعاً من الوصاية التي لا يشعرون بالحاجة إليها .

ونحن لسنا بحاجة إلى التأكيد على أن مؤسسة الإفتاء تعمل في مجال التنسيق بين الجمعيات الإسلامية وتكاملها ، وخدمتهم من منطلق شعورها وواجبها بأنها مؤسسة المؤسسات الإسلامية بالفعل ، وليس هذا التعبير تعبير وصاية . إنما هو تعبير شعور بواجب الخدمة لجميع المؤسسات الإسلامية دون تفرقة أو تمييز .

أقول : إننا لسنا بحاجة لتأكيد ذلك ، لأن المساعدات المعنوية ، بل والقروض المالية التي قدمتها مؤسسة الإفتاء لمجموعة من المؤسسات الإسلامية هي وحدها التي يمكن أن تؤكد لمثل هذه المؤسسات هوية هذا الاتجاه : فلقد بلغت قيمة هذا القرض الحسن في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ حوالي أربعمئة ألف ليرة لبنانية ، بالرغم من الإمكانيات الضيقة لدى مؤسسة الإفتاء . إلا أنه بالرغم من هذه الإيجابية فإن العائق الاجتماعي في طريق الإفتاء ما زال قائماً وبشكل حاد ، وهو ينحصر في نقطتين :

أولاهما : فقدان التنسيق بين المؤسسات الإسلامية ، وقد أدى ذلك إلى أن تقوم أكثر من مؤسسة إسلامية في منطقة واحدة بالعمل الاجتماعي نفسه ، كفتح مستوصف مثلاً : فإذا بالمنطقة الإسلامية الواحدة يصبح فيها مستوصفان أو أربعة أو خمسة ، مع إهمال الحاجات الاجتماعية الأخرى كالحاجة إلى مدرسة أو ناد رياضي أو مؤسسة للتدريب على المهن المختلفة ، أو مستوصف آخر في منطقة أخرى أشد احتياجاً إليه !!

وانعدام التنسيق الذي هذا شأنه يؤدي بالنتيجة إلى إفلاس المؤسسات الإسلامية وإلى ضياع جهد القائمين عليها ، وهدر الوقت الذي يخصص من أجله ، إن هذا الواقع المتخلف الذي هناك أمثلة حية ومؤلمة له . . يضع موقف الإفتاء في موقف متحفظ من مسألة

التعاون مع هذه المؤسسات ، وهي تراقب بخوف دائم زوالها ، وتشهد بأسى هدر أموال المسلمين على مشاريع غير مدروسة ، تبدأ ثم يصرف النظر عنها في منتصف الطريق !!

وثانيتهما : مشكلة التسلل الانتهازي الى المؤسسات الإسلامية والتعطيل عليها ، ونعني بذلك هذه المؤسسات الشخصية التي تحمل الصفة « الإسلامية » ، وتستفيد من هذا الاسم لجمع الأموال الخيرية ، من غير أن تقدم أية خدمة على الإطلاق في مجال العمل الاجتماعي أو الإسلامي أو الوطني .

وعندي أمثلة عديدة عن هذه المؤسسات التي يذهب المال المجموع إلى جيوب أصحابها ، الذين غالباً ما يكونون أمهر صناعة وأكثر تفرغاً وأسرع حركة للاتصال بالمحسنين في الداخل والخارج واستغلال أريحيتهم وتقواهم .

وإذا كانت هذه المشكلة قد طرحت بصراحة وجدية في لجنة التنسيق في مؤتمر وزراء الأوقاف المنعقد في الكويت هذا العام ، مما جعله يتخذ توصية بضرورة التنسيق بين المؤسسات الإسلامية في كل بلد من البلدان المشتركة لحماية نفسها من هذا التسلل الانتهازي ، ولاعادة الثقة في نفوس البلدان المساندة ،؟ أقول : إنه إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمؤتمر وزراء الأوقاف فإن المشكلة هي نفسها بالنسبة لمؤسسة الإفتاء في لبنان تعاني منها وتتألم لها ، وهي تشهد المؤسسات الوهمية والطفيلية التي تحمل صفة الإسلام ، تقف عائقاً ، ليس في طريق الإفتاء ، وإنما في واقع الحال في طريق المؤسسات الإسلامية الحقيقية ، وتأخذ حصتها من أموال المسلمين في الداخل والخارج من رجال الخير والبر في كل مناسبة وفي كل مكان ، كما تكون سبباً في تعطيل عنصر الثقة بين رجال الخير وبين هذه المؤسسات بالذات .

وإذا كانت هذه هي المشكلة بالنسبة للمؤسسات الإسلامية الاجتماعية ، فإن هناك مشكلة مماثلة بالنسبة للمؤسسات الاسلامية الدينية وفي طليعتها تأتي مؤسسة بعثة الأزهر الشريف ، ثم الأحزاب الإسلامية ومؤسسات الدعوة الاسلامية ، وإن واجب التقدير لجهودها الخيرة جميعاً في حقل الدعوة الاسلامية يقتضي منا في هذا الظرف الإشارة مجرد الإشارة إلى أن مزيداً من التعاون مع مؤسسة الإفتاء بمستوى التخطيط والتنسيق لنشاط

الدعوة الإسلامية في لبنان كفيل بأن يصل بنا إلى توفير كثير من الجهد والمال واختصار الكثير من الوقت ، للوصول إلى نتائج أجدى كمّاً وكيفاً .

العائق الطائفي

وأقصد بالعائق الطائفي جملة المعوقات والمشاكل الناتجة عن الوضع الطائفي في لبنان ، التي تستنزف الجهد والوقت من جهاز الإفتاء بصورة عامة ، ومن جهاز المديرية العامة لشؤون الإفتاء بشكل خاص .

إن في لبنان مشاكل طائفية حادة - كما هو معلوم - تستدعي التدخل من قبل المديرية العامة لشؤون الإفتاء بتوجيه من صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية فتعمل هذه المديرية على حلها مع الجهات الرسمية المختصة ، وقوام هذه المشاكل الغبن اللاحق بأبناء الطائفة الإسلامية ، إن كان على صعيد الوظائف أو على صعيد الخدمات الاجتماعية ، أو على صعيد ممارسة الشعائر الدينية ، أو ما إلى ذلك من أصعدة أخرى .

إن هذه الاهتمامات التي لا فرار منها في مقابلة الأفراد يومياً ، والاستماع إلى تظلماتهم وشكاواهم من جراء الغبن اللاحق بهم نتيجة للتكوين الطائفي ، وللسياسة الطائفية الرسمية ، تأخذ جلّ الوقت من الموظفين في المديرية العامة لشؤون الإفتاء ، وخاصة من وقت المدير العام بالذات . فبدلاً من أن ينصرف هذا الجهاز إلى فعل التأثير الإيجابي في بناء المجتمع ، نراه في معظم الأحيان ينفعل بالتأثيرات السلبية الناتجة عن التصدع الاجتماعي والطائفي !!

ففي المديرية العامة لشؤون الإفتاء - مثلاً - دائرة تسمى بدائرة الخدمات الفردية ، وهي نظرياً دائرة ، لكنها عملياً محصورة بجهود المدير العام لشؤون الإفتاء المتواضعة ، ومهمة هذه الدائرة استقبال الأفراد والوفود يومياً ، بتوجيه من سماحة مفتي الجمهورية ، وغالباً ما يكون هؤلاء قد مرُّوا على سماحته وعرضوا مشاكلهم وشكاواهم ، فحوّلوا إلى المدير العام للاهتمام والتنفيذ الفوري .

ولقد طبعت دائرة الخدمات الفردية ، بطاقات خاصة ترك المجال فيها لتسجيل اسم

الزائر وموضوعه ، وتاريخ المقابلة ، ومرجع حلّ المشكلة ، ونتيجة المراجعة بشأنها . فمن أصل مئة بطاقة موجودة في أرشيف دار الفتوى ، حيث اختيرت اختياراً عشوائيّاً لصياغة هذه المعلومات ، كانت منها (٢١) بطاقة فقط تعتبر المراجعة في موضوعاتها هي من اختصاص دار الفتوى بشكل مباشر أو غير مباشر ومن موضوعاتها مثلاً :

١ - موضوع تظلم من أجل أرض مستأجرة في الأوقاف .

٢ - مراجعة بشأن تأليف لجنة الحج .

٣ - طلب للدخول إلى أزهر لبنان .

٤ - طلب منحة للأزهر الشريف .

٥ - معوز يطلب صدقة .

٦ - نقل إمام من مسجد إلى آخر .

أما التسع وسبعون بطاقة فتعتبر المراجعة بشأن موضوعاتها ليست داخلة بأي شكل في عملنا على الإطلاق ، ولكننا لا نستطيع التنصل منها ، بحكم عملنا بحقيقة التجاذب الطائفي ، واحتراماً للحديث الشريف الذي يقول : « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » . وكثير من الزائرين من يبدأ حديثه معنا برفع هذا الشعار في اول المقابلة وقبل أن يشرح موضوعه . ومن موضوعات هذه البطاقات التسع والسبعين مثلا :

١ - السعي لإيجاد عمل .

٢ - السعي للحصول على منحة في غير العلوم الدينية .

٣ - السعي لبعض الناجحين في امتحانات الدرك لقبولهم في السلك .

٤ - السعي للبعض للحصول على الجنسية اللبنانية .

٥ - السعي لدي الجيش لدفع دية قتيل قتله بعض أفراد الجيش خطأ .

٦ - السعي لدى الجيش لإيقاف الملاحقة بحق مطلوب فى قضية حمل سلاح .

٧ ـ السعي لدى الأمن العام للإفراج عن جواز سفر فلسطيني طالت مدة حجزه .

٨ ـ السعي لإدخال طالب إلى البيت اللبناني في المدينة الجامعية في باريس .

٩ ـ التوسط لمعادلة شهادة الثانوية العامة المصرية لأحد الأشخاص .

١٠ ـ السعي لإدخال طفل إلى مدرسة إبتدائية .

١١ ـ السعي لإدخال مريض إلى مستشفى حكومي .

١٢ ـ السعي لإخراج بضائع متأخرة في الجمرك .

١٣ ـ السعي لإدخال استاذة إلى ملاك الجامعة اللبنانية .

هذه نماذج عابرة من الخدمات الفردية التي يفرضها علينا بقسوة الوضع الطائفي ، ذلك بأن هناك وحشاً طائفياً في أعماق كل منا ، يجعله يعتقد بأن مشكلته ، مهما كانت بعيدة عن الذين لا يمكن ان تحل الا بتدخل اعلى مرجع ديني في لبنان . أضف إلى ذلك أن الدولة ، والمراجع المسؤولة، تشجع بكل أسف هذا الروح لدى المواطن بالنسبة لجميع الطوائف بدون استثناء !!

واذا علمنا ان متوسط المقابلات اليومية لمثل هذه الموضوعات ، التي تصل الى المدير العام لشؤون الافتاء ، هو (٩) مقابلات يومياً ، وإذا علمنا ان الموضوع الواحد منها يستغرق ثلاثة اتصالات تلفونية في المتوسط ، وإذا علمنا ان الموضوع الواحد حتى يصل الى نتيجته ، يقتضي اكثر من مقابلة ، إذا علمنا ذلك كله ادركنا مدى الارهاق والانشغال في عمل لا يمكن ان يكون من اختصاصات اجهزة الافتاء في اي بلد من البلدان .

ان الافتاء التقليدي ، أمام مثل هذه الاعمال ، يصبح بالفعل عملا ثانوياً وضئيلاً جداً ففي عام ١٩٧٢ كان عدد الفتاوى التي صدرت عن سماحة المفتي ثماني وعشرين فتوى .

وليس هذا الأمر مقتصراً على العمل لدى سماحة مفتي الجمهورية ، وإنما هو يمتد أيضاً إلى مفتي المناطق : ففي الوقت الذي لم يصدر فيه فضيلة مفتي راشيا ـ مثلاً ـ سوى

ثلاث فتاوى طيلة اثنتي عشرة سنة ، نراه ينشغل انشغالاً يومياً بالمساعي التي يرفضها عليه الوضع الطائفي في البلد ، والتي هي من النوعية التي أشرنا إليها .

العائق السياسي

ويعتبر العائق السياسي بالنسبة للإفتاء مشكلة المشاكل وأعقدها فالسياسة هي التي تصنع الأزمات والمشاكل الطائفية ، فتخلق أمامنا العائق الطائفي ، والسياسة هي التي تؤثر على بعض المؤسسات والجمعيات الإسلامية فتخلق العائق الاجتماعي ، والسياسة هي التي تجامل بعض العلماء وتشجعهم من دون البعض الآخر فتحدث تفككاً في الجسم الديني وتخلق بالتالي ما سميناه بالعائق الإداري ، والسياسة هي التي تؤثر في ميزانية الإفتاء ومخصصاتها ، ضيقاً أو سعة ، فتخلق العائق المادي ساعة تشاء .

ويمكن حصر العائق السياسي بالنسبة للإفتاء في عنصرين :

١ ـ علاقة الإفتاء بالدولة ، وبرئيس الحكومة خاصة .

٢ ـ علاقة الإفتاء بالتيارات السياسية السائدة .

أولا : من حيث علاقة الافتاء بالدولة وبرئيس الحكومة خاصة :

وتبدأ هذه العلاقة الرسمية في جو من السلام والتفاهم عندما يتم انتخاب مفتي الجمهورية ، ويعلن تنصيبه حيث تنص المادة ٢٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ على أن رئيس الانتخاب يقوم في يوم التنصيب « بتبليغ اسم مفتي الجمهورية إلى الحكومة رسمياً ، لإجراء المقتضى القانوني » ، ومعلوم أن المقتضى القانوني هو استصدار مرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بالتصديق على انتخاب الفائز في انتخابات الإفتاء ، واعتباره مفتياً للجمهورية ، ويقوم رئيس مجلس الوزراء بحمل هذا المرسوم إلى دار الفتوى فيسلم إلى مفتي الجمهورية هذا المرسوم في حفل التنصيب المشار إليه .

وفي هذا الحفل تتحدد سياسة الإفتاء تجاه الدولة ورئيس الحكومة بشكل خاص ، عندما يكشف مفتي الجمهورية في خطاب تنصيبه عن أسس العمل الإسلامي والوطني التي سيعتمدها .

ففي خطاب التنصيب الذي ألقاه سماحة مفتي الجمهورية الحالي ما يوضح هذه الأسس ، وفي هذا التوضيح تعيين وتسمية لميزان علاقة الإفتاء بالدولة ، ورئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ، أما هذا الأساس ، أو الميزان فقول سماحته في الخطاب المذكور ما يلي :

« وإذا كانت محبة وطننا لبنان تفرض علينا واجبات نؤديها له عن رضى وبسخاء ، فإن لنا عليه ، وفيه ، حقوقاً نحرص عليها حرص القوي الواثق الذي لا يرضى أن يعيش فيه مع غيره إلا على قدم سواء » .

ولقد أشار سماحته إذن إلى أن الدولة لا تعطي المسلمين حقوقهم كاملة ، والتزم هو صراحة بالعمل على إعطاء المسلمين حقوقهم منذ البداية .

ولقد استمر سماحته في هذا الخط المطالب بحقوق المسلمين ، وقد كان آخر خطاب ألقاه حتى الآن في هذا الشأن في خطبة عيد الفطر عام ١٩٧٢ ، التي انتقد فيها بقسوة مقررات مجمع بعبدا ، وما حملته من افتئات على حقوق المسلمين .

أما فيما يتعلق بموقف الإفتاء من رئاسة مجلس الوزراء ، فإن الارتباط المالي للإفتاء بهذا الجهاز الرسمي ، لا يمكن ان يغير من طبيعة المطالبة بحقوق المسلمين التي يحمل لواءها مفتي الجمهورية ، ويمثل فيها بذلك أماني المسلمين ، كما يؤكد ذلك تاريخ الإفتاء نفسه ، ليس بالنسبة لمفتي الجمهورية الحالي ولكن بالنسبة لجميع من توالوا على هذا المنصب .

وعلاقة الإفتاء برئيس مجلس الوزراء هي علاقة مواجهة مستمرة وجوهر هذه المواجهة الطبيعية أن رئيس مجلس الوزراء لا بدّ وأن يكون موالياً للحكم لأنه جزء منه ، وأن مفتي الجمهورية لا بدّ وأن يكون في مواجهة الحكم ، لأنه يقف في طليعة المطالبين بالحقوق الإسلامية غير المتحققة ، ويبدو أن هذه المطالب سوف تظل ، في هذه الأجواء اللبنانية التي خبرناها ، موضوع مطالبة مستمرة ، ونضال دؤوب .

إلاّ أن اللقاء والتعاون بين الإفتاء ورئاسة مجلس الوزراء يصبح أمراً ممكناً ومنتجاً

حقاً بالقدر الذي تستطيع فيه السلطة التنفيذية تحقيق أكبر قدر من المطالب الإسلامية التي يطرحها الإفتاء من حين لآخر . إن ما يساعد على ذلك ، بالرغم من المواجهة التي أشرنا إليها، هو أن مفتي الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء كلاهما حليف طبيعي للآخر . فلا منافسة بينهما على منصب ، ولا صراع بينهما على مكسب ، بعكس الحال بالنسبة للزعماء السياسيين فيما بينهم . إن أرضاً مشتركة تجمع بينهما ، وهذه الأرض هي جملة المطالب الإسلامية والوطنية المجردة . إن هذا الالتزام ـ أيضاً ـ هو التزام صريح لدى الإفتاء عبر عنه صاحب السماحة في خطبة التنصيب التي أشرنا إليها بقوله :

« ان أعز نداء الى قلبي هو المحافظة على وحدة هذا الوطن وقوته » .

وإذا كان ميزان العلاقة لدى الإفتاء برئيس مجلس الوزراء قائماً في القدرة على تحقيق المطالب الإسلامية والوطنية كماً وكيفاً ، فإن ميزان العلاقة بين الإفتاء وبين باقي الزعماء السياسيين تحكمه هذه المعادلة نفسها كذلك .

ثانياً ـ علاقة الإفتاء بالتيارات السياسية السائدة :

إن الإفتاء لا يمكن إلاّ أن يمثل إرادة المسلمين في علاقتها بالتيارات السياسية السائدة . ولكن مهما كانت الاتجاهات والتيارات السياسية منتشرة في لبنان ، ومهما كان نوعها فإن الالتزام الطبيعي للإفتاء والالتزام النهائي لديه ، هو الالتزام بالإسلام ، مبدأ ، ومنهجاً ، وغاية ، وهو السياسة الأساسية والمتعالية التي تحكم سياسة الإفتاء في الداخل والخارج .

ولسنت بحاجة للتدليل على ذلك ، وقد أصبح بين يدي الجميع كتاب « مواقف وآراء » الذي طبعته مؤخراً المديرية العامة لشؤون الإفتاء ، حيث جمعت فيه كل ما صدر عن سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية حتى الآن ، من خطب وتصاريح ومقابلات صحفية وبيانات سياسية ، توضح طبيعة هذا الالتزام الإسلامي الصريح ، كما توضح علاقة الإفتاء بجميع التيارات السياسية الراهنة .

وقد أصبح من الشائع أن هناك تيارين سياسيين رئيسين في البلاد ، تيار اليسار

وتيار اليمين ، والتساؤل عن موقف الإفتاء من هذين التيارين هو تساؤل غير مفيد ، لأن مقام الإفتاء يحرص الحرص كله على أن يكون باستمرار خارج هذه اللعبة .

إلاّ أنه قد يحدث أن يحمل اليسار لواء المطالب الجماهيرية أو يسير في طريق دعم الكفاح الفلسطيني ، أو يلح في الدعوة إلى العدالة الاجتماعية والمساواة في المواطنية بين جميع المواطنين بدون أي تمييز طائفي ، وبهذا المعنى يكون اليسار في لبنان متحركاً باتجاه الإفتاء وما يمثل من مطالب ، لأنها جميعاً هي مطالب الإفتاء .

وقد يحدث لليمين أن يحمل مثل ما حمله اليسار من مطالب ، وبذلك يكون يميناً متحركاً باتجاه الإفتاء ، وما يمثل من مطالب . لذلك ينبغي أن يكون واضحاً أنّ مثل هذا اللقاء بين الإفتاء من ناحية ، وبين اليمين أو اليسار من ناحية أخرى هو لقاء مطلبي ، ولكنه في الوقت نفسه فراق مذهبي . هو لقاء في مجال المطالب الاجتماعية والعربية والفلسطينية ، وفراق في مجال العقائد والمذاهب والقيم .

وبعد :

فإذا كانت هذه هي العوائق الخمسة التي تجعل العمل في مؤسسة الإفتاء صعباً ومتشعباً ، فإن مؤسسة الإفتاء - بالرغم من هذه العوائق - قد استطاعت - بعون الله ، وبتوجيه من صاحب السماحة - أن تقدم الشيء الكثير للوجود الإسلامي في لبنان على جميع الأصعدة التي كنا قد أشرنا اليها .

أولاً على الصعيد المالي :

لقد استطاعت مؤسسة الإفتاء - وبجهود سماحة مفتي الجمهورية بشكل خاص - أن ترفع مستوى الوضع المادي للأموال العائدة ، ليس لمشاريع مديرية الأوقاف فحسب ، وإنما للأموال العائدة لمشاريع أخرى مرتبطة مباشرة بسماحة مفتي الجمهورية ، وببعض المؤسسات الإسلامية عن طريق القرض الحسن .

وبشكل عام فإن النمو النقدي في دار الفتوى في المدة الواقعة بين عام ١٨٦٦ وعام ١٩٧٣ قد ساعد على تنمية كثير من المشاريع الوقفية وإعطاء القروض والمساعدات لبعض

الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية في عكار وطرابلس وصيدا وبيروت .

ثانياً : على الصعيد الإداري :

إن النمو الإداري بالنسبة لمؤسسة الإفتاء كان فقط في مجال المديرية العامة لشؤون الإفتاء حيث أن هذا الجهاز أصبح يضم ثلاثة عشر موظفاً عام ١٩٧٣ ، في الوقت الذي لم يكن فيه هذا الجهاز موجوداً عام ١٩٦٦ .

وفي مجال التنظيم الاداري : أحصينا على مدى عام طبيعة الأعمال التي تقوم بها دار الفتوى ، وقسمنا هذه الأعمال بحسب المتجانسات على دوائر معينة كلف الموظفون بها ، وربط هؤلاء إدارياً بالمدير العام وبالتالي بمفتي الجمهورية .

وباختصار فإن هذا الجهاز يقوم بالأعمال التالية :

١ - العلاقات العامة في مجال العمل الإسلامي : كاستقبال الوفود الإسلامية وتحضير البرامج لها ووصلها بالمؤسسات الإسلامية الاجتماعية في الداخل .

٢ - الإعلام الإسلامي : كإصدار « مجلة الفكر الإسلامي » وإقامة معرض الكتاب الإسلامي السنوي ، ونشر أو إذاعة جميع المعلومات الإسلامية المتعلقة بزيارات الوفود وأنشطة دار الفتوى .

٣ - التنظيم الإسلامي : اقامة المؤتمرات وعقد الاجتماعات الإسلامية ، بهدف تحقيق وحدة العمل الإسلامي في لبنان ، والتنسيق بين المؤسسات الإسلامية فيه .

٤ - الخدمات الاجتماعية الإسلامية للجماعات والأفراد المسلمين .

٥ - عقد اجتماعات دورية بين رؤساء المذاهب الإسلامية الثلاثة : السنة ، والشيعة ، والدروز ، وتنفيذ المقررات العائدة لمثل هذه الاجتماعات .

٦ - مساعدات المسلمين في الخارج الذين يطلبون مساعدة دار الفتوى في حدود استطاعتها ، كقبول بعض الطلبة الأفارقة في أزهر لبنان مجاناً ، وإرسال بعض الكتب الدينية ، ومجلة الفكر الإسلامي إلى المؤسسات الدينية في الخارج .

٧ ـ التمثيل الإسلامي في لبنان والخارج .

٨ ـ ضبط أعمال المجلس الاستشاري ، واللجان المتفرعة عنه ، واللجان الأخرى التي تنشأ في دار الفتوى لموضوعات خاصة ، كاللجنة الأخلاقية ، واللجنة الإسلامية المسيحية للتنسيق مع العمل الفدائي .

ومن أجل هذه الأعمال وغيرها من المهمات الطارئة ، يتجند هؤلاء الموظفون على تنفيذ هذه الأمور وتحضير المعلومات اللازمة في أرشيف خاص يحوي ملفات خاصة بجميع الموضوعات الإسلامية والسياسية والاجتماعية في لبنان والعالم ، بلغ عددها مئتين وثلاثاً وسبعين ملفاً ، لم تكن موجودة في دار الفتوى قبل عام ١٩٦٦ .

ثالثاً : على الصعيد الاجتماعي :

بالإضافة الى الخدمات الاجتماعية المختلفة التي أنجزتها دار الفتوى ـ بالشكل الذي أشرنا إليه ـ فإن لديها مشروعاً للتنسيق بين المؤسسات الاجتماعية الإسلامية ، عملاً بتوصية مؤتمر وزراء الأوقاف المنعقد في الكويت عام ١٩٧٣ . وتعتبر دار الفتوى أنّ هذا المشروع هو من الأهمية بمكان بالنسبة للحركة الاجتماعية الإسلامية في لبنان ، لأنه يهدف بالنتيجة إلى حماية هذه المؤسسات ، والعمل على نموها بشكل يكفل لها مزيداً من الخدمات الاجتماعية تقدمها للمسلمين في المستقبل .

رابعاً : على صعيد مقاومة الطائفية :

ولقد أصبحت سياسة مقاومة الطائفية سياسة أساسية وعلنية لدى مقام الإفتاء ولتوضيح هذا الخط السياسي لا بد من التذكير بخطبة صاحب السماحة مفتي الجمهورية في عيد الفطر من العام الماضي حيث قال بهذا المعنى :

« ان الدعوة الى إلغاء الطائفية ينبغي أن تكون أكثر جدية وأبعد نظراً ، ينبغي أن ندعو باخلاص وتجرد الى الغاء الطائفية إلغاءً شاملاً ونعمل من أجل ذلك بكل ما نملك ، وإني لأعتقد ان الغاء الطائفية ينبغي أن يبدأ من عمود لبنان الفقري ، أعني من المجلس النيابي بالذات فلا يشترط لتمثيل الشعب غير شروط الانتماء للبنان وحده .

ومن هنا يكون المجلس النيابي اللاطائفي هو أجدر الهيئات اللبنانية عملاً على إلغاء الطائفية ، بسنّ التشريعات والقوانين التي ينبغي ان تصلح كل جانب من جوانب حياتنا ، واني احب ان استبق لهفة المتعيشين على هذا النظام الطائفي باسم الدين فأسارع إلى القول ، بأن الغاء الطائفية لا يعني أبداً الغاء للدين أو تعطيلاً للتدين أو تخريباً على المؤسسة الدينية ، ذلك ان الغاء الطائفية هو ايقاف حاسم وجذري لحركة المتاجرة بالأديان والمنتمين اليها .

إننا نقول هذا الكلام ، ونحن نفرق جيداً بين أمرين خطيرين في مجتمعنا ، هما على تناقض تام ومستمر : التدين والطائفية .

التدين يلغي الطائفية كما ان الطائفية تشوه معالم التدين ، فإن كنا طائفيين فمعنى ذلك أننا لسنا صادقي التدين ، وإن كنا متدينين وذلك ينتهي بنا إلى ألا نكون طائفيين .

فكم هو حري إذن بلبنان ، وهو أنشودة التلاقي بين المتدينين ، أن يكون رائداً من رواد الحضارة الروحية في عصرنا ، فيخلع عن منكبيه رداء الطائفية الثقيل ، لينقل ذاته عبر الزمن من المجتمع الطائفي المغلق الى المجتمع المتدين المنفتح ، فيكون لبنان اليوم جديراً بتاريخه وحضارته ورسالته التي كانت له منذ القديم » .

وإذا كانت دعوة الافتاء الطائفية في لبنان تلتقي مع الدعوة لالغاء الطائفية ، فينبغي أن يكون واضحاً ان هذا اللقاء هو لقاء جزئي مع أصحاب هذه الدعوة : لأن الفراق الأكبر بين مؤسسة الافتاء وبينهم قائم في تمسك هذه المؤسسة بالاسلام أساساً وبالتعليم الديني في المدارس الحكومية وبالمحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية جميعاً والعمل على تطويرها ونموها بشتى السبل .

خامساً : على الصعيد السياسي :

وعلى هذا الصعيد نقول : إنه اذا كان كل ما سبق يمكن أن يشكل سياسة واضحة لمؤسسة الافتاء بالنسبة لعلاقاتها في الداخل ، فان هذه المؤسسة بتوجيه صاحب السماحة تحرص أيضاً على أن تزن علاقاتها الخارجية مع الدول الاسلامية وغير الاسلامية بميزان

المطالب الاسلامية والاجتماعية والوطنية والمحلية ، ومدى المساعدة على تحقيقها من خلال المحافظة على الأسس الدينية ، وبميزان القيم الثورية الفلسطينية وأحقيتها في النضال والحركة والدعم ، وبميزان المصير العربي المشترك والوحدة العربية الحتمية الملتزمة بمبادىء الاسلام وتعاليمه السامية .

فاذا كان هذا الخط السياسي اليوم يمثل حقيقة واقع سياسة الجماهير الاسلامية ، فان سياسة الإفتاء حريصة منذ كانت على تعزيز الوجود الاسلامي في لبنان من خلال هذه السياسة بالذات بما يكفل للبنان مزيداً من العدالة ، وما يحقق للعرب جميعاً مزيداً من التعاون والتقدم والخير .

وإذا كانت هذه هي ـ في نظري ـ سياسة الافتاء بشكل عام ، وهي جزء من السياسة الاسلامية في لبنان أو انعكاس لها ، فان دار الفتوى ما فتئت تعمل جاهدة للاسهام بالقدر المستطاع في تدعيم هذه السياسة ، بل وفي إقامة دعائم جديدة لها .

إن إسهام دار الفتوى في ذلك يتلخص حتى الآن في النقاط التالية :

أولاً : العمل على تنمية الواقع الاسلامي بالنسبة للسادة علماء الدين ، والمشروعات والمؤسسات الاسلامية تنمية روحية ومادية .

ثانياً : العمل على وحدة الموقف الاسلامي على صعيد التحرك الوطني ، وأضرب المثل عن ذلك بتحرك الهيئات والجمعيات الاسلامية في الفترة الأخيرة للمطالبة بحقوق المسلمين ، فقد كانت خطبة مفتي الجمهورية صبيحة ـ يوم عيد الفطر الماضي ـ مواجهة مقررات مجمع بعبدا الأول ، كما كانت زيارته الناجحة في أول يوم من أيام رمضان الى عرب وادي خالد المحرومين في شمالي لبنان ، إشارة مدروسة لضرورة هذا التحرك باتجاه المطالب الاسلامية ، ووحدة الموقف الاسلامي بشأنها .

ثالثاً : العمل على وحدة الموقف بين المذاهب الاسلامية ، ووحدة سياسية على الأقل ، وأضرب المثل عن ذلك بالاجتماعات الدورية التي كانت تعقد مرة كل شهر بين

سماحة الشيخ محمد ابو شقرا ، وسماحة الامام موسى الصدر ، وسماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد .

رابعاً : العمل على وحدة الموقف الوطني : بعقد الاجتماعات واللقاءات الاسلامية المسيحية في دار الفتوى ، بشكل دوري تارة ، وبشكل طارىء تارات كثيرة : وأضرب المثل عن ذلك بلجنة الشؤون الأخلاقية الاسلامية المسيحية التي تألفت بناء على رغبة من سماحة مفتي الجمهورية ، وراحت تعقد اجتماعاتها في دار الفتوى ، كما أشير في هذا الصدد الى الاجتماعات الدورية التي كان يدعو الى عقدها سماحة مفتي الجمهورية ، في كثير من المناسبات الوطنية والعربية ، حيث كان العلماء المسلمون يجتمعون بممثلي الطوائف المسيحية في دار الفتوى ، لاتخاذ موقف موحد في صالح القضايا الوطنية والقومية المشتركة ، وابرزها أزمة العمل الفدائي في لبنان التي مرّ بها في العام الماضي .

هذه هي معوقات العمل الاسلامي كما تظهر لنا من موقعنا في دار الفتوى ، هذه هي ملامح سياسة التخطي عندنا ويهمنا أن نلاحظ هنا أن هذه وتلك كلها انعكاسات للواقع الاسلامي العام في لبنان .

إننا ننظر الى ها الواقع فنرى فيه سياسيين لكل منهم رؤيته ، ومؤسسات لكل منها اتجاهها ، وأحزاباً لكل منها مفهومه ، وعلماء لكل منهم اجتهاده ، ووسط ذلك كله وبسببه ، يعاني المسلمون في كثرتهم من قدر كبير من التشتت السياسي والتخلف الاجتماعي والاقتصادي . . . في الوقت الذي تقع على عاتقهم فيه ، في مسؤولية مشتركة ، مسؤوليتان أساسيتان : مسؤولية التصدي لكل ما يناهض الاسلام والمسلمين في لبنان ، ومسؤولية البناء لكل ما يرفع راية الاسلام والمسلمين في كل مكان .

إننا ننظر الى هذا الواقع وفي أنفسنا آمال بالانعتاق من الفردية الى التعاون ، ومن الأنانية الى الغيرية ، ومن الذاتية والهوى ، الى الموضوعية والواجب .

وباختصار . . . من تسييس الاسلام الى أسلمة السياسة .

إننا ننظر الى هذا الواقع ونقول في أنفسنا : إن المسافة بين واقعنا وآمالنا مسافة

طويلة للغاية ، وشاقة للغاية ، ولكن المسافات مهما طالت ، فانها لا بدّ ساقطة من الحساب ، عندما تتلاحم الادارة بالعمل ، وما هذا المؤتمر الاسلامي اللبناني الأول ، الاّ الخطوة الأولى في طريق العمل الاسلامي المنظم ، الذي فيه تتلاحم بقدر كبير من المشاركة ، الارادة الاسلامية بالعمل الاسلامي ، في ظل قوله تعالى وتوجيهه الكريم : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم .

التخطيط لاقامة المسجد ورسالته

« بحث قدم إلى مؤتمر رسالة المسجد الذي انعقد في مكة المكرمة من ٢٠ أيلول الى ٢٣ منه عام ١٩٧٥ بدعوة من رابطة العالم الاسلامي » .

الاسلام والتغيير :

المسجد وهو التجسيد الحي لحركة الدعوة في الاسلام ومحور نشاطها وعطائها ، ليس مؤسسة منفصلة عن المجتمع ، او متعالية عن الناس ، انما هو بالضرورة ، وبحكم الواقع التاريخي ، مؤسسة تتأثر بالظواهر الاجتماعية السائدة وتؤثر فيها ، فوظيفة المسجد تتأثر بالنظام السياسي وتؤثر فيه ، كما تتأثر بالمستويات الاقتصادية والتربوية والاخلاقية وتؤثر فيها ، فهي من اجل ذلك ، اعني هذه الوظيفة ، تتميز باتجاهين رئيسيين :

الاول : اتجاه نحو التعبير .

الثاني : اتجاه نحو التغيير .

فالاتجاه الاول في وظيفة المسجد هو التعبير عن المستوى الاجتماعي المادي والروحي الذي يقوم المسجد في وسطه ، ذلك ان هذا المستوى مهما كان ، منخفضا او مرتفعا ، فانه ينعكس بالضرورة على اوضاع المسجد ورسالته ، فيحدد شكله وموقعه ، كما يحدد مستوى الامام وطريقة ممارسته لمسؤوليته ، ومستوى المخاطبة الفكرية التي يمكن ان يتقبلها الناس ، ذلك ان قاعدة « كما تكونوا يولى عليكم » تصح ، تلقائيا ، اكثر ما تصح في هذه الحالة بالذات ، ومن هنا فان وضع المسجد العام لا بد الا وان يكون تعبيرا حيا عن الوضع الاجتماعي العام . الا ان هذا التعبير يبقى تعبيرا سلبيا لا يفيد اذا ظل ساكنا ، غير واع ، ينفعل بالمجتمع ولا يفعل فيه .

وعندما نتحدث عن فعلي المسجد في المجتمع نكون بصدد الحديث عن وظيفة التغيير التي يمارسها في وسطه ، وهي الوظيفة الاساسية والحقيقية الملقاة على عاتق المسجد والقائمين عليه .

فالاتجاه الثاني في وظيفة المسجد هو التغيير في المجتمع ولقد قال الله تعالى « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » (الرعد ١١) ان الاسلام هو الدين القويم الصالح لكل زمان ومكان ، وما دام الامر كذلك وما دامت المجتمعات مهما بلغت من الكمال بحاجة مستمرة الى النظم والمبادىء الاسلامية تسترشد بها ، فان واجب تغيير المجتمعات باتجاه الاسلام وقيمه ، يظل من مسؤوليات المسلمين ومؤسساتهم ، ويأتي المسجد في طليعة هذه المؤسسات التي تقع على عاتقها مسؤولية التغيير الاجتماعي باتجاه الاسلام .

الاسلام والتخطيط :

من الواضح ان التخطيط ، من حيث المفهوم العلمي للكلمة ، هو على نقيض الارتجال ، واذا كان التخطيط هو بمثابة التصور المسبق ، والتنظيم المدروس ، والوعي الكامل ، لامكانيات العمل وحاجاته وطرقه واهدافه ، واجزائه ومراحله ، فان ذلك يعني علما معينا له اصوله وقواعده ، على الانسان ان يحسب خطواته بدقة قبل الاقدام على اي عمل ، فاذا كان علم التخطيط بهذا المعنى هو على نقيض العفوية والارتجال والتسرع ، فان الاسلام هو اول من عارض العفوية والارتجال والتسرع يقول تعالى :

« ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا » (الاسراء ٣٦) . واذا كان القرآن يرفض من هذه الناحية العفوية والارتجال والتسرع ، فانه من ناحية اخرى يدعو الانسان الى التفكر والتدبر والتعقل ، وما التخطيط الا تفكر وتدبر وتعقل ، والآيات التي هي في هذا المعنى كثيرة كقوله تعالى :

« افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها » (الحج ٤٦) .

والاحاديث التي هي ايضا في هذا المعنى كثيرة كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اعقل وتوكل » .

فالاسلام اذن يدعو الى التفكير والتدبير والتعقل ، قبل الاقدام على اي عمل من الاعمال ، وبعبارة حديثة فان الاسلام يحث على التخطيط لاعمالنا ونشاطاتنا كلها .

وعليه فان الاسلام اذا كان بمثابة الايديولوجية الربانية التي علينا ان نتحرك في حدودها ، فان التخطيط هو بمثابة المبادرة الانسانية التي الزمنا الله باتباعها .

والتخطيط هو في اللغة رسم الخطوط وفي العلم رسم الخطة ، وتعيين الاهداف ، واعتماد نظام خاص لبلوغها ، فالتخطيط اذن هو التصور الواضح الذي يسبق العمل ليوجهه الى اهدافه الواضحة . في اقل كلفة من الجهد والمال والزمن .

ضرورة التخطيط للمسجد :

ومن الملاحظ ان المجتمعات تمر في ظروف غير اعتيادية تجعلها وكأنها تستفيق من غفلة ، بفعل من الهزات الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية ، فاذا بها تعبىء امكانياتها وتبدأ في التخطيط لمواجهة هذه الهزات ، فتضع الاهداف وتنمي الطاقات ، وتسارع الخطوات ، في اتجاهها نحو الاهداف . وهذا ما حصل ابان الحربين العالميتين في النصف الاول من هذا القرن ، في بريطانيا وفرنسا والمانيا ، حيث كانت الحرب ضرورة التخطيط الاولى .

وكذلك الحال بالنسبة للثورات فان التخطيط يكون في الغالب ضرورة من ضرورات قيامها وهذا ما حصل بالنسبة للثورة النازية في المانيا وللثورة الاشتراكية في روسيا .

واذا كانت الحروب الساخنة والثورات الدموية ترى في التخطيط ضرورة من ضرورات نجاحها ، فان الحرب الباردة ترى في التخطيط اكثر من ضرورة ، ذلك ان الحرب الباردة في آن واحد ، الأولى مع اسرائيل المغتصبة ومن يقف وراءها من الدول ويمدها بالمال والسلاح ، والثانية مع المبادىء المستوردة والقيم الزائفة والاخلاق المائعة التي تصدرها الدول الاجنبية في حربها على العرب والمسلمين .

ان العرب والمسلمين اذن هم اليوم في مواجهة اشكال من الحروب، وضروب من

العدوان ، تارة عسكرية ، وتارة اخرى عقدية او اقتصادية او اخلاقية او تربوية او اعلامية ، ولعل لبنان اليوم ، وفي هذه الظروف العصيبة التي يمر بها ، يعتبر المثل الأوضح لساحة هذه الحرب المتعددة الاطراف والاهداف ، التي تدور في عالمنا العربي والاسلامي بقسوة وضراوة .

من هنا كانت ضرورة التخطيط الاسلامي والعربي لمواجهة هذه الحرب على العروبة والاسلام الدائرة على كل صعيد ، وفي كل ميدان .

اننا لا نريد ان نتحدث عن ضرورة التخطيط العام بالنسبة للبلدان العربية والاسلامية ، لان الحديث ينبغي ان يدور حول التخطيط للمسجد من غير شك ، غير انه ينبغي ان يكون واضحا ان التخطيط للمسجد لا يمكن ان يكون الا جزءا من السياسة الاسلامية والعربية العامة ، فكما انه لا يمكن ان يكون هناك تخطيط تربوي ، او تخطيط اقتصادي ، او تخطيط اعلامي ، من غير ان تكون هناك سياسة مشتركة للدول العربية والاسلامية ، فكذلك فانه لا يمكن ان يكون هناك تخطيط للمسجد ما لم يكن هناك سياسة عربية اسلامية واضحة يسترشد التخطيط بها .

ذلك ان المسجد هو المحور الاساسي لحركتي التعبير والتغيير بالنسبةللواقع العربي والاسلامي على مستوى الشعب والقاعدة .

اننا نتساءل.هنا هل نكون بهذا الطرح للمشكلة بصدد تعقيد لمسألة التخطيط للمسجد ؟ . . . لا نظن . . . بل على العكس فاننا نعتقد بان هذا الطرح من شأنه ان يبسط المسألة لانه في الأساس يهدف من ناحية الى وضع التناقضات السياسية بين قوسين ، ومن ناحية اخرى يهدف الى الكشف عن الحد الادنى والمشترك لسياسة عربية واسلامية يمكن ان تكون منطلقا للتخطيط للمسجد في كل بقعة من بقاع العالم .

التخطيط للمسجد :

ان الملاحظة الأساسية التي يمكن ان يلتقطها المراقب لحركة اقامة المساجد بشكل عام هي العفوية والارتجال ، ولعل ذلك مرده الى الاتكال على الحمية الدينية وحدها .

فبمجرد ان تتوفر الرغبة المخلصة لدى بعض المسلمين في اقامة مسجد ، لا يعود المتحمسون لهذه الرغبة يفكرون الا باقامة المسجد فحسب ، اينما كان وكيفما اتفق ، من غير ان يفكروا بموقع المسجد ، او بتواجده في وسط منطقة سكانية او منعزل عنها ، او بقربه من مسجد آخر او بعده عنه ، وكثيرا ما يحكم القائمون على بناء المسجد بقطعة ارض يتبرع بها احد المحسنين ، او بتحد طائفي يصر فيه المحسنون على اقامة مسجد في مواجهة كنيسة ، ان هذه الاساليب العفوية في اقامة المساجد ، على الرغم من كونها صادرة عن غيرة على الدين يمكن الاستفادة منها ، فانها تبقى في رأينا عقبة اساسية تقف في وجه رسالة المسجد التي نعتقد بانه لا يمكن بلوغها الا من خلال تخطيط واع ومدروس ، نخلص به من العفوية والارتجال وردات الفعل الطائفية والتعطيلية بشتى اشكالها .

١) وللتخطيط مذهبان المذهب الالزامي والمذهب الارشادي ، واذا كنا نعتقد بان المذهب الارشادي في التخطيط يؤمن نوعا من المشاركة بين القمة والقاعدة ، الا اننا نعتقد من جهة اخرى انه يضعف مبدأ الالتزام بالسياسة الاسلامية العامة ، وبالتالي يؤثر على التخطيط ويضعف من سيرته . كما اننا نعتقد بان الارتجال المستفحل في حركة اقامة المساجد ، في البلاد غير الاسلامية بشكل خاص ، يحتم ولو خلال مرحلة زمنية معينة اعتماد مذهب الالزام في التخطيط لبناء المساجد .

٢) وللتخطيط اتجاهان ، تخطيط تمارسه الدولة عندما تكون الدولة اسلامية ، وتخطيط تمارسه المؤسسات الدينية العاملة في الدول غير الاسلامية ، الأول سهل يسير نظرا لتوفر الامكانيات المادية والسياسية والتشريعية بالنسبة لضبط وتمويل حركة اقامة المساجد في الدول الاسلامية ، والثاني صعب ومعقد نظرا لعدم توفر هذه الامكانيات في الدول غير الاسلامية ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى نظرا لتعدد المؤسسات الاسلامية العاملة في الدولة الواحدة والتي تمارس عملها الاسلامي بروح من الكيانية المستقلة عن باقي المؤسسات الاسلامية الشقيقة . ان الحل لصعوبة التخطيط الاسلامي وتعقيده في هذه الحالة يكمن في القدرة على تحقيق التنسيق بين المؤسسات الاسلامية العاملة في مثل هذه الدول لوضع سياسة اسلامية مشتركة بين المؤسسات وبالتالي لوضع خطة اسلامية للعمل الاسلامي ومن بينها خطة خاصة لاقامة المسجد .

٣) وللتخطيط لاقامة المسجد مستويان ، تخطيط على مستوى الدولة الاسلامية ، او على مستوى الاتحاد الاسلامي في الدول غير الاسلامية ، وهو تخطيط يهدف الى تحقيق اهداف الدعوة الاسلامية كتنمية القيم والمبادىء الاسلامية ورعايتها في نفوس الناس بشكل عام ، وتخطيط على مستوى المحلة التي يقام فيها المسجد كتقديم بعض الخدمات الاجتماعية المعينة لابناء منطقة من المناطق لرفع مستواهم الاجتماعي بشكل خاص من خلال ربط هذه الخدمات بالقيم والمبادىء الاسلامية العامة . وواضح ان التخطيط الثاني هو الصق بمبدأ التخطيط لاقامة المساجد ، لان التخطيط الاول هو امر بديهي مطلق ، اما التخطيط الثاني فهو امر نسبي واقعي ، وبالتالي فانه اكثر فاعلية وجدوى .

٤) وللتخطيط لاقامة المسجد على مستوى المحلة مجالان ، مجال اجتماعي ومجال خاص ، وللتخطيط في المجال الاجتماعي هو التخطيط الاجتماعي العام بالنسبة للمحلة نفسها كدراسة الامكانيات الاسلامية واحصائها والكشف عن الحاجات الاسلامية في المحلة ثم التخطيط للمسجد بشكل يكون قادرا معه على تلبية حاجات المسلمين ، اما التخطيط لاقامة المسجد في مجاله الخاص فنقصد به التخطيط تفريعا : لبناء المسجد ، ولامام المسجد ، وللجهاز العامل فيه .

وقبل ان نتحدث عن ذلك بالتفصيل ، لانه في رأينا يشكل محور التخطيط للمسجد وغايته لا بد لنا من ان نتوقف عند اهداف التخطيط فنطرح على انفسنا السؤال التالي :

« اذا كنا نريد ان نخطط لاقامة المسجد فلأي هدف نريد ان نفعل ذلك » ؟ .

هنا يبرز لدينا هدفان عامان رئيسيان :

الاول : هدف ثابت مستمد من ثبات الرسالة في كل زمان ومكان ويتلخص في الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

والثاني : هدف متغير بتغير المجتمعات المحلية في الزمان والمكان ويرمي الى تلبية الحاجات الاجتماعية لدى الناس للرفع من مستواهم العام .

وغني عن البيان ان هذين الهدفين ، اللذين هما في الاساس هدفان تعبديان

يتوجهان الى مرضاة الله سبحانه وتعالى ، هما في الوقت نفسه هدفان انسانيان ، يتوجهان الى الانسان باعتباره الموضوع الاساسي للتخطيط ، ومن هنا يتضح الفرق بين اهداف التخطيط الغربي واهداف التخطيط الاسلامي ، التخطيط الاول يرى له في الانسان موضوعا وغاية ، اما التخطيط الثاني فهو يرى في الانسان موضوعا له فحسب ، اما الغاية من التخطيط فهي مرضاة الله سبحانه وتعالى . واذا كان التخطيط في الغرب وفي الدول الآخذة بنظمه قد ركزت على تنمية الموارد المادية والاقتصادية والاجتماعية في حياة الانسان فان التخطيط في الاسلام يركز بالاضافة الى ذلك على تنمية الطاقات الروحية في الانسان على ضوء من القيم والمبادىء الاسلامية الا ان هذه التنمية لا يجوز ان تقتصر على جانب الوعظ المنبري كما هي الحال في كل مساجدنا اليوم بصورة عامة ، وانما ينبغي ان تمتد باتجاه افقي من صحن المسجد الى ساحة المجتمع المحلي ، بحيث يجعل الالمام مبادراته العملية وخدماته الاجتماعية للناس خارج المسجد امتدادا لدعوته اللفظية داخل المسجد ، وبحيث يجعل المصلون تعاونهم خارج المسجد امتدادا لصلاتهم داخل المسجد .

وهنا يبرز السؤال كيف يمكن ان نجعل من هذه الحيثية امرا ممكنا ، والجواب عن ذلك بالتخطيط وحده يمكن ان ندرك هذه الاهداف .

اولاً : التخطيط للادارة الدينية :

من المسلم به ان الادارة الدينية هنا تعني الادارة الخاصة بالمساجد ، وهي بطبيعة الحال جزء من الادارة الدينية العامة التي تهتم بالشؤون الوقفية والدينية بشكل عام ، الا ان ادارة المساجد ينبغي ان تكون ادارة لها جهازها المتكامل من الموظفين الاكفياء من ذوي الاختصاص بالعلوم الشرعية ،ومن ذوي الاختصاص بالعلوم الاجتماعية ، والخدمة الاجتماعية بشكل خاص ، ومن ذوي الاختصاص بالادارة والمحاسبة بشكل يسمح لهذا الجهاز بعد ذلك ان يخطط لبناء المساجد في المناطق التي يملك صلاحية العمل فيها .
وينبغي ان يراعي هذا الجهاز عند التخطيط لبناء المسجد قواعد التخطيط التالية :

أ - ان يكون التخطيط شاملا بحيث يكون المسجد قادرا على تلبية الحاجات الروحية والاجتماعية لابناء المحلة جميعا ، في اطار الهدفين الرئيسيين .

ب - ان يكـون التخطيط متكاملا . بحيث يكون المسجد مستوعبا لجوانب الخدمات الاجتماعية المطلوبة كلها ، وبحيث يكمل النقص الحاصل في الخدمات بالنسبة للمساجد الاخرى القريبة .

جـ - ان يكون التخطيط محافظا على ارتباط المسجد ارتباطا لازما بالادارة الدينية .

د - ان يكـون التخطيط محققا لمبدأ الاكتفاء الذاتي للمسجد ، ان كان ذلك على صعيد ادارة المسجد نفسه بايجاد لجان خاصة به ، او على صعيد التمويل المحلي بايجاد وقف خاص ، او صندوق للتبرعات تابع للمسجد .

هـ - ان يكـون التخطيط محققا لمبدأ التنسيق الوقائي ، ونعني به الاعتماد على وحـدة في التنظيم بالنسبة للمساجد جميعا ، بحيث يؤمن هذا التنظيم الاسس الواجب اتباعها لاختيار موقع المسجد ، وشكله ومرافقه التابعة له ، والاسس الواجب اتباعها لاختيار الائمة وتكوين اللجان ، بحيث تكون كفاءات الاعضاء منسجمة مع حاجات البيئة ومتطلباتها .

هذا ومما لا شك فيه انه من الضرورة بمكان ان تلجأ الادارة الدينية بعد اعتماد هذه القواعد الى المباشرة بالتنفيذ عن طريق اللجان وتمارس المراقبة والاشراف ، ليس بالنسبة لبناء المسجد الحجري فحسب ، وانما لبناء النفوس البشرية بناء روحيا واجتماعيا في آن معا . ان مهمة الاشراف على المسجد ومراقبته تبدأ في الحقيقة بعد الانتهاء من بناء المسجد ، وتستطيع الادارة الدينية ان تمارس هذه المسؤولية بالتعاون مع لجنة المجلس الخاصة وذلك عن طريق التشاور معها في امر الخدمات العائدة للمنطقة ، وعن طريق اشراك اللجنة نفسها في وضع الخطة بالنسبة للمحلة ، ففي ذلك مشاركة في المسؤولية وتبادل في الثقة يؤديان الى نجاح العمل تنفيذا ومراقبة .

ثانياً : التخطيط لمجتمع المسجد :

ان التخطيط لمجتمع المسجد هو اهم مراحل التخطيط لإقامة المسجد على الاطلاق ، لان مجتمع المسجد اعني انسان المسجد هو المقصود بعملية التخطيط

كلها . وهذه المسؤولية تقع على عاتق الادارة الدينية في الاساس ، التي ينبغي ان تتوفر لها الاجهزة والمعدات الاحصائية الحاسبة الحديثة ، للتتسم في الادارة الدينية نفسها دراسة اجتماعية حقلية للمنطقة التي يخطط لاقامة مسجد فيها .

ان هذه الدراسة الاجتماعية الموضوعية والميدانية التي تهدف الى تنمية الانسان المسلم ينبغي ان تلحظ امرين :

١) دراسة حاجاتنا الاسلامية .
٢) دراسة امكانياتنا الاسلامية .

ان التخطيط يعني جعل امكانياتنا تتحرك وتسير باتجاه حاجاتنا . والتنمية تعني جعل امكانياتنا قادرة على تغطية حاجاتنا .

بمعنى آخر ان غرض التخطيط والتنمية هو تحقيق التوازن المرحلي والدائم النمو بين حاجاتنا الاسلامية وامكانياتنا الاسلامية . ان امكانياتنا الاسلامية ينبغي ان تكون دائمة الانفتاح على حاجاتنا الاسلامية ودائمة الصلة بها كما هو الحال في الانابيب المستطرقة ، يعلو مستوى السائل الواحد منها بمجرد ان يعلو مستواه في الآخر .

ان ارتفاع مستوى امكانياتنا الاسلامية ينبغي ، على الاقل ان يواكب ارتفاع مستوى التراكم في حاجاتنا وهذا هو الموقف العلمي الذي نطمح الى تحقيقه على صعيد العمل الاسلامي الذي نذرنا انفسنا له .

وهذه الدراسة العلمية المقترحة لحاجاتنا وامكانياتنا ينبغي ان تكون واضحة ومحددة بغرض جعل التخطيط والتنمية امرين ممكنين ومنتجين معا . على ان الغرض من هذه الدراسة المقترحة هو اعادة النظر بشكل جذري في منهج الدعوة الاسلامية وما يرتبط بها من امكانات بشرية وثقافية واجتماعية ذلك ان الدعوة الاسلامية هي في الاساس « منهج » او كيفية (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) . انها كيفية تحافظ على القيم الروحية الثابتة من ناحية وبتغير من حيث حركته ، مع التغير الاجتماعي الحاصل ذلك ان موضوع الدعوة هم الناس الذين يعيشون في مجتمع متغير زمانا ومكانا ، ان هذا التغير

الاجتماعي ، والاسلامي بشكل خاص ، انما يحدث في الحاجات الاسلامية ، روحية كانت ام مادية ، بين عام وآخر ، وبين قرية واخرى ، وعليه فان الدعوة الاسلامية لا يجوز ان تبقى حبيسة المنابر متخذة لها اسلوب الوعظ والارشاد منطلقا ومنهجا وغاية . ان غرض هذه الدراسة اذن هو :

الخروج بالدعوة الاسلامية من قفص الدعوة المنبرية الى رحاب العمل الاجتماعي الاسلامي او الى ما يسمى علميا « بالخدمة الاجتماعية الاسلامية » بشقيها « خدمة الجماعات » وخدمة الافراد « وهذا يعني ان موضوع الدعوة هو المجتمع الاسلامي » بجوانبه الواقعية والمتغيرة ، التربوي منها والثقافي والاقتصادي ، والعائلي وما الى ذلك مما هو اجتماعي صرف انطلاقا من حاجتنا الاسلامية الاولى ، وهي حاجتنا .

الى التنمية بشكل عام ، والى التحرك نحو المجتمع الاسلامي الافضل ، نعني الى ما ينبغي ان يكون عليه المجتمع الاسلامي .

وهذه الدراسة المقترحة ، التي لها مبدأها وغايتها ، كما عرفنا لها ايضا موضوعها المحدد ومنهجها المحدد .

فموضوع هذه الدراسة اذن سيكون الحاجات الاسلامية في المنطقة كلها ، ففي كل منطقة ينبغي ان نعرف :

١ ـ الحاجات التعليمية والتربوية (للكبار والصغار) .

٢ ـ الحاجات الزراعية .

٣ ـ الحاجات الصحية .

٤ ـ الحاجات الصناعية .

٥ ـ الحاجات الدينية المباشرة (مسجد ـ توعية دينية) الخ . . .

الى آخر هذه الحاجات التي تعطينا فكرة صادقة وخاصة عن اية مجموعة اجتماعية اسلامية في اية منطقة من المناطق .

اما منهج هذه الدراسة فهو منهج غير مكتبي ، اذ انه يقوم على اساس البحث الاجتماعي ، لذلك فهو « منهج حقلي » يقوم على مبدأ الاتصال المباشر بحقل الخدمات والعمل ، نعني بالاشخاص ، جماعات وافرادا ، في مكان وجودهم للاطلاع مباشرة على مشاكلهم ومطالبهم ، وبالطبع فان الاتصال مستحيل بجميع الافراد . لذلك فان الاعتماد على « العينات » .

ثالثا ـ التخطيط لبناء المسجد :

صحيح ان الدراسة الاجتماعية للحاجات المحلية هي التي ستسهم بشكل اساسي في تحديد تخطيط بناء المسجد ، الا ان هناك اوصافا وشروطا عامة لا بد من توفرها فيه ، ولعل هذه الاوصاف وتلك الشروط يمكن استخلاصها من الملاحظات النقدية الراهنة التي تطرح بالنسبة للمسجد في شكله التقليدي الحالي ، وهذه الملاحظات النقدية تتركز حول ما يلي :

١ ـ ان وجود مرافق الوضوء والحمامات داخل المسجد يؤدي الى مساوىء كثيرة*، كاضطراب حركة المصلين قبل الصلاة ، بالاستعداد للوضوء وخلع الثياب والجوارب وتركها في اماكن الصلاة والمرور بين الناس الى امكنة الوضوء ، مما يؤدي في كثير من الحالات الى اتساخ مواضع السجود وازعاج المصلين ، ثم العودة بعد الوضوء والانسان مبلل بالمياه التي تتساقط من اطرافه وتصيب من هم في الطريق .

٢ ـ ان اتصال صفوف الجالسين بانتظار الصلاة وعدم وجود ممرات متعامدة مع الصفوف يدفع بالناس الى الخطو من فوق اكتاف الجالسين ورؤوسهم في بعض الحالات .

٣ ـ ان عدم تخصيص اماكن معينة للمقرئين والمنشدين والمؤذنين في كثير من المساجد يجعلهم يختلطون بالمصلين ويعطل عليهم عملهم ، وخاصة في الاعياد والمناسبات الاحتفالية المختلفة .

٤ ـ ان جعل باب المسجد يتصل مباشرة بالشارع يتيح للاصوات ان تشوش على المصلين وعلى الخطيب اثناء القائه الخطبة .

٥ ـ ان عدم وجود مرافق للنشاطات الاجتماعية العامة في بناء المسجد بصورة عامة يخفف من الاقبال على المسجد .

٦ ـ ان قطع الصلة الانسانية بين الامام والمصلين وخاصة بين اوقات الصلاة يضعف الصلة الروحية والانسانية بالمسجد .

هذه هي الملاحظات الانتقادية الاساسية التي يمكن ان توجه الى المسجد في بنائه الحالي ، وعلى ضوء هذه الملاحظات يمكن صياغة تصور جديد لبناء المسجد من شأنه ان يلغي جميع الانتقادات التي ترد في هذا السبيل وذلك على الوجه التالي :

١ ـ جعل مرافق الوضوء والحمامات في بناء مستقل او غير متصل بصحن المسجد بحيث يستطيع المسلم ان يدخل اليه ، قبل الدخول الى المسجد ، فيخلع نعليه فيه كما يخلع ثيابه ويتوضأ ثم يعود فيلبس ثيابه ونعليه ثم يتوجه الى المسجد ليؤدي صلاته فيه .

٢ ـ تقسيم صحن المسجد الى مربعات بواسطة حواجز خشبية ترتفع عن الارض عشرة سنتمترات على الاكثر بحيث تكون المسافة بين هذه المربعات بمثابة ممرات تترك طولا وعرضا في ساحة المسجد .

٣ ـ تخصيص دكة خشبية معلقة للمقرئين والمنشدين تتسع لهم ، كما تتسع في المناسبات الدينية الكبرى ، لموظفي الاذاعة والتلفزيون ومختلف اجهزة الاعلام .

٤ ـ جعل ابواب المسجد المطلة على الشارع تؤدي عند الدخول الى حائط ينتهي بعد ممر طويل نوعا ، الى باب آخر للدخول الى صحن المسجد ، مما يساعد على منع تسرب الاصوات الى الداخل .

٥ ـ احداث مرافق للنشاطات والخدمات الاجتماعية ملحقة بالمسجد كناد رياضي ، او قاعة محاضرات يمكن الاستفادة منها في نشاطات وتجمعات اخرى ، او مكتبة عامة ، او ملتقى ترفيهي موجه لليافعين والشباب ، او حديقة اطفال او مستوصف او ما الى

ذلك ، فهذه المرافق سوف تساعد من غير شك على ايجاد تجمعات في رحاب المسجد يدخل افرادها بالنتيجة الى المسجد لاداء الصلوات الخمس .

٦ ـ ان احداث نظام الامام المتفرغ والمرابط في المسجد بشكل اساسي ، واتصال الامام بالمصلين في غير اوقات الصلاة يحقق الصلة الانسانية والروحية بين الامام ، باعتباره رمزا للدعوة ، وبين المصلين ، وعليه فانه من الواجب ان يلحق بالمسجد جناح خاص بالامام يحتوي على صالة للاستقبال وغرفة للراحة ومنافعها ومكتب حديث فيه الكهرباء والهاتف وما الى ذلك من الضرورات العصرية .

رابعاً ـ التخطيط لامام المسجد :

بصرف النظر عن الاستثناءات فان هناك جملة انتقادات توجه الى عمل الامام بصورة عامة فلا بد اذن من حصرها تمهيدا لتخطيطها بالوعي والتخطيط ، وهذه الانتقادات هي التالية :

١ ـ فصل وظيفة الخطيب الذي يخطب ويؤم المصلين ايام الجمعة عن وظيفة الامام الذي يؤم الناس في باقي ايام الاسبوع ، يؤدي الى اضطراب الصلة الروحية والانسانية بالمصلين .

٢ ـ افتقار معظم الائمة الى الثقافة الفكرية الاجنبية الطاغية يؤدي بالامام الى رفض هذه الثقافة ومعارضتها جملة وتفصيلا ، من غير تحليل ولا تفنيد او اطلاع مما يفقد الثقة بالخطيب وبالدعوة من اساسها .

٣ ـ عدم تعاون الادارة الدينية او التشاور مع الخطيب حول عناصر خطبة الجمعة بما يتناسب مع الظروف القائمة يؤدي الى وقوع خطب الجمعة في التعميات غير المفيدة ، او في التناقض والتعارض بين الخطباء في تحليل الظرف القائم وفي توجيه المسلمين توجيها واحدا ، مما يشوش على المسلمين ويوقعهم في التناقض والتفكك .

٤ ـ لجوء كثير من الخطباء الى منهج اللوم ، والتقريع في كثير من المناسبات ، يؤدي الى اقامة حاجز نفسي بين المصلين وبين الدعوة الى الاسلام نفسها .

٥ ـ حصـر الصلة ، بين الامام والخطيب من ناحية وبين المصلين من ناحية اخرى ، في مناسبة الصلاة وحدها ، يضعف دور كل من الامام والخطيب ويقلل من اهميته بين الناس .

وعلى ضوء هذه السلبيات نستطيع ان نقدم التصورات الايجابية التالية :

١ ـ ان اعتماد نظام الامام الخطيب المتفرغ والمرابط في المسجد ، على ان يكون من مستوى ثقافي جامعي ، من شأنه ان يوطد الصلة الروحية والانسانية بين المصلين وبين الامام باعتباره رمزا للدعوة الاسلامية .

٢ ـ ان عقد دورات تثقيفية ، سنوية على الاكثر للائمة الخطباء ، يعطون فيها دروسا في الثقافة الفكرية الاجنبية بتوجيه اسلامي بالطبع ، باضافة الى تجديد معلوماتهم الاسلامية ، وتوجيههم الى المنهج الايجابي في مخاطبة الجماهير ، من شأنه ان يلاشي جميع السلبيات التي تثار في هذا الصدد .

٣ ـ ان اعتماد الادارة الدينية لعناصر خطبة موحدة ، بمعاونة لجنة عليا من الخطباء ، على ان يترك التفصيل فيها للخطيب ، كما هو متبع في نشرة الدين والحياة التي تصدر عن وزارة الاوقاف في جمهورية مصر العربية ، من شأنه ان يجنب الدعوة محاذير التخبط الفكري الراهن .

٤ ـ اتاحة الفرصة امام الاساتذة الجامعيين الناجحين والمحامين والمثقفين المسلمين ، بعد دورات تثقيفية اختيارية في الثقافة الشرعية الاسلامية تعقد لهم ، لالقاء خطب الجمعة من حين لآخر فان في ذلك كسبا لهم وللدعوة وللمصلين المثقفين في آن معا .

٥ ـ ان مبادرة الامام الخطيب الى العمل الاجتماعي بين اوقات الصلاة ، كزيارة مريض في المنطقة او ايواء يتيم ، او توجيه غني لمساعدة محتاج ، او ادخال طفل الى مدرسة ، من شأنه ان يحكم الصلة الانسانية والروحية ليس بين المصلين والامام فحسب ، وانما بين المصلين والدعوة الاسلامية ذاتها .

خامسا : التخطيط للجنة المسجد :

ان تأليف لجنة للمسجد من الغيارى على الدعوة الاسلامية باشراف الامام الخطيب

المتفرغ من شأنه ان ينقل الدعوة الاسلامية من دائرة المسؤولية الفردية المنوطة بالامام الى دائرة العمل التعاوني المنتج ، وقد تضم اللجنة محاميا او قاضيا او رجل اعمال ولكنها بالضرورة ينبغي ان تضم احد المساعدين الاجتماعيين من ابناء المنطقة نظرا لطبيعة الممارسة الاجتماعية المطلوبة من اللجنة .

ان مسؤولية هذه اللجنة وممارساتها الاجتماعية في البناء الاجتماعي ، في اطار المسجد ودعوته ، يمكن ان تتحدد في ما يلي :

١ ـ ادارة نشاطات المسجد المالية والاجتماعية .

٢ ـ صيانة المسجد ومرافقة ومحتوياته .

٣ ـ المساعدة في تقديم الخدمات الاجتماعية للافراد والجماعات على ضوء ما تكون قد كشفت عنه الدراسة الاجتماعية المقترحة من حاجات اسلامية واجتماعية في المنطقة .

٤ ـ اجراء عملية استكشاف دورية ومستمرة للحاجات الاسلامية في المنطقة تمهيدا لتحصيل المعلومات اللازمة لتجديد التخطيط لرسالة المسجد ، ومشاركة الادارة الدينية في ذلك .

٥ ـ تقديم الارشاد الاجتماعي وتحقيق التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية العاملة في المنطقة ، كالمدارس والنوادي ودور الايتام ، ورعاية الاحداث او المعاقين واللقطاء والجانحين ، بشكل يساعد على تكامل هذه المؤسسات ، وعلى عدم تكرار العمل الواحد في المنطقة الواحدة وبذل الخدمات الاجتماعية في وجهها الصحيح والعمل على ربط هذه المؤسسات بتوجيهات المسجد .

تحول المسجد الى مركز اجتماعي :

من خلال ما تقدم يبدو من الواضح اننا نطمح الى تحويل المسجد الى مركز اجتماعي «بالمعنى العصري للكلمة» ، ذلك ان السجود لله ليس في ظننا سجودا بالجباه فحسب ، كما ان السجود لله تبارك وتعالى ليس في صحن المسجد فحسب ، فقد قال رب العالمين « ولله يسجد ما في السماوات وما في الارض » (النحل ـ ٤٩) ، ان

السجود لله هو في جوهره عبادة وخضوع ، وخدمة المسلمين ورعايتهم هي ايضا عبادة وخضوع لله سبحانه وتعالى .

ان مجتمعاتنا اصبحت تعاني اليوم اشكالا من الخوف والقلق الاجتماعيين ، مما ادى الى اضعاف نزعة الاحسان والصدقة عند الناس ، والى فتور شعلة التراحم والمودة في قلوب البشر فاصبح الانسان يكاد ينغلق على نفسه ، غير عابىء بآلام الآخرين ، ولا ملتفت الى ما دعا الاسلام اليه من ضرورة التعاون بين المؤمنين .

ونحن اذا كنا نريد من المسجد ان يكون هذا المركز الاجتماعي الذي يرعى شؤون الناس وينسق بين المؤسسات الاجتماعية بالشكل الذي المحنا اليه ، فلأننا نعتقد بان المسجد في الاسلام ، هو مؤسسة المؤسسات جميعا ، فمن هذا التجميع الرسالي والشمولي في رسالة المسجد عبر تاريخنا الاسلامي اصبحنا نطلق على المسجد اسم الجامع ، لانه يجمع الناس ، ولأن فريضة الجمعة لا تصح الا فيه ، ولأنه يجمع المؤسسات الاسلامية كلها في ذاته .

مساجد لبنان في هذا الموضوع :

لقد اشرت في مطلع هذا الموضوع الى ان التخطيط للمسجد يختلف في البلاد الاسلامية وهو اسهل عن التخطيط للمسجد في البلاد غير الاسلامية ، وهو الاصعب .

ومن الواضح انني اخترت الطريق الصعب ، ليقيني بان من يستطيع الاكثر يستطيع الاقل ، ففي البلاد الاسلامية نرى الدولة هي التي تخطط للمجتمع الاسلامي وتدرس واقع المجتمع ، لتكشف عن حاجاته وتسد هذه الحاجات بمختلف اشكال الخدمات الاجتماعية وضروبها ، اما المسلمون في البلاد غير الاسلامية وعلى الاخص اذا كانوا في ظل نظام دولة الامتيازات المارونية الطائفية كما هو الحال في لبنان فان عليهم بمؤسساتهم الاسلامية الناشطة ان يقلعوا شوكهم بايديهم » عليهم ان ينوبوا عن الدولة الطائفية برعاية شؤونهم الدينية والاجتماعية بانفسهم .

ان سياسة افقار المناطق الاسلامية وسياسة حرمان المسلمين من حقهم في الجنسية

وما يترتب على ذلك من اهمال اجتماعي ، في شمال لبنان وفي جنوبه وفي وسطه ، هي التي كانت منذ سقوط الدولة العثمانية ودخول الافرنسيين الى بلادنا حتى يومنا هذا ، هي السياسة الرسمية التي تنتهجها الدولة بتخطيط من السياسة المارونية في لبنان وبمشاركة بالسكوت من الساسة المسلمين انفسهم منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم وذلك مقابل المناصب والمكاسب والامتيازات الشخصية التي كانت تمنح لهم كثمن لسكوتهم .

ان سياسة افقار المسلمين هذه هي التي ادت الى ما ادت اليه من اقتتال مرير هذا الاقتتال الذي ما زال دائرا في لبنان حتى الساعة ، صحيح ان اليسار في لبنان قد دخل معركته مع اليمين من خلال تبنيه للمطالب الاسلامية ، ولكن من المؤكد ان المسلمين الذين ربما يرفضون اليسار واليمين معا ، لا يمكن ان يتنازلوا عن مطالبهم الوطنية في العدالة والمساواة لمجرد كون اليسار قد تبنى هذه المطالب او لمجرد كون اليمين المسيحي الكتائبي يعارض هذه المطالب بقوة السلاح .

ان دولة الامتيازات الطائفية اذا قدر لها ان تستمر في لبنان ، فلن يستمر المسلمون مسلمين فيه ، فهم اما ان يهجروا مناطقهم كما حدث في مناطق عكار والجنوب ، واما ان يتنصروا كما حصل بالنسبة لمن أعيتهم الحيلة في الحصول على حقهم في الجنسية اللبنانية ، واما ان يصبحوا شيوعيين كما اتضح من انتاءات بعض الضحايا الذين سقطوا في الاقتتال الدائر اليوم بعد ان نعتهم احزابهم ومنظماتهم .

وإذا اضع هذه الدراسة بين يدي مؤتمر لرسالة المسجد . . . لذلك اريد ان اعلن ان سياسة افقار المسلمين التي تنتهجها دولة الامتيازات الطائفية عندنا قد ادت كنتيجة حتمية ، الى اقفال ما يزيد عن مئة مسجد في منطقة الشمال وحدها .

لذلك فان اي تشجيع من قبل الدول العربية والاسلامية للسياسة الطائفية في لبنان ، وللنظام الطائفي بشكل خاص ، وللساسة الطائفيين وخاصة لحزب الكتائب الطائفي بعد ذلك سوف يسهم بالتأكيد ليس في تفاقم سياسة افقار المسلمين فحسب وانما في اقفال المساجد ايضا .

ان في لبنان اليوم ثلاثمائة وستة وسبعين مسجدا منها سبعة وثلاثون في مدينة بيروت وتسعة وثلاثون في محافظة جبل لبنان وواحد وستون في البقاع ، وثلاثون في الجنوب ومئتان وتسعة مساجد في الشمال .

اما من ناحية التخطيط لرسالة المسجد في لبنان ، فاننا بالاضافة الى الهدفين الرئيسيين العامين ، لم نر بدا من وضع جملة اهداف محلية :

اولها : الحرص على تمسك المسلمين بدينهم ومناطقهم .

ثانيها : الضغط السياسي والاجتماعي باتجاه الغاء دولة الامتيازات الطائفية لتحل محلها دولة العدالة والمساواة في الحقوق كما في الواجبات بين المسلمين والمسيحيين .

ثالثها : الضغط بشكل خاص على الدولة لتأمين الخدمات الاجتماعية الملحة في المناطق الاسلامية النائية لان المؤسسات الاسلامية لا طاقة لها بذلك .

رابعا : الحرص على تعزيز الجانب الديني عند اعتماد اي صيغة للتغيير السياسي المرتقب .

خامسا : التفرقة بين الدين كضرورة حياتية وبين الطائفية كمعوق من معوقات الدين والحياة .

اما خطة المسجد في لبنان لبلوغ هذه الاهداف فهي ما اشرنا اليه من تخطيط سابق لرسالة المسجد الا ان هناك كثيرا من المعوقات لا يمكن الخلاص منها الا بالتعاون .

خاتمة ومقترحات :

واذا كنا نحن في لبنان نخطط لرسالة المسجد على النحو الذي ذكرنا الا اننا نظل بحاجة الى الشورى نعقدها مع المسلمين في العالم لنفيد من تجاربهم وخبراتهم ، وما هذا اللقاء الكريم الذي اتاحته رابطة العالم الاسلامي الا مناسبة لتبادل الرأي في هذا الموضوع ، وعلى كل حال ، وحتى تكون هناك شورى دائمة حول التخطيط للمسجد ورسالته ، فاننا نتقدم بالنقاط التالية كمشروع اقتراح بهذا الشأن .

١ ـ تنشأ عن هذا المؤتمر هيئة تسمى بهيئة التخطيط للمساجد في العالم

٢ ـ تضم هذه الهيئة خبراء في التخطيط العام واجتماعيين ـ وعلماء شرع ـ واقتصاديين يجتمعون خلال شهرين من انتهاء المؤتمر ويضعون نظاما خاصا لعملهم .

٣ ـ تكون مهمة هذه الهيئة ذات شقين الاول مؤاءمة المساجد القائمة للخطة الموضوعة والثاني التخطيط للمساجد الجديدة .

٤ ـ انشاء صندوق تابع للهيئة تموله الدول الاعضاء .

٥ ـ تتعاون الهيئة من اجل التخطيط للمساجد في العالم مع وزارات الاوقاف والادارات الدينية في البلاد الاسلامية ، او مع الاتحادات الاسلامية او كبرى المؤسسات الاسلامية في الدول غير الاسلامية .

مشروع التنظيم الاسلامي الاجتماعي في لبنان من خلال المساجد

« مشروع قدم للمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى في لبنان » .

مقدمة عامة :

ان الظروف القاسية والصعبة التي يمر بها لبنان اليوم انعكست بشكل واضح على الحياة الاجتماعية التي يعيشها المسلمون بشكل عام ، فأظهرت تفككا في صفوف المسلمين ، وخللا في القيادة ، وفوضى في العمل ، وتوزعا في الانتماء ، وبالتالي تخلفا واضحا على الاصعدة التي كان يمكن ان تكون بالنسبة للمسلمين منطلقات واطارات اساسية يمكن بواسطتها ومن خلالها ان يتصدوا لجميع ما يعترضهم من ظروف صعبة وقاسية ويناضلوا في سبيل مبادئهم وقيمهم ووجودهم ، وما يرتبط بها من مبادىء وقيم انسانية ووطنية .

وغني عن البيان ان هذه الظروف القاسية والصعبة التي يمر بها لبنان اليوم ليست وليدة الساعة وانما هي نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية متخلفة منذ فجر الاستقلال وحتى يومنا الحاضر .

ولقد كان المسلمون على صعيد العفوية الشعبية الصادقة وفي كل ظروف صعبة يتعرضون لها ، وحتى في الظروف الصعبة المماثلة التي مر بها لبنان عام ١٩٥٨ ، كانوا يتنادون لخلق تنظيم اسلامي وطني يجمع كلمتهم ، ويوحد قيادتهم ، ويعبىء طاقاتهم ، بشكل يعود عليهم وعلى وطنهم بالخير والطمأنينة والتقدم .

الا اننا كنا نلاحظ ان هذه الرغبة ما تلبث في كل مرة حتى تخبو عندما تخف وطأة الظروف على الناس فينسوا ضرورة تنظيم انفسهم وما يمكن ان يؤمن لهم هذا التنظيم من حماية وقوة ومنعة .

لذلك ، وطالما ان الظروف القاسية ما زالت ماثلة امام اعين المسلمين وتلح على ضمائرهم وقلوبهم للتحرك والبذل من اجل عمل تنظيمي وتوحيدي ، سيما وان الخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي منوا بها تجعلهم اليوم اكثر من اي وقت مضى على درجة من الاستعداد للتعاون والتضامن لدعم اي تنظيم اسلامي صادق والعمل في اطاره لحماية انفسهم في المستقبل .

هذا ولما كانت مسيرة العمل الاجتماعي والوطني للمسلمين في لبنان هي مسيرة لا حدود زمنية لها ، فقد اصبح من الضروري المباشرة باعداد تنظيم اسلامي خاص لاحكام خطوات هذه المسيرة ، وتوجيهها الوجهة الاسلامية والوطنية الصافية .

الاسباب الموجبة :

هذا ولما كانت المقدمة اعلاه تشكل بحد ذاتها سببا موجبا عاما لايجاد التنظيم الاسلامي المشار اليه ، فبالاضافة الى ذلك فان هناك اسبابا موجبة تفصيلية تحتم ايجاد هذا التنظيم ويمكن حصرها في ما يلي :

اولا : نصت الفقرة « ب » من المادة الثالثة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ على ما يلي : « يشرف مفتي الجمهورية على احوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية ويجتمع الى المفتين في المحافظات والاقضية كلما دعت الحاجة ليدرس معهم احوال المسلمين الدينية والاجتماعية في مناطقهم . . . »

ومعروف علميا ان كلمة « الاجتماعية » تشتمل على كل الخدمات واوجه الرعاية التي يمكن ان تقدم للمسلمين تربوية كانت ام اقتصادية ام صحية او حتى سياسية ، ومعلوم ان هذه الوظيفة الرعائية لدى مفتي الجمهورية معطلة بشكل

عام لاسباب لا مجال لذكرها الآن ، الا انه لا بد من التأكيد على ان التنظيم الاسلامي المقترح من شأنه ان يساعد على احياء هذه الوظيفة الهامة والاساسية بالنسبة للافتاء .

ثانياً : نصت المادة ٣٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ نفسه على ان « يؤازر المجلس الشرعي الاعلى مفتي الجمهورية في بعض المهام المنوطة به « وبما ان سماحة مفتي الجمهورية قد طلب من المجلس مؤازرته في هذا التنظيم الاسلامي فان اول موجبات المؤازرة ينبغي ان تكون متعلقة في الاشراف على شؤون المسلمين الدينية والاجتماعية كما هو واضح اعلاه ، وبالتالي فان التنظيم الاسلامي المقترح ينبغي ان يرتبط بالمجلس الشرعي مباشرة ويكون هو مسؤولا عنه .

ثالثاً : لما كانت المساجد في لبنان وعددها يبلغ حصرا (٣٨٦) مسجدا ، اماكن تؤدى فيها الصلوات فحسب ، في الوقت الذي نعلم فيه ان المسجد منذ فجر الاسلام كان في الوقت نفسه مركزا اجتماعيا ، للقضاء ، وللتربية والتعليم ، ولجمع الزكاة وتوزيعها ، وللاجتماعات والندوات وما الى ذلك من الخدمات تؤدى للمجتمع الاسلامي ، فاننا ندرك ولا شك الى اي درجة تكون فيها المساجد عندنا اليوم معطلة عن اداء الخدمات الاجتماعية للمسلمين في غير اوقات الصلاة . ان هذا التنظيم الاسلامي المقترح يهدف الى جعل المساجد في لبنان ، التي يعود الاشراف فيها في النهاية للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ، الى جانب كونها امكنة للعبادة ، مراكز اجتماعية منتجة خارج اوقات الصلاة .

رابعاً : اننا نلاحظ الكثافة البشرية المرتبطة بالمسجد خلال الصلاة ، وخاصة خلال صلاة الجمعة ، بالاضافة الى اللجان العاملة في المساجد والائمة والخطباء ورجال الخير الذين يجدون في المسجد محورا لنشاطهم وتجمعهم ، ان هذه الظاهرة التجمعية لا بد لها من تنظيم يجعل ارتباطها بالمسجد ، وباهداف العاملين على رعايته ، ارتباطا ليس ظرفيا ينتهي بانتهاء الصلاة ، وانما ارتباطا دائما وعميقا في آن معا .

خامساً : ان هناك جمهوراً اسلاميا كبيرا لا يؤم المساجد ، من الاغنياء والفقراء على حد

سواء ، ولكن هذا الجمهور مرتبط باسلامه ارتباطا وثيقا وهو باستمرار ينتظر الجسور الاسلامية المخلصة التي تمتد اليه ، ليمد هو يده اليها ، ولذلك فان جعل المسجد مركزا اجتماعيا اسلاميا متحركا يتصل القيمون فيه بهذه الفئة من الناس ويقدم الخدمات للفقراء منهم ، ويخلق بينه وبين الاغنياء منهم جسور التعاون ، ليس من شأنه ان يزيد في التماسك البشري عند المسلمين فحسب ، ولكن من شأنه ايضا ان يربط هؤلاء بالمسجد وبالرسالة التي يحملها . وهذا كله يحتاج الى تنظيم اسلامي دقيق .

سادساً : من الواضح ان لبنان كان وما يزال ساحة سائبة للصراعات الفكرية بشكل لا حد له ولا قيد ، مما اتاح للقوى المحلية والعالمية المناهضة للعروبة والاسلام ان تجعل حربها عليهما تنطلق من الساحة اللبنانية بالذات ، فبذلت الاموال وعبئت الطاقات ووظفت القوى البشرية في هذه الحرب الضروس التي اصبح على المسلمين فيها واجب مضاعف للذود عن الاسلام والعروبة ، ليس في لبنان فحسب ، وانما لمنع اذى هذه الحرب الذي اصبح يصل بكل تأكيد الى المسلمين في البلاد العربية نفسها ، بل وفي افريقيا واوروبا وغيرها من البلدان ذات الكثافة الاسلامية ، ان هذا الواقع يوجب تنظيم حياتنا الاسلامية تنظيما دقيقا لنتصدى له .

سابعاً : بصرف النظر عن الاستثناءات فانه بات من الواضح ان القيادات الاسلامية بشكل عام ، احزابا وشخصيات ، قد سقطت سقوطا شنيعا في مسيرة العمل الاسلامي الصحيح وذلك لثلاثة اسباب اولها انها عجزت ان تتوحد في ما بينها على اهداف اسلامية ووطنية واضحة ، وثانيها انها عجزت عن ايجاد التنظيمات الاسلامية المحلية القادرة على البناء الاسلامي والوطني ، وثالثها انها اسهمت بأقدار متفاوتة في التخلف الاسلامي والوطني الذي وصلنا اليه ، مما دفع بالشباب المسلم الى ان تكون له انتماءات حزبية يسارية او يمينية ، يفرغ فيها طاقته الاسلامية وحماسه الوطني ، وربما يكون ذلك على حساب الاسلام والعروبة بالذات ، وهذا يقضي بضرورة ايجاد التنظيم المطلوب تلبية لحاجات الشباب

وطموحاته وتوظيفا لطاقاته في الوجهة الحقيقية وهي خدمة الاسلام والمسلمين .

ثامناً : لقد قامت المديرية العامة لشؤون الافتاء باحصاء للجمعيات والمؤسسات الاسلامية فتبين ان عددها بلغ (١٢٣٣) جمعية ومؤسسة اسلامية حسب سجلات وزارة الداخلية حتى آخر عام ١٩٧٤ ، وكل من هذه الجمعيات تعمل في الغالب بمعزل عن الجمعيات والمؤسسات الاخرى ومعظمها وهمي يستغل صفته الاسلامية لمصالح خاصة مما يلحق الضرر بالمسلمين في لبنان ، وهذا التنظيم المقترح يلحظ امر التنسيق بين هذه الجمعيات والمؤسسات ويوظف طاقاتها توظيفا منتجا في سبيل الخدمة الاسلامية المرجوة .

المشروع

في تنظيم المساجد :

اولاً : تعتبر جميع مساجد لبنان الى جانب كونها مراكز للعبادة ، مراكز لرعاية الشؤون الاجتماعية والدينية في المنطقة التي يقوم فيها المسجد ، وعلى هذا الاساس يعمد المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى الى اضافة ما يلزم من الملحقات والابنية الى المساجد الحالية كقاعات الاجتماع والمرافق الاخرى التي من شأنها ان تساعد المسجد على اداء رسالته الاجتماعية الجديدة .

ثانياً : يسن المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى القوانين لاعتبار جميع المساجد الخاصة وما يمكن ان يبنى من امثالها في المستقبل اوقافا عامة تخضع في ادارتها للأوقاف الاسلامية العامة ، اذا كان الواقف من الطائفة السنية .

ثالثاً : الى جانب الوظيفة التعبدية التي يتيحها المسجد ، يقوم المسجد بالوظائف الاجتماعية التالية :

أ - جباية الزكاة والتبرعات من المسلمين وصرفها على تنمية المسجد ورعاية الفقراء والمحتاجين من ابناء المنطقة .

ب ـ رعاية شؤون الحجاج وتوعيتهم دينيا واجتماعيا في كل ما يتعلق بشؤون الحج وتنظيم رحلات الحج والعمرة للمسلمين بمعرفته ، على ان يعود فائض ريع هذه الرحلات الدينية وغيرها الى صندوق المسجد .

جـ دراسة حاجات المسلمين في المنطقة التي يقوم فيها المسجد دراسة احصائية موضوعية والعمل ما امكن على تغطية هذه الحاجات الاجتماعية من الامكانيات المتوفرة لديه .

د ـ احصاء القـدرات والكفايات البشرية في المنطقة وتجهيز ملفات خاصة بذلك ومحاولة الاستفادة منها لتنمية الحياة الاجتماعية في المنطقة .

هـ تقديم الخدمات الاجتماعي [illegible]راد (مساعدة ـ مادية ـ تطبيب ـ دواء ـ حل نزاع ـ دفن ميت ـ ايجاد عمل ـ حفلات عقود ـ مساعدة على الحصول على منحة الخ) . . . وللجماعات (دروس اضافية ـ تدريب على مهنة ـ تربية بدنية للمجموعات ـ توعية صحية واجتماعية ـ تنظيم رحلات ترفيهية ـ ثقافة اسلامية عامة ـ ثقافة وطنية ـ انشاء تعاونيات اقتصادية في المنطقة الخ) . . .

و ـ التنسيق بين الجمعيات الاسلامية في المنطقة بحيث لا تتكرر الخدمات من نوع واحد في منطقة واحدة ، وبحيث تتكامل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات للمسلمين ولا تتضارب .

في ادارة المسجد :

اولاً : تتألف ادارة المسجد من الامام المنفرد ومن اعضاء اللجنة (عشرة اعضاء) يعينهم مفتي الجمهورية اللبنانية على ان يكون نصفهم من الجامعيين في المدن ، ومن المستوى الثانوي على الاقل في القرى .

ثانياً : تعمل ادارة المسجد لتحقيق الاهداف الدينية والاجتماعية التي وردت في تنظيم المسجد .

ثالثاً : مدة تعيين اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

رابعاً : من الممكن تعيين المرأة المسلمة في لجنة المسجد او في لجان منفصلة ضمن اطار

المحافظة على الشريعة وفي المناطق التي تسمح تقاليدها بذلك .

خامساً : يضع المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ، نظاما داخليا لادارة المسجد وانعقاد جلسات مجلس الادارة فيه .

سادساً : يلتزم اعضاء مجلس الادارة (اللجان) بالتحرك في خطين خط المصلين لعقد صلات معهم ، وتسجيل المداومين منهم في سجلات مع معلومات عن كفاءاتهم وحاجاتهم وعناوينهم ، وخط غير المصلين وذلك بالذهاب اليهم الى اماكن تواجدهم (المنزل ـ المعمل ـ النادي ـ الخ . . .) لعقد صلات معهم وجمع المعلومات اللازمة عنهم وتقديم الخدمات اليهم .

سابعاً : تنظيم ادارة المسجد سجلات خاصة بكل من الاعمال الواردة اعلاه .

ثامناً : تستخلص ادارة المسجد من المصلين وغير المصلين رجالا ونساء على السواء نخبة من المسلمين العاملين في مساعدة المسجد على اداء رسالته ويعتبر هؤلاء اعضاء في الهيئة العامة للمسجد على ان يتوفر فيهم شرطان :

أ ـ دفع الزكاة ، او اشتراك مقداره عشر ليرات في السنة لمن لا تجب عليه الزكاة وذلك الى صندوق المسجد .

ب ـ مصادقة المجلس الشرعي على عضوية هؤلاء .

تاسعاً : تعطي ادارة المسجد بطاقة عضوية لكل من الاعضاء المؤازرين لرسالة المسجد على ان يكون لهؤلاء الاولوية بحق الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المسجد لابناء المنطقة .

عاشراً : على مجلس ادارة المسجد ان يشرك الاعضاء المنتسبين بطريقة غير مباشرة في ادارة المسجد عن طريق تقديم الاقتراحات او عن طريق الاسهام في نشاطات اللجان الفرعية .

حادي عشر : يحظر اي نشاط اسلامي في المسجد لا يوافق عليه مجلس الادارة .

في اتحاد المساجد :

اولاً : عند تعيين لجان المساجد في مطلع السنوات الثلاث يعين مفتي الجمهورية موعدا لانتخاب اتحاد المساجد في المحافظة فيجتمع اعضاء اللجان في كل محافظة وينتخبون من بينهم سبعةاعضاءيكونون مجلس اتحاد المساجد في المحافظة ، وتتركز مسؤوليتهم على توحيد العمل الاسلامي في المساجد والمؤسسات الاسلامية وتنسيقه على مستوى المحافظة كلها .

ثانياً : يعتبر اعضاء مجلس اتحاد المساجد في المحافظة اعضاء طبيعيين في المجلس الشرعي الاعلى . ويكونون بمثابة الصلة بين المجلس واللجان التي تكون بدورها بمثابة الصلة باعضاء الهيئة العامة .

في موضوع الصلة :

١ ـ يعتبر المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى هو السلطة العليا للمساجد وهو يقوم بنفسه او بالواسطة التي يقررها ، وفي اطار هذا التنظيم بالمسؤوليات التالية :

أ ـ يرسم السياسة الاسلامية العامة في لبنان وينظر لها .

ب ـ يشرف على تطبيق هذه السياسة في مختلف مستويات العمل الاسلامي .

جـ ـ يصدر التعليمات والقرارات المجلس ويبلغها لاتحاد المساجد

هـ ـ تلتزم اللجان بتنفيذ قرارات المجلس وتعليماته،بمساعدة الاعضاء الذين يلزمون بدورهم الالتزام نفسه .

و ـ تبقى الصلة بين القمة والقاعدة ملتزمة ، صعودا او نزولا ، بهذه المرتبية الهرمية .

وبعد

وتبقى الاشارة الى ان ما سبق ليس تنظيما دقيقا لما نطمح اليه ، انما هي مجرد افكار ومبادىء اساسية لقيام تنظيم اسلامي ضروري يوحد كلمة المسلمين في لبنان ويجمع صفهم على اسس اسلامية ووطنية وعربية واضحة وعليه فان.هذه الافكار والمبادىء اذا وجدت طريقها لدى المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى فانها تكون بحاجة الى تقنين وتنظيم هو في الاساس من صلاحية المجلس واختصاصه .

مشروع
دراسة أوضاع العلماء المسلمين والتخطيط لها*

اولاً : الحاجة الى هذه الدراسة :

ان المراقب لاوضاع العلماء المسلمين يكتشف بقليل من الاستقصاء والتأمل ان هذه الاوضاع تتميز بظاهرتين اساسيتين اولاهما : القلق ، وثانيتهما التشتت والفوضى . فالقلق لدى طالب ازهر لبنان هو قلق على مستقبله اذ ان مستقبل هذا الطالب غير مضمون اذ لا يعرف ان كان سيحصل بعد التخرج على منحة تساعده على التخصص ، او اذا كان يستطيع بعد تخصصه ان يحصل على عمل يضمن من خلاله معيشته .

والقلق ايضا ظاهرة لدى العلماء الشباب الذين تخرجوا حديثا في معاهد التخصص ، انه قلق على الحاضر ، ففي الوقت الذي يرون فيه زملاء لهم يعملون ، وربما يعملون في وظائف عدة ويتقاضون بالتالي رواتب عدة ، يرون انفسهم عاطلين عن العمل ، او هم يعملون في مرافق لا تدر عليهم مدخولا كافيا حتى لطعامهم او لابسط مقومات الحياة الكريمة .

اما ظاهرة التشتت فهي وليدة حالة القلق . ذلك ان القلق على الحاضر وعلى المستقبل الذي يعانيه شباب العلماء اليوم ، والاجيال التي سوف تأتي فيما بعد لا بد ان يجعل هؤلاء يتشتتون ، اما لجهة الهجرة ، واما لجهة التوزع على وظائف مدنية غير لائقة ، واما لجهة الانتماءات السياسية والولاءات الفردية ، طلبا لرزق او دفعا لضائقة .

ان هذا الواقع قد ادى ببعض العلماء الى هجر الزي الديني والى البحث عن موارد

(*) مشروع قدم للمجلس الاستشاري في دار الفتوى .

للرزق خارج اطار الدعوة والعمل الاسلامي ، و ادى بالبعض الآخر الى ان يحمل في صدره شعورا بالنقمة على العلم والعلماء ، كما ادى بالبعض القليل الى ترك الاسلام تماما .

واذا كان لنا ان نحدد بشكل عام وعلى النحو الذي سبق طبيعة التوتر النفسي والاجتماعي لدى علمائنا الشباب اليوم ، فاننا نستطيع ان نتبين السبب الذي ادى عند علمائنا الى هذه الظاهرة .

ان وراء هذه الظاهرة الخطيرة لدى علمائنا الشباب سببين رئيسيين اصبحا يشوبان حركة الدعوة الاسلامية وطبيعة العمل الاسلامي في لبنان .

اولهما : فقدان الخطة .

وثانيهما : غياب التنمية .

ففيما يتعلق بالسبب الاول نجد ان دار الفتوى كمسؤولة عن حركة الدعوة الاسلامية وطبيعة العمل الاسلامي في لبنان ، لم تعتمد بعد اية خطة مرحلية ، لخمس سنوات ، او اكثر ، او اقل ، تستطيع من خلالها ان تجيب على سؤالين هامين :

ماذا نريد ؟

وكيف نحقق ما نريد خلال زمن معين ؟

اما فيما يتعلق بالسبب الثاني فان مؤسساتنا الاسلامية ، التي تعتبر اليوم بمثابة المجال الحيوي والمعيشي لعلمائنا ، فانها تعاني من التخلف والانحسار لما ينذر بخطر كبير ، ويؤدي بالتالي الى قفل هذه المؤسسات في وجه علمائنا الطالعين . ان تنمية هذه المؤسسات واتساع مجالات عملها ، وتعدد اختصاصاتها هو الحل الوحيد الذي يحمل وجهين ايجابيين :

اولهما : ازدياد الخدمات الاجتماعية الاسلامية وثرائها .

وثانيهما : ارتفاع قدرة هذه المؤسسات على استخدام العلماء بعد ان يحضروا تحضيرا فنيا للعمل الاجتماعي الاسلامي .

فالافتراض اذن هو التالي :

« ان ظاهرتي القلق والتشتت لدى علمائنا الشباب مردهما الى فقدان التخطيط والتنمية ، في حركة الدعوة الاسلامية ، من ناحية ، وفي مؤسساتنا الاسلامية وحياتنا الاجتماعية من ناحية اخرى » .

فاذا كان هذا الافتراض صحيحا ، فمعنى ذلك ان معالجة ظاهرتي القلق والتشتت لدى علمائنا ينبغي ان تكون الآن قبل ان تستفحل وتصبح شيئا اكثر من القلق والتشتت ، بالتخطيط والتنمية على صعيد العمل الاسلامي .

اننا لا نحب ان نعقد الامور ، غير ان الظاهرة الواحدة ، كما هي الحال لدى علمائنا ، ليس من الضروري ان تكون وليدة سبب واحد ، وعندما نتحدث عن التخطيط والتنمية على صعيد العمل الاسلامي فمعنى ذلك ان هناك جملة اسباب معقدة هي التي ادت الى هذه الظاهرة المزدوجة .

غير ان الامور والمعطيات تصبح اكثر سهولة ، واقرب طواعية بعد عملية التحليل النهائي لعقدة التخطيط والتنمية .

ان التخطيط والتنمية في مجال عملنا الاسلامي هما عبارة عن تصوير صحيح ما امكن ، لما يمكن عمله ، وما ينبغي عمله ، خلال مرحلة معينة ، بغية تحقيق وضع افضل ومطلوب لعملنا الذي نشرف عليه .

بعبارة اخرى ، ان تشغيل علمائنا في مختلف مؤسساتنا الاسلامية هو حاجة اسلامية .. وبالتالي فهو هدف اسلامي .. وبالتالي فهو وضع افضل ومطلوب لعملنا الذي نشرف عليه .

وكذلك فان توحيد حركة العلماء في الدعوة الاسلامية وفي الحركة الاجتماعية الاسلامية ، بل وخلق مجالات تشغيل دائمة ونامية لهم ، هي ايضا حاجات اسلامية .. او اهداف اسلامية .. وبالتالي فهي تشكل الوضع الافضل والمطلوب لعملنا الذي نشرف عليه .

معنى ذلك كله ان التخطيط والتنمية ينبغي ان يمرا بمرحلة اولى هي بمثابة العتبة ، التي بدونها لا يكون تخطيط ولا تكون تنمية . هذه العتبة هي الدراسة الاجتماعية الموضوعية دراسة واقعنا الاجتماعي الاسلامي لمعرفة حقيقتنا . وعندما نقول واقعنا ، او حقيقتنا ، فانما نعني بشيئين :

١) حاجاتنا الاسلامية .

٢) امكانياتنا الاسلامية .

ان التخطيط يعني جعل امكانياتنا تتحرك وتسير باتجاه حاجاتنا .

والتنمية تعني جعل امكانياتنا قادرة على تغطية حاجاتنا .

بمعنى آخر ان غرض التخطيط والتنمية هو تحقيق التوازن المرحلي والدائم النمو بين حاجاتنا الاسلامية وامكانياتنا الاسلامية . ان امكانياتنا الاسلامية ينبغي ان تكون دائمة الانفتاح على حاجاتنا الاسلامية ودائمة الصلة بها كما هو الحال في الانابيب المستطرقة ، يعلو مستوى السائل في الواحد منها بمجرد ان يعلو مستواه في الآخر . ان ارتفاع مستوى امكانياتنا الاسلامية ينبغي ، على الاقل ، ان يواكب ارتفاع مستوى التراكم في حاجاتنا . وهذا هو الموقف العلمي الذي نطمح الى تحقيقه على صعيد العمل الاسلامي الذي نذرنا انفسنا له .

ثانياً : غرض هذه الدراسة :

وهذه الدراسة العلمية لحاجتنا وامكانياتنا ينبغي ان تكون واضحة ومحددة بغرض جعل التخطيط والتنمية امرين ممكنين ومنتجين معا . على ان الغرض من هذه الدراسة هو اعادة النظر بشكل جذري في منهج الدعوة الاسلامية وما يرتبط بها من امكانات بشرية وثقافية واجتماعية ذلك ان الدعوة الاسلامية هي في الاساس « منهج » يحافظ على القيم الروحية الثابتة من ناحية ويتغير ، من حيث حركته ، مع التغير الاجتماعي الحاصل ، ذلك ان « موضوع » الدعوة هم الناس الذين يعيشون في مجتمع متغير زمانا ومكانا . ان هذا التغير الاجتماعي ، والاسلامي بشكل خاص ، انما يحدث في الحاجات الاسلامية ،

روحية كانت ام مادية ، بين عام وآخر وبين قرية واخرى ، وعليه فان الدعوة الاسلامية لا يجوز ان تبقى حبيسة المنابر متخذة لها اسلوب الوعظ والارشاد منطلقا ومنهجا وغاية . ان غرض هذه الدراسة اذن هو :

الخروج بالدعوة الاسلامية من قفص الدعوة المنبرية الى رحاب العمل الاجتماعي الاسلامي او الى ما يسمى علميا « بالخدمة الاجتماعية الاسلامية » بشقيها « خدمة الجماعات » و« خدمة الافراد » وهذا يعني ان موضوع الدعوة هو « المجتمع الاسلامي » بجوانبه الواقعية والمتغيرة ، التربوي منها ، والثقافي ، والاقتصادي ، والعائلي ، وما الى ذلك مما هو اجتماعي صرف انطلاقا من حاجتنا الاسلامية الاولى ، وهي حاجتنا الى التنمية بشكل عام ، والى التحرك نحو المجتمع الاسلامي الافضل ، نعني الى ما ينبغي ان يكون عليه المجتمع الاسلامي .

ثم ان هذا الغرض العام الذي نتصوره لهذه الدراسة يتضمن ايضا اغراضا جزئية اهمها :

١) ـ القضاء على ظاهرة البطالة لدى العلماء الشباب حديثي التخرج . ذلك ان هذه الدراسة مهمتها ان تكشف عن حاجات العمل الاسلامي من ناحية وتخطط في الوقت نفسه لتحضير كفاءات مناسبة لهذا العمل ، ومعنى ذلك انه لن يكون هناك بعد الالتزام بهذا الموقف العلمي ، كفاءات لا عمل لها .

٢) ـ تغطية جميع الاعمال والمرافق الاسلامية المعطلة بالكفاءات المطلوبة (لا عمل لا كفاءة له) .

٣) ـ تنوع الكفاءات لدى العلماء الجدد بتنوع الحاجات الاسلامية (التربية الاقتصاد ـ الزراعة ـ الطب ـ الصيدلة . . . الخ) .

٤) ـ ربط العلماء القدامى والجدد بخطة اسلامية واحدة غرضها في النهاية خدمة المجتمع الاسلامي ، وذلك انطلاقا من مبدأ خلق شعور الرضا لدى جميع العلماء عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعي لهم والعدالة في معاملتهم .

ثالثا : هذه الدراسة :

وهذه الدراسة المقترحة ، التي لها مبدأها وغايتها ، كما عرفنا ، لها ايضا موضوعها المحدد ومنهجها المحدد .

اما موضوعها فهو « الحاجات الاسلامية في لبنان » . فلقد كان علماؤنا وما يزالون ، يختارون طريق العلم الشرعي بدافع من وعي مبكر ، او بدافع من تقليد ، او بدافع مناسبة العلوم العربية لاستعداداتهم المحدودة ، او بدافع اسباب اخرى كثيرا ما تكون سلبية ، الا انه نادرا ما يكون اختيار الشاب المسلم لطريق التخصص في العلوم الشرعية ناتجا عن حاجة اجتماعية اسلامية في منطقته ، كتخلف اهل المنطقة في الوعي الديني ، او حاجة المنطقة الى مسجد او مدرسة اسلامية ، او مستوصف اسلامي ، او ما الى ذلك .

فموضوع هذه الدراسة اذن سيكون « الحاجات الاسلامية » في لبنان كله بحيث يقسم الى مناطق وتدرس الحاجات الاسلامية في كل منطقة من مناطق لبنان على حدة ، ففي كل منطقة ينبغي ان نعرف :

١ ـ الحاجات التعليمية والتربوية (للكبار والصغار) .

٢ ـ الحاجات الزراعية .

٣ ـ الحاجات الصحية .

٤ ـ الحاجات الصناعية .

٥ ـ الحاجات الدينية المباشرة (مسجد ـ توعية دينية) .

الى آخر هذه الحاجات التي تعطينا فكرة صادقة وخاصة عن اية مجموعة اجتماعية اسلامية في اية منطقة من مناطق لبنان .

اما منهج هذه الدراسة فهو منهج غير مكتبي ، اذ انه يقوم على اساس البحث الاجتماعي ، لذلك فهو « منهج حقلي » يقوم على مبدأ الاتصال المباشر بحقل الخدمات

والعمل ، نعني بالاشخاص ، جماعات وافرادا ، في مكان وجودهم للاطلاع مباشرة على مشاكلهم ومطالبهم ، وبالطبع فان الاتصال مستحيل بجميع الافراد . لذلك فان الاعتماد على « العينات » البشرية الممثلة للمجتمع ، والاتصال بالافراد ذوي المعارف والخبرات كطبيب المنطقة ، والامام ، والمختار ، والاشخاص المتقدمين في السن يعتبرا مرا كافيا لاعطاء صورة صادقة الى حد ما عن الحاجات الاسلامية في هذه المنطقة :

ومما تجب ملاحظته انه في الوقت الذي تجري فيه دراسة هذه الحاجات ، ينبغي ايضا دراسة امكانيات المنطقة أكانت امكانيات بشرية او كانت امكانيات مادية ، ذلك ان بعض المناطق لديها الامكانيات للتنمية الذاتية ، الا ان اهلها غير منتبهين الى ذلك ، لانهم يفتقرون الى التوجيه . ان الخدمة الاجتماعية اليوم تقوم على مبدأ مساعدة الانسان حتى يستطيع مساعدة نفسه ، نعني على مبدأ اكتشاف القدرة الذاتية التي يستطيع بها الانسان ان يتغلب على التخلف .

ثم ان هناك خطوتين مكملتين لهذه الدراسة .

الاولى هي دراسة الواقع الاسلامي في كل منطقة (التربية ـ الصحة ـ المواصلات ـ الحالة الاقتصادية ـ العمل ـ درجة الوعي الديني ـ درجة الوعي الاجتماعي ـ الخ . . .) ذلك ان دراسة هذا الواقع هي تمهيد ضروري لاستنتاج الحاجات ، بالاضافة الى ضرورة معرفتها عن طريق الطبيب او الامام او المختار الخ . . .

والثانية هي دراسة واقع العلماء المسلمين في لبنان ، من لبنانيين ومصريين وسوريين وغيرهم ، وواقع طلبة العلم الشرعي اللبنانيين في ازهر لبنان وكلية التربية والتعليم ، وفي سوريا ، ومصر ، وليبيا وغيرها من البلدان الاخرى .

ونرى انه من الضروري ان تكون هذه الدراسة الاجتماعية تطورية ، بمعنى انها تلاحظ التطور الذي حصل منذ عشر سنوات مضت وحتى الآن ، والتطور المنتظر خلال عشر سنوات منذ الآن .

رابعا : تنفيذ هذه الدراسة

في سبيل تنفيذ هذه الدراسة تتبع الخطوات التالية :

١ ـ تكليف لجنة ، او شخص واحد ، من المختصين بعلم الاجتماع لتحضير الاستمارات والبيانات الاجتماعية ، وتوجيه فرق العمل في المناطق .

٢ ـ تتألف فرق العمل في المناطق من طلبة العلم الشرعي ، في الجامعات والمعاهد (السنوات النهائية في ازهر لبنان والكلية الشرعية في طرابلس) للعمل خلال الصيف والذهاب الى حقول الدراسة والاقامة مع اهلها في مخيمات تقام خصيصا لهذه الغاية (الفريق لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن عشرة) .

٣ ـ تقام دورة تحضيرية توجيهية لفرق العمل هذه (من ١٥ تموز الى ٣٠ منه) يعطى فيها المنتمون الى الفرق مبادىء عامة عن البحث الاجتماعي ، وتوجيه خاص لجمع المعلومات .

٤ ـ يقوم الطلاب بملء الاستمارات والبيانات وجمع المعلومات المطلوبة وذلك خلال شهر واحد (شهر آب) .

٥ ـ تقوم اللجنة المذكورة في البند الاول بفرز المعلومات وبتبويبها والتعليق عليها وتحليل نتائجها .

٦ ـ تضع اللجنة على ضوء هذه المعلومات جدولا بالحاجات الاسلامية في كل منطقة ، وبيانا بحركة نمو هذه الحاجات خلال عشر سنوات .

كما تضع هذه اللجنة على ضوء هذه المعلومات ايضا مقترحاتها التي تؤدي في اعتقادها الى تغطية هذه الحاجات تغطية نامية ومتحركة خلال عشر سنوات .

نوعية العمل الاسلامي العام في مرحلة ما بعد الحرب *

مقدمة :

هذه محاولة لوضع جملة من الافكار العامة عن نوعية العمل الاسلامي العام في مرحلة ما بعد الحرب . ذلك ان التجربة العصيبة التي مر بها المسلمون في لبنان كشفت عن انهيار في القيادة الاسلامية السياسية ، كما كشفت عن فوضى قاتلة في الممارسة على مختلف الاصعدة ، سياسية كانت ام اجتماعية ام تنظيمية ام ادارية .

هذا ولما كنا مقبلين على مرحلة جديدة ، هي مرحلة البناء المستقبلي في لبنان ، وفيه ينبغي ان يأخذ المسلمون دورهم المستقبلي الذي كشفت عن ضرورته واهميته الظروف المستجدة ، ولما كان لا يجوز الاستمرار في ممارسة العمل الاسلامي العام بذهنية واسلوب وغايات ما قبل الحرب ، بل حتمت هذه الظروف تغيرا اساسيا في كل ذلك ، فان الاقتراح هو ان تطغى على العمل الاسلامي في لبنان المبادىء التالية :

المبادىء

اولا : ان اي عمل اسلامي ينبغي ان تكون له توجهاته الوطنية العربية التي ترفض الطائفية بشتى اشكالها وصورها .

ثانياً : ان هذا العمل الاسلامي ينبغي ان يكون توحيديا بمعنى ان يجمع كل القوى الاسلامية المحلية في اطار من العمل المشترك ، وباتجاه غاية واحدة ومشتركة .

ثالثاً : ان هذا العمل الاسلامي ينبغي ان يكون علميا ، بمعنى ان يلتزم العلم مبدأ

(*) مشروع قدم للمجلس الاستشاري للافتاء بعد حرب السنتين مباشرة .

ومنهجا وغاية في كل ما يعرض له من امور .

رابعاً : ان هذا العمل الاسلامي ينبغي ان تتوفر له القيادة المؤهلة لذلك ، هذه الاهلية ان لا تكون هذه القيادة مرشحة لاي منصب او مسؤولية سياسية او غير سياسية على صعيد الدولة او المجتمع . وانطلاقا من هذه المبادىء يمكن اقتراح ان يكون الافتاء هو مركز القيادة والتوجيه الاسلامي في لبنان ، على ان يتوفر له الجهاز التنظيمي اللازم ، وعلى ان يتوجه هذا الجهاز للعمل بالاتجاهات التالية :

الاقتراح التنفيذي

اولا : يتألف في دار الفتوى جهاز للعمل الاسلامي الشامل على كل الاصعدة بما يتناسب مع مرحلة البناء وتقرير المصير التي يمر فيها لبنان اليوم ، ويوجه هذا الجهاز مفتي الجمهورية اللبنانية .

ثانيا : يؤلف مفتي الجمهورية من الخبراء المتطوعين للعمل الاسلامي ما يمكن ان يسمى « بحكومة الظل » بشكل يوزع فيه « الحقائب الوزارية » على مجموعة من رجال العلم والثقافة من المسلمين ، ولا ضير في ان يكون اكثر من شخص مسؤولا عن وزارة معينة ، وتكون مهمة وزارة الظل هذه متابعة العمل السياسي في كل وزارة من وزارات الدولة ، في اطار من الحرص على المصلحة الاسلامية الوطنية ، واقتراح ما يكون مناسبا ، للضغط بشأنه على وزارات الدولة بشتى الطرق والوسائل لاقراره وتبنيه . من ناحية ولفرض التحولات الاساسية في بناء المجتمع والدولة من ناحية ثانية .

ثالثا : حتى تستطيع « حكومة الظل » ان تقوم بمهمتها وتمارس تأثيرها بالشكل الموضح اعلاه لا بد من ان يكون لهذه « الحكومة » جهازها الذي يوفر لها المعلومات والمعرفة اللازمة .

لذلك كان لا بد من ان تتكون فورا في دار الفتوى ، ولهذا الغرض ، المصالح التنفيذية التالية :

١ ـ مصلحة التخطيط والدراسة :

وهي مصلحة تتكون من موظفين دائمين ومتفرغين مهمتهم فقط اقتراح موضوعات التخطيط والدراسة على لجنة من جهاز التخطيط والدراسات في مختلف الحقول ، ودعوة هذه اللجنة والقيام بمهمة السكرتاريا بالنسبة لها ، وتجميع كل الدراسات الصادرة في لبنان والمتعلقة بعمل هذه المصلحة واختصاصها ، وتزويد اعضاء « حكومة الظل » بكل ما يحتاجونه على صعيد الدراسات .

٢ ـ مصلحة استقصاء المعلومات :

وتتألف هذه المصلحة من شعبتين ، شعبة استقصاء المعلومات من الدوائر الرسمية ، وشعبة استقصاء المعلومات من القطاع الخاص ، ويهدف استقصاء المعلومات هنا الى معرفة مدى فاعلية العنصر الاسلامي الوطني وحجمه ، بشريا واداريا ، وماديا وما الى ذلك . وهذه المعلومات ينبغي ان تكون المحرك الاساسي « لحكومة الظل » المقترحة .

٣ ـ مصلحة العلاقات الداخلية :

وغاية هذه المصلحة تمتين العلاقات مع مختلف المؤسسات الاسلامية وغير الاسلامية في لبنان ، (وبشكل خاص الاسلامية) لخلق روابط عضوية وحيوية بين المؤسسات والشخصيات من ناحية ودار الفتوى من ناحية اخرى ، اما عن طريق الاجتماعات واللقاءات ذات الغايات الوطنية العامة ، واما عن طريق تبادل المعلومات والخبرات ، واما عن طريق العون والمساعدة باتجاه الاهداف الوطنية والاجتماعية العامة .

٤ ـ مصلحة العلاقات الخارجية :

وغاية هذه المصلحة تمتين العلاقات مع مختلف المؤسسات والدول الخارجية ، وبشكل خاص ، مع الاطراف الاسلامية في العالم ، بفرض التوعية بقضايانا الاسلامية والوطنية في لبنان وتأمين الدعم اللازم لها ، ويكون

ذلك اما عن طريق سفر الوفود من لبنان الى الخارج ، او استضافة وفود من الخارج لدينا ، او عن طريق المراسلات والاتصالات الاخرى الممكنة .

٥ ـ **مصلحة الشؤون الدينية** :

وغاية هذه المصلحة توطيد العلاقة مع جميع القطاعات الدينية (اسلامية ومسيحية) وخاصة القطاع الديني الاسلامي ، بغرض تنمية الوعي الديني بالاتجاه السليم ، ورعاية شؤون العلماء المعنوية والمادية .

٦ ـ **مصلحة الامن والحماية** :

وغايتها تأمين الامن والحماية للعمل الاسلامي العام بالشكل الذي يراه المشرفون على هذه المصلحة .

٧ ـ **مصلحة الاعلام والتوجيه** :

وغاية هذه المصلحة متابعة وسائل الاعلام (صحافة عربية ـ (واجنبية اذاعة محلية وخارجية ـ تلفزيون الخ . . .) لمعرفة كل ما يتعلق بالاتجاهات العامة للعمل الاسلامي العام كما يراه الغير ، ثم الاعلام بالوسائل المتاحة (خطباء المساجد ـ مقالات في الصحف ـ افلام تسجيلية ـ ندوات تلفزيونية الخ . . .) عن الاتجاهات العامة للعمل الاسلامي كما تراه دار الفتوى .

٨ ـ **مصلحة الطوارىء** :

وتهتم هذه المصلحة فقط بالامور الطارئة المتعلقة بالعمل الاسلامي العام والتي تقتضي تحركا سريعا .

٩ ـ **مصلحة التمويل والموازنة** :

وتهتم هذه المصلحة بجلب التمويل اللازم للعمل الاسلامي العام من الداخل (صندوق زكاة او تبرعات) او من الخارج (وفود لجمع المال من الخارج وهي منفصلة تماما عن الوفود التي جاء ذكرها في مصلحة العلاقات الخارجية) .

وتهتم هذه المصلحة بوضع موازنة سنوية ودراسة مالية خاصة عن اوضاع دار الفتوى المالية .

١٠ ـ **مصلحة الخدمات الاجتماعية** :

وغاية هذه المصلحة تقديم التوجيه والارشاد والمساعدات الاجتماعية للافراد والجماعات . وتقسم هذه المصلحة الى قسمين ، قسم لخدمة الفرد وقسم لخدمة الجماعة ، الاول يختص باستقبال الافراد ذوي الحاجات الاجتماعية ذات الطابع الفردي ، (تأمين عمل ـ ادخال لمستشفى ـ ايواء يتيم ـ تأمين معاق الخ . . .) والثاني يختص برعاية الجماعات على اساس التجانس القائم بين الافراد في الجماعة الواحدة (مهجرون ـ طلاب ـ تعليم ـ مؤسسات ايواء ـ جمعيات رعاية) تلقى المساعدات من الدولة وغيرها وتوجيهها الوجهة الصحيحة .

١١ ـ **مصلحة التنظيم والمراقبة الادارية الداخلية** :

وتسهر هذه المصلحة على وضع النظم التي تحكم العلاقات الادارية والداخلية بين هذه المصالح وبين المديرية العامة لشؤون الافتاء بشكل يضمن حسن سير العمل ، عن طريق تأمين مراقبة دائمة للاعمال وللموظفين .

ملاحظات عامة :

١ ـ ان دار الفتوى تقوم حاليا ، وخاصة بعد الحرب مباشرة ، وبعد انعقاد المؤتمر بشكل خاص ، بالتصدي المباشر الى كل هذه المسؤوليات مرة واحدة ، ولكن المشكلة ان الامر يتم بغير تنظيم ، ومن غير الاعتماد على مبدأ توزيع العمل ، وبالقدرات المحدودة الموجودة لدى بعض العاملين في دار الفتوى ، والمتطوعين للتعاون في هذا السبيل ، مما يؤدي الى تراكم الاعمال ، ثم الى انجاز جزء من العمل على حساب اهمال الاجزاء الاخرى . ان التنظيم المبين اعلاه ، يركز المسؤوليات ويجعل العمل اكثر

جدية وانتاجا ، بشكل مؤتلف مع حاجاتنا الملحة التي كشفت الحرب عنها مؤخرا .

٢ ـ يقوم العمل كما هو موضح اعلاه على اساس تطوعي (لجان المتابعة والتخطيط) وعلى اساس وظيفي متفرغ معا (السكرتاريا التنفيذية للجان) .

٣ ـ بناء على ما سبق فانه لا بد من لجنة من المتطوعين الموجهين من ذوي الكفاية او الثقافة من المسلمين ، تتابع العمل الاسلامي وتحركه في كل مصلحة من المصالح المذكورة اعلاه ، (لكل مصلحة لجنتها الخاصة المحركة) .

٤ ـ لا تحتاج كل مصلحة مبدئيا اكثر من موظفين اثنين بثقافة جامعية ، يكونان بمثابة جهاز سكرتاريا للجنة من المتطوعين .

٥ ـ ترتبط جميع المصالح اداريا بالمدير العام لشؤون الافتا .

٦ ـ ترتبط جميع اللجان ، من خلال رؤسائها بمفتي الجمهورية اللبنانية .

٧ ـ يوجه مفتي الجمهورية مدير عام شؤون الافتاء على ضوء المقررات المتخذة في اجتماعاته مع رؤساء اللجان .

٨ ـ يوجه مدير عام شؤون الافتاء المصالح للعمل على ضوء التعليمات المعطاة من مفتي الجمهورية .

٩ ـ على ضوء المقررات المتخذة في اجتماع مفتي الجمهورية مع رؤساء اللجان ـ يوجه مفتي الجمهورية اعضاء حكومة الظل الى ما ينبغي عمله ، بالتشاور معهم في اجتماعات دورية يعقدها لهذا الغرض .

وبعد ،

فهذه افكار عامة وتصور مبدئي وليست تنظيما نهائيا لطبيعة العمل الاسلامي في المرحلة المقبلة وعليه يمكن بعد المناقشة مع احدى لجان التخطيط وبعد تعديلها ان تحول الى لجنة لوضعها في صورة نظام داخلي لطبيعة العمل الاسلامي الوطني في دار الفتوى .

خطوط ومبادئ عامة لحكم إصلاحي في لبنان ما بعد الحرب *

مقدمة :

ان هذه الخطوط والمبادىء العامة المعدة من اجل حكم اصلاحي في لبنان ما بعد الحرب (٧٥ ـ ٧٦) ما هي في مجملها الا فرضية اصلاحية ، تظل بحاجة الى الاختبار الموضوعي ، وبالتالي الى التعديل والتصويب ، حتى تستكمل بنيتها المعبرة تعبيرا موضوعيا ، كاملا ما امكن ، عن ارادة اللبنانيين في الاصلاح ، وعن تصورهم للبنان الجديد ، لبنان ما بعد الحرب ، لذلك فان الاختبار الحقيقي والضروري لصدق هذه الفرضية وجدواها ، انما يمكن في نتائج حوار ايجابي ودائم بين اطراف الصراع المتحاربة ، هذا الحوار الذي تتمخض عنه بالضرورة تصورات اصلاحية تجمع عليها مختلف الاطراف ، فتصبح مسيرة الحكم المعتمدة على هذه الخطوط والمبادىء ، او تتساعد معها على تكوين تصور موضوعي كامل عن ارادة اللبنانيين في الاصلاح المنشود .

وعليه فان اولى مهمات رئيس الجمهورية اللبنانية على ما نرى ، تكمن في مبادرته الى دفع عجلة الحوار اللبناني في طريق الدوران فور عودته من مؤتمر القمة العربي الموسع ، كخطوة ملازمة لتأليف اول حكومة في لبنان ما بعد الحرب ، حكومة تباشر مسؤولياتها باعتماد منهج واضح للعمل السياسي يتناسب مع المرحلة الراهنة .

ذلك انه من البديهي ان نفترض ان الحوار السياسي حول الاصلاح قد يطول بين الاطراف المتحاورة كما حصل في السابق ، لذلك كان لا بد للمسؤول الاول ان يمارس الحكم ، بواسطة حكومة قوية تستطيع كسب ثقة اللبنانيين ، على اساس تصورات وخطوط ومبادىء عامة للاصلاح السياسي مستمدة هي الاخرى من الواقع الموضوعي

(*) مشروع قدم للمجلس الاستشاري للافتاء بعد حرب السنتين .

لارادة اللبنانيين في الاصلاح كما عبرت عنها المواقف السياسية لمختلف الاطراف قبل الحرب وخلالها .

اذن . . . انطلاقا من هذا الواقع الموضوعي كانت هذه الخطوط والمبادىء العامة التي وضعناها من اجل حكم اصلاحي في لبنان ما بعد الحرب .

تحليلات اولى :

على صعيد المسألة اللبنانية لا بد من نظرة تحليلية اولى تقصد الى تشخيص الداء تمهيدا لمعرفة الدواء ، وهذه التحليلات تدور حول الحقائق التالية :

١ ـ ان تدني درجة الولاء للبنان السلطة عند الفئة الكبيرة من الشعب اللبناني ، مرده الى شعور هذه الفئة بأن لبنان السلطة يمارس عليها ظلما اجتماعيا وقوميا وحضاريا واقتصاديا لا حدود له ، منذ عهد الانتداب وحتى اليوم ، ومن هنا كان الخطأ في الاعتقاد بأن تدني درجة الولاء للبنان السلطة تعني تدني درجة الولاء للبنان الوطن .

٢ ـ ان ارتفاع درجة الولاء للبنان السلطة الى درجة التأليه عند الفئة الأقل من الشعب اللبناني ، مرده الى شعور هذه الفئة بنعمة الامتيازات الطائفية التي تنفرد بها عن طريق السلطة والتي جاءت نتيجة لتكوين لبنان السياسي الطائفي منذ عهد الانتداب وحتى اليوم . ومن هنا كان خطأ الاعتقاد بان ارتفاع درجة الولاء للبنان السلطة يعني ارتفاعا في درجة الولاء للبنان الوطن .

٣ ـ ان هذا الاختلاف الكبير في الولاءين اصبح مع الممارسة اختلافا في النوع بين ايديولوجيتين تصادميتين الأولى محورها التطلع الى لبنان عربي ملتزم ولكن مع القول بسيادته واستقلاله ، والثانية محورها التمسك بلبنان الطائفي الامتيازي اللاعربي ومع القول بسيادته واستقلاله .

٤ ـ منذ عهد الانتداب وحتى اليوم كانت السيطرة الايديولوجية الثانية ، الايديولوجية السلطوية الطائفية الامتيازية اللاعربية ، وقد ساعد على ترسيخها واستفحالها ممارسات سياسية مسيحية من داخلها ، وممارسات سياسية اسلامية من خارجها ،

قامت بها مجموعة السياسيين اللبنانيين الذين تولوا الحكم مقدرات البلاد منذ عهد الانتداب وحتى اليوم .

٥ ـ لقد كان من نتائج هذه السيطرة الايديولوجية على لبنان والتي يتحمل وزرها زعماء لبنان الطائفي ما يلي :

أ ـ عزل لبنان عن التزاماته العربية ، وخاصة التزاماته النضالية ، التي تمحورت في السنوات العشر الاخيرة حول الثورة الفلسطينية وتطلعاتها ، مما ادى الى الصدام الانفجاري بين الايديولوجيتين .

ب ـ تأثر الكيان اللبناني كله بالعقلية الطائفية الامتيازية ، بشكل انعكست معه عقلية الامتيازات هذه على السياسة ، والادارة ، والتربية ، والمجتمع ، والاقتصاد حتى وصلت الى الجيش نفسه .

ج ـ لقد كان انشغال الساسة الطائفيين في ترسيخ سياسة الامتيازات الطائفية سببا في نسيان ابسط الالتزامات الوطنية ، ديمقراطية وسياسية كانت ام اجتماعية واقتصادية ، مما ادى ايضا ، كسبب آخر الى الصدام الانفجاري بين الايديولوجيتين .

د ـ لقد جاءت الحرب الاهلية اذن التي استمرت حتى الآن سنة ونصف السنة ، نتيجة حتمية لصدام الايديولوجيتين المنوه عنهما اعلاه صداما انفجاريا في النهاية ، ساهمت فيه بطبيعة الحال قوى خارجية ، كان لكل منها مصلحة معينة فيه .

ان النتيجة المبدئية العامة التي يمكن استخلاصها من هذه التحليلات هي التالية :
(ان وجود ايديولوجيتين لبنانيتين متصادمتين حول هوية لبنان من شأنه الابقاء على ارادة التصادم فيه .

وعليه وحتى يمكن القضاء على احتمالات الانفجار الداخلي فانه لا بد من ايديولوجية واحدة تحدد هوية لبنان ، ويصير من بعد ذلك الالتزام التطبيقي بموجباتها) .

الخطة الاساسية المستخرجة من التحليلات

لذلك

فان المرء ، انطلاقا من التحليلات السابقة يستطيع استخراج جملة من الجوامع المشتركة بين الايديولوجيتين يمكن ان تركب في النهاية ايديولوجية لبنانية عربية واحدة تعتمد على بنود الخطة التالية :

اولا : ان لبنان دولة عربية مستقلة كاملة السيادة ملتزمة بتراث لبنان وعروبته التزامها بقيم الحضارة العربية والمصير العربي المشترك .

ثانياً : ان هوية لبنان العربية ليست كلمة تذكر في بيان مسؤول ، انما هي التزام ينبغي ان تحدده الممارسة اليومية والسياسة اللبنانية على صعيد السياسة الخارجية ، والعلاقات مع الدول العربية ، والالتزام بالقضية الفلسطينية ، كما تحدده على صعيد التربية والتوجيه الاجتماعي ، والنمو الاقتصادي ، والبناء الاداري العسكري[1] .

ثالثاً : ان بناء الوطن يفترض المساواة بين المواطنين ، وعليه فانه ليس لمواطن امتياز على مواطن آخر بسبب الطائفة ، او المعتقد ، او ما الى ذلك من امور ، وعليه فان الطائفية السياسية لما كانت تتناقض مع ابسط قواعد المساواة الوطنية ، وتعطل الممارسة الديمقراطية ، وبناء الدولة الحديثة ، فان من مستلزمات الهوية العربية للبنان ، ومن مستلزمات الممارسة الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة الغاء الطائفية السياسية الغاء تاما ، من مرافق الحياة اللبنانية جميعا .

رابعاً : يعتبر الغاء الطائفية السياسية في لبنان تحولا خطيرا في تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي والروحي ، فبعد ان كانت المسألة الدينية في ايدي السياسيين يستخدمونها ساعة يشاؤون استخداما طائفيا لمصالحهم ، فان السياسيين

(١) ان تكون الحرب الاهلية في لبنان قد بدأت عربية ، وانتهت عربية فذلك يكفي لاقناع البعض ، بارتباط لبنان المصيري بالأمة العربية .

الطائفيين سيجدون ايديهم فارغة نتيجة لالغاء الطائفية السياسية ، وهنا تظهر نقطة خطيرة لا بد من التنبه اليها هي ان المسألة الدينية في لبنان ساعتئذ سوف تكون بحاجة الى ايد بديلة تلتقطها ، هي بالضرورة ايدي الحكم والسلطة في لبنان الجديد ، لتعمل هذه الايدي على هذه المسألة توجيها وارشادا وتنمية في الوجهة الدينية الصرف ، في اطار الخطة العامة التي تكون للدولة ، والا فان انتكاسة لبنان باتجاه الانفجار الطائفي تظل متوقعة وحتمية اذا ظلت المسألة الدينية خارج خطة الدولة وتنظيماتها ومؤسساتها .

خامساً : بسقوط الطائفية السياسية ، تسقط فكرة التعايش بين الطوائف ، ساعتئذ لا بد من بديل لفكرة التعايش الطائفي ، وهنا لا بد من ابراز وتقوية فكرة التعايش بين الاتجاهات السياسية ، واعتبارها هي قضية لبنان الجديد ، فتحل مسألة التعايش السياسي محل مسألة التعايش الطائفي .

سادساً : لقد اثبتت الاحداث ان الخلافات العربية انعكست خرابا ودمارا على الساحة اللبنانية ، لان اللبنانيين انفسهم توزعت ولاءاتهم على الدول العربية ولم تتوجه في الغالب الى فكرة العروبة فتحزبوا لها وقاتلوا في صفها بعضهم بعضا .

كما اثبتت الاحداث ان مصلحة لبنان وقوته هما في التضامن العربي . لذلك فان مبدأ عدم الدخول في الخلافات العربية ، بل والعمل من اجل تضامن العرب ووحدتهم ، هو الطريق الوحيد لسلامة لبنان وضمان وحدته وازدهاره وتقدمه .

سابعاً : ان مسيرة الحكم الاصلاحي في لبنان الجديد ينبغي ان تتوجه في آن واحد وعلى خطين متلازمين ملتقيان باتجاه :

أ ـ محو آثار الحرب (بناء ما تهدم من لبنان) .

ب ـ محو اسباب الحرب (بناء الدولة الحديثة) .

وعليه فان من الضروري ان يلحظ في كل جهاز من اجهزة الدولة وجود اختصاصيين متفرغين لكل من هذين الاتجاهين ، يكون عملهم قائما على دعامتين :

١ - العلم بمبادئه ومعطياته النظرية والتطبيقية والتكنولوجية ، وخاصة في ما يتعلق بمناهج البحث الميدانية القائمة على الدراسات الموضوعية والاحصائية .

٢ - الاخلاق بمبادئها ومعطياتها الروحية والانسانية العامة التي تفترض النزاهة والتجرد والاخلاص في العمل .

الخطة التفصيلية
المستمدة من الخطة الاساسية

اولا : على الصعيد السياسي :

١ - الانتقال بلبنان من ديمقراطيته الشكلية الى ديمقراطية حقيقية ، يتاح فيها للمواطنين بدون تفرقة ولا تحيز ممارسة جميع حرياتهم الانسانية التي تخدم بنود الخطة الاساسية وتدعمها .

٢ - الانتقال من السياسة الفردية والحزبية الى سياسة التجمعات الوطنية بحيث تنحصر الاتجاهات السياسية الوطنية في ثلاث تجمعات :

أ - تجمع اليمين الوطني .
ب - تجمع اليسار الوطني .
ج - تجمع المستقلين الوطنيين .

٣ - يحظر العمل السياسي على الجمعيات والمؤسسات والمجلات والنشرات غير المرخصة لمثل هذا العمل وابداء الرأي فيه كما يحظر العمل السياسي بشعارات واسماء وتنظيمات دينية او طائفية مهما كانت .

٤ - اشراك التجمعات السياسية الاساسية في تجديد الخطة السياسية وتنميتها باستمرار .

٥ - اعتماد سياسة تضامن عربي وليس سياسة محاور عربية .

٦ - اعتماد سياسة خارجية مبنية على مبدأ القانون الدولي من اجل توفير اسباب العدالة والسلام في العالم .

٧ - الاعتماد على مبدأ التكامل والتنسيق العربي في عملية التخطيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي وفي كل مجال من مجالات العمل الوطني .

ثانياً : على صعيد النصوص :

١ - تعديل الدستور لجهة الغاء الطائفية (المواد ٩ - ١٠ - ٩٥) ولجهة احداث توازن ديمقراطي بين السلطات ، والغاء القرار (٦٠ - ل . ع) .

٢ - تعديل قانون الانتخاب لجهة الغاء التمثيل الطائفي في المجلس النيابي ، ولجهة تأمين قدر اكبر من الحرية للناخب وتخفيض سن الانتخاب ، وجعل الانتخاب الزاميا ، ولجهة فصل النيابة عن الوزارة ، ومنع الترشيح على المحامين الممارسين ، ولجهة تنظيم الاحزاب وتطويرها .

٣ - مراجعة جميع القوانين لالغاء كل اثر للطائفية فيها .

٤ - اصدار التشريعات والقوانين التي تضمن تحقيق البنود السبعة الواردة في الخطة الاساسية .

ثالثاً : على صعيد التخطيط :

١ - اعتماد التخطيط باتجاه اهداف الخطة الاساسية كمنهج لاي عمل وطني في شتى المجالات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية على ان يكون رئيس مجلس الوزراء وزيرا لوزارة التخطيط العام .

٢ - وضع تخطيط عام مرحلي لمدة ولاية رئيس الجمهورية بأكملها .

٣ - ينبغي ان يلحظ التخطيط تسريع التنمية في مناطق لبنان الاكثر تخلفا .

٤ - اعتماد تخطيط انتاجي على الصعيد الانساني والمادي .

رابعاً : على الصعيد المالي والاقتصادي :

١ - تطوير النظام الضرائبي بحيث يخفف العبء عن ذوي الدخل المحدود ويحد من تكتل الثروات ، ويحقق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية بين المواطنين .

٢ - توجيه القدرة الانتاجية لدى المواطن وجهتها الحقيقية ومساعدته على استثمارها على اكمل وجه .

٣ - الحرص على المبادرة الفردية الانتاجية مع الحرص بالمستوى نفسه على توظيفها في خدمة المجتمع .

٤ - دعم الحركة المصرفية ، وتسريع عودة الرساميل العربية والاجنبية اليها ، واعتماد مبدأي التسليف والتمويل في قسم منها على اوسع نطاق وخاصة بالنسبة للتنمية في المناطق الاكثر تخلفا وبالنسبة لرؤوس الاموال الصغيرة بشكل خاص .

٥ - الحفاظ على التوازن المستمر بين الاستهلاك والانتاج ، مع الحرص على رجحان كفة الانتاج ما امكن .

٦ - الحرص على توجيه الانتاج على اساس مراعاة مبدأ تكامل الانتاج العربي وتعهد الصناعات الجديدة في هذا الاطار .

٧ - تقديم الارشاد والدعم الاقتصادي في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات السياحية .

خامساً : على الصعيد الاجتماعي :

١ - التعويض على متضرري الحرب بموجب دراسة اجتماعية اقتصادية كاملة .

٢ - اجراء دراسة ديناميكية للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في جميع المناطق وخاصة في المناطق المتخلفة ، وتغطية هذه الحاجات بالخدمات الاجتماعية المناسبة .

٣ - تحويل مؤسسات الرعاية والخدمات الاجتماعية الخاصة الى مؤسسات حكومية ، ذات تقديمات واهداف واحدة .

٤ - تشجيع التداخل السكاني الاسلامي - المسيحي في المناطق ذات الطابع الواحد .

٥ - تأمين الخدمات والتأمينات الاساسية للمواطن وخاصة للعمال ومحدودي الدخل .

وشغل اوقات الفراغ عند الطلاب والعمال والموظفين باعمال انتاجية في خدمة الحي او المنطقة ، او في هوايات موجهة مفيدة .

٧ - توجيه دور اللهو والترفيه في مناطق لبنان المختلفة الوجهة التي تحافظ على القيم السامية والاخلاق الحميدة والمعتقدات الاساسية لدى المواطنين .

٨ - احياء المناسبات والاعياد الوطنية والعربية احياء تراثيا واحتفاليا متجددا ، عن طريق المسيرات والمهرجانات والمؤتمرات الوطنية والعربية .

٩ - حل الجمعيات واعادة الترخيص للجمعيات الناشطة على اسس ومبادىء واضحة ، وعلى ضوء التخطيط الاجتماعي الهادف الى توزيع نشاطاتها وخدماتها على المناطق توزيعا متعادلا على اساس من التنسيق والتكامل .

١٠ - اعطاء المكتومين حقهم في الجنسية اللبنانية ، ومنع ازدواج الجنسية .

١١ - تحديد ساعات العمل والموظفين في الدول قبل الظهر وبعده بما يكفل سلامة الانتاج ، ويؤمن وحدة العطلة الاسبوعية .

١٢ - ترك العطلة الاسبوعية حرة بالنسبة للقطاع الخاص .

سادساً : على الصعيد الصحي :

١ - اعتماد مبدأ التخطيط الصحي بالنسبة للخدمات والتقديمات الصحية المخصصة للمواطنين .

٢ - العناية بأمر الوقاية الصحية ، ونشر الوعي الصحي لدى المواطنين وخاصة في مناطق لبنان المتخلفة .

٣ - الارتفاع بمستوى الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الطبية والمستوصفات

الحكومية وتجهيزها باحدث الوسائل والادوات والخبرات الطبية والعلاجية .

٤ ـ توزيع المستشفيات والمراكز الطبية والمستوصفات الحكومية على المناطق اللبنانية توزيعا متعادلا والتنسيق بين اختصاصاتها .

٥ ـ مراقبة استيراد الدواء وتقديمه بأدنى سعر ممكن للمواطنين ، وتقديمه مجانا للفقراء منهم .

٦ ـ العناية بالصحة النفسية .

٧ ـ ابدال اسم جمعية الصليب الاحمر بجمعية « الارزة الخضراء » .

سابعاً : على الصعيد التربوي :

١ ـ ربط التعليم بالتقدم العلمي ومنجزاته الحضارية الراهنة .

٢ ـ تحقيق وحدة التربية ، في توجيهها نحو البنود السبعة الواردة في الخطة الاساسية في المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء ، وفي توحيد المناهج ، والكتاب المدرسي ، وطرق التدريس ، واعداد المعلمين والعطل المدرسية الاسبوعية وغيرها .

٣ ـ التزام التخطيط التربوي بمبدأ التكامل التربوي المنسق مع البلاد العربية ، على اساس الموازنة الدائمة بين حاجات المجتمع العربي من التقنيات العلمية لتوجيه التربية في لبنان على اساسها .

٤ ـ الحرص على توجيه التربية توجيها انتاجيا صالحا للافادة منه في البلاد العربية بشكل خاص ، مع العناية عناية كاملة ومتقدمة باللغتين العربية والاجنبية .

٥ ـ تعزيز الروح العلمي والوطني والعربي لدى الناشئة .

٦ ـ ادخال التربية الدينية في المدارس والجامعات ضمن ساعات الدوام العادي على ان يكون للتقديرات التي تعطي على تحصيلها فاعلية في الامتحانات شأنها شأن المواد المنهجية الاخرى .

٧ ـ توجيه خريجي المعاهد الثانوية الى مجالات الاختصاص المناسبة كل حسب استعداده وعلاماته التي حصلها في امتحان التخرج .

٨ ـ العناية الفائقة بالتعليم المهني بشتى فروعه وتشجيع المدارس والناشئة على الانصراف الى هذا النوع من التعليم .

٩ ـ الحرص على تنويع التعليم في المناطق تنويعا يمكن ان يتناسب مع حاجات البيئة المحلية .

١٠ ـ الاستفادة من اوقات الفراغ لدى الطلاب في العطل المدرسية والعطلة الصيفية بشكل خاص لتوجيه اهتمامهم الى الفنون الجميلة ، والنشاطات الحرة ، واقامة معسكرات التثقيف والترفيه لهم في اطار نشاطات مبرمجة .

١١ ـ تحقيق مبدأ الزامية التعليم ومبدأ استمرارية التعليم .

١٢ ـ احداث فروع للجامعة اللبنانية في المدن الرئيسية ، وتوسيع دائرة الاساتذة الداخلين في الملاك ، وتأمين الخدمات الجامعية وتعزيز الروح الجامعي بين الاساتذة والطلاب ، وتشجيع البحث العلمي القائم على جهود مشتركة بين الطلاب والاساتذة .

١٣ ـ العناية بالصحة المدرسية .

١٤ ـ تعزيز العناية بالاداب والفنون الجميلة ، وتخصيص المنح لاصحابها والجوائز التشجيعية للمتفوقين فيها .

ثامناً : على الصعيد الدفاعي :

١ ـ تسريح الجيش واعادة تكوينه من معظم عناصره على اسس من الاعتبارات الوطنية الجديدة ، التي تعزز الخطة الاساسية .

٢ ـ اعادة تكوين القيادة على اسس من الكفاية والوطنية والاستعانة بالقيادات الشابة ما امكن .

٣ ـ اجراء تشكيلات سنوية في القيادات يتناوب فيها القواد على مختلف القطاعات .

٤ ـ تسليح الجيش ورفع قدرته القتالية والمعنوية في اطار التنسيق العسكري العربي .

٥ ـ انشاء مجلس اعلى للقيادة ، يلتزم العماد قائد الجيش بقراراته العسكرية .

تاسعا : على صعيد الشؤون الدينية :

احداث وزارة للشؤون الدينية تعمل باشراف مجلس اعلى مكون من رؤساء الطوائف الروحية . وتهتم بالامور التالية :

١ ـ تعزيز الصلة بين رؤساء الطوائف ودعوتهم لوضع تخطيط لتعزيز القيم الروحية وتنظيم اجتماعاتهم الدورية ، وتنسيق التعاون فيما بينهم ، وتنفيذ قراراتهم ذات الطابع المشترك .

٢ ـ رعاية المؤسسات الدينية والوقفية والتعاون على رفع مستواها الرسالي .

٣ ـ رعاية علماء الشرع ورجال الدين والتعاون على رفع مستواهم المادي والرسالي .

٤ ـ التعاون على ايجاد صيغة واحدة للتوجيه الديني في لبنان .

٥ ـ خلق فرص للتعاون بين العاملين في الحقل الديني ، في مجالات الخدمات الانسانية وتعزيز القيم الروحية والخلقية في مختلف جوانب الحياة اللبنانية .

٦ ـ رعاية المحاكم الشرعية والمذهبية والروحية والتعاون مع رؤساء الطوائف على تحقيق الاصلاحات والتقديمات الضرورية لها .

٧ ـ الاشراف على المطبوعات الدينية واصدارها وعلى البرامج والكتب الدينية المقررة في المدارس وتوحيدها ، ودفع رواتب معلمي العلوم الدينية واعدادهم وتدريبهم ، وتخصيصهم بالتقديمات والمعاملة نفسها التي يحظى بها معلموا المواد الاخرى ، في مراحل التعليم جميعا

٨ ـ تحقيق التنسيق في العمل الديني بالنسبة للبعثات الوافدة من الخارج ، بين البعثة

التابعة لطائفة معينة وبين رئيس هذه الطائفة ، ووضع خطة للتعاون على هذا الاساس .

٩ ـ الترخيص بالعمل للجمعيات الدينية والافراد والجماعات المهتمة بالشؤون الدينية والتنسيق فيما بينها ودعمها وتمكينها من اداء رسالتها على اكمل وجه .

١٠ ـ القيام بمسؤولية الاعلام الديني والتخطيط له واعداد برامجه ومواده والاشراف على تنفيذها في مختلف وسائل الاعلام واجهزته .

١١ ـ اقامة دعائم علم الاجتماع الديني في لبنان ، وتشجيع الابحاث الميدانية الداخلة في اطاره .

١٢ ـ اقامة الاحتفالات الدينية في المناسبات الدورية والطارئة .

١٣ ـ ارسال الوفود والبعثات الدينية اللبنانية الى الخارج في المناسبات المختلفة وتسمية وتنظيم وادارة بعثات الحج الموسمية ، وقوافل الحجاج اللبنانيين وتنظيم رحلات دينية لزيارة المعالم الدينية في العالم .

١٤ ـ عقد المؤتمرات واللقاءات الدينية المشتركة بغرض تعزيز التفاهم الديني في لبنان .

عاشراً : على الصعيد الاعلامي .

١ ـ توجيه الاعلام نحو الالتزام بالبنود السبعة الواردة في الخطة الاساسية ، ودعم وسائل الاعلام الخاصة الملتزمة بها .

٢ ـ دمج شركتي التلفزيون في شركة واحدة وجعلها مرفقا من مرافق الدولة .

الخطة التنفيذية
لبنود الخطة التفصيلية

١ ـ من الملاحظ ان الاصعدة المذكورة اعلاه هي اصعدة التأثير والتوجيه العام للدولة والمجتمع ، لذلك فقد اقتصر الكلام عليها دون غيرها .

٢ - وتقوم الوزارات المختصة ، كل في مجال اختصاصها ، بوضع الخطة التنفيذية وفق روزنامة يتفق عليها في مجلس الوزراء .

٣ - تبقى هذه الخطة وتعديلاتها في مراحل الخطة الثلاث (الاساسية والتفصيلية والتنفيذية) رهنا بنتائج الحوار الدائم بين اطراف الصراع في لبنان ، الا ان مسيرة الحوار لا تمنع من البدء في تنفيذ هذه الخطة .

ملامح من السيرة ... في ما يتعدى حضارة العصر *

السيرة هي المعيار .

للسيرة المحمدية العطرة جوانب عديدة ، تزخر بالقيم السامية ، والمعاني الراقية ، بشكل يجمع الابعاد الانسانية في اصفى صورها ، واعلى درجاتها ، مما يجعل البحث فيها واسعا رحبا يكاد يستعصي على الحد والقيد ، فيدفعنا الى اختيار ملامح من السيرة ، لا عرضا لها نحاول به ومنه ان ننفذ الى المعاني الانسانية والحضارية في عصرنا ، لا لنتوقف عندها بل لنتخطاها ، الى ما يرقى بها ، ويجعلها جديرة حقا بالشعارات والقيم الانسانية ، التي كان خير من مثلها « محمد بن عبد الله » الذي علمه ربه ان يقول « قل انما انا بشر مثلكم »[١] .

بهذا المعنى الانساني الكامل يصبح محمد صلوات الله وسلامه عليه هو المعيار الانساني لكل ما نفكر فيه او نعمل له ، للحاضر او للمستقبل على حد سواء ، فحضارة الانسان المعاصر ، بل وحضارته المقبلة ، ينبغي ان نقومها نحن المسلمين بهذا المعيار ، وذلك مصداقا لقوله تعالى « ولكم في رسول الله اسوة حسنة »[٢] والاسوة هي القدوة ، والاسوة هي المعيار .

واي لمحة من لمحات السيرة النبوية انما تحمل في جزئيتها قوة هذا المعيار الانساني السامي وزخمه بالرغم من ان السيرة في مجملها تبقى الصورة الكاملة لهذا المعيار بجميع ابعاده .

والمعيار في منطق القيم ومفهومها ، هو القيمة العليا التي تستمد منها كل قيمة وهجها وضياءها ، يقول تعالى في هذا الضياء المعياري الرسولي « يا ايها النبي انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا »[٣] .

(*) محاضرة ألقيت في مؤتمر السيرة النبوية في اسطنبول .

والمعيار في منطق السلوك ومفهومه ، هو ما ينبغي ان يكون عليه السلوك في مطلق الاحوال ، في كل زمان ومكان ، ومن هنا كان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في سيرته ، عملا وقولا ، معيار السلوك الاسلامي والانساني معا ، نعني معيار العمل ، نعني معيار الاخلاق ، في تعاليها على الزمان والمكان على حد سواء ، هذه الاخلاق التي هي غاية الرسالة التي حملها رسول الله وهي غاية الامانة التي ائتمن عليها خاتم النبيين الذي قال بمنتهى الوضوح والدقة « انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق »[٤] .

اذن هذه هي غاية الرسالة المحمدية السامية « ان يتمم مكارم الاخلاق » ولعلنا من هذا الحديث بالذات نستطيع الانطلاق من ثلاثة مرتكزات انسانية هي على صعيد التقويم الانساني من الاهمية بمكان .

واول هذه المرتكزات هو معنى الاستمرار والتواصل الانساني الاخلاقي بين الديانات السماوية جميعا ، فالاسلام لم يأت ليعارضها او ينفيها او يتعالى عليها انما جاء ليستمر بها ويتواصل معها ، ويكملها بما يحفظ للانسان سعادته من الاخلاق في الدنيا والآخرة على حد سواء : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه »[٥] .

وثانيها : هو ان الاخلاق هي الميدان الوحيد المشترك بين جميع ميادين الحياة واختصاصاتها ، فاذا كانت هناك اسرة فلا بد لها من أخلاق ، واذا كانت هناك تربية فلا بد لها من اخلاق ، واذا كان هناك اقتصاد ، فلا بد له من اخلاق ، واذا كان هناك علم فلا بد له من اخلاق . . . وهكذا . . . الى ما لا نهاية له من ميادين موجودة وميادين تستجد .

فالاخلاق اذن هي الميدان الانساني العام الذي يؤثر في كل ميدان من ميادين الحياة . ومن هنا فقط نستطيع ان نفهم مقولة القائلين « ان الاسلام صالح لكل زمان ومكان » لان الاخلاق معايير وقيم ، والمعايير والقيم هي وحدها الصالحة لكل زمان ومكان .

وفي هذا المجال نحب ان تكون لنا وقفة نستجلي بها اخلاق الرسول صلى الله عليه

وسلم ، لنتعرف على الاخلاق الاسلامية بابعادها الانسانية فعن سعد بن هشام انه قال لعائشة « انبئيني عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ألست تقرأ القرآن ، قال بلى ، قالت ، فان خلق رسول الله (ﷺ) كان القرآن »[٦] . . « اي يرضى لرضاه ويسخط لسخطه »[٧] . ونحن اذا احببنا ان نكشف عن المعاني الانسانية في القرآن التي تساوي بين البشر ونكرم الانسان على انه القيمة الاولى في هذه الحياة الدنيا ، ونقول لا تفاضل بين الخلق . الا على اساس العلم ، ولا كرامة للانسان الا بحمله لأمانة العقل والحرية ، فاننا مدركون من غير شك كم هي عميقة تلك القيم الانسانية التي جاء بها الاسلام قرآنا وسنة .

ولعل المشكلة الاساسية في التفكير الاسلامي المعاصر ان البعض في فهمه للاسلام يصر على ان يبقى دون هذه المرتبة الخلقية السامية ، التي جاءت في غاية الاسلام وهدفه الاسمى ، حين يصر هذا البعض على ان يرى في القرآن كتابا في العلوم الطبيعية والكونية ، او كتابا في نظام الحكم والسياسة ، او كتابا يضع نظرية خاصة في الاقتصاد او التربية او المجتمع او ما الى ذلك ، ان هذه النظرة التخصيصية من شأنها ان تضع الاسلام والمسلمين في قوالب جامدة ، وغرف مسدودة لا رجاء معها للمسلم ولا امل في التقدم الانساني والتطور الحضاري ، ذلك ان النظريات العلمية والنظم السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية انما هي في تغير دائم ، ولا يعقل ان يكون القرآن موافقا لهذه النظريات اليوم ، وموافقا لما ينقضها في المستقبل[٨] ، كما انه ليس في الاسلام نظام للحكم او للاقتصاد بتفصيل وتدقيق ، فالقرآن لم يفصل في بناء نظام الحكم والدولة ، لانه ليس كتابا في السياسة ، فجل ما تحدث فيه هنا هو تلك القيم الانسانية السامية التي بها يتحقق العدل ، وتمارس الحرية ، وتتم المساواة ويعم الخير بين الناس ، كل ذلك على اساس من مبدأ الشورى[٩] ، الذي هو اقرب ما يكون الى الديمقراطية في عصرنا الراهن[١٠] .

وعلى ذلك نستطيع ان نقول ان القرآن الذي كان اخلاق محمد ، ليس كتابا في العلم بل هو كتاب يرسم اخلاق العلم والعلماء ، وهو ليس كتابا في السياسة انما هو كتاب يرسم اخلاق السياسة والسياسيين ، وليس نظاما للمجتمع بقدر ما هو معيار خلقي

لسلوك الافراد والمجتمعات . بكلمة واحدة ان القرآن ليس كتابا يضم شتى العلوم ، انما هو كتاب يكشف فيه الله سبحانه وتعالى للانسان عن كل ما يمكن ان يكون لهذه العلوم من قيمة اخلاقية قادرة على اسعاد الانسانية باسرها ، في الدنيا والآخرة على حد سواء .

وثالث هذه المرتكزات التي احببنا ان نستخلصها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هي ان الاخلاق سلوك عملي قائم بين طرفين - : الباعث على فعل الخير ، والغاية من فعل الخير ، واذا كان رسول الله (ﷺ) يقول « انما الاعمال بالنيات » ، فذلك يعني ان عمل الخير مرهون بارادة الخير ، وارادة الخير فعل تعقل حر ، اما الغاية فهي تصور عقلي للعمل في مرحلة التحقق الكامل ، اي قدر من الخير يصيب نريد ان نقول ان الاخلاق في الاسلام هي عمل اساسه العقل وجوهره التفكير ، فاذا كانت الاخلاق كمالا ، فهي كمال العقل ، فالفضيلة هي رهن بقدرة الانسان على تصورها والالتزام بها وبغايتها التزاما عقليا دقيقا كما يذكر لنا ابن مسكويه في كتابه « تهذيب الاخلاق » واذا كانت الاخلاق في الاسلام اساسها العقل وحرية الارادة فان ذلك يعني اننا دخلنا الى رحاب اعلى قيمة انسانية حضارية باتت تشكل اليوم محور التفكير الحضاري المتعصرن .

واذا كانت هذه النتائج الثلاث سوف تشكل المرتكزات الاساسية لما سوف نذهب اليه من بيان تخطي بعض من ملامح السيرة لحضارة العصر ، فانه بات من الضروري ان نطرح السؤال التالي : ما هي حضارة العصر وكيف يمكن لنا ان نتخطاها انطلاقا من المرتكزات الثلاثة .

حضارة العصر :

ان المتتبع لمسيرة الحضارة العصرية منذ عصر النهضة الاوروبية وحتى يومنا هذا ، يجد انها ترتكز على اساسيات متنامية تشكل في مجملها مفهوم الحضارة العصرية . ويرتبط هذا المفهوم نموا بدرجة الثقافة الاجتماعية . او التهذيب الاجتماعي الذي يحصله شعب او مجموعة من الشعوب ، مع ما يرافق ذلك من قيام العمران ونشوء المدن واقامة الانظمة المدنية وتقدم العلوم ، وخاصة العلوم التكنولوجية ، كتوجيه الزراعة توجيها تقنيا ،

واستخدام القوى المائية وموارد الطبيعة استخداما يعتمد على وسائل متقدمة تقوم على الصناعة ، على ان مفهوم الحضارة في شكله المادي هذا ليس في الواقع الا نتيجة للنمو الفكري العقلي والتأملي لدى الشعوب ، ان كان ذلك على صعيد الفكر الفلسفي او على صعيد الفكر العلمي النظري ، كالهندسة والحساب والفلك ، او على صعيد النزعة الجمالية التي تنتظم فيها فروع الفنون جميعا ، او على صعيد الفكر الديني الذي يحمل من القيم الاخلاقية[١١] ما من شأنه ان يحفظ لهذه العلوم قيمتها الحقيقية .

ويرى مارسيل موسى Marcel Mausse ان الحضارة ظاهرة مشتركة بين مجتمعات عدة ترتبط فيما بينها بالحاضر والماضي ، فاذا كان الامر كذلك بالنسبة لمفهوم الحضارة بشكل عام فان تلخيص ذلك بالنسبة لحضارة العصر بشكل خاص ينحصر في جانبين :

اولهما : الجانب المادي العلمي الذي يبلغ اوجه في تقدم الصناعة .

وثانيهما : الجانب الروحي الخلقي الذي يتمثل بشكل خاص في المسيحية[١٢] .

على انه اذا كانت هاتان السمتان الاساسيتان هما ركيزتا الحضارة العصرية فانه يبقى من المفيد التعقيب على ذلك بالاشارة الى ما يعرف بتيار المعاصرة او العصرنة LAMODERNITE لارتباط ذلك بمفهوم الحضارة العصرية ، وهنالا بد من الاشارة الى ان العصرنة ليست مذهبا فلسفيا او اجتماعيا او اقتصاديا او غير ذلك ، انما هي على التحديد نمط حضاري خاص في الحياة يقف ويواجه ، بل ويريد ان يتخطى « النمط التقليدي في الحضارة ، بهدف تغيير الذهنية البشرية واسلوبها في الممارسة والحياة[١٣] .

وتتحدث العصرنة مثلاً عن دولة عصرية تقوم على الديمقراطية ، وتكنولوجيا عصرية تقوم على الصناعة ، وفن عصري وعادات وافكار عصرية تقوم على الانفلات من التقاليد ، ولقد نشأت هذه الاتجاهات نتيجة لانقلابات جذرية في النظم الاقتصادية والاجتماعية ادت بشكل خاص الى انقلابات جذرية في مستوى العادات ونمط الحياة اليومية بطريقة متحركة شكلا وموضوعا ، وفي الزمان والمكان ، مما يمكن ان نقول معه ان العصرنة هي منهج للقيم العقدية القائمة على التغيير ، ربما من اجل التغيير فقط وليست ايديولوجيا متماسكة ، او نظاما متناسقا ، او نظريات متكاملة .

كما انه لا بد من الاشارة هنا الى ان العصرنة لم تنتشر الا بعد القرن السادس عشر حيث مهد لها واعطاها عمقها الفلسفي الفيلسوف الفرنسي ، رينيه ديكارت الذي كانت مهمة فلسفته كما كان يقول تحرير العقل الانساني من سلطة الكنيسة ورجالها ، كما مهد لها واعطاها بعدها الروحي التحديدي الديني المفكر المسيحي مارتن لوثر ، ولقد رافق ذلك في اوروبا اتجاهات عقلانية وعلمانية واخلاقية وانسانية اعلنت الحرب على التقليد في الفلسفة والدين على السواء ، وكان لذلك اثره في ميادين الاداب. ، والعلوم والفنون على مختلف اشكالها وفروعها ، حيث طغت على هذه الميادين جميعا نزعة عقلية تحررية ، وروح مسيحية متجددة .

ونحن في استعراضنا السريع لمعنى الحضارة ومعنى العصرنة ، نجد انه من اللازم ان نركز ، من غير ان نغفل الايجابيات الانسانية التي حملها هذان المعنيان ، على نقاط مشتركة تتلخص في ما يلي :

١ ـ ان الحضارة والعصرنة كلاهما في الاصل استعمل تحت شعار الاستعمار ، استعمار الشعوب الاوروبية الغربية المتحضرة للشعوب الشرقية خاصة ، ثم لشعوب العالم الثالث استعمارا يقوم على التمايز الطائفي والعنصري . من هنا ارتبطت العصرنة بفكرة الاستعمار لدى APTER الذي قال بما سماه « بالقوة المعصرنة » حيث يرى عن طريق هذه القوة ، « امكان تحقق العصرنة تحققا عالميا » بالنسبة للعالم الثالث .

٢ ـ ان الحضارة والعصرنة بالمعنى الحديث لهما جانبان :

اولهما : الجانب المادي الصناعي .

ثانيهما : الجانب الروحي المسيحي وكلاهما يزعم انه متهيأ لخدمة الانسان وتحريره .

من هنا نستطيع ان نلاحظ ان الاستعمار والتبشير المسيحي هما ركيزتا الحضارة العصرية[١٤] اما الجانب المادي الصناعي ، الذي يخوض صراعا هو الآخر ، من منطلقاته الماركسية مع الجانب الروحي المسيحي ، فقد اسهم هو الآخر في قلق الانسان وجعله جزءا ماديا من الآلة نفسها[١٥] .

نقاط الفشل في حضارة العصر :

على الرغم من الجوانب الايجابية لحضارة العصر التي تتركز حول الانسان باعتباره محور الوجود ، محاولة الارتقاء وبقيمة الى مستوى سام يكاد يقترب من القداسة ، فان حضارة العصر ، او العصرنة بشكل اكثر تحديدا ، قد تقهقرت وفشلت بل وسقطت سقوطا ذريعا بسبب استعمالها لسلاح ذي حدين ، ذلك ان استعمال الآلة وتقدمها اديا الى طغيان الآلة على الانسان ، كما ان تقسيم العمل ادى الى تحجر الانسان في جانب واحد من جوانب الحياة ، ثم ان بروز العقلية التجارية بالاضافة الى ذلك خلق حاجات مادية واستهلاكية جديدة جعلته يركض يومه وراء مكاسب تؤمن له تلبية هذه الحاجات ، فكان ذلك كله ، سببا من الاسباب الرئيسية للتوجهات المادية للانسان المعاصر ، مما ادى الى غرقه فيها ، فانهارت قيمه وتفكك مجتمعه ، ذلك ان فكرة التغيير التي حملتها العصرنة ، حملت بالاضافة الى هذا الموقف المادي العصري ، موقفا قيميا تغييريا يتلخص في مبدأ تغيير كل شيء وعلى كل صعيد ، على صعيد ، العائلة والمجتمع والمهنة حتى على صعيد العلاقات الجنسية نفسها ، فكأنما العصرنة اصبحت تعني الانفلات من كل قيد تعبيرا عن ردة فعل لذاتية مضطهدة ومسحوقة اجتماعيا واقتصاديا وانسانيا ، وبهذا المعنى لم تعد العصرنة تحمل لواء التغيير لكل القيم المتعارف عليها ، انما اصبحت بالتأكيد تحمل الرغبة في تدميرها من غير ان تقترح بديلا انسانيا يمكن ان يتخطاها[١٦] ومن هنا لم يعد في حساب العصرنة خير ولا شر ، اننا هنا خارج دائرة الخير والشر ، كما يقول نيتشه ، ومن هنا ايضا فقد لاحظ بعض المفكرين المعاصرين انفسهم ان العصرنة ليست ثورة بقدر ما هي خيال ثورة ناقصة كما يقول ذلك لوفيفر في كتابه المسمى « مدخل الى العصرنة »[١٧] .

وبكلمة اخيرة فقد اصبحت العصرنة موضوعا مغلقا على نفسه لانها لم تهتد الى المحرك الايديولوجي المرتكز على العقل والتقدم ، ولقد التبس الامر عليها اكثر فاكثر عندما اصبح الانسان المعاصر يرزح بفعل التقدم التكنولوجي والتصنيع وطغيان الآلة تكاثر الحاجات المادية اليومية ، تحت اعباء كثيرة ، فاذا بالعصرنة تقع اسيرة الشكل في لعبة التغيير ، ويسقط من يدها المضمون ، الا وهو الانسان ، نفسه ، بقيمه ومثله ومعانيه

وتطلعاته بل وسعادته نفسها ، وبل وحريته عينها التي هي لدى اصحاب العصرنة ، محور وجود الانسان وهويته الحقيقية .

عودة الى المرتكزات الاسلامية الثلاثة :

واذا كانت حضارة العصر قد نجحت في شكلها المادي ، واخفقت اخفاقا ذريعا في مضمونها الانساني ، فاننا نتساءل بكل اخلاص عن الوسيلة التي يمكن لانسان العصر ان يتخطى بها هذا الاخفاق ليبني له حضارة هي جديرة بانسانية الانسان .

اننا هنا ، ليس كمسلمين فحسب ، وانما كانسانيين ايضا لا بد لنا من ان نعود الى المرتكزات الاسلامية الثلاثة التي اشرنا اليها ، والتي استخلصناها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق » .

وبالعودة الى المرتكز الاول ، الذي يقرر الاسلام بناء عليه ، ان الاسلام هو اكمال للديانات السماوية السابقة وليس الغاء لها ، وانه استمرار لها وليس مناقضا لها ، يتضح لنا ان الاسلام يتواصل مع الموسوية والمسيحية ورسالات الانبياء السابقين ، بشكل يجعله بحق جديرا بالمعاني الانسانية القائمة على احترام حرية المعتقد ، وعدم التمييز الطائفي والعنصري ، بل ان الاسلام في ذلك يذهب الى ابعد من هذا حتى بالنسبة للمشركين فعن ابي هريرة رضي الله عنه قال : « قيل يا رسول الله ادع الله على المشركين » قال « اني لم ابعث لعّانا وانما بعثت رحمة »[١٨] ، بل ان السيرة النبوية الشريفة تحمل لنا حديثا آخر عن رسول الله يرفض فيه ان يكون انسانا غير الناس ، فلا تعالي عنده ، ولا امتياز له ، فعن انس رضي الله عنه ان رجلا قال : يا محمد يا سيدنا وابن سيدنا ، وخيرنا وابن خيرنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يا ايها الناس قولوا لا بقولكم ، ولا يستهوينكم الشيطان ، فأنا محمد بن عبد الله ورسوله ، والله ما احب ان ترفعوني فوق منزلتي »[١٩] لم لا ورسول الله يقول « كلكم لآدم وآدم من تراب لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى والعمل الصالح »[٢٠] .

وان هذه النزعة الانسانية عند رسول الله في الوقت نفسه هي توجيه رباني « قل انما

انا بشر مثلكم » وهي القيمة الانسانية الصالحة في كل زمان ومكان ، لانها تقوم على المساواة بين البشر مهما تعددت اديانهم ، وتلونت عقائدهم ، انها القيمة الاخلاقية العالمية الحقيقية التي معيارها التقوى والعمل الصالح . ان هذه القيمة اصبحت اليوم غريبة في عصرنا الراهن ، لدرجة ان القادة والشعوب والمجتمعات اصبحت ترى في التخلي عن هذه القيم والمعايير الخلقية الانسانية « العمل الصالح وحده من اجل صالح الدولة Raison d'était . . . ولنتأمل في تصريح رئيسي اقوى دولة على وجه الارض واكثرها تحضرا في عصرنا الراهن ، ادلى به في الشهر الماضي في ساعة صحو ولحظة شجاعة حينما قال : « ان سياستنا يجب ان تساهم في انشاء نظام عالمي يدوم اطول مما تدوم الصفقات السرية . . . اننا لسنوات عديدة خلت تبنينا مبادىء وتكتيك خصومنا ، لدرجة اننا تخلينا في بعض الاحيان عن قيمنا »[٢١] . . . لنتأمل في هذا التصريح . . . ولنتأمل بالمقابل في التصريح الرسولي القائل « يا عماه والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي ، على ان اترك هذا الامر حتى يظهره الله او اهلك فيه ما تركته »[٢٢] لنتأمل في هذا الحديث النبوي الشريف لنقف على المسافة الكونية التي يتخطى بها قائدنا قادة الحضارة العصرية في هذا الزمن الغريب .

ان الغربة هنا ليست غربة الزمان ، انما هي غربة الاخلاق الانسانية العالمية عن حضارة هذا العصر ، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ ، فطوبى للغرباء »[٢٣] . . . اجل طوبى للغريبة اخلاقهم عن اخلاق الحضارة العصرية وقيمها . . . اولم تكن اخلاق محمد غريبة كل الغربة عن اخلاق ابناء عصره ، فجعلته يتألم لما صارت اليه حالهم ، ولما وصلت اليه قيمهم ، فانصرف عنهم الى غار حراء يتعبد ويتحنث ويتصل بالله ، وفي قلبه خوف عليهم ، وفي ضميره قلق لمصيرهم ، لما هم عليه من جاهلية وواقع قبلي ، ومعان غير انسانية ، لقد توجه صلوات الله وسلامه عليه الى الله سبحانه وتعالى طالبا لهم الهداية ، ليحررهم مما هم واقعون فيه من عمى العصبية ، وضيق القبلية ، وضلال الرؤية . ولقد كانت هذه النزعة الانسانية الاخلاقية العالمية هي الدافع الرئيسي لتطلع الرسول صلى الله عليه وسلم الى خارج الجزيرة العربية عندما شاع الاسلام في ارض العرب ، ذلك ان اخلاق محمد ،

التي هي القرآن نفسه ، لم تكن لترضى بان تخص بالمعاني الانسانية ابناء العرب وحدهم ، انما رأت ان هذه الاخلاق انما هي اخلاق من حق البشرية كلها ، فانطلق الفتح الاسلامي الانساني والاخلاقي معا حتى وصل الى قلب اوروبا في فترة تقارب المئة العام ، انها رسالة الهية للانسان اينما كان « وما ارسلناك الا رحمة للعالمين »(٢٤) .

وبالعودة الى **المرتكز الاخلاقي الثاني**: الذي يقول ان الاخلاق هي الميدان الوحيد المشترك بين جميع ميادين الحياة واختصاصاتها ، فلا علم بلا اخلاق ، ولا اقتصاد بلا اخلاق ، ولا سياسة بلا اخلاق ، واذا كانت السياسة هي في رأس هذه الميادين جميعا توجهها وتضبطها كان علينا ان ندرك مدى الخطورة في توجيه السياسة المعاصرة اذا كانت بعيدة عن الاخلاق ، وهي اليوم بعيدة كل البعد عن هذه الاخلاق كما رأينا ، وكما يرى بعض المفكرين المعاصرين اليوم(٢٥) . ان اخطر ما تتعرض له القيم الانسانية اليوم هي سياسة القهر والقوة والعدوان وهي سياسة الظلم والتفرقة والتمايز الطائفي ، وهي سياسة الاستبداد الاجتماعي والاقتصادي ، وكلها في النهاية سياسة عنصرية بلا اخلاق ولا قيم توجهها ، ولقد جاء الاسلام قرآنا وسنة منذ الف وخمسمائة عام في اخلاقه السياسية ليتخطى هذه الحضارة العصرية بقيمه الخالدة فساوى بين البشر جميعا على صعيد القيم الانسانية وركز بنوع خاص من خلال تشريعة للزكاة على العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع الثروات على الناس « كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم »(٢٦) . ان العدالة الاجتماعية في الاسلام ينبغي ان تعطي بعدها الحقيقي كما جاء الاسلام به ونص عليه . فالرسالة المحمدية انما جاءت بهذا المضمون الاجتماعي الانساني ، مع ما جاءت به من قيم انسانية اخلاقية سامية ، لتحقق الكفاية للناس ، وتنشر العدالة بين البشر ، وبالرغم من ان ائمة الاصلاح الحديث من المفكرين المسلمين امثال الشيخ محمد عبده والشيخ جمال الدين الافغاني قد ركزا على هذه الوظيفة الاجتماعية للخلقية الاسلامية بكل دقة الا اننا ما زلنا نرى في حياتنا الاسلامية المعاصرة ان العقيدة قد فقدت عند المسلم اشعاعها الاجتماعي(٢٧) ، ذلك ان الدعوة الاسلامية اقتصرت على كونها دعوة منبرية ، لا تتصل بالناس ، ولا تقف عند حاجاتهم ولا تتحسس آلامهم ، ان التخطي هنا يقوم في اعادة الدعوة الاسلامية الى منابعها وغاياتها واهدافها الاولى ، الى الوقت الذي كان فيه المسجد

في الاسلام هو مبعث النشاط التربوي والاجتماعي في معانيه الخلقية السامية(٢٨) .

ولعلنا في تدريسنا لمادة المجتمع الاسلامي المعاصر كما يقول الدكتور محمد المبارك(٢٩) هو خير علاج لانتقال الدعوة الاسلامية من واقعها الوعظي المنبري المتخلف الى ضرورتها الاجتماعية المتقدمة . ذلك ان المسلمين الذي يبيتون على بطون خاوية سوف لن تطربهم نداءات المؤذنين ، ولن تغريهم الوعود بدخول الجنة(٣٠) .

على ان اخبث ما تمارسه الخلقية السياسية المعاصرة اليوم ، هو نوع من المغالطة ، القائمة في جعل المعتدي معتدى عليه ، وجعل المعتدى عليه هو المعتدي ، والمعتدى عليه اليوم فهو الدين ، والمعتدي فهو الخلقية السياسية المعاصرة ، فاذا ببعض السياسيين وبعض المفكرين ، يقلب القضية رأسا على عقب فيجعل الدين معتديا على ميدان السياسة فيدعو باسم العصرنة ، الى ان روح العصر تقضي عند جملة من المفكرين المحدثين بطرح الدين جانبا ان كان ذلك في الشرق ام في الغرب ، فالدول المتقدمة استبدلت الدين التقليدي بدين حديث(٣١) لعله كما يقول الانسانيون (المستقلون) هو دين الانسانية الذي يعمل لكل الانسان ولكل انسان ومن اجل غاية هي الانسان ، حتى بات الانسان معبودا من دون الله .

ان القضية بالنسبة الينا ، ومن خلال هذا المنطق ، هي قضية مغالطة ، بالنسبة للاسلام بشكل خاص ، ذلك ان هذه الدعوة انما هي دعوة حق في صراع الانسان الاوروبي مع المسيحية الاوروبية الذي بدأ مع عصر النهضة(٣٢) فهي دعوى حق ، وانما هي دعوى ناقصة لا تتم ، الا بخلقية الاسلام ، التي المحنا الى سماتها وهي التي من شأنها ان تنهي ازمة الصراع ، هذه الخلقية التي تلتقى بالتأكيد مع الخلقية المسيحية الصافية ، ومع الخلقية اليهودية الاصيلة « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون »(٣٣) .

ان الحل اذن بالنسبة للمجتمع الاوروبي المعاصر هو بالعودة الى الخلقية الدينية الصافية ، ليس في ما نصت عليه النصوص هناك ، انما الى الخلقية الدينية الاصيلة

والغريزية في صدور المؤمنين ، وهذه الخلقية الدينية هي اشبه بالاخلاق المفتوحة على الانسانية كلها كما عبر عنها بصدق الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون .

اما بالنسبة للاسلام ، الذي يجمع خلقية الاديان جميعا ، وجاء محمد برسالة السماء ليتمم مكارم الاخلاق بها فان الخلقية السياسية المعاصرة هي المعتدية على الاسلام ، وهي التي تتدخل في شؤونه ، وهي التي تحاول ان تؤثر عليه وعلى المسلمين[٣٤] ، ان كان ذلك على المستوى العالمي ، او على المستوى العربي ، او حتى على المستوى اللبناني نفسه . ان مشكلة الاسلام المعاصرة هي في تدخل السياسة في الدين وليس في تدخل الدين في السياسة ، وهي مشكلة لبنانية تحتاج الى كثير من التأمل والعناية ، ذلك ان الخلقية السياسية التجارية على مستوى الطوائف جميعا في لبنان ما زالت تسيس الدين لاغراض لها ومكاسب ، فتضغط على المؤسسات الدينية وتسيرها لاغراضها ، وتسيس رجال الدين وتستخدمهم في مقاصدها ، وبذلك تعطلت الرسالة الخلقية والانسانية للمؤسسة الدينية وتشتت من جراء ذلك رجال الدين ، وتوزعوا اقطاعيات جديدة على رجال السياسة من هنا وهناك . وهذا ما نسميه في (عصرنا) اللبناني بالطائفية السياسية التي كانت سببا للحرب الاهلية الاخيرة عندنا .

ان الطائفية سمة من سمات التخلف عن حضارة العصر ، ذلك ان الطائفية والحزبية والمذهبية والعصبية والقبلية لا تعد من مقتضيات العصر[٣٥] باي شكل من الاشكال ، والاسلام يتخطى بانسانيته هذه التفرقة الطائفية والمذهبية بالاخلاق الاسلامية المحمدية ، وهو ما نص عليه القرآن بقوله لمحمد : « ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » وبقوله لاصحاب الديانات جميعا « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه »[٣٧] انها اذن دعوة لاستخلاص القيمة الخلقية والانسانية من الاديان جميعا ، لتكون وحدها كقيمة خلقية انسانية جامعا مشتركا يوحد بين الناس . وبذلك وحده يستطيع المجتمع اللبناني المعاصر ان يتخطى ازمته ، فيوقف تدخل السياسة ورجال السياسة في امور الدين حتى يعود للمتدينين مسلمين ومسيحيين بواسطة المؤسسات الدينية نفسها ،

فهمهم الصافي للدين الذي يقوم على الاخلاق والاخلاق وحدها ، فيكونوا بذلك جديرين بأديانهم ، وبانسانيتهم على حد سواء .

وبالعودة الى المرتكز الثالث : الذي خلاصته ان الاخلاق في الاسلام هي عمل اساسه العقل وجوهره التفكير ، نكون قد طرقنا باب الايديولوجية الاسلامية للدخول الى رحابها ونكون في الوقت نفسه قد وصلنا الى نهاية المطاف في مسيرتنا القصيرة هذه التي نحاول بها الكشف عن الملامح الاساسية في السيرة النبوية التي تتخطى بقيمها حضارة العصر الراهن بكل ما تحمل من معان وقيم انسانية .

ونحن ، مع غيرنا ممن اشرنا اليه ، عندما نرد الاخلاق الى العقل نكون قد دخلنا في صلب المسألة الانسانية التي اصبحت محور الحضارة العصرية وغايتها النهائية ، كما اننا نكون في الوقت نفسه قد دخلنا في صلب المسألة الفلسفية التي هي شرط الحضارة ومقدمتها الايديولوجية الضرورية .

ان الحضارة العصرية هي في مظهرها الاخير وليدة الفلسفة العقلية الخالصة ، بل ان هناك تناوبا في التأثر والتأثير بين الحضارة الانسانية ، والفلسفة العقلية ، واذا كانت الحضارة المعاصرة تعمل باستمرار على شق طريقها نحو القيم الانسانية فان ذلك كان وما يزال بفضل تنامي الفلسفة العقلية التي تقوم في الاساس على استقلال العقل الانساني وما يستتبع ذلك من القول بحرية الانسان .

ولقد كانت وراء ذلك كله فلسفة ديكارت العقلية التي استطاعت ان تزعم لنفسها انها خلصت العقل من كل اثر للتقليد ، ولتقيم دعائم التفكير الحر ، ولقد اثر ذلك في مجرى التيار الفلسفي الحديث بحيث اعتبر جملة من الفلاسفة المحدثين ان ديكارت هو اب الفلسفة الحديثة ورائدها الاول ، وها هو سارتر صاحب الفلسفة الوجودية المعاصرة يقول في كتابه المسمى « الوجودية فلسفة انسانية » « لا يمكن ان تكون هناك حقيقة يمكن لنا الانطلاق منها سوى الحقيقة الديكارتيه التي تقول انا افكر اذن انا موجود »[٣٨] .

واذا كانت الفلسفة الوجودية ، وهي احدى فلسفات العصر ، تنطلق من وعي

العقل لذاته ، فان التيارات الفلسفية المعاصرة جميعا تنطلق هي الاخرى من هذا الواقع العقلي لدى الانسان وتلتزم به مبدأ ومنهجا وغاية . لتصب في نهاية المطاف في وجود الانسان باعتباره محور الوجود وغايته .

الا ان الاحراج بالنسبة للفكر الاسلامي الحديث كما يرى بعض مفكرينا المعاصرين[٣٩] انما يقوم على التناقض القائم بين التيارات الفلسفية المعاصرة لانها ، مجتمعة ، تجعل من الانسان مبدأ اول للوجود وغاية نهائية له ، كما تجعل من حياته على هذه الارض حياته الاولى والاخرة معا ، وبين التفكير الاسلامي الملتزم الذي يرى ان الغاية من وجود الانسان ليست الانسان انما هي عبادة الانسان لله وطاعته ، لتتحقق له السعادة في الدنيا والاخرة على حد سواء .

فاذا كان الامر كذلك ، فما هو موقفنا الاسلامي الفلسفي العقلي الذي يدفع هذا الاحراج ويجعل من بناء فلسفة اسلامية عربية عصرية انسانية نابعة من التراث امرا ممكنا ، بل وخليقا بتخطي مساوىء حضارة العصر والتسامي بها الى قيم جديرة بانسانية الانسان ، بحيث يجمع هذا الموقف بين عقلانية هذا العصر الفلسفي ، وعقلانية الفكر الاسلامي الاصيل ؟

انه لا بد من الاشارة بادىء ذي بدء الى ان مشكلة قطع الصلة نهائيا في الفلسفات العقلية الانسانية بين الله والانسان انما هي مشكلة يونانية قديمة بدأت على يدي مجموعة السوفسطائيين ، وفي طليعتهم سقراط ، فهم راحوا ينظرون الى الانسان على انه غاية الوجود ومحوره فالاجدر بالفلسفة ان تحصر اهتمامها فيه وتوجه مباحثها اليه على اساس من منهج جدلي عقلي خالص ، بمعزل عن تدخل الالهة ، او علاقة الانسان بها ، في منهج التفكير او موضوعه . وبذلك تحقق للعقل اليوناني القديم استقلال خالص عن الله ، وبرزت فكرة « العقل » على انه وجود انساني حر ومنفصل له ماهيته ومبادئه وحدوده وشروطه ، ولقد امتد هذا الاثر اليوناني الى الفلسفة الاسلامية باسرها مما ادى الى انشغال معظم فلاسفتها بمسألة التوفيق بين العقل والنقل ، او على الاصح بين العقل اليوناني المنفصل والنقل الاسلامي المتصل فأدت هذه المزاوجة غير الطبيعية الى تعقيدات وصراعات

فلسفية دينية كان ابرز من مثلها ابو حامد الغزالي في كتابه « تهافت الفلاسفة » وابن رشد في رده عليه في كتابه « تهافت التهافت » .

الا ان الفلسفة الاسلامية شهدت مع مطلع القرن الثاني للهجرة حركة عقلية اسلامية موصولة بالله ، على يد واصل بن عطاء وجمهرة المعتزلة ممن عاصروه او ذهبوا مذهبه في ما بعد ، هذه الحركة الاصيلة التي ظهرت قبل عصر الترجمة كان لها قيمتها العقلية والروحية معا في تاريخ اصالتنا الفكرية ، بشكل كان من الممكن ان يؤدي معه هذه الحركة ، لولم تلق المجابهة العنيفة التي لاقتها ، الى الكشف عن هوية العقل الاسلامي في اصالته واتصاله ، كشفا عقليا بدت ملامحه الصافية لدى الحارث بن اسد المحاسبي في اواخر القرن الثاني للهجرة[٤٠] .

ان العودة الى هذه الينابيع الأصيلة من شأنها ان تكشف لنا عن هوية العقل العربي الاسلامي في اصالته الحقيقية وتبين لنا الخصائص الانسانية العالمية التي من شأنها بهذه القيم التي تحملها ان تتخطى حضارة عصرنا وتمنحها القيمة كل القيمة .

الا ان الينابيع الاصيلة التي ينبغي العودة اليها حقيقة لاستلهام المعاني العقلية الانسانية العالمية والكشف عنها لن تكون ، عندنا ، الا ما حدده رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « انما تركت فيكم امرين ما ان تمسكتم بهما فلن تضلوا بعدي ابدا ، كتاب الله وسنتي »[٤١] ، فاذا كان الامر كذلك في عرفنا وعقيدتنا ومنهجنا الفكري ، فان الكشف عن العقل الاسلامي الانساني والعالمي في هذين المنبعين ليس من شأنه فقط ان يكشف عن القيمة الحقيقية في تراثنا ، وانما من شأنه ايضا ان يضع المداميك الأولى لبناء فلسفة اسلامية عربية عصرية ممكنة اذا ما اهتم بها المفكرون المعاصرون اهتماما جديا ، فيؤدي ذلك الى المشاركة العربية في بناء الفكر الايديولوجي المعاصر ، بشكل يتخطى حضارة عصرنا بالذات .

محاولة « تعقلية » لتخطي القيم الفلسفية المعاصرة :

وبناء على ما تقدم فإن السؤال التالي يطرح ذاته : « اي فلسفة ينبغي ان تكون لنا

نحن المسلمين لتكون في الوقت نفسه قادرة على استيعاب قيم الفلسفات العصرية الانسانية الدنيوية من ناحية ، ومن ناحية اخرى معبرة عن اصالة التراث في سموه وتعاليه فتجمع ، من غير انفصال ، بين ثنائية الارض والسماء ، وتوصل ، من غير تعد ، ثنائية المخلوق والخالق ، في موقف واع متجدد ، كما دعا الى ذلك احد مفكرينا العرب المعاصرين »(٤٢) .

اننا هنا نسارع الى التأكيد على اننا لا نريد من وراء هذا التساؤل ان نزعم لانفسنا القدرة على طرح فلسفة عصرية جديدة بالقدر الذي نريد منه التأكيد على امرين ، اولهما حاجة المسلمين الى فلسفة عصرية خاصة ، وثانيهما هو ان المسلمين لن يستطيعوا ان يتخطوا حضارة العصر بقيم الاسلام السامية الا بهذا الموقف الفلسفي الجديد والمتجدد .

ان الصراع العالمي اليوم ، على مستوى العالم ، وعلى مستوى الدول المتجاورة ، بل وعلى مستوى المجتمع الواحد ، انما هو صراع ايديولوجي في الاساس ، ونحن المسلمين خاصة بمناسبة سيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام وتكريما لها ، لا يكفي كلما الم بنا خطب او نزلت نازلة ان نلوم انفسنا ثم يعظ بعضنا بعضا بضرورة العودة الى الدين ، من غير ان نرسم بدقة علمية كيفية هذه العودة وسبلها ومناهجها . اننا اذا لم نفعل ذلك فاننا سوف لن نبقى في صفوف المتفرجين على هذا الصراع فحسب, وانما سنكون بكل تأكيد اول ضحاياه .

والتعقلية التي ندعو اليها ليست فلسفة ، انما هي موقف تعقلي شامل من الله والكون والانسان ، يتخطى بقوة ديناميكية ذاتية كل الفلسفات العقلية التي جعلت من عقل الانسان الفردي تارة ، والجمعي تارة اخرى ، اله هذا العصر ومرتجاه . لم لا والفلسفة في الاصل كانت تعني محبة الحكمة ، اي فعل محبة قوامه التعقل لكل ما هو حق وخير وجمال .

واذا كنا نريد ان نتجاوز هذا الاصل اليوناني لمعنى الفلسفة ، فان لنا من كتاب الله وسنته خير سند لهذا الموقف التعقلي ، بل والسند الكافي لكل ما نطمح الى تحقيقه من قيم ومبادىء واسس نظرية وعملية على حد سواء ، من شأنها اذا ما كانت مدروسة بعناية ان

توفرّ للانسان سعادته وتعطيه قيمته اللتين يطمح اليهما كل انسان في كل زمان ومكان .

واذا كان منطلقنا في هذا الموقف هو المسلمة الواردة في حديث رسول الله القاضي بان الهداية انما تكون في التمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم ، فان ذلك يعني ان منطلقنا الى التعقلية سوف يكون مبنيا من خلال جملة من الحقائق ، على هذين الامرين ، اللذين ان تمسك الانسان بهما لن يضل عن الحق ولا عن الخير ولا عن الجمال ابدا .

والحقيقة الاولى : التي يمكن ان نستخلصها من كتاب الله وسنة رسوله في هذا الموقف هي انه لا عقل للانسان يستقل به ، وينفرد فيه ويتعبد له . فالقرآن لم يذكر ان للانسان مثل هذا العقل او غيره ، بل ان لفظة « العقل » كاسم للمصدر لم ترد في القرآن ولا مرة كشيء هو للانسان بالرغم من ان فعل العقل ، اعني التعقل ، قد ورد في القرآن حصرا تسعا واربعين مرة(٤٣) ، وكلها افعال انسانية تعقلية يعزوها رب العالمين للانسان ، ويحضه على ممارستها الى درجة تجعل من هذه الممارسة امرا هو في مستوى الواجب بل وحتى في مستوى العبادة واذا كان الحال كذلك بالنسبة للكتاب ، فان الحال نفسه بالنسبة للسنة ، صحيح ان المحدثين واصحاب المذاهب العقلية كانوا قد انقسموا حول صحة احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في العقل(٤٤) فقد لجأ جمهرة من متصوفة المسلمين الى اقحام احاديث موضوعة عن العقل في مواقفهم ليؤكدوا ما ذهبوا اليه من القول بفكرة الانسان الكامل متأثرين في ذلك بفكرة الغنوص المسيحية(٤٥) . الا ان الراجح انه لم يثبت عن رسول الله اي حديث في العقل فقد ذكر ابن حبان انه لا يحفظ للنبي صلى الله عليه وسلم خبرا صحيحا عن العقل(٤٦) كما ذكر ابن الجوزي انه رويت في العقول احاديث كثيرة ليس فيها شيء يثبت(٤٧) كما ذكر ابن قيم الجوزية ان احاديث العقل كلها كذب(٤٨) ، كما ذكر ابن تيميه ان الحديث المذكور في العقل كذب موضوع عند اهل المعرفة بالحديث كما ذكر ابو حاتم البستي والدارقطني وابن الجوزي . . . وسبب غلطهم ان لفظ « العقل » في لغة المسلمين ليس هو لفظ العقل في لغة هؤلاء اليونان . . . ويراد بالعقل عندنا ، الغريزة التي جعلها الله تعالى في الانسان ليعقل : اما اؤلئك فالعقل عندهم جوهر قائم بنفسه(٤٩) .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الحقيقة الاولى هي ان التعقلية جوهر التفكير الانساني ، وهي بهذا المعنى ، فعل ديناميكي وانساني متحرك باستمرار خليق بالعمل الدؤوب والعطاء المتجدد .

اما الحقيقة الثانية : فهي انه اذا كان الانسان كائنا (يعقل) فانه بتعبير الفيزيولوجيا الحديثة لا يمكن الا ان يعقل (موضوعا ما) فما هو ؟ موضوع التعقلية الاسلامية كما ورد في الحديث المروي عن عائشة ؟ هو (القرآن) فقد روت كما علمنا ان خلق النبي كان (القرآن) يرضى لرضاه ويسخط لسخطه ، ومعنى ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان (يعقل القرآن) فيأخذ بآياته ويتدبرها ويعمل بها ويلتزم بمنطوقها التزاما عمليا انسانيا واخلاقيا كاملا .

واذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعقل عن القرآن ، فان ذلك يعني ، ومن خلال السيرة نفسها ، انه كان يعقل :

اولا : عن الكون المادي اللامتناهي الذي يضم الاشياء والكائنات جميعا بما فيها الانسان ، ذلك ان القرآن نفسه ما هو الا توجيه لفكر الانسان الى الكون في بديع صنعه ليعقل عنه ويتدبر آيات الله فيه « وفي الارض آيات للموقنين ، وفي انفسكم افلا تبصرون »[٥٠] .

والنتيجة التي تلزم عن هذه الحقيقةهي ان القرآن هو موضوع التعقل ، تماما كما هو الكون موضوع التعقل ، فمن بدأ بتعقل القرآن وصل الى تعقل الكون ومن بدأ بتعقل الكون وصل الى تعقل القرآن . لان الكون والقرآن وجهان لحقيقة واحدة ، القرآن كون مسطور والكون قرآن منظور ، والتعقل عن اي منهما امر مفطور ، فطره الله في قلب كل انسان اينما كان ، وعلى اي دين كان « فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله »[٥١] .

اما الحقيقة الثالثة : فهي ان التعقلية موقف عملي واقعي ، لان فعل التعقل لا يحصره القرآن في الافعال المشتقة من التعقل ، انما هناك عشرات الافعال الانسانية التي يعني بها التعقل بالفاظ اخرى ، ويدعو الانسان لوضعها موضع التطبيق العملي في كل

حين وهي افعال تدور حول التذكر والتدبر والتفكر ، والهدى والفقه والعلم والايمان ، وما الى ذلك من افعال يهتدى بواسطتها الانسان اهتداء عمليا الى الحقيقة في كل موضوع ، ان كان ذلك متعلقا بالله ، او متعلقا بالكون ، او متعلقا بالانسان ، **انها هداية عملية** الى الخير الانساني في ارقى درجاته ، وهي معيار قيمة الانسان في نهاية المطاف « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »[٥٢] . وهي معيار حرية الانسان المطلقة في هذا العالم « انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء »[٥٣] الهداية .

ان النتيجة التي تلزم عن هذه الحقيقة الثالثة هي ان التعقلية الاسلامية ، هي تعقلية اخلاقية تدل على الخير القائم على العدل والمساواة بين الناس وهي تحض على هذا الخير « كنتم خير امة اخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »[٥٤] وهي تعقلية انسانية لانها تطلق الحرية للانسان في ان يتعقل عن الله في كتابه ، او عن الكون في مادته ، ليصل الى الحكمة في كل ما يطمح اليه من علم عندما يشاء الانسان ذلك ، لان الله « يؤتي الحكمة من يشاء »[٥٥] .

اما الحقيقة الرابعة : فهي ان التعقل في الاسلام قرآنا وسنة انما هو حقيقة منهجية لها اصول المنهج العلمي وقواعده ذلك ان الاسلام يرفض العشوائية في التفكير كما يرفض الفوضى في العمل ، فعنه صلى الله عليه وسلم انه قال « يوشك ان تداعى عليكم الامم كما تداعى الاكلة الى قصعتها ، قالوا من قلة نحن يا رسول الله ؟ قال : لا بل انتم يومئذ كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل »[٥٦] واذا كانت هذه هي صفة المسلمين في هذا العصر فذلك لانهم يتحركون بلا منهج ، ويتصدون للقضايا العصرية بلا منهج ، ويريدون ان ينتقدوا العصر ويتخطوه بلا منهج .

اذا كان الحديث الشريف يرفض العشوائية والفوضى فان القرآن الكريم يرفض منهج الاتباع والتقليد ، وهنا مكمن الحرية والانسانية ، « واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله ، قالوا بل نتبع ما الفينا عليه اباءنا اولو كان اباوهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون »[٥٧] .

ولا بد من الاشارة هنا انه من الخطأ بمكان الظن ان اتباع ما انزل الله هو تقليد من

نوع آخر ذلك ان ما انزل القرآن انما هو « الدعوة الى التعقل » وللانسان ملء الحرية في ان يتعقل ولا يتعقل ، لان مناط المسؤولية هنا ، بل ان مناط التكليف والمسؤولية انما تقوم في اعلان الله سبحانه وتعالى عن حرية الانسان المطلقة « انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا ، انا هديناه السبيل ، اما شاكرا واما كفورا »[٥٨] « ان السمع والبصر والفؤاد كل اؤلئك كان عنه مسؤولا »[٥٩] .

والنتيجة التي يمكن ان نستخلصها من هذه الحقيقة الرابعة هي ان السبيل التي هدى الله الانسان اليه انما هو المنهج التعقلي الذي يهدي للتي هي اقوم ، ولعلنا نستطيع تلخيص هذا المنهج بالخطوات والقواعد التالية :

اولا : **الاعتماد على الفطرة في تعقلنا لكل ما نطمح الى معرفته** ، فالفطرة هي الجامع المشترك الذي تشترك فيه ظواهر الكون وكائناته ، كما تشترك فيه آيات الله وبيناته فهو « الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى »[٦٠] . . . اذن . . . « فأتم وجهك للدين حنيفا **فطرة** الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون »[٦١] .

ثانيا : ان موضوع التعقل الفطري انما هو الكون المادي اولا ، بما هو واقع حسي ، وتجريبي وتغييري « وفي الارض آيات للموقنين وفي انفسكم افلا تبصرون » .

ثالثا : ان غاية التعقل الاولى هي الكشف عن الوحدة بين الاشياء ، اعني القوانين العلمية الطبيعة[٦٢] لتسخيرها في صالح الانسان وكرامته ورفعته وتقدمه « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر »[٦٣] . « الم تروا ان الله سخر لكم ما في السموات وما في الارض »[٦٤] .

رابعاً : ان غاية التعقل الثانية مستخلصة من الآيات السابقة هي اكتشاف الوحدة بين العلوم ، اعني القيمة الخلقية الواحدة التي تجعل من هذه العلوم جميعا اداة ووسيلة لسعادة الانسان وتقدمه .

خامساً : ان غاية التعقل الثالثة ، هي في الارتقاء من الوحدة الخلقية ، المتمثلة في اسعاد

الانسان ، الى وحدة الخالق « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق » لانه هو الذي كان السبب الاوحد في اسعاد البشر[٦٤] بنعم لا تحصى « وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها »[٦٥] مما يستوجب الشكر كل الشكر . . . بل الشكر حتى العبادة .

سادساً : ان الارتقاء التدريجي والمنهجي بالتعقل ، خطوة بعد خطوة بالترتيب انما هو شرط ضروري من شروط هذا المنهج للدخول الى ايجابيات الحضارة العصرية وعلومها ، ثم لتخطي سلبياتها الى ما يوصل الانسان المعاصر بالقيم الخلقية الحقيقية والانسانية وهي جوهر رسالة الاسلام كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق » .

وبعد ، فاذا كانت هذه الحقائق ونتائجها هي اساس التعقل في الفكر الاسلامي كتابا وسنة ، فانه يكون من المفيد البحث عن هذا التعقل في تراثنا موضوعا ومنهجا وغاية[٦٦] ، ففي هذا التراث من الزخم ما يعطي هذه التعقلية الاسلامية بعدها الحضاري . ويجعلها من جديد تسهم في بناء حضارة انسانية علمية وخلقية جديرة حقا بانسانية الانسان .

المصـــادر والمراجع

١ - الآية - (١١٠) الكهف .

٢ - الآية الاحزاب/ ٢٣ .

٣ - الآية الاحزاب/ ٤٥ - ٤٦ .

٤ - في الموطأ (بعثت لاتمم حسن الاخلاق/ حسن الخلق/ رقم ٨ .

٥ - الشورى آية ١٣ .

٦ - البيهقي - دلائل النبوة (ص ٢٣١) - القاهرة (رواه الامام احمد ومسلم وابو داوود عن عائشة - صحيح) .

٧ - نفسه .

٨ - عباس محمود العقاد - الفلسفة القرآنية (١٥ - ١٨) .

٩ - الدكتور احمد زكي ابو المجد - مواجهة مع عناصر الجمود (مقال في مجلة العربي الكويت) عدد مايو ١٩٧٧ (ص ١٦ - ٢٢) .

١٠ - عباس محمود العقاد - الفلسفة القرانية .

١١ - Encyclop Universalis cirulization

١٢ - نفسه .

١٣ - نفسه Modernité .

١٤ - راجع التبشير والاستعمار - للدكتور عمر فروخ - والدكتور مصطفى خالدي .

١٥ ـ كـان للفنان شارلي شابلن نقد لاذع وبارع ومأساوي معا للعصر الحديث الذي جعل من الانسان جزءا من الآلة وذلك في فيلمه المعروف Modern Time

١٦ ـ Modernité -Encyclop Universalis

١٧ ـ Intraduction à la Modernité -Le Fevre .

١٨ ـ ابن الجوزي ـ الوفا باحوال المصطفى (ص ٤٢١) .

١٩ ـ نفسه .

٢٠ ـ رواه الامام احمد في مسنده جـ ٥/ ٤١١ .

٢١ ـ مـن خطاب للرئيس الاميركي جيمي كارتر عن السياسة الخارجية القاه في جامعة نوتردام بانديانا ـ الولايات المتحدة الاميركية ـ ونشر في الصحف صباح ٢٢/ ٥/ ٧٧ .

٢٢ ـ الغـزالي في حاشية (فقه السيرة) ص ١١٥ ـ رواه ابو ليلى باختصار يسير ، وقد اخرج الطبراني باختصار قصة هذا الحديث في الاوسط الكبير .

٢٣ ـ رواه مسلم والنسائي وابن ماجة والسخاوي في المقاصد الحسنة رقمه ٢٨٧ ص ١٤٣ .

٢٤ ـ سورة الانبياء آية ١٠٧ .

٢٥ ـ الاخلاق والسياسة ومعركة حقوق الانسان ـ مقال لاحمد بهاء الدين في مجلة العربي (مايو) ايار ١٩٧٧ .

٢٦ ـ سورة الحشر آية ٧ .

٢٧ ـ مالك بن نبي ـ وجهة العالم الاسلامي ـ (٥١ ـ ٥٥ ـ) ترجمة عبد الصبور شاهين .

٢٨ ـ انظر في هذا المعنى محاضرات مقدمة الى مؤتمر رسالة المسجد المنعقد في مكة

المكرمة لمفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد ـ ومحاضرة اخرى بهذا المعنى لحسين القوتلي ـ ومقررات وتوصيات مؤتمر رسالة المسجد بشكل عام .

٢٩ ـ محمد المبارك ـ المجتمع الاسلامي المعاصر (ص ١٨ ـ وص ٦٣) .

٣٠ ـ مـن تعليق للرئيس هواري بومدين في مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في لاهور ـ الباكستان .

٣١ ـ حسن صعب ـ تحديث العقل العربي ـ بيروت (ص ٨٤) .

٣٢ ـ الدين والحضارة الانسانية ـ محمد البهي ـ (ص ٧ ـ ٣٣) .

٣٣ ـ سورة المائدة ـ آية ٦٩ ـ

٣٤ ـ محمد البهي ـ الدين والحضارة الانسانية (ص ٧ ـ ٣٣) .

٣٥ ـ نفسه .

٣٦ ـ الانعام ـ آية ١٥٩ .

٣٧ ـ الشورى ـ آية ١٣ .

٣٨ ـ Jean- Paul sartre :L'existentialisme est un humamisme P : 64.

٣٩ ـ د . زكـي نجيب محمود ـ مقاله « عصرنا من فلسفته » في مجلة العربي عدد مايو ١٩٧٧ (ص ٣٧) ـ الكويت .

٤٠ ـ الحـارث بن اسد المحاسبي : العقـل وفهـم القـرآن ـ تحقيق ودراسة حسين القوتلي .

٤١ ـ ذكره ابو داوود وابن ماجة والموطأ والامام احمد في مسنده .

٤٢ ـ د . زكـي نجيب محمود ـ تجديد الفكر العربـي ص (٢٧٤ ـ ٢٧٨) . وقد ذهب المؤلف الى الدعوة الى فلسفة عقلية عصرية معترفا بصعوبة تعـريف العقـل (٣٠٨) مقترحا ان يكون العقل (فعلا) (ص ٣١٠) . . . ولكن من غير اي

اشارة الى اصول هذا الموقف الاسلامي ومع اعتبار العقل جوهرا مستقلا بذاته .

٤٣ ـ راجع المعجم المفهرس لالفاظ القرآن .

٤٤ ـ حسين القوتلي ـ دراسة وتحقيق للعقل وفهم القرآن لدى الحارث المحاسبي (ص ١٢١) .

٤٥ ـ عبد الرحمن بدوي ـ الوجودية والانسانية في الفكر العربي (ص ٩ ـ ١٥) .

٤٦ ـ روضة العقلاء (٣) .

٤٧ ـ الموضوعات ١/١٧٧ ـ ذم الهوى .

٤٨ ـ المنار المنيف ٦٦ .

٤٩ ـ الفرقان ٤٦ ـ ٤٧ .

٥٠ ـ الآية ٢١ ـ سورة الذاريات .

٥١ ـ الآية ٣٠ سورة الروم .

٥٢ ـ الآية ١٠٥ سورة التوبة .

٥٣ ـ الآية ٥٦ صورة القصص .

٥٤ ـ الآية ١١٠ ـ سورة آل عمران .

٥٥ ـ الآية ٢٦٩ ـ سورة البقرة .

٥٦ ـ رواه الامام احمد في مسنده عن ابي هريرة جـ ٢/ ٣٥٩ .

٥٧ ـ الآية ١٧٠ ـ سورة البقرة .

٥٨ ـ الآية ٤٦ ـ سورة الزمر .

٥٩ ـ الآية ٣٦ ـ سورة الاسراء .

٦٠ ـ الآية ٣٠ ـ سورة النور .

٦٢ ـ حسين القوتلي ـ فقال الاسلام لا يتخلف بذاته ولا يتأخر ـ مجلة الفكر الاسلامي ـ العدد الثامن السنة الرابعة ١٩٧٣ ـ بيروت لبنان .

٦٣ ـ الآية ٧٠ سورة الاسراء .

٦٤ ـ الآية ٢٠ سورة لقمان .

٦٥ ـ الآية ١٨ سورة النحل .

٦٦ ـ الدكتور زكي نجيب محمود له محاولة في ذلك ضمنها كتابه « المعقول واللامعقول في تراثنا العربي » ـ بيروت دار الشروق ـ الا ان هذه المحاولة الموفقة لم تلق الضوء على فعل التعقل ومنهجه فتربط ذلك بالاصول الاسلامية الأولى ، انما اقتصرت على الكشف عن المواقف العقلية في التراث بمنهج تاريخي تطوري تناول به الحضارة العربية متخذا اساسا لهذا المنهج تفسير الغزالي لآية النور في كتابه مشكاة الانوار .

حاضر التعليم الاسلامي
في المدارس الرسمية في لبنان *

تقديم :

اذا كانت قضية التربية والتعليم في المدارس الرسمية في لبنان تعتبر مشكلة كبرى تستحق العناية الصادقة لحل معضلاتها المستعصية فان قضية التربية الدينية في هذه المدارس ، والتربية الاسلامية منها بوجه خاص ، تعتبر أبرز سمات المشكلة التربوية في لبنان وأخطرها . . ذلك أنه في الوقت الذي تضطرب فيه عملية التربية الدينية في المدارس الحكومية ، نرى منحنى التربية الاسلامية في هذه المدارس يستمر في الهبوط ، متجاوباً سلفا مع الدعوة الى العلمنة التي تطلقها معظم القوى السياسية المتصارعة ومقدماً كل المبررات المجانية لالغاء التعليم الديني في المدارس الحكومية .

ولقد أحسسنا منذ زمن طويل بتفاقم هذه المشكلة وخطورتها على الناشئة عموما وعلى لبنان بشكل خاص ، فحاولنا ، بما نملك من امكانيات محدودة التصدي لها ومعالجتها ، الا ان هذه المحدودية كانت دائما تقعدنا عن العمل . ولقد كانت كل طموحاتنا منذ البداية تنحصر في محاولة لاعداد دراسة تفصيلية عن واقع التربية الاسلامية في المدارس الرسمية في لبنان ، يقينا منا بأن أي تطويرا وتثوير لعملية التربية الاسلامية هذه يقتضي معرفة دقيقة بهذا الواقع الذي على ضوئه يمكن رسم الاهداف الاسلامية وبالتالي تحديد الوسائل لبلوغ هذه الاهداف ، ومن ثم توظيف الامكانيات المتاحة وتنميتها باتجاه الوسائل والاهداف التربوية الاسلامية معا . الا أن وقوفنا حتى على هذه العقبة كان امرا صعبا للغاية لاسباب كثيرة ، ولعل صعوبة الاستحصال على المعلومات .

(*) محاضرة ألقيت في مؤتمر التربية الاسلامية في لبنان الذي دعت إليه اللجنة العليا للقرن الخامس عشر الهجري .

نتيجة للحساسيات الطائفية كانت في طليعة المعوقات القائمة في الطريق نحو تحقيق ماكنا نطمح اليه ، مما دعانا الى تعديل منهجية هذا البحث باتجاه الاخذ بمنهجية العينات العشوائية عندما كان يتعذر الاستحصال على معلومات شاملة ومفصلة عن الموضوع . من هنا فان علينا أن نعترف منذ البداية أن هذا البحث هو مجرد محاولة استطلاعية لمعرفة حاضر التربية الاسلامية في المدارس الحكومية في لبنان وهي محاولة تظل بحاجة الى تطوير وتدقيق ، ولكنها وان كانت كذلك ، تبقى محاولة ضرورية ، في ظننا ، للبدء بأي تحرك لاصلاح حال التربية الاسلامية التي هي موضوع هذا البحث ومحوره .

ـ أهمية البحث :

ولا بد لنا منذ البداية من التأكيد على اهمية البحث وخطورته نظرا لما يعلق على قرارنا بشأن موضوعه من نتائج تغييرية جذرية ، فاما أن نقرر دعم التربية الدينية في المدارس الحكومية في لبنان او أن نقرر العكس ، ومهما كان القرار ، بهذا الاتجاه أو ذاك ، فانه في كلا الحالين سوف يحمل ، موقفا تغييريا ، ليس على صعيد التربية فحسب ، وانما على صعيد البنية الاجتماعية والسياسية للبنان المستقبل كذلك . من هنا خطورة الموضوع

ثم إن للموضوع أهمية اسلامية خاصة فهو يقع في مركزية حركة الدعوة الاسلامية في نموها وتطورها المستقبلي . واذا كانت المنهجية الاولى للتربية الاسلامية في الماضي متمحورة حول كتاب الله يدرّس للتلاميذ ليتعلموا فيه القراءة ، ثم يختار المعلم لهم منه ما يكتبونه ليتعلموا الكتابة وقواعد اللغة وقصص الانبياء والحديث الشريف ، فان المنهجية الحديثة في مدارسنا تكاد تغفل هذا المحور تماما ، لدرجة وضعت فيها ذات يوم الساعة الوحيدة المخصصة للتربية الدينية في المدارس الحكومية خارج ساعات الدوام الرسمي للتلاميذ ، يضاف الى ذلك أن التيارات العقدية والسياسية المسيطرة غالبا على اجواء المدرسة والمتصادمة في ما بينها من ناحية ، ومع العقيدة الاسلامية من ناحية اخرى ، دفعت بعملية التربية الدينية في المدارس الحكومية الى التراجع الذي يأتي على هذا الصعيد بمثابة النتيجة الحتمية لجملة من التراجعات على الصعد السياسية والاجتماعية عامة والادارية الدينية بشكل خاص . ولقد مرت التربية الاسلامية في المدارس الحكومية في

لبنان الحديث بثلاثة أطوار ؛ طور الخلافة العثمانية ، وطور الانتداب الافرنسي ، وطور ما بعد الاستقلال ، وكان المنحنى في مسار هذه الاطوار الثلاثة يتجه نحو الهبوط وهو ما زال يتجه في هذا الاتجاه حتى اليوم ، وأبرز سمات هذا الهبوط يتلخص في ما يلي :

أولا : تخلي وزارة التربية الوطنية منذ مطلع عهد الاستقلال عن مسؤولية التربية الدينية في المدارس الحكومية .

ثانيا : تشتت مسؤولية التربية الدينية عامة بين مؤسسات الطوائف الدينية ، والتربية الاسلامية خاصة ، بين مؤسسات المذاهب الاسلامية ، مع فقدان التنسيق الاسلامي او الوطني بين هذه وتلك .

ثالثا : عدم الاهتمام الجدي بشكل عام ، وعند الجميع ، بمسؤولية التربية الاسلامية في المدارس الحكومية ، سواء أكان ذلك بالنسبة لوزارة التربية أو بالنسبة للمؤسسة الدينية ذات العلاقة او بالنسبة للادارة المدرسية نفسها ، وينعكس هذا الاهمال على المعلم والتلميذ بطبيعة الحال .

من هنا يكتسب البحث في هذا الموضوع أهمية وخطورة كلاهما مستمد من اهمية دور التربية الدينية في بناء المواطن الصالح والوطن الواحد المتماسك .

ـ منهج البحث :

كانت الامكانية الوحيدة أمام هذا البحث هي في الاعتماد على منهجية العينية العشوائية في الحصول على المعلومات التي يمكن أن تعطينا صورة معقولة عن واقع التربية الاسلامية في المدارس الحكومية وحتى تكون هذه العينية اقرب الى الدقة فقد حاولنا ان نوفر لها شرط الشمولية من وجهين : الاول أفقي والثاني عمودي ، وذلك من خلال اعدادنا لاستمارات ست تضمنت أسئلة متنوعة . أما الشمولية الافقية التي وفرتها هذه الاستمارات فهي في كونها وجهت الى مناطق لبنان جميعا ، بمحافظاته الخمس ، وأما الشمولية العمودية فهي في كون هذه الاستمارات وجهت في الوقت نفسه الى كل المستويات

الداخلة في عملية التربية الاسلامية في المدارس الحكومية في لبنان ، ابتداء من وزارة التربية الوطنية الى الدوائر الاسلامية المعنية ، ثم مدراء المدارس الحكومية ومعلمي التربية الاسلامية حتى التلاميذ انفسهم واوليائهم ، فكانت المعلومات التي حملتها هذه الاستمارات ، بالاضافة الى المعلومات التي توفرت من جراء مراجعة الكتب الموضوعة بين أيدي التلاميذ ، محور هذه الشمولية العمودية التي أشرنا اليها .

ـ المعيار الكمي :

ان أول سؤ ال عملي يمكن ان يطرح عند البحث في هذه المشكلة التربوية الاسلامية يتعلق بالمعيار الكمي الذي ينبغي أن يؤ خذ بعين الاعتبار . وهذا السؤال يطرح بهدف معرفة عدد الساعات المقررة لتعليم الدين الاسلامي في مدارس وزارة التربية الوطنية في المحافظات الخمس وعلى مستوى الجمهورية اللبنانية كلها . فاذا عرفنا هذا المعيار الكمي من ناحية ، وقارناه بعدد الساعات الفعلية التي تغطيها المؤ سسات الاسلامية في هذه المدارس من ناحية اخرى ، استطعنا ان نعرف بسهولة ما هي مساحة الفراغ الاسلامي المتروكة على أهم ساحة من ساحات الدعوة الاسلامية في لبنان وهي الساحة التربوية .
ومن اجل وضع هذا التساؤ ل ، والاجابة عنه ، موضع القياس العددي لا بد من ان نذكر منذ البداية أن عدد ساعات التربية الاسلامية المطلوب تغطيته اسبوعيا في المدارس الحكومية على مستوى الجمهورية يوازي تماما عدد الشعب الموجودة في هذه المدارس جميعا لان وزارة التربية تخصص ساعة واحدة للتربية الدينية في الاسبوع لكل شعبة . ومن معرفة عدد الشعب يمكن اذن معرفة عدد ساعات التربية الاسلامية المطلوب ، ومن هذا المنطلق نثبت ما ينبغي اثباته عن الواقع الكمّي للتربية الاسلامية في المدارس الحكومية في الجداول التالية :

بيان بعدد ساعات التربية الاسلامية
في المدارس الحكومية المطلوب
تغطيته اسبوعيا مع المقارنة بعدد
الساعات الفعلية الذي يعطى حالياً
(١٩٧٩ ـ ١٩٨٠)

المحافظة	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية	المجموع في المحافظات	نسبة ٦٠٪	الساعات المغطاة	الساعات المكشوفة
محافظة بيروت الكبرى	٦٩١	٦١٧	٢٥٩	١٥٦٧	٩٤٠	٨٥٠	٩٠
محافظة لبنان الشمالي	٢٢٥٩	٨٦٧	٣٣٥	٣٤٦١	٢٠٧٦	١٨٤٤	٢٣١
محافظة لبنان الجنوبي	١٦٧٩	٦٤٦	٢٧٧	٢٦٠٢	١٥٦١	١٦٦	١٣٩٥
محافظة البقاع	١٢٣٧	٤٧٥	١٦٥٥	٣٣٦٧	٢٠٢٠	ـ	٢٠٢٠
محافظة جبل لبنان	١٣٦١	٦٩٨	٥٩٨	٢٦٥٧	١٥٩٤	ـ	١٥٩٤
المجموع الكلي	٧٢٢٧	٣٣٠٣	٣١٢٤	١٣٦٥٤	٨١٩١	٢٨٦١	٥٣٣٠
النسبة المئوية	-	-	-	-	٪٦٠	٪٣٤,٩	٪٦٥,١

ولا بد هنا من ابداء جملة من المحترزات والملاحظات بالنسبة لهذا البيان :

أولاً : ان ساعات التربية الاسلامية المغطاة في المدارس الرسمية على مستوى الجمهورية والمذكورة في هذا البيان هي الساعات الاسبوعية المغطاة من قبل جهاز التعليم الديني السني التابع لدوائر الاوقاف الاسلامية التي تقع مسؤ ولية التغطية على عاتقها بشكل رسمي .

ثانياً : ان السبب في جدولة الارقام السابقة سنيا فقط هو أن المعلومات الواردة من الدوائر الوقفية الاسلامية السنية ، جاءت على اساس المناطق والمحافظات . أما المعلومات الواردة من الدوائر الاسلامية الشيعية فقد جاءت من موقع مركزية التعليم الديني المتمثلة بلجنة التعليم الديني العاملة بالتنسيق مع المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى . وتجدر الاشارة هنا الى أن التعليم الديني في المدارس

الحكومية من قبل علماء المسلمين الشيعة سابق على وجود المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى . فقد ألّف الامام موسى الصدر بمبادرة خاصة منه وقبل تأسيس المجلس بسنوات ، وعلى وجه التحديد عام ١٩٦٥ ، لجنة للتعليم الديني في المدارس الرسمية غطت قسما من قضاء صور وبنت جبيل والزهراني في الجنوب . ومع المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى توسع مجال التعليم الديني في المدارس فغطى قسما كبيرا من أقضية الزهراني وصور وبنت جبيل والنبطية في الجنوب واقضية بعلبك الهرمل والبقاع الغربي (عدة قرى) وغالبية المتنين الشمالي والجنوبي . ومع الحرب توقف التعليم الديني في هذه المدارس ليعود في العام ١٩٧٧ بواسطة لجنة التعليم الديني المنسقة مع المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ، وبشكل يغطي فقط (٩٠٠) تسعماية ساعة في الاسبوع على مستوى لبنان كله وهي ساعات غير واضحة التوزيع بالنسبة للمحافظات مما أوجب افرادها خارج الجدول السابق مع ملاحظة انه لو أضفنا الى ساعات التغطية الاسلامية السنية ساعات التغطية الاسلامية الشيعية هذه لبلغ اجمال التغطية (٣٧٦١) ساعة في الاسبوع من أصل (٨١٩١) ساعة اسبوعية فيصبح مجموع ساعات التربية الاسلامية المكشوفة (٤٤٣٠) ساعة في الاسبوع .

ثالثاً : اذا بقيت التسعماية ساعة المذكورة سابقا خارج حسابات التغطية باعتبارها غير واضحة التوزيع ، وباعتبارها تجيء في جملة من المدارس على أنها ساعات موازاة على التعليم الاسلامي السني وليست ساعات اضافة ، وباعتبارها ممولة من تبرعات واشتراكات المحسنين المعرضة للتغير ، فان ساعات التربية الاسلامية في البقاع وجبل لبنان تبقى مكشوفة بالكامل ، بالاضافة الى الانكشاف الجزئي في باقي المناطق كما هو موضح في الجدول المذكور أعلاه . وحتى نستطيع ترجمة عدد هذه الساعات المكشوفة الى أرقام أخرى تبين خطورة موقع التربية الاسلامية في المدارس الحكومية ، يكفي ان نضرب المثل بمحافظتي البقاع وجبل لبنان لنسأل ماذا يعني ان يترك عدد معين من التلاميذ المسلمين بدون أدنى معرفة بكتاب الله وسنة رسوله ناهيك عن جهلهم بالفرائض وبما حلل الله أو حرّم . هذا العدد من

التلاميذ المتروكين اليوم هو في المحافظتين كما يلي (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) :

المحافظة	تلاميذ المرحلة الابتدائية	تلاميذ المرحلة المتوسطة	تلاميذ المرحلة الثانوية	المجموع العام	عدد التلاميذ المسلمين المتروكين ٦٠٪
البقاع	٢٧٢٠٢	١٠١١٥	٤٨٨٥١	٨٦١٦٨	٥١٧٠٠
جبل لبنان	٢٧٢٤٨	١٣٦٤١	١٨٢٦٥	٥٩١٥٤	٣٥٤٩٢
المجموع	٥٤٤٥٠	٢٣٧٥٦	٦٧١١٦	١٤٥٣٢٢	٨٧١٩٢

رابعاً : هذا ثم ان التلاميذ المحرومين من التربية الاسلامية في المدارس الحكومية في المحافظات الخمس معرضون ليتلقوا ، في ساعة الدين الاسبوعية المفرغة من مادتها ، أي تعاليم اخرى مغايرة للاسلام وكثيرا ما ينضم التلاميذ المسلمون في هذه الحالة الى زملائهم المسيحيين ليأخذوا عن رجل الدين المسيحي تعاليم المسيحية حلا لمشكلة ادارية تعاني منها المدرسة ، أو يتطوع احد الغيورين لتعليم الابناء مبادىء الدين الاسلامي بشكل مغلوط ، وقد يكون المتطوع لهذه المهمة خوري القرية نفسه .

خامساً : ويضاف الى عدد التلاميذ المحرومين من ساعة التربية الاسلامية الاسبوعية المقررة بفعل عجز الادارة الدينية الاسلامية عدد هائل من تلاميذ رياض الاطفال . ففي هذه المرحلة لم تقرر وزارة التربية الوطنية الساعة الاسبوعية للتربية الاسلامية .

سادساً : أفادت دائرة أوقاف صيدا انها لا تقوم الا بتغطية ساعات التربية الاسلامية الموجودة في مدارس صيدا فقط والبالغة ١٦٦ ساعة في الاسبوع دون بقية المدارس الموجودة في محافظة الجنوب والكثيرة العدد . وهذا العدد من الساعات الاسبوعية يشكل ٣٧ ، ٦ ٪ من أصل ما ينبغي تغطيته اذا اعتبرنا ان مدارس الجنوب فيها

دائما تلاميذ مسلمون .

سابعاً : يغلب على الظن ان قصور الادارة الدينية الاسلامية عن تغطية ساعات التربية الاسلامية في المدارس الحكومية الواجب تغطيتهايعود الى قصور مالي واداري في الوقت نفسه ، وهو قصور متبادل ، يغذي واحدهما الآخر ، واذا كان من بديهيات العمل الاداري احصاء ساعات التربية الاسلامية في المنطقة التي تقع فيها الدائرة الدينية ، لمعرفة الحاجة الى الساعات المطلوب تغطيتها ، وبالتالي معرفة الميزانية السنوية المطلوبة بالمقابل ، فان ذلك لم يكن يحدث في معظم الدوائر الدينية الاسلامية مما يكشف عنه البيان التالي :

الادارة الدينية	هل لديها احصاء عن عدد الصفوف والشعب في المنطقة	هل لديها احصاء عن عدد ساعات الدين في المنطقة	هل تضع الميزانية بناء لحاجة المدارس في المنطقة	هل تلبي حاجة المدارس بناء على الميزانية المتوفرة فقط	هل تعجز الميزانية عن تلبية حاجات المدارس	النسبة المئوية للتغطية
دائرة اوقاف بيروت	لا	نعم	نعم	لا	نعم	٥٠ ـ ٧٠٪
دائرة أوقاف مدينة صيدا فقط	لا	نعم	نعم	لا	لا	٧٠ ـ ٨٠٪
دائرة أوقاف طرابلس	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	٧٠ ـ ٩٠٪
المركز الاسلامي في عكار	لا	لا	لا	نعم	نعم	٤٠ ـ ٥٠٪
باقي محافظة الجنوب ليس فيها دائرة دينية مسؤولة	-	-	-	-	-	-
محافظة البقاع لا تعليم ديني	-	-	-	-	-	-
محافظة جبل لبنان لا تعليم ديني	-	-	-	-	-	-
لجنة التعليم الديني الاسلامية الشيعية وهي لا تعمل على منطقة معينة	-	-	-	نعم	نعم	٢٠ ـ ٣٠٪

ثامناً : يتضح من الجدول السابق ان جميع الدوائر الدينية الاسلامية تعجز ميزانياتها السنوية عن تغطية ساعات التربية الاسلامية في المدارس الحكومية التابعة لمناطقها ، علما بان هذه الدوائر تدفع عشر ليرات لبنانية فقط كحد اقصى بدل تدريس الساعة الفعلية لاساتذة متعاقدين للتدريس بالساعة ، يعني أنها لا تدفع لهم رواتب اشهر الصيف ولا تلتزم امامهم بتقديم اي من الضمانات المادية او الاجتماعية او الصحية ، كضمانات الترقية وزيادة الاجور والزواج وغلاء المعيشة والاستشفاء وما الى ذلك ، وهذا ما يساعد على ظاهرة الاحجام عن الانخراط في سلك التعليم الديني . ان تغطية هذا العجز يعني اليوم لدى الدوائر الدينية الاسلامية مجرد تغطية العجز المادي للتطلع الكمي المحدود بالدائرة الضيقة للمدينة في غالب الاحيان ، من غير أن يكون ذلك مرتبطا بالتطلع الى التغطية الكمية الشاملة للحاجات التعليمية الاسلامية في المنطقة او المحافظة ، ناهيك عن التطلع الى ضرورة تغطية الانكشاف النوعي على مستوى المناهج والكتب ومستوى المربين واستيعاب التلاميذ الذي هو أساس المسؤولية التربوية ومحورها .

ثم ان طرح العجز المالي والاداري في الدوائر الاسلامية الدينية على هذا الشكل يطرح ، من منطق آخر ، مسؤولية وزارة التربية الوطنية على هذا الصعيد ، فاذا كان من مسؤوليات هذه الوزارة المباشرة تغطية نفقات التعليم الرسمي على كل الاصعدة وخاصة بالنسبة لساعات التعليم الاسبوعية المقررة لكل المواد ، فان ساعة التعليم الديني تبقى تغطية نفقاتها على كل الاصعدة ، ضمن هذه المسؤولية ايضا ، الا ان تحميل وزارة التربية هذه المسؤولية تبقى مرتبطة بكامل المسؤولية المفروضة على الوزارة في مثل هذه الحالات ، ذلك ان الوزارة ترى انه لا يمكن لها مبدئيا وعمليا ان تأخذ على عاتقها المسؤولية المادية فقط في الوقت الذي لا مسؤولية لها ولا حق في توجيه التربية الدينية في مدارسها عموما ، على كل الاصعدة المنهجية منها والادارية واعداد المعلمين ، فالوزارة لا دخل لها في الواقع في التربية الدينية في مدارسها لا من حيث تحديد المناهج او اقرار الكتب او

تعين المعلمين او التفتيش عليهم او توجيه الارشادات اللازمة اليهم . ان ذلك كله يشكل في مجموعة مشكلة مستعصية الحل بالنسبة لوزارة التربية ، بل وبالنسبة لمسار عملية التربية الدينية بوجه عام ، وخاصة بالنسبة لمسار عملية التربية الاسلامية في المدارس الحكومية ، وهذه المشكلة تتلخص في ما يلي :

١ ـ عقدة الازدواجية الادارية (الادارة المدرسية ـ والادارة الدينية) .
٢ ـ عقدة الاختلاط الديني والمذهبي لدى التلاميذ .
٣ ـ عقدة تعدد الكتب المقررة من الادارات الدينية .
٤ ـ عقدة فقدان المناهج .
٥ ـ عقدة الحساسية الطائفية والمذهبية عند الاساتذة والتلاميذ والادارات الدينية المسؤولة .
٦ ـ عقدة العجز الاداري عن المواءمة بين الاهداف الدينية وأهداف التربية الوطنية بشكل عام .

ويبدو ، من خلال المعلومات المتوفرة في الاستمارة التي ملأها بعض المسؤولين في وزارة التربية ، أن هذه الوزارة تطمح بكل جدية لحل هذه المشكلات والعقد ، الا انها لم تستطع ان تتقدم في مضمارها خطوة واحدة حتى الآن نظرا لحرصها على عدم اثارة أي حساسية مع الادارة الدينية . ويقول المسؤولون في هذه الوزارة ان عدم تدخل وزارتهم في برمجة وتخطيط التعليم الديني في المدارس الحكومية « لا يحمل أي هدف سوى حرصها على احترام الاديان وتمسك اصحابها بها ، وعدم الوقوع في صراعات قد لا تكون في مصلحة الدين ، وانما تؤدي الى خدمة المتعصبين من جميع الطوائف . ومع هذا تطرح من آن الى آخر ، وعلى المستويات العليا ، آراء لمعالجة هذه القضية بما يكفل مصلحة لبنان وايمان ابنائه بأله يضفي محبته ورحمته على الجميع » .

ان هذا الموقف الايجابي من قبل وزارة التربية ، على دقة الموقف العام وحساسيته ، يمكن ان يساعد ، في حال تجاوب المؤسسات الدينية معه ، ليس على حل مشكلات وزارة التربية على هذا الصعيد ، وانما على حل مشكلات التربية الاسلامية نفسها ، وفي الحقيقة

ليست هناك مشكلات لدى وزارة التربية على هذا الصعيد الا بالقدر الذي تتعدد فيه المشكلات وتتراكم على صعيد التربية الدينية نفسها ، وفي وجه الادارة الدينية الاسلامية بوجه خاص .

ولقد أبدت وزارة التربية الوطنية ، من خلال معلومات الاستمارة ، رغبتها في المشاركة في التخطيط للتربية ووضع المناهج وتوحيد كتاب تعليم الدين المسيحي ، وتوحيد كتاب التعليم الدين الاسلامي ، وأنه بالاجمال في رأي الوزارة ينبغي ان تلحظ التربية الدينية في مدارسها الاهداف الوطنية العامة .

ـ المعيار النوعي :

فلقد بدا بوضوح ان المسؤولية في وزارة التربية ، ومن خلال الاجوبة ، والملاحظات المسجلة على الاستمارة ، قد وضعوا مسؤولية التربية الدينية ، في ما وصلت اليه ، على عاتق المؤسسات الدينية ، مع التلميح الى استعداد وزارة التربية الى اعادة الاعتراف ببنوة التعليم الديني في المدارس الحكومية باعتباره الابن الشرعي لها ، ترعاه وتنشئه وتنميه وتنفق عليه ، بشرط أن يكون هذا التعليم مبرمجا بحيث يحقق الاهداف الدينية السامية التي تعزز لدى التلميذ المعاني الخلقية والانسانية التي من شأنها ان تسهم في وحدة الوطن والمواطنين . من هنا فان وزارة التربية تكون بهذا الطرح قد طرقت باب المعيار النوعي للتربية الدينية في المدارس الحكومية . وما من شك أن من حق وزارة التربية ، سواء أكانت هي المسؤولة عن التعليم الديني في مدارسها أم غير مسؤولة عنه ، أن تتساءل عن هذا المعيار النوعي المعتمد لتوجيه عملية التربية الدينية في مدارسها . وسواء أطالبت الوزارة بهذا الحق أم لم تطالب ، فان هذا الحق يبقى حقا اسلاميا ووطنيا في آن معا ، ذلك ان من حق المسلمين ان تكون نوعية التربية الاسلامية التي يصيبها ابناؤهم على درجة عالية من الحرص على مبادىء الاسلام وسلامة الوطن والمواطن كما ان من مصلحة الوطن وحقه ايضا ، على المسلمين وغير المسلمين ، ان يرى مبادىء التوحيد في المعنى العقدي وفي المعنى الوطني ، تترسخ في نفوس الابناء . ان هناك اذن جملة من

الاهداف الاسلامية والوطنية ينبغي ان تحكم مناهج وكتب وأساليب التربية الاسلامية في المدارس الحكومية ، وهي غير موجودة اليوم على الاطلاق ، ربما لان هناك نزعة لدى البعض ، يصعب تفسيرها الآن ، تجعل من ضبط عملية التربية الاسلامية في المدارس الحكومية ضبطا علميا ووطنيا امرا مستغربا هو أقرب الى البدع منه الى اي شيء آخر مما يؤدي الى ابقاء الحال على حاله من التردّي واهمال عملية التربية الاسلامية اهمالا نهائيا مع ان التدخل الوطني الرسمي لضبط عملية التربية الاسلامية ومنهجتها ، كان واضحا في تاريخ التربية الاسلامية قديمها وحديثها . فقد بدأ مثل هذا التدخل في زمن « معاوية » عن طريق تعيين الموظفين من الدعاة في المساجد يجلسون للناس ، في وقتين على الاغلب بعد صلاة الفجر وبين المغرب والعشاء ، يقصون على الناس القصص الاسلامية ويدعون لمعاوية وأهل الشام بواسطة هذا القصص . وقد عرف هؤلاء بالقصاصين . هذا في سوريا ، أما في مصر فقد بدأ نظام القصاصين الذي كانت ترعاه الدولة عام ٣٨ هـ فجعلت الدولة لهؤلاء مرتّبات شهرية مقابل حرصهم على الدعوة في اطار سياستها العامة ومذهبها الاسلامي ، وأما في العراق فقد تطورت رعاية الدولة وتوجيهها لحركة التربية الاسلامية مع ظهور المؤسسات التعليمية التي شيدتها الدولة ، ولما قامت في هذه المؤسسات ـ كبيت الحكمة ـ في بغداد ـ أنشطة اسلامية علمية واسعة واقتضى ذلك الاهتمام بالترجمة والنسخ اهتماما واسع النطاق ، كان الخلفاء قد أحكموا سيطرتهم على التوجيه العلمي الديني بشكل تام ، ولقد عرفت المؤسسات التعليمية مثل هذا التوجيه الرسمي في مصر في العهد الفاطمي ، وفي عهد « صلاح الدين » من بعده ، كما عرفت المؤسسات التعليمية في بغداد مثل هذا التوجيه ، في عهد « نظام الملك » الذي أنشأ المدارس النظامية ، و« المستنصر » الذي أنشأ المدرسة المستنصرية ، وكان كل من هؤلاء يعينّ المذهب الذي يقتضي الأخذ به في عملية التربية الاسلامية ويحدّد المنهج ويعدّ المعلمين ويدفع لهم الأجور السخية . والمبدأ هنا الذي يقتضي الاخذ به هو الاعتماد على معيار معين للتربية الاسلامية يتوافق مع المعيار العام لرؤية الوطن والدولة ، ذلك ان التربية الاسلامية في مفهومها وموضوعاتها ، هي تربية متعددة الميادين متّسعة الآفاق الى درجة لا يمكن معها أن يُلم بها التلميذ كلها أو يستوعب موضوعاتها جميعا ، ولا بد هنا من

مبدأ أختياري يصار الى الالتزام به ، وقد أخذت بهذا المبدأ المديرية العامة للاوقاف الاسلامية في لبنان عندما راحت في مطلع كل عام دراسي توجه الى اساتذة التربية الاسلامية تعميما تحدد فيه الاجزاء والسور التي ينبغي حفظها من القرآن الكريم بالنسبة لكل صف في المدارس الرسمية ، على ان هذا الاختيار بقي اختيارا كميا لنصوص من كتاب الله ، ولم يلحظ الجانب النوعي في اختيار هذه النصوص ، التي تنتقي موضوعات معينة موافقة لفهم التلميذ وسنّه ، ومناسبة لحاجته المرحلية الى العقيدة ، وملائمة للاطار الاسلامي والوطني العام ، كما هو متبع في تخطيط مناهج التربية الاسلامية في معظم الدول العربية والاسلامية ، ناهيك ان كتب التربية الدينية المقررة من قبل الجهات المسؤولة في الدوائر الدينية الاسلامية والموضوعة . بين أيدي التلاميذ في هذه المدارس لا تلحظ أبدا في مناهجها وموضوعاتها مبدأ الاختيار النوعي لمادة التربية الاسلامية في المدارس الرسمية . فلقد قررت الدوائر الدينية المسؤولة كتبا مدرسية للتربية الاسلامية تتراوح في درجة الجودة بين الرديء والممتاز من ناحية عرض العقائد والعبادات والسيَر وما الى ذلك من موضوعات اسلامية هامة ، فكان قرار هذه الدوائر يشمل من الكتب التي وصلت الينا ست سلسلات من الكتب الدينية يجري تقريرها مرة واحدة مع مطلع كل عام .

سلسلة الحديقة الدينية للاطفال : وهي تشمل قدرا مبسطا من العقائد والعبادات والتهذيب والقصص الاسلامي .

٢ ـ سلسلة الثقافة الدينية : وهي تتمة للسلسلة وللصفوف الاعلى ، وتشتمل بالتدرج على العقائد والعبادات وبعض من موضوعات الاخلاق الاسلامية وجوانب من السيرة الشريفة والتفسير وأعلام الاسلام .

٣ ـ سلسلة الهداية : وهي سلسلة مستقلة أخرى تتناول موضوعات العقائد والسيرة والتهذيب والعبادات الا انها تتناول في بعض اجزائها موضوعات اسلامية غير محلية هي ألصق بالمقالات الصحفية .

٤ ـ سلسلة الاسلام ديني : ومعظم اجزائها للاطفال وهي تتناول جانبا من العقائد

والعبادات والسير وبعض الموضوعات الاسلامية العامة الاخرى .

٥ ـ سلسلة التربية الاسلامية : وقد وضعت هذه السلسلة للمرحلة الابتدائية فقط بأسلوب مبسط وفي الموضوعات العامة السابقة نفسها .

٦ ـ مناهج الشريعة الاسلامية : وهي سلسلة وضعت للصفوف الثانوية وأغلب موضوعاتها ذو طابع عقدي يعتمد على المنهج القطعي التقريري في اقناع الطالب .

٧ ـ كتب متنوعة في التجويد قلما يعتمد المعلم او التلميذ عليها .

والملاحظ على هذه الكتب المقررة ، كما هو الحال بالنسبة لمقرر الحفظ في القرآن الكريم ، انها كتب مقررة بالنظر الى الكم لا الى النوع ، فظاهرة الكم واضحة في العدد الكثير المسموح بتداوله بين أيدي المعلمين والتلاميذ من هذه السلسلات ، وظاهرة الكم أيضا واضحة في كثرة الموضوعات التي تتزاحم في هذه الكتب بمعزل عن الاهداف والمناهج ووسائل التدريس اللازمة للتلميذ أو المتاحة أمام المعلم . وعلى كل حال اذا كانت هناك من ملاحظات مشتركة نقدية يمكن ان تسجل على هذه السلسلات فانه يمكن تسجيل ما يلي :

١ ـ ان هذه السلسلات تبقى مفيدة ، الا أن هذه الفائدة تختلف درجتها من سلسلة لاخرى .

٢ ـ تتميز كتب هذه السلسلات باختلاف أساسي في الميادين والموضوعات المتشعبة حتى بالنسبة للصف الواحد ، ففي سلسلة من هذه السلسلات تجد كتابا معينا لصف من الصفوف تختلف موضوعاته عما هو عليه في سلسلة اخرى في كتاب معين للصف نفسه .

٣ ـ تتفق هذه الكتب فيما بينها على اتباع المنهج التقرير القطعي في التدريس والاقناع الديني ، بعيدا عن استنهاض المبادرة العقلية والذهنية لدى الانسان كما هو عليه المنهج القرآني . فنلاحظ في بعض الكتب هذا المنهج واضحا في مثل هذه العبارة « الملائكة جند من جنود الله ، وهم من عالم آخر لطيف غيبي غير محسوس لنا ، فمنهم

محجوبون عنا ، وهم لا يأكلون ولا يشربون ، ولا ينامون ، بل أطهار أبرار لا يعلم عددهم الا الله خالقهم » . ومثل العبارة « وقد ثبتت العقيدة بالنصوص القطعية ، فلا دخل للعقل فيها بالتعيين والاختيار ، ولا عمل للاجتهاد فيها بالبحث والاستنتاج ، فالقرآن اختص بتحديد اصولها ، والسنّة قامت بتوضيح معالمها » . في الوقت الذي كان من الممكن فيه الوصول الى هذه الاسس عن طريق منهج عقلي مقنع ومبسط .

٤ ـ تتفق هذه الكتب على تحقيق غاية خلاصتها الحرص على ابقاء كتاب التربية الاسلامية اطول مدة ممكنة في سوق التداول المدرسي ، فيختار المؤلف من أجل ذلك الموضوعات الثابتة ، والمناهج الثابتة بحيث اذا مرت على الكتاب عشرات السنين ، يظل الكتاب معها صالحا للتدريس في كل زمان لذلك فهو يحرص على ان لا يتحدث عن المتغيرات العلمية والاجتماعية ليستدل او يستشهد بها على الحقائق الدينية المطروحة .

٥ ـ تتفق هذه الكتب على تحقيق غاية اخرى خلاصتها الحرص على صلاحية تدريس الكتاب في كل مكان من العالم العربي والاسلامي . ولقد ذهبت بعض هذه الكتب الى اعتبار ذلك علامة من علامات قوة الكتاب فنوهت به في المقدمة في الوقت الذي يمكن ان يعتبر ذلك علامة من علامات ضعفه ، فان يكون الكتاب المدرسي الاسلامي صالحا لكل البلدان فذلك يعني قطعاً انه غير صالح لاي بلد معين منها ، ذلك ان حرص المؤلفين على التركيز على عمومية الاسلام الصالح لكل زمان ومكان ينبغي ان لا ينسيهم الحرص على التركيز على خصوصية المسلم الذي يعيش في مكان معين وفي زمان معين . وعليه فان أبرز النواقص هنا في هذه الكتب التوجه الاسلامي المحلي بالنسبة للمناهج والموضوعات والاهداف المحلية في لبنان وما يعانيه من مشاكل طائفية خاصة وعربية مصيرية .

٦ ـ ان هذه الكتب غير المتناسقة فيما بينها ، والتي تشكل ، حتى بالنسبة للصف الواحد ، مساحة واسعة للاختيار غير الموجه في كتابة الموضوعات ، يمكن ان تعتبر هي الاخرى مجالا لاختيار اكثر اتساعا يمارسه معلمو التربية الاسلامية الذين تترك لهم في الاغلب الحرية التامة في الاعتماد على أي كتاب ، أو عدم الاعتماد على اي كتاب ، ولما كان

هذا التقدير الحر في اختيار الكتب والموضوعات مما هو مقرر على التلاميذ يختلف من معلم آخر ، فلنا ان نتصور ما يؤدي ذلك اليه من تفتيت للعملية التربوية الاسلامية نفسها .

ويبدو واضحا ان كتاب التربية الاسلامية لا يعتبر مشكلة فقط في المدارس الرسمية وحدها وانما يعتبر مشكلة اساسية في معظم المدارس الاسلامية الخاصة كذلك بحيث لاحظنا ان هذه المدارس قررت ، للخلاص من هذه المشكلة ، تدريس سلسلة كتب التربية الاسلامية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية . وان هذه المشكلة لتتضح بوجه خاص في مواقف الدوائر الاسلامية الدينية ذات العلاقة التي يبدو فيها التناسق والتنسيق على صعيد كتاب التربية الاسلامية مفقودا تماما كما هو واضح في المقارنة التالية :

الدائرة الدينية	هل توجه المعلمين الى مجموعة كتب	أو الى برامج معينة	ام تترك الحرية في ذلك للمعلم
أوقاف بيروت	نعم	لا	لا
أوقاف صيدا(الجنوب)	لا	-	نعم
أوقاف طرابلس	لا	لا	نعم
أوقاف عكار	لا	لا	نعم
لجنة التعليم الاسلامية الشيعية	نعم في الابتدائي والمتوسط	نعم في الثانوي	لا
باقي الجنوب	-	-	-
البقاع	-	-	-
جبل لبنان	-	-	-

أما وزارة التربية الوطنية فانها تشعر بالحاجة القصوى الى توحيد كتاب التربية الدينية في مدارسها ، فهي تتمنى توحيد كتاب التربية الدينية المسيحية ، كما تتمنى توحيد كتاب التربية الاسلامية في هذه المدارس لما تعاني منه ، على ما يبدو نتيجة لهذا التشتت

المنهجي ، من تشتت فكري وعقدي يؤدي بالنتيجة الى شكل من أشكال التصدع الوطني . ولقد تتبعنا هذه الرغبة في توحيد كتاب التربية الاسلامية على مختلف الصعد لقياس درجة الاحساس بوجود هذه المشكلة فكانت النتيجة التي قدمتها الاستمارات المعدة لهذا الغرض على مستويات مختلفة كما يلي :

على مستوى مدراء ومديرات المدارس الرسمية :

نسبة التلاميذ المسلمين لديهم . ٩٨,٧ ٪

النسبة من المدراء التي تعتمد مناهج معينة . ٣٨,٤٦٪

النسبة التي تعتمد كتابا معينا . ٥٢,٥٦ ٪

النسبة التي تطمح الى تحسين مستوى التعليم الحالي . ٨٩,٧٤ ٪

النسبة التي تريد أن يتفق على منهج معين . ٦٤,١٠ ٪

النسبة التي ترى اعتماد كتاب اسلامي موحد . ٧٣,٠٧ ٪

النسبة التي ترى اعتماد كتاب اسلامي مسيحي يتفق على المبادىء الخلقية المشتركة . ٥٠ ٪

على مستوى معلمي التربية الاسلامية :

الذين أجابوا أن الكتب الدينية المقررة تحقق الهدف من التربية الاسلامية . ٤٧,٥ ٪

الذين لاحظوا أن هناك مصادمة بين المعلومات الدينية المقررة ، والاهداف الوطنية في لبنان . ٧٠ ٪

الذين رأوا ضرورة ادخال موضوعات جديدة على المنهج ذات أهداف عربية . ٥٥ ٪

الذين اقترحوا توحيد كتاب التربية الاسلامية . ٩٧ ٪

على مستوى التلاميذ :

وقد وجهت الاستمارات المعدة على هذا الصعيد الى مجموعة من التلاميذ ومجموعة

من التلميذات الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ ـ ١٦ سنة في الصفين الرابع تكميلي والاول ثانوي في مدارس مختلفة . وقد لحظت هذه الاستمارة جانبا خاصا يتعلق باختيار المعلومات الدينية المستمدة من الكتب الموضوعة بين أيدي التلاميذ في هذين الصفين فكانت العلامة تتراوح لدى الجميع ما بين ٩ و١٨ على عشرين وهو مؤشر جيد بالاجمال ، وكانت باقي المؤشرات جيدة وذات دلالة على حرص هؤلاء الفتيان والفتيات على تعلم الدين الاسلامي والاستزادة منه من ناحية ، وعلى عدم الثقة بكتاب التربية الاسلامية والانصراف عنه من ناحية أخرى . ويمكن تلخيص المؤشرات بما يلي :

الموضوع	النسبة المئوية من الذكور	النسبة المئوية من الاناث
الذين يشعرون أنهم يعرفون دينهم بشكل مقبول	٪ ٦٤	٪٥٢,٥
الذين يرغبون في ابقاء ساعة الدين الاسبوعية ويحرصون على حضورها .	٪ ٩٦	٪ ٩٣
الذين يواظبون على الصلاة .	٪ ٥٦	٪ ٥٢
الذين يواظبون على الصوم	٪ ٩٧,٥	٪ ٧٦
الذين يرتاحون الى مدرّس الدين	٪ ٩٦	٪ ٩٣
الذين يرون ان المعرفة الدينية مفيدة	٪ ٩٦	٪ ١٠٠
الذين يحبون الاستزادة من المعرفة الدينية	٪ ٩٦	٪ ٩٧,٥
الذين يصلون الجمعة	٪ ٦٤	٪ ٥٢
الذين ينتمون الى احزاب سياسية	٪ ٨	صفر ٪
الذين ينتمون الى حركات دينية	٪ ١٦	٪ ١٢
الذين يعتمدون على كتاب معين من المقررات	٪ ٢٠	٪ ٢٦

ان المؤشرات ذات الدلالة الاسلامية المشجعة هي النسب المئوية المرتفعة بين التلاميذ والتلميذات التي تؤكد حرص هؤلاء الفتيان والفتيات على تعلم الدين الاسلامي والاستزادة منه والنظر اليه على أنه الملاذ المفيد النافع في الحياة ، والتي تدل أيضا على حرصهم على اداء الفرائض كالصوم والصلاة . وفي ما يتعلق بكتاب التربية الاسلامية المقرر فانه من الواضح ان هؤلاء التلاميذ الحريصين على الاسلام عقيدة وعبادة لا يحرصون على كتاب التربية الاسلامية الموضوع بين ايديهم .

على مستوى أولياء التلاميذ :

الذين يهتمون بتربية ابنائهم تربية اسلامية صحيحة	٪ ٩٣,٠٥
الذين لا يعتقدون ان ساعة اسبوعية للتربية الاسلامية تكفي	٪ ٨٠,٥
الذين يتضايقون من عدم اهتمام ابنائهم بدينهم	٪ ٨٧,٥
الذين يعتبرون ان أمام التربية الاسلامية معوقات	٪ ٦٥,٥
الذين يحضون ابناءهم على ممارسة الفرائض	٪ ٨٠,٥
الذين يتجاوب ابناؤهم مع توجياتهم للتمسك بالاسلام	٪ ٦٨,٥
الذين يرون في تطور عملية التربية الاسلامية أثرا ايجابيا على سلوك الابناء .	٪ ٦٢,٥
الذين عرفوا أهداف التربية الاسلامية بتعريفات قريبة من الصحة .	٪ ٥٢,٦
الذين هم غير راضين عن المناهج والكتب .	٪ ٥٢,٦
الذين يرون ان عملية التربية ينبغي ان تتغير باتجاه الاحسن .	٪ ٦٨
الذين رفضوا أن تنحصر مناهج التربية الاسلامية في الموضوعات الاخلاقية فقط .	٪ ٦٨,٠٥

ومن خلال المواقف والآراء السابقة يتضح أن هناك رغبة على مختلف المستويات والصعد تعبر عن ارادة التمسك بالتربية الاسلامية في المدارس الرسمية وارادة زيادة

الساعة الاسبوعية المقررة لها والعناية بها ، وارادة وضع مناهج اسلامية واضحة ووطنية وارادة لوضع كتاب للتربية الاسلامية موحد . ومن الواضح ان هذه الارادة ليست صعبة التحقيق اذا توفرت لها النية الصادقة والعزم الاكيد والادارة العلمية الجادة . والمثل على ذلك واضح يؤخذ مما هو متبع في معظم البلدان العربية المجاورة ، وأقرب الامثلة هو نظام التربية الاسلامية المتبع في الجمهورية العربية السورية ، الذي توصّل الى وحدة المنهج ووحدة الكتاب مما هو واضح في ما يلي :

النموذج السوري :

ومناهج التربية الاسلامية المقررة في المدارس الرسمية في الجمهورية العربية السورية هي أقرب المناهج التي يمكن أن يضرب بها المثل في هذا المجال نظرا لانها مناهج متبعة ، وكتبها معتمدة في كثير من المدارس الخاصة في الجمهورية اللبنانية . والمناهج والكتب في الجمهورية العربية السورية المعتمدة في المدارس الرسمية ، وربما الخاصة أيضا ، لا تصدر الا عن وزارة التربية وبشكل ديناميكي متحرك ، أي أنها عرضة للتغيير واعادة النظر في ملاءمتها للمتغيرات الاجتماعية والسياسية كل بضع سنوات ، وتتألف لجنة لهذا الغرض في الوزارة ، فتطرح المتغيرات المنهجية على المؤلفين المسلمين في نظام أشبه بنظام المباراة لتأليف سلسلة من كتاب التربية الاسلامية الموحد معتمدا على الاصول الاسلامية بعيدا عن التفرقة المذهبية ، على أن تعتمد نصوص القرآن والحديث فيه والموضوعات الاسلامية الاخرى على الاختيار المنهجي الموجه باتجاه وحدة الاسلام ووحدة المسلمين ووحدة الوطن وأهدافه وسلامته . وتقرأ اللجنة الكتب المرشحة فتقرر ما ترى منها صالحا لتحقيق هذه الاهداف المشتركة فتشتري حق الطباعة والنشر من المؤلف وتطبع سلسلات الكتب وتبيع اجزاءها للتلاميذ باسعار زهيدة .

وفي كتب المرحلة الثانوية (١٩٨٠ ـ ١٩٨١) مثلا نلاحظ وضوحا في منهجية العرض لموضوعات الكتب تعتمد على ما يلي :

١ ـ التسلسل والتكامل والتدرج في الموضوعات خلال كتب السنوات الاولى والثانية والثالثة الثانوية .

٢ ـ تتضمن هذه الكتب نصوصا مختارة من القرآن الكريم في ما خص قسم الاستحفاظ وفي ما خص قسم التلاوة مع التفسير المناسب لهذه النصوص التي كان اختيارها على أساس العناوين او الموضوعات كموضوعات عبادة الله ، والايمان بالله ، والاعتماد على الله ، والجهاد . وكذلك فان هذه الكتب تتضمن أحاديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم اختيرت على أساس الموضوعات الملاءمة لزمان معين ومكان معين مع الحفاظ على المبادىء العامة التي ينبغي أن يأخذ بها المسلم في كل زمان ومكان ، والمثل عن ذلك الحديث المتعلق بوجوب العمل بالسّنة ، والحديث الذي يبين كيف أن الاسلام يكافح الغش ، والحديث المتعلق بجهاد المرأة . والى جانب النصوص القرآنية نرى في هذه الكتب اهتماما كبيرا بالبحوث الاسلامية كمصادر التشريع في الاسلام ونظام الاسرة وحقوق الانسان وقسما خاصا بالتراجم يعرض لكبار الشخصيات الاسلامية كالامام البخاري والامام مسلم ، وقسما يتعلق بالاخلاق الاسلامية بما يتناسب مع المرحلة التي تمر بها الامة كموقف الاسلام من التجسس ، وآفات اللسان . ومن استعراضنا لعناوين بعض الموضوعات في كتاب التربية الاسلامية المقرر في الصف الثالث الثانوي ، وهو نهاية المرحلة الثانوية ، يتضح الى أي حد يمكن مواءمة برامج التربية الاسلامية مع الظروف المحلية المتغيرة مما يجعل هذه البرامج واضحة الاهداف محددة الاغراض تسير باتجاه السياسة العامة للدولة من غير مساس بالمبادىء والقيم الاسلامية الثابتة . ومن هذه العناوين مثلا .

مع التفسير في التلاوة :

١ ـ نقض أهل الكتاب للعهود والمواثيق ومناقشتهم في بعض عقائدهم .

٢ ـ عناد بني اسرائيل .

٣ ـ عقوبة الفساد في الارض وبعض صفات اليهود المفسدين .

٤ ـ وجوب موالاة الله ورسوله (والنصوص القرآنية في ما سبق مأخوذة من سورة المائدة) .

٥ ـ معجزات عيسى عليه السلام .

٦ ـ عاقبة التخلف عن الجهاد .

وقد اختيرت نصوص لهذه الموضوعات مع التفسير . أما في ما يتعلق بالحديث فقد اختيرت أحاديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستشهاد بها مواءمة مع المرحلة السياسية الراهنة وكتبت حولها موضوعات تشرحها وتركز عليها ، كفضل الجهاد في سبيل الله ، والعمل جهاد ، وفضل الجهر بالحق ، والتكافل الاجتماعي في الاسلام ، ويأتي قسم البحوث بعد ذلك ليتمم هذا المسار الاسلامي الوطني عندما يعرض بالبحث لمثل الموضوعات التالية : الحضارة الانسانية في الاسلام ـ الاسلام والعرب ـ الجهاد في سبيل الله ـ نظام المال في الاسلام ـ العمل في الاسلام ـ التكافل الاجتماعي في الاسلام . فاذا قارنا هذا الاختيار المنهجي الموجه في كتاب التربية الاسلامية الموحد المعتمد في سوريا مع مجموعة الكتب المتعددة وغير المنهجية المقررة في لبنان لوقفنا على درجة الفوضى والتشتت التي تعانيها عملية التربية الاسلامية في المدارس الرسمية في لبنان .

معلمو التربية الاسلامية :

ومعلمو التربية الاسلامية في هذه المدارس يشكلون جزءا اساسيا في هذه المشكلة الاسلامية التربوية ، ولقد اعددنا بالنسبة لمعلمي التربية الاسلامية استمارة خاصة بهم وزعت على ٥٤ معلم ومعلمة من بينهم ٣٣ معلما و٢١ معلمة كان من بينهم ٥٢ لبناني (١) سوري (١) مصري وتتراوح أعمارهم بين ١٩ ـ ٧٠ سنة ، ٢٤ منهم يحملون شهادات جامعية و١٧ شهادات ثانوية و١٢ شهادات متوسطة و١ شهادة الدراسة الابتدائية ، ويتقاضون مبلغا مقطوعا عن تدريس الساعة الواحدة يتراوح بين ٦ ـ ٨ ـ ١٠ ليرات لبنانية (اجرة الساعة لأية مادة أخرى تتراوح بين ١٨ ـ ٣٥ ليرة) ولا يتقاضون رواتب عن أشهر الصيف ولا يتمتعون بأية ضمانات اجتماعية أو صحية ومع ذلك فان هناك فائضا في معلمي التربية الاسلامية في طرابلس مثلا ونقصا في صيدا مما يدل على عدم التنسيق وفقدان التكامل ، فان انعدام الضمانات المذكورة للمعلمين أدى الى انخفاض نسبة المتفرغين منهم للتدريس الديني في المدارس الحكومية فبلغت نسبة

المتفرغين ٣١,٥ ٪ . ويبدو ان هؤلاء المعلمين يعانون من مشاكل مختلفة مع التلاميذ اما بسبب الكتب او البرامج او عدم الكفاية العلمية او الافكار الحزبية المنتشرة بين التلاميذ ، فقد قال ٥٩٪ من المعلمين بأن لدى التلاميذ مشاكل خاصة بهم وان انتماءهم للأحزاب امر مزعج اما نسبة المعلمين الشاكين من تلاميذهم بسبب استهتارهم بالمادة الدينية وسلوكهم ازاءها فبلغ ٧٤٪ ، وإذا قارنا هذه النتيجة بالنتيجة التي كشفت عنها الاستمارات الموجهة الى التلاميذ من حيث الحرص على مادة التربية الاسلامية ورغبتهم في الاستزادة منها ، أدركنا ان المشكلة تكمن عند معلم التربية الاسلامية ، وليس عند التلميذ في اي مكان ويبدو أن ذلك راجع الى فقدان الاعداد التربوي لدى معلم التربية الاسلامية بشكل عام من ناحية والى ضعف العلم بالاسلام ، حتى عند قسم كبير من اولئك الذين يحملون الشهادات الجامعية الدينية وعلى كل حال فان الجدول التالي يمكن أن يساعد على كشف هذه الظاهرة :

الادارة الدينية	عدد معلميها	عدد الجامعين الدينيين منهم	عدد الجامعيين من كليات اخرى	عدد خريجي المعاهد الثانوية	عدد حاملي البكالوريا الثانية	عدد حاملي الاعدادية	عدد حاملي الابتدائية	عدد الذين لا يحملون شهادات
أوقاف بيروت	٦٠	١٥	٥	٧	١١	٦	١٠	٦
أوقاف طرابلس	٧٠	١٥	٤	٢٢	١	٣	٤	٢١
أوقاف صيدا	١٣	٢	١	١	٤	٢	٢	١
المركز الاسلامي (عكار)	٥٠	١٤		١١	٦			١٩

أما لجنة التعليم الديني الاسلامية الشيعية فلديها (٦٠) مدرسا والمديرية العامة للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى لديها (٩) مدرسين تخرجوا في النجف الاشرف او قم أو لبنان ولا توجد لديهم الشهادات الدينية بشكل عام .

أما رأي مدراء المدارس في مستوى معلمي التربية الاسلامية فيمكن تلخيصه في ما يلي :

الذين افادوا ان مستوى معلمي التربية الاسلامية ممتاز ٤٨ ، ٢٩ ٪

الذين افادوا ان مستوى معلمي التربية الاسلامية جيد جدا ١٦,٦٦ ٪

الذين افادوا ان مستوى معلمي التربية الاسلامية جيد ١٩,٢٣ ٪

الذين افادوا ان مستوى معلمي التربية الاسلامية ضعيف ٢,٥٦ ٪ .

الذين افادوا ان مستوى معلمي التربية الاسلامية ضعيف جدا ١,٢٨ ٪ .

أما النسبة الباقية من المدراء فلم تشأ الادلاء برأيها في معلمي التربية الاسلامية في مدارسهم .

سمات المشكلة الراهنة :

والخلاصة التي يمكن ان ننتهي اليها هي أن التربية الاسلامية في المدارس الحكومية الرسمية تعتبر اليوم ليس من أبرز المشكلات الاسلامية فحسب وانما من أبرز المشكلات اللبنانية الوطنية كذلك . وأبرز عناصر هذه المشكلة يمكن تلخيصها في ما يلي :

١ ـ فقدان مناهج التربية الاسلامية .

٢ ـ كثرة الكتب المقررة وعدم الاعتماد على كتاب موحد .

٣ ـ العجز عن المواءمة بين الاهداف الاسلامية والاهداف الوطنية في برمجة عملية التربية الاسلامية .

٤ ـ تخلف تعليم العقيدة الاسلامية عن الاساليب التعليمية الحديثة وعدم الاستفادة من المنجزات العلمية كوسيلة مقنعة من وسائل نشر العقيدة .

٥ ـ عجز التقاط القواسم الاسلامية المشتركة القائمة بين شتى المذاهب الاسلامية على صعيد التأليف والتوجيه وارشاد المعلمين ، بشكل يساعد على اعتماد خطة اسلامية موحدة للتربية الاسلامية بالنسبة للمذاهب الاسلامية جميعا .

٦ ـ فقدان التنسيق بين الادارة الدينية الاسلامية ووزارة التربية الوطنية .

٧ ـ الاقتصار على ساعة واحدة في الاسبوع للتربية الاسلامية في المدارس الحكومية .

٨ ـ فقدان المستوى العلمي والمهني عند معظم المربين الذين يضطلعون بمسؤولية التربية الاسلامية في المدارس .

٩ ـ فقدان الضمانات الاجتماعية ورواتب أشهر العطلة الصيفية التي من المفروض أن تؤمن لمعلمي التربية الاسلامية .

١٠ ـ انخفاض الموازنات المرصدة في الادارة الدينية المخصصة لمعلمي التربية الاسلامية في المدارس الحكومية وطبيعي ان اصلاح هذا الوضع يتلخص في ضرورة العمل على هذه السلبيات العشر لتخطيها بايجابيات عشر مضادة . وهنا نقترح على لجنة « الصياغة » لتحويل هذه السلبيات الى قرارات ايجابية كالتوصية باقرار الضمانات الاجتماعية والصحية ورواتب اشهر العطلة الصيفية لاساتذة التربية الاسلامية

ونحن اذا كنا نريد أن نحل هذه المشكلة فمن الممكن أن يبدأ ذلك من النقطة الاخيرة وهي تأمين الموازنات اللازمة لتطوير وتنمية عملية التربية الاسلامية في المدارس الرسمية ، وذلك يقتضي ان نأخذ في حسابنا ضرورة زيادة ساعة واحدة فقط في الاسبوع للتربية الدينية على الساعة الحالية المقررة وذلك يقتضي النظر في الجدول التالي :

(مع ملاحظة أن بعض المدارس الرسمية اغلقت بسبب الاحداث ولم تحسب في هذا الجدول) .

المحافظة	المجموع الحالي لساعات الدين في المحافظة	الحصة الحالية من الساعات لتعليم الدين الاسلامي	مضاعفة هذه الحصص بعد الزيادة	العدد اللازم من المعلمين بمعدل ٢٢ حصة اسبوعيا للمعلم
محافظة بيروت الكبرى	١٥٦٧	٩٤٠	١٨٨٠	٨٦
محافظة لبنان الشمالي	٣٤٦١	٢٠٧٦	٤١٥٢	١٨٩
محافظة لبنان الجنوبي	٢٦٠٢	١٥٦١	٣١٢٢	١٤٢
محافظة البقاع	٣٣٦٧	٢٠٢٠	٤٠٤٠	١٨٤
محافظة جبل لبنان	٢٦٥٧	١٥٩٤	٣١٨٨	١٤٥
المجموع	١٣٦٥٤	٨١٩١	١٦٣٨٨	٧٤٦

فالحاجة اذن الى ٧٤٦ معلم للتربية الاسلامية في المدارس الرسمية .

واذا كان متوسط راتب الاستاذ اليوم هو (١٠٠٠) ليرة لبنانية شهريا أي (١٢٠٠٠) ل . ل سنويا فان تكاليف أجور المعلمين السنوية تبلغ : ٧٤٦ × ١٢٠٠٠ ٨,٩٥٢٠٠٠ ل . ل . ثمانية ملايين وتسعماية واثنين وخمسين الف ليرة لبنانية في السنة يضاف اليها المصاريف الادارية والتفتيش والاعداد فتبلغ كلها حوالي عشرة ملايين ليرة لبنانية في العام .

التساؤل الآن هو من يؤمن هذا المبلغ ومن يؤمن الادارة ومن يؤمن الاعداد والتفتيش ؟ نحن نرى ان هذه كلها اسئلة لاحقة يمكن طرحها فيما بعد ذلك ان السؤال الاكثر إلحاحاً يبقى هو التالي : من يقوم بأي مبادرة لحل هذه المشكلة . اننا نعتقد أن المبادرة الاولى مطلوبة من الدوائر الدينية ذات العلاقة دون غيرها .

حلول ومقترحات :

هذا ، ولما كانت مشكلة التربية الدينية ، اسلامية ومسيحية في المدارس الرسمية تشكل جزءا من مشكلة وحدة التوجيه الديني العام في البلاد ، فان الاقتراح الذي يمكن ان نتقدم به ، من خلال هذا المؤتمر ، هو أن تنشيء الدولة ، في اطار الاصلاحات السياسية المرتقبة ما يمكن ان يسمى « بالمجلس الوطني للشؤون الدينية » يكون تابعا من الناحية التنظيمية لرئيس مجلس الوزراء ، على ان تتمثل فيه المؤسسات الرسمية الاسلامية والمسيحية ، ويعطى هذا المجلس كامل الصلاحيات ، كما هو الحال بالنسبة للمصالح المستقلة ، وذلك من أجل العمل على رسم السياسة الدينية في البلاد على مختلف الصعد الاجتماعية والاعلامية والتربوية وما اليها ، وعلى أن تضع اللجنة التحضيرية لهذا المجلس نظاما خاصا يلتزم به ويسير بمقتضاه . وفي اطار أهداف هذا المجلس وعن طريقه تقرر المؤسسات الاسلامية الرسمية الممثلة فيه السياسة الاسلامية المرحلية للتربية الاسلامية في المدارس الرسمية على أن تضع في حسابها ضرورة الاخذ بالمبادىء التالية :

أولاً : توحيد مناهج التربية الاسلامية والعمل على مواءمة أهدافها مع أهداف التربية الوطنية على أساس الاخذ بمبدأ مراعاة شمولية الاسلام من ناحية وخصوصية المسلم اللبناني من ناحية اخرى .

ثانياً : توحيد كتاب التربية الاسلامية في المدارس الرسمية في كل المراحل .

ثالثاً : اخضاع كل العاملين في مجال التربية الاسلامية في المدارس الحكومية لادارة اسلامية مشتركة ، واعداد مشترك وارشاد وتوجيه مشترك .

رابعاً : العمل والتنسيق مع وزارة التربية الوطنية ، على اعتماد سياسة موحدة للتربية الدينية في المدارس الرسمية ، والتزام جميع المؤسسات الاسلامية والمسيحية بها ، التزاما وطنيا واضحا .

خامساً : تحميل وزارة التربية الوطنية كل الاعباء المالية والادارية الناتجة من جراء تدريس مادة التربية الدينية في مدارسها ، مع الاحتفاظ بحق كل مؤسسة دينية ممثلة في

المجلس الوطني المذكور اعلاه ، في تعيين المدرسين ومراقبة اعمالهم ، وفق النظام الخاص الذي يعتمده المجلس .

وبعد .

فان مسؤولية التربية الدينية في المدارس الرسمية تبقى مسؤولية وطنية ، بالقدر الذي هي فيه مسؤولية اسلامية . وان البدء بوعي هذه المسؤولية الكبرى هو الخطوة الاولى في طريقنا لتحمل كل تبعاتها .

دور الاعلام الاسلامي ازاء المقدسات والقضايا الاسلامية وطرق مناصرتها

« بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الاول للاعلام
الاسلامي من ٢١ ـ ٢٣ شوال ١٤٠٠ هـ .
١ ـ ٣ سبتمبر أيلول ١٩٨٠ م . » .

منذ الحرب العالمية الاولى بدأت الامة الاسلامية تجتاز اخطر المراحل وادقها وذلك عندما تعرضت الدولة الاسلامية العثمانية المترامية الاطراف الى الإنحلال والتفكك ثم الانهيار بفعل المؤمرات والمطامع الاجنبية التي كان هدفها الاول القضاء على دولة الاسلام وتفتيت وحدة المسلمين تمهيدا للسيطرة على بلادهم واستنزاف خيراتهم وكسر نفوذهم الى الابد . من اجل هذا رفعت الدول الاجنبية شعار البحث في تركة الرجل المريض . ولم يكن الرجل المريض في ذلك الحين الا الدولة الاسلامية ، ولم تكن التركة الا الشعوب والاراضي والخيرات الاسلامية ، ولم تكد الحرب العالمية الاولى تنتهي ، حتى جاءت معاهدة سايكس بيكو لتكرس انهيار وحدة المسلمين السياسية ، وتمكن للدول الاجنبية ، عدوة الاسلام والمسلمين ، كل اسباب السيطرة والتسلط على اجزاء موزعة من بلاد المسلمين ، وكان ابرز ما انتهت اليه هذه الحرب ما يلي :

١ ـ القضاء على الخلافة الاسلامية .

٢ ـ تجزئة الدولة الاسلامية الى دويلات .

٣ ـ خلق صدام دائم بين العروبة والاسلام .

٤ ـ وقوع الدويلات العربية والاسلامية تحت النفوذ الاجنبي .

٥ ـ ابدال نظام الحكم الاسلامي بنظام الحكم العلماني في الدولة الاسلامية المهزومة .

٦ ـ التمهيد لزرع الدولة الصهيونية في فلسطين بمقتضى وعد بلفور .

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتكرس هذه النتائج التي انتهت اليها الحرب العالمية الاولى وكان قيام الدولة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨ ابرز سمات هذه المرحلة العدوانية الاجنبية على الاسلام والمسلمين ، بحيث جرت هذه الدولة الى المنطقة معها كل اشكال الابتزاز والسيطرة الاجنبية .

ان هذه الممارسات العدوانية من قبل الدول الاجنبية والصهيونية العالمية حيال العالم العربي والاسلامي والموزعة على طول الخط الزمني الممتد منذ بداية الحرب العالمية الاولى الى الحرب العالمية الثانية وصولا الى الحروب العربية الاسرائيلية المحدودة هي التي تحدد بشكل واضح وصريح الجهة المعادية للاسلام والمسلمين وتفرض على الوعي الاسلامي والعربي ، وبالتالي على الاعلام الاسلامي تحديد هذا العدو واسلوب التعامل معه ، بمنطق الصراع نفسه الذي يعتدى فيه على الاسلام والمسلمين في كل زمان ومكان .

وينبغي ان يكون واضحا ان الصراع العالمي اليوم هو صراع ايديولوجي في الاساس ، ولكن هذا الصراع ما يلبث ان يترجم الى صراع عسكري تارة ، او اقتصادي تارة اخرى ، او اعلامي تارة ثالثة ، وانه يبقى من الواضح ايضا ان الصراع العالمي الايديولوجي مهما اشتد او تناقض بين المعسكرات الايديولوجية ، وخاصة بين المعسكرين الكبيرين الرأسمالي والشيوعي فانه يبقى في الوقت نفسه خاضعا لتوازن القوى ، وسيطرة الرعب ، وبالتالي للتخفيف من ظاهرة الحدة والتناقض الى درجة الاتفاق الدولي بين المعسكرات المتصارعة ايديولوجيا كما حصل في اتفاقيتي سالت ١ وسالت ٢ . كما انه يبقى من الواضح ان هذه الاتفاقات الدولية بين المتناقضات لا تلغي ابدا التناقض الرئيسي بينها من جهة وبين عالم الاسلام والمسلمين من جهة اخرى بل هي على العكس وعلى الرغم من الظواهر فان الدولتين العظميين تكونان بهذه الاتفاقات قد امتلكتا الفرصة الكاملة للاتفاق على استراتيجية عدوانية تتوجهان بها الى المحاور الاسلامية ذات المقدسات والقضايا الاسلامية الحيوية ، وآية ذلك انه لم يمض عام على الاتفاق علىّ بنود معاهدة سالت ٢ بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي الا وكانت القوات الروسية تغزو افغانستان والقوات

الاميركية تغزو منطقة الخليج والكنيست الصهيوني يعلن عن قانونه بضم بيت المقدس والمسجد الاقصى الى سيطرته ونفوذه . وليس من قبيل الصدفة ابدا ان يرافق هذه الهجمة الشرسة على بلاد الاسلام والمسلمين وفي السنوات القليلة الماضية بشكل خاص اضطرابات طائفية ومذهبية وقومية تضع محاور المنطقة الاسلامية موضع الالتهاب والقلق والتوتر مما يجعلها اكثر قابلية للابتزاز والسيطرة الاجنبية ، وهو الهدف الحقيقي الذي تسعى الى تحقيقه القوى الكبرى في العالم ، ليس من اجل استنزاف الثروات الاسلامية فحسب ، بل من اجل استهداف وتحجيم الاسلام نفسه ، الذي اثبت انه البديل الحتمي لكل الايديولوجيات المتصارعة . من هنا شعرت كل قوى السيطرة العالمية بان ايديولوجياتها اصبحت مهددة ، بفعل اليقظة الاسلامية الراهنة التي تستمد من عراقة اصيلة ، وحضارة زاهرة ، ومدنية متفوقة ، فاذا بقوى السيطرة الاجنبية العالمية تفتعل الاحداث المذهبية والطائفية في البلاد الاسلامية الممتدة من تركيا الى باكستان والهند ، ومن سوريا الى لبنان ، ومن مصر الى ليبيا الى تونس الى المغرب الى الجزائر حتى ان شبه الجزيرة العربية لم تسلم من مثل هذه الاضطرابات بل لم يسلم المسجد الحرام في مكة المكرمة من مثل هذه المؤامرات حينما تعرض على يد فئة باغية مجرمة للعدوان المسلح في مطلع العام الهجري الحالي حيث دنس المسجد الحرام وأريقت دماء الحجاج والمصلين والابرياء في باحة المسجد الشريف . وانه لمما يدفع المرء الى الاعتقاد ان جريمة العدوان على المسجد الحرام ليست الا حلقة في سلسلة هذا العدوان المستمر المثلث من قبل الرأسمالية والشيوعية والصهيونية على الاسلام والمسلمين . ان جريمة العدوان على الحرم المكي اتت بعد فترة زمنية بسيطة نسبيا من تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن حينما قال « اننا نحن الاسرائيليين لنا حق صريح في الكعبة لان جدنا ابراهيم هو الذي بناها » .

ويبدو واضحا من خلال هذا الكلام ، ومن خلال الاحداث التي مهدت له ، او الاحداث التي تلته بعد ذلك وعمت المنطقة الاسلامية باسرها ، ان العلاقة بين العدوان على المقدسات الاسلامية من ناحية والقضايا الاسلامية من ناحية اخرى علاقة وطيدة بشكل يمكن القول معه ان العدوان على القضايا الاسلامية ، كوحدة المسلمين ، وحرية المسلمين ، وثروات المسلمين ، انما تستتبع بالضرورة العدوان على المقدسات

الاسلامية ، كالمسجد الاقصى والحرم المكي والحرم النبوي . من هنا فانه لا يمكن الفصل ابدا في قضايا المسلمين بين الجانب الديني والجانب السياسي والجانب الاقتصادي او الاجتماعي او التربوي او ما الى ذلك . بل لا بد من العمل على اعتبار قضية المسلمين قضية واحدة في كل مكان وهي قضية التحرر والتحرير الاسلامية على كل الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية . واذا كان التركيز على المقدسات الاسلامية ومناصرتها امرا ضروريا . وهو كذلك في كل حين ، فذلك لان هذه المقدسات المتمثلة في المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال الا اليها ، انما هي الرموز الاسلامية المقدسة التي تسقط معها عزة الاسلام اذا سقطت ، وتدنس معها كرامة المسلمين اذا دنست ، وتتهاوى معها وحدة المسلمين اذا استهين بها وتركت للمعتدين والمجرمين الآثمين . قال الله تعالى في مطلع سورة الاسراء « سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذا » فالكتاب والسنة كلاهما يؤكد على امرين اولهما قدسية هذه المساجد وثانيهما الوحدة القائمة بين هذه المقدسات وهي وحدة روحية مادية في الوقت نفسه ، لا يمكن الفصل فيها بين مسجد وآخر ، ولا يمكن فيها مناصرة حرم من دون مناصرة الحرمين الباقيين . واذا كان الاعداء قد فطنوا لهذه الوحدة العقدية الاسلامية التي تربط بين هذه المساجد المقدسة الثلاثة فحاولوا الاستيلاء عليها واحدا واحدا ، واذا كان مناحيم بيغن بعد سيطرته على المسجد الاقصى راح يتطلع للسيطرة على الحرم والكعبة في مكة المكرمة ، فان الافرنج من قبله الذين سيطروا على بيت المقدس وعلى المسجد الاقصى راحوا يتطلعون هم ايضا للسيطرة على المقدسات الاسلامية في شبه الجزيرة العربية ، والشاهد على ذلك ما ذكره قاضي القضاة مجير الدين الحنبلي في الانيس الجليل بتاريخ القدس والخليل من ان الافرنج عندما استولوا على بلاد الشام اقاموا على الكرك واحدا منهم يدعى البرنس ارباط وكان هذا الطاغية يتعرض للحجاج القاصدين مكة لما كان يتميز به من عداوة للمسلمين ومن طمع في المقدسات الاسلامية ، ومن ميل للشر والعدوان والحروب . وكان في سنة ٥٨٣ للهجرة قد عزم على اسر الحجاج والتنكيل بهم فلما احس بنزول صلاح الدين اليه عاد من

حيث اتى واعتصم بحصنه حيث كان يقيم . وكان البرنس ارباط هذا قد غدر بقوم من المسلمين كانوا يعبرون في منطقة له عليها سلطان فقتلهم على الرغم من مناشدتهم وتذكيرهم له بالصلح الذي قام بين الافرنج ونفر من المسلمين فقال ما يتضمن الاستخفاف والتحقير بالنبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وقصد السير الى المدينة المنورة طامعا في الاستيلاء على الحرم النبوي ، كما قصد السير الى مكة المكرمة طامعا في الاستيلاء على الحرم المكي ، وكان ذلك في عام ٥٧٨ للهجرة حيث تم له تجهيز جيش للسير به الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لينبش قبره الشريف وينقل جسده الكريم الى بلاده ويدفنه عنده ولا يمكن المسلمين من زيارته الا بجعل . وكان البرنس ارباط هذا صاحب الكرك فجهز السفن وحملها عن طريق البر الى بحر القلزم واركب فيها الرجال يريدون المدينة الشريفة ، فلما بلغ السلطان صلاح الدين الايوبي الخبر ، وهو ما زال على حوران ، بعث الى نائبه في مصر سيف الدولة بن المنقذ يأمره بتجهيز جيش خلف العدو ، فسار الجيش الاسلامي في طلبهم حتى ادركهم ولم يكن بينهم وبين المدينة الشريفة الا مسيرة يوم واحد ولحق الجيش الاسلامي بقيادة حسام الدين لؤلؤ الحاجب بالافرنج الى رأس جبل اعتصموا به فقبض عليهم وقيدهم وحملهم الى القاهرة فتولى قتلهم الصوفية والفقهاء وارباب الديانة ، واراد حسام الدين ان يرد التحدي بغزو الكعبة بالتحدي من جنسه فساق رجلين من اعيان الافرنج الى منى ونحرهما هناك كما تنحر البدن التي تساق هديا الى الكعبة . اما القائد المسلم البطل ، الملك الناصر صلاح الدين الايوبي رحمه الله والذي كان وراء هذا النصر الكبير ، فقد سار بنفسه على رأس جيش باتجاه الفرنجة ، فقتل منهم من قتل ، وأسر من اسر ، وكما وقع البرنس ارباط اسيرا بين يديه ، قرّعه الملك العادل على غدره وجوره وذكّره بجريمته في الاعداد للسير الى الحرمين الشريفين في شبه الجزيرة ثم استل سيفه باسم الاسلام وضرب عنقه وقال « لما غدر غدرنا به لانه تجاوز الحد وتجرأ على الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه » . وفي الخامس عشر من شهر رجب عام ٥٨٣ للهجرة تم للناصر صلاح الدين فتح بيت المقدس وهو يقول : « لا آخذها الا بالسيف مثل ما اخذها الافرنج من المسلمين » .

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نذهب الى استنتاج جملة من الحقائق التي لا يمكن

تجاهلها ، والتي يمكن ان تشكل المرتكزات الاساسية للعمل الاسلامي العام ، وللاعلام الاسلامي بشكل خاص ، فاما هذه المرتكزات فيمكن تلخيصها في ما يلي :

اولا ـ ان المقدسات الاسلامية عامة ، والمساجد المقدسة الثلاثة خاصة ، الحرم المكي ، والحرم النبوي ، والمسجد الاقصى ، هي وحدة مقدسة لا تتجزأ ، والعدوان على حرم منها هو عدوان عليها جميعا ، وعدوان على رمز العقيدة الاسلامية نفسها .

ثانيا ـ ان المقدسات الاسلامية والعقيدة الاسلامية هي وحدة لا تتجزأ بمعنى انه لا يمكن ان تقوم عقيدة المسلم بدون اعتقاده بقدسية المقدسات الاسلامية والعمل على حمايتها ومناصرتها .

ثالثا ـ ان الاسلام كله بتشريعاته وانظمته وقيمه ومقدساته ، وبثروتيه الروحية والمادية كان وما يزال مستهدفا من قبل اعدائه ، من هنا فان مناصرة المقدسات ينبغي ان تعني مناصرة كل قضايا الاسلام والمسلمين في كل مكان ، وان مناصرة القضايا الاسلامية ينبغي ان تعني اول ما تعني مناصرة المقدسات الاسلامية .

رابعا ـ ان تحديد اعداء الاسلام والمسلمين امر ضروري من اجل تحديد مسار معركتنا الاسلامية الراهنة واعداء الاسلام هم الرأسمالية الطائفية والشيوعية الملحدة والصهيونية العنصرية .

خامسا ـ ان العمل من اجل تدعيم البنية الاسلامية الدينية اجتماعيا واقتصاديا وتربويا وسياسيا وعلى كل صعيد ينبغي ان يتلازم مع مسار معركتنا في مقارعة اعداء الاسلام فلا ينفصل عنها ، بل يتقدم عليها في كثير من الظروف .

واذا كنا اليوم في المؤتمر العالمي الاول للاعلام الاسلامي نطمح للاتفاق على استراتيجية اعلامية اسلامية تنتهي بنا الى مناصرة المقدسات والقضايا الاسلامية فان الاتفاق على هذه المرتكزات باعتبارها منطلقات اساسية للاعلام الاسلامي العالمي تصبح مقدمة ضرورية لتحقيق ما نطمح اليه من عمل مشترك في هذا السبيل . ان اهمية الاعلام الاسلامي ينبغي ان تكون بالنسبة الينا بمستوى اهمية

الاسلام نفسه ، فاذا كانت الدعوة الاسلامية تأتي في اساس الرسالة الاسلامية السامية فان الاعلام الاسلامي بمختلف وسائله يبقى الترجمة العصرية للدعوة الاسلامية . ومما لا شك فيه ان الاعلام اليوم هو القوة الفاعلة والمؤثرة البديلة عن القوى المادية الاخرى في حرب الصراع القائمة بين الايديولوجيات المختلفة ، ذلك ان وسائل الاعلام من شأنها ان تمتلك القدرة في الهيمنة على الحياة العامة وتسييرها ، فتؤثر على الرأي العام وعلى الاذواق والقناعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية مما يجعلها قادرة على تغيير مجرى الحياة بأسرها . ولعل قدرة الاعلام على التغيير باتجاه التطوير الى انماء الوعي الديني والى انما الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتربوي لدى المواطن ، وان اتجاه الاعلام الاسلامي الى انماء الوعي الاسلامي على كل هذه الصعد من شأنه ان يبلغ هدفه المرتجى وغايته الاسمى . ان الدعوة الاسلامية هي مسؤولية كل مسلم ، وهي ليست رهنا برجل الدين ، فكل مسلم هو رجل دين ، فلقد كانت الدعوة الاسلامية تنتشر في الغالب على ايدي الرحالة والتجار المسلمين في افريقيا وآسيا ، فاذا كان الحال كذلك فان الدعوة الاسلامية اليوم هي مسؤولية رجال الاعلام الاسلامي الذين يمتلكون القدرة من خلال عقيدتهم التي يحملون ، ومن خلال الوسائل التي يستعملون ، ومن خلال المنطق الذي به يتسلحون ، على نشر الدعوة الاسلامية وعلى مناصرة المقدسات والقضايا الاسلامية بشكل انمائي متطور على كل الصعد الاخبارية والاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية . ذلك انه من المستحيل عمليا الكلام عن موضوع الاعلام الاسلامي كموضوع منفصل عن الحياة الاسلامية الراهنة . فاذا كان لا بد للاعلام الاسلامي من موضوع ينصب عليه ، او يكشف عنه ، او يوجه الانظار اليه ، فان موضوع الاعلام الاسلامي هو الاسلام كله ، وهي حياة المسلمين الراهنة كلها ، بما هي مقدسات تتعرض للعدوان ، وقيم تتعرض للامتهان ، وسياسة تتعرض للخذلان ، واقتصاد يتعرض للسطو والابتزاز واراض تتعرض للغزو والاحتلال . وشعوب تتعرض للتنكيل والاذلال . واذا كانت هناك قضايا اسلامية كثيرة تشكل اليوم محورا

ضروريا لحركة الاعلام الاسلامي فان هناك سلما لاولويات القضايا الاسلامية التي لا بد من التوجه اليها لمناصرتها ودعمها الدعم الاعلامي اللازم بالتركيز عليها وهي التالية :

١ ـ توحيد الاعلام الاسلامي حول وحدة العقيدة الاسلامية بما هي كتاب وسنة .

٢ ـ توحيد الاعلام الاسلامي حول وحدة النضال الاسلامي في كل مناطق العالم .

٣ ـ توحيد الاعلام الاسلامي حول تعزيز القيم الاسلامية ومناصرتها وفي طليعتها حرية الانسان المسلم .

٤ ـ توحيد الاعلام الاسلامي حول ربط القيم الاسلامية بالقيم الانسانية بما هي حق انساني في الحرية والعدالة والمساواة والسلام .

٥ ـ توحيد الاعلام الاسلامي حول المفهوم الاسلامي الخاص بتواصل الاديان السماوية انطلاقا من قوله تعالى « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » وقوله « قولوا آمنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وما اوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين احد منهم ونحن له مسلمون » .

ان هذه المرتكزات الاسلامية الاعلامية الاساسية تستتبع بالضرورة جملة من النتائج التطبيقية الموازية هي قيمنة بمعالجة الواقع المؤلم والمتردي للامة العربيةوالاسلامية في الوقت الراهن اما هذه النتائج التطبيقية فيمكن تلخيصها في ما يلى :

١ ـ ان الطريق الى محورة الاعلام الاسلامي حول وحدة العقيدة الاسلامية بما هي كتاب وسنة ينبغي ان يكون خاليا من كل الالغام المذهبية والطائفية والعرقية والعنصرية ، وهذا يرتب على الاعلام الاسلامي مقاومة ورفض كل المشاحنات السياسية والصراعات المذهبية والطائفية التي تأخذ صورا واشكالا مختلفة من العنف والقتل والارهاب في معظم بلاد المسلمين مما يهدد استقرار البلاد الاسلامية

وامنها ، كما يهدد بالتالي تحقيق الاهداف الاسلامية المشتركة ويعيق حل القضايا والمشكلات الاسلامية الاساسية .

كما ان الطريق الى محورة الاعلام الاسلامي حول وحدة العقيدة الاسلامية بما هي كتاب وسنة ينبغي ان يكون خاليا من كل الالغام السياسية التي تكون سببا في افتعال صراعات جانبية بين الانظمة المتباينة في البلاد العربية والاسلامية . وبهذا المعنى يصبح مبدأ التعايش بين الانظمة العربية والاسلامية مقدمة ضرورية ليس فقط للتضامن العربي والاسلامي باعتباره شعارا اساسيا مطروحا لهذه المرحلة ، وانما مقدمة ضرورية لنجاح هدف محورة الاعلام الاسلامي الراهن حول العقيدة الاسلامية الخالصة .

٢ ـ ان الطريق الى محورة الاعلام الاسلامي حول وحدة النضال الاسلامي في كل مناطق العالم ينبغي ان يكون خاليا من الغاء الانتاء الى اي من المحاور السياسية الدولية سواء اكانت هذه المحاور شرقية ام غربية او لا انحيازية . ذلك ان النضال الاسلامي العالمي لا يجوز ان ينتمي الا الى محور العقيدة الاسلامية ومن اجل ذلك فهو نضال منحاز بالضرورة الى هذه العقيدة بكل صراحة ووضوح . واذا كان من الضروري محورة الاعلام الاسلامي حول وحدة النضال الاسلامي العالمي ، فانه من الضروري ايضا ، وعلى قدر اكبر من الاهمية ، محورة الاعلام الاسلامي حول بؤرة الوجود الاسلامي المقدس نعني المقدسات الاسلامية عامة ، وحول المساجد المقدسة الثلاثة بوجه خاص ومناصرتها المناصرة الاعلامية المنظمة على اساس من الوحدة العضوية والقدسية الاسلامية القائمة بين هذه المساجد . الا انه ينبغي ان يكون واضحا ، كما اثبتت لنا شواهد التاريخ سالفة الذكر ، ان النضال من اجل الدفاع عن المسجد الاقصى ومناصرته ، ومناصرة كل ما بارك الله من حوله ، يبقى بمثابة المفتاح النضالي من اجل حماية الحرمين الشريفين من كل عدوان محتمل والذي بدأ التخطيط له بالفعل ، بل والتنفيذ منذ مطلع هذا العام الهجري الراهن . ان الدعوة الى الجهاد المقدس التي اطلقت منذ اسابيع من الاراضي المقدسة في المملكة العربية السعودية للدفاع عن الاقصى

وبيت المقدس تؤكد بحق ان بؤرة النضال الاسلامي العالمي انما تتمحور حول المسجد الاقصى وبيت المقدس التي باركها الله تعالى بقوله « الذي باركنا حوله » قال ابن عباس « هي بيت المقدس » وقيل فلسطين والاردن . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على ما روى الامام احمد في مسنده « لا تزال طائفة من امتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا ما اصابهم من اللأواء حتى يأتيهم امر الله وهم كذلك ، قالوا يا رسول الله واين هم ؟ قال بيت المقدس واكناف بيت المقدس » وعنه ايضا انه قال لمعاذ يا معاذ ان الله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي من العريش الى الفرات ، رجالهم ونساؤهم مرابطون الى يوم القيامة ، فمن اختار منكم ساحلا من سواحل الشام او بيت المقدس فهو في جهاد الى يوم القيامة » ان ذلك يعني ان البركة التي منحها الله حول المسجد الاقصى ، انما تشمل الارض لانها ارض مرابطة وجهاد في سبيل الله من فلسطين حتى سواحل بلاد الشام ، كما تشمل الشعب المجاهد المدافع عن الاقصى لانه بوابة المقدسات الاسلامية ، فالتركيز الاعلامي على بؤرة النضال الاسلامي العالمي باعتباره في بيت المقدس وحول بيت المقدس امتدادا الى ساحل بلاد الشام عامة ، والساحل اللبناني بشكل خاص ، انما يشكل ضرورة اعلامية اسلامية تأتي على مستوى المرابطة والجهاد في سبيل الله ، كما اوضح ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . واذا كانت بؤرة النضال الاسلامي العالمي اليوم تتركز حول الاقصى وبيت المقدس وسواحل بلاد الشام ، فان بؤرة العمل الاعلامي تتركز بالضرورة في هذه المنطقة بشكل عام ، وعليه فانه ينبغي ان يصبح لبنان بشكل خاص ، بؤرة الاعلام الاسلامي بالضرورة ، لانه في الحقيقة والواقع يقع على خط المواجهة المستمرة مع كل القوى المعادية للعروبة والاسلام ، جغرافيا وبشريا وعقديا واعلاميا وهو بالتالي يشكل المدخل المفتوح لغزو العمق العربي والاسلامي في كل بلاد العروبة والاسلام قاطبة ، غزوا عقديا واعلاميا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، بحيث تتحد في هذا الغزو كل القوى الثلاث الرأسمالية الصليبية والشيوعية الالحادية والصهيونية المعتدية على

الرغم مما بينها من خلاف ظاهر للقضاء على الاسلام والمسلمين في كل مكان . ان بؤرة هذه القوى المعادية اليوم هي في لبنان . ولذلك فان بؤرة التصدي الاعلامي الاسلامي ينبغي ان تكون في لبنان نفسه لتكون طليعة النضال الاعلامي الاسلامي في العالم كله .

٣ ـ ان محورة الاعلام الاسلامي حول تعزيز القيم الاسلامية ومناصرتها وفي طليعتها حرية الانسان المسلم ، ينبغي ان تركز حول الحرية الاسلامية الملتزمة بمسؤوليتها ، اذ لا حرية للمسلم الا بالاسلام . ان شعار « لا اله الا الله » هو رفض الالوهية عما سوى الله ، وهذا الرفض للعبودية لغير الله ، هو عين الحرية وجوهرها ، وشعار محمد رسول الله » هو عين الاثبات للمسؤولية الاسلامية المتمثلة في الرسالة التي حملها محمد صلى الله عليه وسلم ، فالشهادة الاسلامية بهذا المعنى ، هي رفض واثبات حرية ومسؤولية في الوقت نفسه ، والجهاد بمختلف صوره في هذا السبيل ، هو مسؤولية المسلم الاولى عن تحرير كل انسان في كل زمان ومكان . واستمرار المسلم في الالتزام بهذا المبدأ هو اصرار منه والتزام على الحرية والتحرير من التبعية للانسان او للمال او للمجتمع او لأي سلطة غير سلطة الله سبحانه وتعالى الذي هو رمز العدل والمساواة والسلام بين البشر .

٤ ـ ان محورة الاعلام الاسلامي حول ربط القيم الاسلامية بالقيم الانسانية انما هو تعزيز « لفطرة الله التي فطر الناس عليها » كما نص على ذلك القرآن الكريم ، وتعزيز لمبدأ المساواة بين البشر الذي اعلن عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « الناس سواسية كاسنان المشط لا فضل لابيض على اسود ، ولا لعربي على اعجمي الا بالتقوى » وهي قيم صانت حقوق الانسان على كل صعيد ، وأرست قواعد العدل بين البشر ، ودعمت اسس السلام بين الخلق افرادا وجماعات وان تركيز الاعلام الاسلامي على هذا التطابق بين القيم الاسلامية والقيم الانسانية من شأنه ان يلاشي كل الحملات الاعلامية المضادة والمعادية للاسلام التي تصور الاسلام والمسلمين بصورة مشوهة ومضللة توهم كذبا بان الاسلام دين عنصري

لا يمكن ان يتم اللقاء الانساني معه ، وان المسلمين قوم غزاة عنصريون لا يمكن التفاهم معهم بأي حال من الاحوال .

٥ ـ ان محورة الاعلام الاسلامي حول المفهوم الاسلامي الصريح الخاص بتواصل الاديان السماوية ، انطلاقا من كتاب الله وسنة رسوله الكريم باتت ضرورة ملحة ذلك ان مقاومة فلول الصليبيين الذين بقوا يتآمرون على الاسلام والمسلمين حتى عصرنا الراهن لا يكون الا بالتفاهم مع المسيحيين المستنيرين ، لا سيما بعد الاعلان الفاتيكاني الخاص باحترام الاسلام وضرورة اللقاء مع المسلمين ، وان مقاومة الصهاينة المعتدين الذين ما زالوا يحتلون اراضينا ومقدساتنا لا يتم الا بالتفاهم مع اليهود المعتدلين الذين يقرون بحق العرب والمسلمين في بيت المقدس والارض المباركة ويحترمون المقدسات الاسلامية ، وان مقاومة الملحدين المنكرين لنعم الله الذين ما زالوا يعيثون فسادا في عالمنا الاسلامي والعربي لن يتم الا بوحدة كلمة المؤمنين بالله الواحد الاحد والعاملين في سبيله ، والحريصين على اعلاء كلمته ، على اساس من قوله تعالى « قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » . صحيح ان مسؤولية محورة الاعلام الاسلامي حول هذا المحور هي مسؤولية كل مسلم في كل زمان ومكان ، الا ان لبنان بحكم موقعه وتكوينه العقدي المتنوع يبقى المكان الاصلح ايضا لتجسيد هذا التلاقي على هذا الصعيد وتبقى قضية القدس هي المدخل الحي الى محراب هذا التلاقي .

وبعد ،

فاذا كانت هذه المحاور الخمسة تشكل في نظرنا استراتيجية الاعلام الاسلامي في الوقت الراهن ، فان التفكير في وضع تكتيك اعلامي لهذه الاستراتيجية امر لا يقل في الاهمية عن وضع الاستراتيجية الاعلامية نفسها . فالتخطيط لتنفيذ الاستراتيجية الاعلامية الاسلامية ، ودراسة توقيت تنفيذها والسرعة في التصدي الاعلامي ،

والقاء الضوء على جانب مهم من جوانب الموضوع الاعلامي دون الجوانب الاخرى ، واعتماد المفاجأة واسلوب الصدمات الاعلامية ، والاستفادة من عنصر الدهشة ، واستخدام كل وسائل الاعلام المتاحة ، وغير ذلك ، من شأنه ان يجعل من هذه الاستراتيجية الاعلامية امرا مفيدا ومحققا لغايته .

الا انه ، على الرغم من ذلك ، يبقى على المبادىء الاعلامية ان تظل في مستوى اعلى من التكتيك الاعلامي ، لان المبادىء الاسلامية التي نلتزم بها ينبغي ان تبقى هي الاساس والمعيار ، ومنها ينبغي ان نستمد مبادىء الاعلام الاسلامي التي يمكن تلخيصها في ما يلي :

١ ـ مبدأ حق الاعلام الاسلامي وينبغي ان ينص هذا المبدأ على حق المسلم في ان يعلم كل الحقائق ، بل وعلى حق كل انسان في ان يعلم كلَّ الحقائق عن الاسلام فلا يقع في التشويه والتضليل والتمويه .

٢ ـ مبدأ الصدق والصراحة في الاعلام الاسلامي . ومعنى ذلك انه لا يجوز بأي حال الا اعتماد الصدق في الاعلام الاسلامي ولو ادى ذلك الى خسارة بعض الاوراق والمواقع ، كما انه لا يجوز بأي حال الا اعتماد الصراحة في الاعلام الاسلامي ولو ادى ذلك الى الاخلال في بعض التوازنات . ذلك ان الرأي العام يحترم الصدق والصراحة اكثر من احترامه واهتمامه بموازين الارباح والخسائر ، وعندما يتعود الرأي العام الصدق والصراحة من مصادره الاعلامية فانه يمنحها الثقة الدائمة بلا حدود ، وهي الربح الاكبر الذي يعوض عن كل الخسائر في كل الميادين .

٣ ـ مبدأ حرية الاعلام الاسلامي . ومعنى ذلك ان تترك لدوائر ووسائل الاعلام الاسلامي حريتها على اساس من ثقة بالتزامها الطوعي بالاستراتيجية الاسلامية الاعلامية الموحدة ، فليس كالحرية من حافز يساعد رجل الاعلام على العطاء بلا حد ، وليس كالحرية من حافز يشجع المواطن على تلقي المادة الاعلامية بلا تحفظ ، واذا كان مبدأ الاعلام الاول هو الحرية لدى المعسكر الرأسمالي ، فقد

تحولت هذه الحرية الى فوضى خلقية واجتماعية في وسائل الاعلام المختلفة ، واذا كان مبدأ الاعلام الأول هو الحرية في تثقيف الجماهير لدى المعسكر الماركسي ، فقد تحولت هذه الحرية الى حرية طبقة محدودة في المجتمع هي طبقة الحزب الذي يقتصر على تثقيف الجماهير بعقائده واتجاهاته دون غيرها . واذا كان مبدأ الاعلام الاول هو الحرية لدى المعسكر الفاضي فقد تحولت هذه الحرية الى حرية محدودة بخدمة النظام القائم ، كما حدث في الانظمة الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية . نقول اذا كان ذلك كذلك بالنسبة لمختلف الانظمة الغربية عن مجتمعاتنا فان مبدأ حرية الاعلام الاسلامي يهدف الى حرية اوسع واشمل من كل ما سبق هي حرية الاعلامي في خدمة الاسلام وتدعيم قيمه في كل زمان ومكان . وحينما تتوجه حرية الاعلامي المسلم لخدمة الاسلام في قيمة ومبادئه ومعانيه فانه يكون في الوقت نفسه بصدد تدعيم قيم الانسانية ومبادئها ومعانيها في كل زمان ومكان ، وهي قيم لا حدود لها ولا قيود عليها تتيح للاعلامي ممارسة حريته على اوسع نطاق .

٤ ـ مبدأ الانماء الاسلامي والانساني كغاية نهائية للاعلام الاسلامي . ذلك ان الاعلام الاسلامي ان لم يضع في حسابه منذ البداية الارادة في التغيير والتطوير نحو الارقى والافضل في كل ما يعمل الاعلامي من اجله فان العمل الاعلامي يظل دون مستوى الرسالة الاسلامية التي يضطلع بها . ان انماء الشخصية الفردية للمسلم باتجاه الالتزام الكامل بالاسلام ، وانماء الاسرة المسلمة باتجاه التماسك الكامل وفاقا لنظام الاسرة في الاسلام ، وانماء المجتمع المسلم باتجاه التكافل المادي والاجتماعي والقيمي الاسلامي ، وانماء النظام السياسي المسلم باتجاه تطبيق مبدأ الشورى في الاسلام ، ان جوانب الانماء الاسلامي هذه تشكل في تفصيلها ومجملها المهمة الرسولية الملقاة على عاتق رجال الاعلام العاملين في مختلف الحقول والميادين .

٥ ـ مبدأ تكامل الاعلام الاسلامي ، وهذا يعني ان الاعلام الاسلامي ينبغي ان تكمل اجزاؤه الموزعة ، وميادينه المتفرقة ، ووسائله المتنوعة ، ومناهجه

المتعددة ، بعضها للبعض الآخر فابسط الوسائل الاعلامية مثلا كالخطابة المنبرية ينبغي ان تتلاقى تلاقيا تكامليا مع اعقد الوسائل الاعلامية واكثرها تقدما والتي تتمثل في اجهزة الاعلام الفضائية ، فيتحقق التكامل في وحدة الموضوع ، ووحدة الهدف ، ووحدة العملية الانمائية الشاملة .

ان اعتماد هذا المبدأ الاخير يدفع بالضرورة الى السرعة في اعتماد نظام عالمي لتكامل الاعلام الاسلامي ، في العالم ومن هنا نرى لزاما علينا ان نقترح على هذا المؤتمر انشاء المركز الاسلامي العالمي للاعلام والانماء على ان تكون له فروع في كل عاصمة في العالم لها فاعلية اعلامية وتكون مهمة المركز العالمي تطوير الستراتيجية الاسلامية للاعلام والانماء في العالم ، واقتراح موضوعاتها ووسائلها وميادينها وتسهيل تبادل الخبرات والمواد الاعلامية ، وايصال ذلك كله الى الفروع في شتى انحاء العالم ، وتلقي المعلومات والاقتراحات من هذه المراكز المحلية لتحليلها واستثمار المفيد منها من اجل العمل الاعلامي الاسلامي العالمي .

ثم ان هناك ملاحظة اخيرة نرجو ان نضعها موضع العناية اللازمة وهي انه لا اعلام بلا حدث اعلامي ، اذ كيف يستطيع الاعلامي ان يتحدث عن حدث لم يحدث مع العلم انه ليس كل حدث يحدث يمكن استثماره اعلاميا ، ذلك ان للحدث الاعلامي الذي يمكن استثماره على صعيد الاعلام صفات ومميزات يمكن ان نطلق عليها الصفات والمميزات الاعلامية ، واهمها ان يكون الحدث تغييريا ، وان يكون الحدث مفاجئا غير متوقع او ان يجيء على عكس ما هو متوقع ، وان يكون الحدث اذا كان سياسيا صادرا من موقع المسؤولية السياسية الكاملة ، وان يكون تزامنا سريعا مع احداث سياسية له بها علاقة وله فيها اثر ، وان يحدث في مكان هو محط انظار الرأي العام العالمي . وعلى سبيل المثال ان هناك حدثين اعلاميين خطيرين كانت لهما مثل هذه الصفات والمميزات حدث اولهما في المسجد الاقصى ثم حدث الثاني في المسجد الحرام ، اولهما صلاة الرئيس السادات في المسجد الاقصى وهو تحت الاحتلال الصهيوني في جو مفاجيء اطلق عليه اسم مبادرة السلام ،

وثانيهما جريمة العدوان على الحرم المكي في مكة المكرمة في جو مفاجيء من الارهاب والقتل لا يخلو من عنصر الدهشة من جراء المناداة بأحد المجرمين على انه المهدى المنتظر ، واذا كان هذان الحدثان على مثل هذه الخطورة الزمانية ـ المكانية الاعلامية فان الرد الاسلامي الاعلامي عليهما ينبغي ان يكون ، على الاقل على المستوى نفسه من الفاعلية الزمانية ـ المكانية الاعلامية ، فاعلان الجهاد المقدس مثلا دفاعا عن الاقصى وبيت المقدس والذي يمكن ان يسبقها اعتصام مسلمي الارض المحتلة في المسجد الاقصى الشريف ، بالاضافة الى خطبة عيد الاضحى المقبل التي يمكن ان يلقيها اكبر مسؤول مسلم من الحرم المكي فيطلق فيها قرارا اسلاميا جماعيا صداميا تكون الاتصالات المسبقة قد مهدت له . ان هذين الحدثين الهامين سوف تكون لهما الصفات والمميزات الاعلامية المطلوبة التي يمكن ان تحمل كل اسباب التغيير الحقيقي للعالم كله . واذا كان الحدث الاعلامي هو الذي يحرك الاعلام ويصنعه . فان الاعلام الانمائي هو الذي يحرك الاحداث ويصنعها . ان هناك قدرة جدلية توالدية بين الحدث والاعلام ، فاذا كان الحدث القوي يولد اعلاما قويا فان الاعلام القوي يولد هو الآخر احداثا قوية وتغييرية معا وهذه هي غاية الاعلام الاسلامي وهدفه الانمائي الاسمى ، ومن خلال هذا الطريق يتحول عملنا الاعلامي من عمل اعلامي دفاعي منفعل الى عمل اعلامي اقتحامي فاعل ومبدع وتحريري في الوقت نفسه .

ان لكل مسلم موقعه الذي يناضل منه من اجل رفع راية الاسلام والدفاع عن المقدسات الاسلامية ونصرة قضايا المسلمين العادلة الا ان موقع الاعلاميين المسلمين يبقى في معركة الصراع الايديولوجي العالمي الراهن موقعا متقدما على كل الجبهات السياسية والعقدية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وما اليها ، مما نرجو معه ان يكونوا في هذا الموقع خير مرابطين اقتحاميين ليس من اجل نصرة الاسلام فحسب وانما من اجل نصرة الانسان وقيمة الانسان كذلك في كل زمان ومكان .

اللغة العربية الاساسية

ألف المركز التربوي لجنة خاصة للبحث في وضع لغة عربية أساسية لتعليم الاطفال ، فكان من بينها فضيلة الدكتور الشيخ صبحي الصالح ، الذي وجه له صاحب التوقيع ، بهذه المناسبة الكتاب التالي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

وعطفا على حديثنا بالأمس حول مشروع « العربية الاساسية » الذي تدرسونه اليوم مع بعض الاخوة الزملاء بتكليف من المركز التربوي ، وبناء على اهتمامك بملاحظاتي التي ابديتها ، وطلبك مني ان اسجلها وابعث بها اليك لدراستها مع الاخوة الزملاء في اجتماع لجنتكم المقبل ، فانني ابعث اليكم بما يلي :

ان مشروع « العربية الاساسية » الذي يقوم باعداده المركز التربوي ، عن طريق لجنتكم ، يتلخص في كونه « يهدف الى التعرف على الكلمات العربية الفصيحة الاكثر ترددا وشيوعا في لغة الاطفال المحكية بغرض استعمال هذه الكلمات العربية الفصيحة المكتشفة لدى الاطفال اساسا في تأليف كتب اللغة العربية لهم » على اعتبار ان اعتماد تأليف كتب اللغة العربية للاطفال على هذا المنهج من شأنه ان يقدم لهم اثناء عملية تعليمهم ، لغة عربية فصيحة هي ، واقعيا ، في مستواهم ، وبذلك نكون قد خلصنا عملية تعليم اللغة العربية الفصحى للاطفال من الكلمات المعقدة التي ليست من واقع الاطفال ولا في مستواهم .

اخي الدكتور الشيخ صبحي :

كان لا بد لي من آن استعرض معكم الفكرة العامة التي يقوم المشروع عليها حتى

استطيع التعقيب عليها بالملاحظات التالية :

١ ـ من الواضح ان هذا المشروع ، من خلال التمهيد السابق له منهجه وله موضوعه ، وله غايته .

أ ـ منهجه هو المنهج الاحصائي .

ب ـ وموضوعه هو تعليم اللغة العربية للاطفال .

جـ ـ اما غايته فهي تبسيط عملية تعليم اللغة العربية للاطفال تبسيطا يتفق مع مستوى الاطفال أنفسهم .

ان المنهج ، والموضوع ، والغاية ، كلها جليل من غير شك اذا ما طبق تطبيقا علميا كاملا .

ولكن يبدو حتى الآن ، ومن خلال اطلاعي على المنشورات والمقالات الصادرة عن المركز التربوي بهذا الشأن ان التطبيق ، اثناء اعداد الدراسات ، ليس علميا ولا كاملا ، وذلك للأسباب التالية :

أ ـ على صعيد المنهج :

ان المنهج الاحصائي المتبع ، يعتمد على مبدأ احصاء الكلمات العربية الفصيحة الأكثر ترددا في لغة الاطفال المحكية مثل كلمة « باب ـ بيت ـ تحت ـ فوق ـ وقع ـ نام » الخ . . لاستعمالها لغة اساسية في تأليف كتب الاطفال .

وملاحظتنا هنا تتلخص في القول انه اذا كان تطبيق هذا المنهج الاحصائي على الكلمات ضروريا فانه لا يمكن ان يكون كافيا باي حال من الاحوال للوصول الى الهدف الذي نطمح في الوصول اليه ، لان اللغة ليست « كلمات » جامدة ، بل هي قبل هذا بناء واعراب وتعبير وما الى ذلك ، فاذا كان المنهج الاحصائي يطبق على « الكلمات » ، فانه ينبغي ان يطبق ايضا على العبارات والقواعد ، اعني على جميع مجالات اللغة العربية ،

حتى يكون تطبيق هذا المنهج علميا وكاملا . . . فنتساءل في هذا المنهج ، عما اذا كان الاطفال يقولون في لغتهم المحكية اولا يقولون عبارات مثل « ينام الولد بالبيت » ومتى يقولون « بابا ـ وباب وباب بالضمتين والكسرتين او بالمثنى ـ والجمع » ومتى يقول الاطفال « الاطفال ناموا . . . . او ناموا الاطفال » الخ . . . نقول انه حتى يكون المنهج علميا وكاملا فينبغي ان يطبق في ميادين اللغة العربية جميعا عند الاطفال وليس في مجال الكلمات فقط .

وهذا ، وهناك ملاحظة اخرى حول المنهج وهي ان هذا المنهج الاحصائي الواقعي من شأنه ان يكتشف « معيارا » جديدا لكلمات اللغة العربية عند الاطفال ، وباتجاه هذا المعيار تتحرك عملية تعليم اللغة العربية ، فتعليم اللغة العربية للاطفال ينبغي ان تقتدي بهذا المعيار ، الا ان هذا المعيار يبقى محدودا ، لان معرفة المفردات عند الاطفال محدودة ، فاذا كنا بالنتيجة « نعلم الاطفال ما كانوا هم قد علمونا اياه من مفردات « فاي معرفة جديدة نكون قد علمناهم ؟ .

المهم فوق ذلك ان هذا « المعيار » المأخوذ من حياة الاطفال هو ، في مستواه ، دون المعيار المتسع الذي هو للغة العربية فبدلا من ان يكون المعيار المتسع هذا هو معيار التعليم ، فان معيار الطفل المحدود يصبح هو المعيار ، ان هذا الامر يؤشر الى اتجاه معين في اختيار المعايير لتعليم اللغة ، وهو اتجاه يسير ، اذا استمر ، في الاوسع الى الاضيق ، وبالتالي من الاحسن الى الاسوأ .

وتفسير ذلك ان هذا المعيار مع الزمن سوف يصبح هو المعيار « الحقيقي الاوسع » وسوف تنشأ عند الاطفال بعد خمسين سنة مثلا مفردات جديدة منفصلة عن هذا المعيار ، نجد انفسنا معها ، ونحن نتبع هذا المنهج ، مضطرين الى احصائها ، لنستخرج منها معياراً جديداً . . . وهكذا يكون اختيار معايير التعليم يتجه مع الزمن من الاوسع . . . الى الاضيق وكل ذلك على حساب اللغة العربية واصولها ومفرداتها المتسعة .

ب ـ على صعيد الموضوع :

ان هذا المنهج سوف يؤدي كما هو واضح الى ان يكون موضوع العمل ، ليس

تعليم اللغة العربية للاطفال ، وانما الى تعليم كلمات جامدة « للاطفال مأخوذة من واقعهم ، او بالاخرى هي « كلماتهم » فلا معرفة جديدة يكتسبونها » .

واذا قيل اننا سنعتمد على هذه الكلمات الجامدة ، لنقدمها للطالب بشكل متحرك ، بعبارة عربية سليمة ، وقواعد عربية صحيحة ، فنعلمه « عباراتنا وقواعدنا نحن بكلماته هو » فان هذا الموضوع ، على فائدته ، يظل واقعا في خطأ منهجي بمعنى انه يعتمد على المنهج الاحصائي من ناحية في مجال اختيار الكلمات فقط ولا يعتمد على مثل هذا المنهج في مسألة تعليم القواعد ، واصول التعبير .

ان موضوع التعليم ينبغي ان ينصب ، وبالمنهج الاحصائي نفسه ، على القواعد واصول التعبير كما هو منصب على الكلمات كما سنوضح فيما بعد .

جـ - على صعيد الغاية :

وطبعا اذا كان المنهج ناقصا واذا كان الموضوع ناقصا ، فان الغاية تكون بطبيعة الحال ناقصة ، فاذا كانت الغاية هي تبسيط تعليم اللغة العربية للاطفال ، فان القصور في منهج البحث ، والنقصان في موضوع التعليم (الاقتصار على الكلمات فقط) سيوقعنا من غير شك في التعقيد ولا ينتهي بنا الى التبسيط باي شكل من الاشكال ؟

ما هو الحل ؟

هل يكمن الحل بصرف النظر عن المشروع .. ابدا ليس هذا هو الرأي ، فالمشروع بذاته مشروع جليل كما كنت قد اشرت ، الا ان المطلوب هو التزام الدقة والعلمية الكاملة في الابحاث التربوية واللغوية التي تعقد لانجازه ، وهذه الدقة والعلمية الكاملة متعلقة ، مرة اخرى ، بالموضوع والغاية والمنهج .

١ -فموضوع البحث لا يجوز ان يكون احصاء « المفردات » او « الكلمات » وانما ينبغي ان يشمل هذا البحث الاحصائي معرفة مدى سلامة العبارة العربية ، ومدى صحة قواعد اللغة التي يستعملها الاطفال ، حتى يكون موضوع التعليم شاملا لهذه الجوانب جميعا .

٢ - اما فيما يتعلق بالغاية فانها تصبح اكثر وضوحا وفائدة من حيث الهدف الى « تبسيط عملية تعليم اللغة العربية » اذا كان الموضوع شاملا لكل ميادين اللغة اللازم تعليمها للاطفال .

٣ -واما من حيث المنهج ، ونحن نرى ان جوهر المسألة انما هو متعلق بالمنهج فاننا نعتقد بانه ينبغي ان يصار الى تعديل المنهج الحالي في البحث ، بحيث لا يقتصر على الاكتفاء باحصاء المفردات الفصيحة لدى الاطفال لاعتمادها ، وانما ايضا يهتم باحصاء « الاخطاء الشائعة » لدى الاطفال ، على صعيد التعبير وعلى صعيد قواعد اللغة ، وذلك لاعتماد تصويباتها اساسا في تأليف الكتب لهؤلاء الابناء .

فاذا كان الجانب الاول من البحث (احصاء المفردات واعتمادها) هو الجانب التقريري من المسألة ، فان الجانب الثاني منه (احصاء الاخطاء الشائعة لتقويمها) هو الجانب التقويمي من غير شك . الاول هو الجانب الواقعي ، والثاني هو الجانب المعياري .

قد يقول قائل ان هذا الجانب المعياري يمكن ان يعتمد ويراعى (تعبيرا وقواعد لغة) عند تأليف الكتب ، من غير ضرورة الى اعتماد منهج الاحصاء المتواتر في مسألة الاخطاء الشائعة الا ان هذا الاعتراض لا يتفق مع هذا المنهج العلمي الذي ارتضيناه . فاذا كنا نلتزم بهذا المنهج لاعتماد ما هو صحيح ، فلماذا لا نلتزم به لتصويب ما هو خطأ ؟

لقد نشأت في ذهني هذه الحاجة عندما كنت اقوم بتعليم اللغة العربية للاطفال طيلة عشر سنوات ممن هم بين الاعمار ٨ - ١٢ سنة ولقد لاحظت ظاهرة جديرة بالاهتمام ، وذلك من خلال الموضوعات الانشائية التي يكتبها هؤلاء الصغار ، وكانت هذه الملاحظة تدور حول المسألة التالية :

« ان هناك طائفة كبيرة من العبارات والتراكيب الانشائية ، وقواعد اللغة العربية تتفق نسبة كبيرة من الاطفال في الخطأ فيها » .

ولقد حاولت ان اضع جدولا بهذه الاخطاء لتعليم الاطفال اصول تجنبها ، فكان

جدولا واسعا حقا ، ان كان ذلك على صعيد التعبير او على صعيد قواعد اللغة ، او على صعيد قواعد الاملاء .

ان هذه الاخطاء كانت تبدو لي عند التلاميذ الصغار ، « اخطاء » عنيدة « بالرغم من ان هناك اشارات في الكتب ، بشكل غير مباشر ، لتلافي امثالها ، مما يدل على ان هناك واقعا موضوعيا » يحتم التوقف عنده ومعالجته ، وليس هذا الواقع الموضوعي في نظري « الا هذه الاخطاء » نفسها .

لذلك فانني اقترح المنهج التالي :

اولا اعتماد الاختبار المكتوب (العبارات الانشائية او موضوعات الانشاء عند الاطفال ما بين ١٠ ـ ١٣ سنة) لاستخراج ما يلي : (عن طريق منهج التواتر في الاحصاء) .

١ ـ الكلمات الصحيحة الشائعة .

٢ ـ الاخطاء الشائعة في التعبير الانشائي .

٣ ـ الاخطاء الشائعة في قواعد اللغة .

٤ ـ اخطاء الاملاء الشائعة في قواعد الاملاء .

ثانيا : اعتماد الكلمات الصحيحة الشائعة، وتصويبات الاخطاء الشائعة ، المذكورة اعلاه ، اساسا في تأليف الكتب للاطفال .

انني اعتقد بان هذا المنهج يكون اكثر تكاملا وموضوعية ، ومعيارية ايضا ، ففي الوقت الذي نكون فيه بصدد دراسة ما هو كائن لدى التلاميذ ، نكون في الوقت نفسه ، بصدد الاخذ بيدهم نحو ما ينبغي ان يكون ... ليس كما نريد لهم فحسب ، وانما انطلاقا مما يعانونه هم من واقع الخطأ والصواب معا . وهذا هو جوهر الواقع .

الاسلام ومساعي السلام *

من التعريفات التي اطلقت على الاسلام ، استنباطا من كتاب الله واستدلالا بسنة نبيه ، ان الاسلام دين الفطرة ، وان الاسلام دين العزة ، وان الاسلام دين الحياة ، وان الاسلام دين القوة ، وان الاسلام دين السلام ، ويكاد المرء لا ينتهي من تعريف لهذا الدين العظيم حتى يجد نفسه امام تعريف اخر له ، يتصل به او ينهل منه ، بل يكاد المرء يفاجأ ان تعريفات الاسلام هذه انما هي تعريفات متصلة باسماء الله الحسنى تنهل منها ، وتستضيء بها ، فالله هو العزيز وهو الحي ، وهو الحق وهو العادل وهو القوى وهو السلام .

على ان السلام ، وهو اسم الله تبارك وتعالى ، يبقى الاطار الرحب الذي يتحرك المسلم في حدوده ، بحيث يمكن ان نقول معه ان السلام في حياة المسلم يشكل اساسا في بنيته الانسانية المتكاملة ، ابتداء من علاقة الفرد مع ذاته ، الى علاقته مع اسرته ، الى علاقته مع مجتمعه ، الى علاقته مع المجتمعات الاخرى ، الى علاقته مع ربه آخر الامر ، ذلك ان المسلم مطالب بالسلام يقيمه بينه وبين ذاته ، باستجابته لصوت الضمير في نفسه ، واحترامه لقوانين الخلق التي اودعها الله فيه لقوله تعالى : (وفي انفسكم افلا تبصرون) كما ان المسلم مطالب باقامة السلام بينه وبين اسرته فيصل الرحم ، ويطيع الوالدين ، ويقول لهما قولا كريما ، كما انه مطالب باقامة السلام بينه وبين مجتمعه بأمر من رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، بإفشاء السلام بين الناس ، واصلاح ذات البين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلا صراع بين الطبقات الاجتماعية ، إنما تكافل اجتماعي بين كل الطبقات ، وتناصح بالخير ، وتواص بالحق والصبر .

كما ان المجتمعات الاسلامية مطالبة بإفشاء السلام واعتماده اساسا للعلاقات مع

(*) ألقيت في مؤتمر العالم الاسلامي المنعقد في نيقوسيا (لفكوشة) .

المجتمعات الاخرى ، سواء كانت هذه المجتمعات اسلامية ام كتابية ، (فإن بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين) . وقوله (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ولا نشركَ به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله) ، وكذلك فإن المسلم مطالب باقامة سلام مع الله سبحانه وتعالى آخر الامر ، وذلك بلائتمار بامره ، والبعد عن نواهيه ، ولذلك فان خير المسلمين من بدأ اخاه بالسلام ، كما ان كل مسلم يلقي السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، كما يلقي السلام على نفسه وعلى عباد الله الصالحين ، كما ينهي صلواته الخمس في اليوم والليلة بالسلام .

فالسلام في الاسلام هو القاعدة ، اما الحرب فهي الاستثناء ، فاذا كان الاسلام قد حرص على السلام ، فان هذا الحرص يبلغ درجة الحض على الحفاظ على السلام ولو بحد السيف ان لم يكن هناك من وسيلة اخرى لذلك ، فالحرب في الاسلام لم تكن الا لرد عدوان ، او دفاعا عن كيان ، او حماية لعقيدة ، فالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يقاوم المشركين الا بعد ان آذوه ، ولم يحاربهم الا بعد ان اضطهدوا المسلمين وعذبوهم وانكروا عليهم حريتهم في عقيدتهم ، كما أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يحارب اليهود الا بعد ان نقضوا العهد معه وانضموا الى الاحزاب التي تحاصر المدينة فهاجمهم الرسول وانتصر عليهم في خيبر ، ولم يحارب المسيحيين ، بل الجأ نفرا من المسلمين اليهم في الهجرة الاولى الى الحبشة ، ولم يحارب الا المسيحيين الذين كادوا للمسلمين وتصدوا لهم كما تصدى شرحبيل بن عمرو الغساني في مؤته للحارث بن عمرو الازدي رسول النبي الى هرقل وقتله ، فقامت على اثر ذلك غزوة مؤته .

واذا كانت الحرب في الاسلام استثناء لقاعدة السلام ، فانها في الوقت نفسه حرب من اجل السلام ، وليست حربا من اجل استثمار او استعمار ، انما هي حرب من اجل رفع كلمة الله ، او كلمة السلام ، لان الله هو السلام المؤمن المهيمن ، فالسلم هو الغاية كما ينص على ذلك قوله تعالى : (وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) وقوله

(فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا) .

ونحن اذا نظرنا الى العالم من حولنا اليوم ، نراه عالما يسوده الصراع والتطاحن ، ويستبد به القلق والتمزق ، فاذا بانسان العصر يعيش حربا مع ذاته ، التي تتمزق بين حاجيات لا تدرك ، وامكانات لا تكفي ، كما يعيش حربا مع اسرته التي لا تصله ولا يصلها ، كما يعيش حربا مع مجتمعه الذي لا تكافل فيه ولا تضامن معه ، وحربا بين المجتمعات والدول والشعوب التي تسودها الاطماع ، وتتسلط عليها المصالح ، وحربا على القيم التي تنعدم معها كل معاني التواصل البشري ، والمشاركة الانسانية ، ولقد كان من نتيجة ذلك ان عمت المظالم بين الدول والشعوب ، وكثرت بوادر العدوان يقوم بها الأقوياء على الضعفاء ، واذا بنا نعاني اليوم في عالمنا جملة من المظالم الانسانية ، ومظاهر العدوان البشرية تقع على امتنا الاسلامية في هذا الوطن او ذاك ، وها هو العدوان السوفياتي على افغانستان اليوم يتمادى بظلمه وقهره وجبروته ، وها هو العدوان الصهيوني على فلسطين وعلى القدس ، وعلى الاقصى وعلى الحرم الابراهيمي يستمر ويتمادى من غير رادع يردع ، ولا زاجر يوقف عند حد ، وها هو التسلط الطائفي يتعسف حتى الآن في اقدار المسلمين في كثير من مناطق العالم ، والعالم سادر في عبثية جدلية لا طائل تحتها ولا جدوى منها ، يتلهى بالمنظمات الدولية يطرح على منابرها قضايا الانسانية ومشاكلها المعاصرة ، فلا يجني من طرحها الا الكلام ، ولا يفيد من بحثها الا زيادة في التعقيد والاشكال .

وانه ليبدو اليوم واضحا ان هذه المنظمات الدولية ما هي في الواقع الا صورة للشعوب المنتمية اليها ، فاذا كانت الشعوب لم تستطع حتى الآن ان تساعد نفسها عن طريق علاقاتها المتبادلة في حل مشاكلها الانسانية ، السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والتربوية ، وما الى ذلك فانها لن تستطيع ان تحل هذه المشاكل من خلال المنظمات الدولية .

إن الشعوب التي تحرص على التمسك بمواقفها الخاصة ، وبمواقفها القومية ، وبايديولوجياتها المغلقة ، تعتمد اليوم على المنظمات الدولية فقط باعتبارها منابر صالحة

للنفاذ الى الرأي العام الدولي ، اكثر من كونها أداة للتواصل البشري ، والتفاهم الانساني ، والتلاقي على قيم الحق الخير والعدالة ، وان المثل السيء نلمسه اليوم اكثر ما نلمسه في الدول الكبرى ، التي تتخذ من مجلس الامن او من هيئة الامم المتحدة منابر للصدام لا للتفاهم ، والمثل الأسوأ هو الموقف الذي وقفته الولايات المتحدة الاميركية في مجلس الامن مؤخرا من استنكارها لسياسة العدوان الاستيطانية في فلسطين ، ثم ما لبثت حتى تراجعت بلسان رئيسها عن هذا الموقف مؤيدة لهذا العدوان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين .

ويبدو ان اكبر مظاهر الفشل في التفاهم بين الشعوب على مبادىء العدالة والحرية وتقرير المصير ، ولا سيما في القضايا الرئيسية ، يظل امراً مهملا على صعيد المنظمات ، بحيث تفضل الدول التفاهم على هذه المبادىء لا على صعيد هذه المنظمات الدولية وانما على صعيد العلاقات الثنائية ، التي كثيرا ما تأخذ صيغة العنف والحرب ، وليس صيغة اللين والسلام ، كما تأخذ صيغة الوقوع في اسر الهيمنة لاحدى الدولتين العظميين ، وليس في مساعدة الشعوب المغلوبة على امرها على التحرر وتقرير المصير ، ان الدول من خلال هذه المنظمات تبقى أسيرة مصالحها واطماعها وسياساتها الخاصة من غير أن تكون محكومة لقيم انسانية ومبادىء اخلاقية وسياسية دولية عامة .

ان روعة الاسلام أنه نادى بالسلام ليس من اجل المسلمين وانما من اجل الناس كافة ، ولم يرسل رب العالمين رسول السلام خصيصا لقوم دون قوم انما تعميما للعالمين من غير استثناء ، والسلام بهذا المعنى الانساني الشامل في الاسلام ليس سلاما يقتطع من الاسلام فينفصل عنه أو يجتزأ منه ، انما هو سلام يتصل بمضامين الاسلام كلها ، بما يحمل الاسلام من قيم العدل ، والحق ، والخير ، للفرد والمجتمع بل وللبشرية جمعاء ، إنه اذن ليس سلام مطامع او مصالح ، وليس سلام استثمار واستعمار ، انما هو سلام مبادىء وقيم ، وهدى ورحمة للعالمين ، لا يتوقف عند حدود التفاهم الثنائي ، بل يتخطاها الى حدود التخاطب الانساني الشامل ، والتواصل البشري الكامل .

إن مأساة مشاكلنا السياسية المعاصرة اليوم أن اصحابها يبتعدون عن الاسلام باحثين

عن الحلول في منزلقات التفاهم الثنائي ، بل وفي ظل الهيمنة الاجنبية ، وآية هذه المشاكل اليوم مشكلتان رئيسيتان ، المشكلة الفلسطينية والمشكلة الافغانية ، أما المشكلة الفلسطينية فتتمثل مأساتها في منزلق التفاهم الثنائي المغلوط بين النظام المصري واسرائيل الذي عبرت عنه معاهدات كامب ديفيد ، وموطن المغالطة فيه يقوم على نقاط عدة ، اولها ان النظام المصري ليس يعني شعب مصر العربي المسلم من قريب او بعيد ، وثانيها ان النظام المصري ليس صاحب القضية الفلسطينية لينفرد بها ويسير في محادثات الحكم الذاتي بالنيابة عن شعب فلسطين ، وثالثها أن النظام المصري لا يطلب سلام الاسلام ، أو سلام القيم والمبادىء ، بقدر ما يطلب سلام الاستسلام ، أو سلام استرجاع قطع من أراضيه على دفعات تحت وطأة الابتزاز المستمر والتخويف الذي لا ينتهي ، والتمادي الاستيطاني العدواني الذي لا يتوقف ، ولا ابعها ان النظام المصري يفعل كل ذلك تحت هيمنة اميركية يصر عليها ، ويستظل بها ، ويعطيها كل التسهيلات العسكرية التي تريد ليس في ارض مصر فحسب ، وانما يشجع عليها في دول الخليج العربي الاسلامي ايضا .

أما المشكلة الافغانية فتتمثل مأساتها بالغزو الشيوعي الملحد من قبل الاتحاد السوفياتي لبلاد الافغان وشعوب الأفغان الاسلامية ، وذلك في إطار من التفاهم الثنائي المغلوط والمفتعل بين نظام كارمل الشيوعي وبين الدولة الشيوعية الغازية . وموطن المغالطة في هذا التفاهم الثنائي يقوم أيضا على نقاط عدة ، أولها ان هذا التفاهم يدعى دعم الشرعية الافغانية بالقوة ، في الوقت الذي تتعاظم فيه شرعية المجاهدين الافغان ، وتقف على قدميها لتنتصب بقامتها ليس فوق الحكومة العميلة ، وانما فوق الدولة الدخيلة في الوقت نفسه ، وثانيها أن النظام الافغاني القائم لا يمثل الاسلام ولا المسلمين ، ولو كان يمثلهم لظل قائما بلا حاجة الى حماية أو رعاية ، وثالثها أن هذا التفاهم الثنائي قائم على المصالح وليس على المبادىء وهي مصالح الدولة الغازية في الحصول على حصتها من لعبة تقاسم النفوذ والثروة في العالم ، ورابعها أن النظام الافغاني القائم إنما يقيم هذا التفاهم في ظل من الهيمنة العسكرية السوفياتية التي تسلب من التفاهم كل محتواه ، ومن السلام كل مضامينه ومبادئه .

إن السلام في الاسلام ، هو الإسلام نفسه لا ينفصل عنه ، ولا يجتزأ منه ، ومن

هنا فإن للسلام في الاسلام ثلاثة مرتكزات : أولها الحق ، وثانيها العدل ، وثالثها القوة . فلا سلام بغير كلمة الحق تكون العليا ، ولا سلام بغير العدل ينتشر بين النـاس ، ولا سلام بغير القوة تضمن السلام لأطراف السلام جميعا . قال تعالى في ذلك كله : اما القوة ففي قوله : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومـن ربـاط الخيل ترهبـون به عدو اللـه وعدوكم) وأما الحق ففي قوله : (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور) وأما العدل ففي قوله (ولا يجر منكم شنئان قوم على أن تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى) .

إن هاتين المشكلتين اليوم ، المشكلة الفلسطينية والمشكلة الافغانية ، هما وجهان مختلفان لعملة واحدة ، هي عملة التفاهم الثنائي المغلوط في ظل من الهيمنة الأجنبية التي يتقاسمها عالم الشرق الشيوعي الملحد ، مع عالم الغرب الرأسمالي المنحرف ، في تفاهم ثنائي مستكبر على تقاسم النفوذ في عالمنا قام بين الدولتين العظميين بمعزل عن مبـادىء السلام الدولية ، ولقد تعودنا في مثل هذه المواقف أن نستمع الى نصائح تدعونا للرجوع الى الله ، الا أنها لا تقول لنا كيف يمكن في حالة معينة مثل هذه ان يكون الرجوع الى الله تبارك وتعالى . وفي رأينا أن الرجوع إلى الله يكون بالاعتماد على طاعة الله في تدعيم أسس السلام في الاسلام والحرص عليها الحرص كله .

فإذا كان الحق من ركائز الاسلام ، فمعنـى ذلك أن للشعـب الفلسطينـي ، كما للشعب الافغاني حقاً في حريته ، وفي تقرير مصيره ، وفي سيادته على أرضه وفي اقامة دولته المستقلة .

واذا كان العدل من ركائز السلام فمعنى ذلك إقامة مجتمعـات العـدل في كل من فلسطين وافغانستان لا تسلط فيها ولا طغيان ، ولا امتياز فيها لطبقة على طبقة ، او الطائفة على اخرى ، بل تكافل وتضامن يسود المجتمع بأسره .

واذا كانت القوة من ركائز السلام فمعنى ذلك أنها ليست في قوة خارجية يستعين بها المسلمون ، بقدر ما هي في قوة الاسـلام نفسـه ، بمـا يحـث عليه من تضـحية وجهـاد واستشهاد ، وقوة المسلمين انفسهم بما يسعون اليه من تضامن يجعلهم كالجسد الواحد اذا

اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالحمى والسهر .

واذا كانت هاتان المشكلتان ، الفلسطينية والافغانية هما النموذج ، فإن في العالم الاسلامي مشاكل كثـيرة من هذا القبيل ، في لبنـان وقبـرص وفي الفلبين وافـريقيا ، وحكمها يبقى حكم السلام في الاسلام ، ينتشر بين الناس على اساس من مرتكزات الحق والعدل والقوة .

فهل يعي الساعون الى السلام اليوم مرتكزات السلام في الاسلام وعيا يمارسونه بلا مغالطة حتى لا يفرطوا بالاسلام والمسلمين . هذه الممارسة الواعية هي جوهـر المشكلـة الاسلامية في عصرنا الراهن .

يقظة الإسلام السنّي
ماذا تعني ؟

كان أسلوب الكتابة قديما يبدأ بالموعظة والدعاء والتوجه الى الله سبحانه وتعالى ، وقد درجنا نحن في جيلنا على التملص من هذا الأسلوب حتى تعودنا على غيره ، فاذا رأينا كتاباً او خطاباً يبدأ بالتوجه الى الله حكمنا بأن هذا التوجه يندرج تحت خانة لزوم ما لا يلزم ، والخروج عن الموضوع .

وقد كنت الى عهد قريب اعتقد في ذلك ، حتى اذا ما دفعتني الرغبة للكتابة في « يقظة الاسلام السني » في هذه الظروف الخطيرة التي نمر بها ، وجدت في نفسي الحاجة الى مثل هذا التوجه الى الله سبحانه وتعالى ، بدعاء نابع من القلب ليجنبني الزلل ، ويبصرني بالحق ، وينير لي السبيل ، ويجعل كلامي خالصاً لوجهه ، ولا يطمع الا في رضاه جل وعلا تبارك الله أكرم الخالقين .

وعندما جلست الى الكتابة ، كان قد ثبت في يقيني ان الدعاء في مستهل الكتابة كان بمثابة التأكيد المسبق على الالتزام بقيم الإسلام في كل خلجة وكل كلمة وكل موقف تسجله الأقلام .

واذا كان الإسلام دين التوحيد ، فالالتزام بالإسلام ابتداءً هو التزام بالتوحيد . والتوحيد في الإسلام ليس منهجاً لمعرفة الخالق فحسب ، ولكنه منهج لمعرفة الخلق كذلك . فاكتشاف الوحدة القائمة بين اجناس الحيوان توحيد ، والتقاط الوحدة القائمة بين أنواع النبات توحيد ، والكشف عن المتشابهات بين أجناس البشر توحيد ، والوقوف على قوانين النفس ضرب من ضروب التوحيد ، وكلها سبل موصلة الى توحيد الخالق جل

وعلا ، وهو القائل : « انما يخشى اللـهَ من عبـاده العلماءُ » .ونحـن ، إذا كان توحيد المجتمع هدفاً لنا ، ووحدة الصف الإسلامي في لبنان مسعى من مساعينا ، فإننا إذا أخلصنا النية في هذا المنطلق ، إنما نكون على درب من دروب التوحيد ، الذي هو في جوهر الاسلام وحقيقته .

***

ونقف اليوم في لبنان أمام تحولات جد خطيرة تفرضها مرحلة ما بعـد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ، بحيث تتزامن معها حروب في المنطقة تقوم ، وفتن خطيرة تدبر في الخفاء ، ووحدة الإسلام والمسلمين تعد لتكون حطب هذه الحروب والفتن جميعاً ، فماذا يفعل المسلمون في لبنان ، وهم الضعفاء ، أمام هذه المؤامرة الكبرى التي هي أكبر بكثير من طاقتهم على الاحتمال وان أغرب ما يفاجأ به المسلمون في لبنان اليوم هي الطروحات المذهبية تطرح من هنا وهناك ، وتأتي هذه الطروحات جزءاً من المؤامرة التي تحملهم أكثر مما يستطيعون التحمل ، لتحولهم الى أكثر من اتجاه مما لا يريدون التحول اليه . ولقد كان من أخطر هذه التحولات تساؤلات لا يدري أحد مـنْ وراءها تقول « لماذا لا يكون للسنّة كيان ، ولا تكون لهم شخصية ، كغيرهم من اتباع المذاهب الأخرى ، مسلمين وغير مسلمين » .

وقد نشطت هذه التساؤلات التحريضية بعد مقتل المرحوم الشيخ أحمد عساف رحمه الله تعالى ، وراح بعض المتسائلين يدعون الى توظيف هذه المناسبة الأليمة في اتجاه الفرز السني للاسلام والمسلمين في لبنان ، وراح البعض الآخر من المتسائلين يتحدث عن « يقظة الاسلام السني في بيروت » وبدأنـا أمام هذه التسـاؤلات المغرضـة ، نتسـاءل بعفوية :

● اذا كان التزامنا الاسلامي الوطني هو التصدي للطائفية السياسية التي وضعت الأديان موضع السلع في الدكاكين السياسية ، فهل من المعقـول أن نسقـط الى ما دون الطائفية ، نعني الى درك التشرذم المذهبي ، فنعاني من هذا التشرذم المذهبي ما نعاني من وضع المذاهب ـ هذه المرة ـ موضـع السلـع في الـدكاكين السياسية ، فنحتـرق بنارهـا

ونستجير بالطائفية فلا نحصل عليها ؟

● واذا كان مـذهب الواحد منا فضلاً نتعصب له أو نفاخر به ، فأي جهد بذلناه في اكتساب هذا الفضل الذي لم يصل الى واحدنا الا بالوراثة والتقليد ، ناهيك بأن معظم المتعصبين لمذاهبهم ، لا يفهمون فقهها ، ولا يدركون كنهها ، بل لا يلتزمون بالاسلام نفسه من قريب أو بعيد ، ولا يهمهم من أمر الاسلام الا كونه اداةً تحقق مكسباً أو توصل الى منصب .

● وإذا كانت السنة والشيعة والدروز في لبنان ، مذاهب متعددة ، فمن قال ان المسلمين السنة ليسوا شيعة للامام علي رضي الله عنه في موقفه من الخلافة ، ومن قال ان الشيعة ليسوا من أتباع السنة المحمدية ، ومن يستطيع ان ينكر على الدروز شهادتهم بأن لا اله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله .

● وإذا كان الفرز السني وارداً عند البعض فإلى أي حد يمكن اعتبار هذا الفرز مقدمة لفرز أضيق بحيث نجد أنفسنا في المستقبل مدعوِّين ـ سياسيا بطبيعة الحال ـ الى فرز حنبلي من جهة ، وشافعي من جهة ثانية ، ومالكي من جهة ثالثة ، وحنفي من جهة رابعة .

● تساؤلات عفوية بدأت ترد الى أذهاننا ، تماماً كالأفعال المنعكسة الدفاعية التي أودع الله فينا القدرة عليها حالما نشعر بالخطر ، بدأنا نطلقها كأفكار مقاومة ونحن نشعر بالخطر يتسلل الى الاسلام وصفوف المسلمين .

إلا أن وداع الشيخ أحمد عساف كان يحمل كل التحديات في وجه الفرز المذهبي ، فلقد أتاحت الصلاة على الفقيد أن نرى سماحة شيخ عقل الطائفة الدرزية ومـدير عام المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى يصلون مع المصلين خلف سماحة مفتـي الجمهـورية اللبنانية ، صلاة الظهر أولاً ، وصلاة الجنازة بعد ذلك . ولقد كانت هذه الظاهرة جواباً يؤكد وحدة الصف الاسلامي في ما يتخطى المذهبية الى رحابة الاسلام نفسه . وتذكرنا هذه الظاهرة بزيارة كنا نصحب فيها معالي الدكتور الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر

الأسبق الى دار الطائفة الدرزية ، وكانت مناسبة ألقى فيها العالم الكبير كلمة حيّا فيها سماحة الشيخ محمد أبو شقرا ، ودعا فيها الى وحدة الصف الاسلامي ثم ذكر الحديث النبوي ، تأييداً لدعواه ، على النحو التالي : « تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في الجنة ما عدا واحدة » وصادف انني بعد عودتنا الى دار الفتوى ، سألت معالي الشيخ الجليل وقلت « إنني يا مولانا أحفظ الحديث على عكس هذه الرواية » فقال ، رحمه الله ، إن الرواية التي رويت فيها الحديث هي الرواية الأصح .

* * *

وعندي أنه ليس مهماً أي الروايتين هي الأصح ، طالما أن الموقف الفقهي ليس موضوعاً من موضوعات السياسة اللبنانية ، بقدر ما هو موضوع من موضوعات المجامع الفقهية الاسلامية العالمية التي طاقتها أكبر من طاقة المسلمين في لبنان .

وحدة الموقف الاسلامي في لبنان ، هو موضوع سياسي ولا علاقة للدين فيه ، وأن يقول هذا الكلام موقع اسلامي ديني فذلك اقوى وأبلغ من أي كلام ومن شأنه ان يضع حداً لكل المداخلات المذهبية المغرضة ، ومن هنا كانت أهمية دور سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد الذي أعطى للعمل الاسلامي في المجال الوطني اللبناني حجمه السياسي الحقيقي ولم يسمح له بتجاوز هذا الحجم الى ما لا يفيد .

* * *

واذا كان سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد يصرح بأنه يفضل الانصراف الى العمل الديني المحض والى التنمية الوقفية فان قرار المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى ، وموقف المجلس الاستشاري للافتاء لتحمل مسؤولياته الوطنية ، بالإضافة الى موقف أصحاب الدولة رؤساء الحكومة السابقين والرئيس الحالي للحكومة الذين أصروا على سماحته ان يتحمل مسؤولية الدعوة الى وحدة الصف الاسلامي والوطني ، بالإضافة الى ظهور الموقف نفسه من الهيئات والشخصيات الاسلامية الوطنية ، ان ذلك كله دفع سماحته الى أن يلبي النداء ويبدأ التحرك الاسلامي من موقع الافتاء .

هل يعني ذلك ان ما سمي بـ « يقظة الاسلام السني » أثمر وأينع في موقع الافتاء وعلى ذلك تكون عملية الفرز المذهبية قد اكتملت ببروز الشخصية السنية والكيان السني ، والأهداف السنية ، وربما . . . التنظيم العسكري السني أيضاً ؟

ابداً .

ذلك ان مفتي الجمهورية يعي تمام الوعي ، ومنذ تسلمه مقاليد الافتاء ، انه مفتي الجمهورية وليس مفتي السنة . وان كتابه « آراء ومواقف » وكتابه « المسلمون والحرب الأهلية في لبنان » يشهدان على طبيعة المسؤولية الوطنية التي بدأ يمارسها منذ اليوم الأول في الافتاء وحتى الساعة ، وقوامها التصدي للمذهبية بالدعوة الى وحدة الاسلام والمسلمين ، والتصدي للطائفية بالدعوة الى وحدة لبنان واللبنانيين ، والتصدي للقوقعة بالدعوة الى التضامن العربي .

واذا كان هذا هو موقف سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية فانه في الوقت نفسه موقف الهيئات والشخصيات الاسلامية والوطنية التي أجمعت على المبادىء التالية :

١ ـ إن التحرك الاسلامي من موقع الافتاء ينبغي ان يكون مبنياً على أساس من رؤية اسلامية شاملة تتخطى المذهبية الى وحدة الاسلام والمسلمين في لبنان .

٢ ـ ان وحدة الاسلام ينبغي ان ترسخ في قناعة الجميع ، وخاصة في هذه المرحلة المصيرية ، ان الاسلام هو دين السلام والحضارة والتقدم والمستقبل ، وهو الدين الذي يعزز كل فرص التعايش مع المواطنين كافة .

٣ ـ ان توحيد المسلمين في لبنان ليس غاية في ذاتها انما هو وسيلة لغاية وطنية واضحة أبعد ، وهي توحيد المواطنين على أهداف وطنية مشتركة من أجل وطن هو للجميع بدون استثناء .

٤ ـ ان توحيد المسلمين في لبنان ينبغي أن لا يكون بديلاً يحل محل أي من التحالفات والكيانات السياسية القائمة او يلغيها او يأخذ عنها دورها ، بقدر ما ينبغي أن يكون معبراً عن الارادة الاسلامية الحقيقية المتكاملة والريادية في وجودها ودورها مع كل

القوى اللبنانية والعربية المحلية ذات الأهداف الوطنية المشتركة .

إن هناك فرقاً بين الموقع والدور ، فاذا كان موقع الافتاء ، بحكم التركيبة اللبنانية ، موقعاً اسلامياً سنياً ، فإن الدور لن يكون بهذا الحجم المذهبي ، وإلا يكون الافتاء ، سياسياً على الأقل ، قد فقد الدور « الجمهوري » الراهن الذي هو من حقه ورسالته معاً ، كما يكون في الوقت نفسه قد فقد الدور التاريخي للافتاء وعلماء الدين المسلمين الرياديين في لبنان ، الذين رسموا لنا الطريق بجهادهم ونضالهم كما سجله التاريخ لهم وللطائفة السنية بشكل عام .

عندما يكون الموقع سنياً لا يمكن ان يكون الدور الا اسلامياً توحيدياً ، ووطنياً لبنانياً ، وقومياً عربياً . هذا ما سجله التاريخ للشيخ أحمد طبارة من خلال خطبته في المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس في ١٩١٣/٦/٢١ حينما قال داعياً الى إصلاح الدولة العثمانية :

« والاصلاح حق من الحقوق ارتفع صوته من بيروت فرددت صداه الأمة العربية من أقصاها الى أقصاها » .

واذا كان المسلمون السنة في لبنان قد قادوا الحركة الاصلاحية في وجه الخلافة الاسلامية السنية ، فكان منهم الى جانب الشيخ أحمد طبارة ، كل من أحمد مختار بيهم وسليم علي سلام وعبد الغني العريسي ، فإن الوجهة لهذه الحركة الإصلاحية لم تكن لمناوءة الاسلام ، كما أنها لم تكن لكسر المذهبية السنية ، وانما لاعطاء هذه المذهبية دورها التاريخي في بلادنا وهو الدور الذي يحرص على الاسلام واحداً ، وعلى المسلمين موحدين ، وعلى العروبة رابطة قومية تجمع بين أبناء الطوائف الاسلامية والمسيحية جميعاً .

ولقد كان الأمير شكيب ارسلان ، في هذه الفترة بالذات خير من يمثل هذا التيار المحافظ على المبادىء الاسلامية من ناحية وعلى الرابطة العربية من الناحية الأخرى ، ومساعيه من أجل المواءمة السياسية بين أطراف النزاع بين الأتراك والعرب قبل الحرب العالمية الأولى كانت مساعٍ جادة ، على الرغم من كونه ، من موقع الاسلام السني العربي

في لبنان ، كان يرى ضرورة تقديم الرابطة القومية العربية على الرابطة الاسلامية السياسية .

إن هناك ثلاث محطات تاريخية اعطت للموقع السني في لبنان هويته ذات الأبعاد الأربعة التالية :

١ ـ البعد الاسلامي التوحيدي .

٢ ـ البعد النضالي الوطني .

٣ ـ البعد القومي العربي العام .

٤ ـ البعد العربي الخاص السوري المتميز ، والفلسطيني البارز .

أما المحطات الثلاث فأولاها محطة المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس عام ١٩١٣ . وثانيتها محطة « مؤتمر الساحل » المنعقد في بيروت في ١٤ آب ١٩٣٦ بزعامة سماحة المفتي الشيخ توفيق خالد . وثالثتها محطة إعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ـ حين زحف الشعب اللبناني ، في أكثر من مؤتمر ، الى سوريا لاعلان تأييده للوحدة بين البلدين .

أما المحطة الأولى فالأبعاد الأربعة واضحة في سمات الهوية الاسلامية السنية في لبنان وذلك ، على الأقل ، في خطبة الشيخ أحمد طبارة التي أشرنا اليها من قبل ، فالبعد الاسلامي التوحيدي يظهر في إصراره على التلاحم مع الدولة العثمانية رافضاً الانفصال عنها باعتبارها رمزاً للدولة الاسلامية ، والبعد الوطني يتضح في قواعد الاصلاح التي طالب بها ، «البعد العربى عامة يتضح من خلال تركيزه على أن الاصلاح يجد صداه بين أبناء الأمة العربية من اقصاها الى اقصاها . اما البعد العربي (السوري المتميز والفلسطيني البارز) فهو يتضح في كلام الشيخ احمد طبارة في الخطبة المذكورة عندما راح يؤكد بأنه جاء الى المؤتمر ليتحدث باسم سوريا التي تضم « ولاية دمشق وولاية حلب وولاية بيروت ومتصرفية لبنان ومتصرفية القدس » .

أما المحطة الثانية فإن سمات الهوية السنية تبقى هي نفسها مع سماحة المفتي الشيخ

توفيق خالد في « مؤتمر الساحل » المنعقد بزعامته حيث اتخذت المقررات التالية :

١ ـ التأكيد مجدداً على الوحدة السورية كمدخل للوحدة العربية الشاملة والعمل بكل الوسائل لتحقيق هذا الهدف .

٢ ـ الدخول في مفاوضات مع فرنسا من أجل الوصول الى وحدة سوريا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ إزالة الغبن اللاحق بالمسلمين من جراء السياسة الانتدابية .

٤ ـ العمل على إجراء الاتصال والحوار المستمر في سبيل الوصول الى تفاهم مع الطوائف المسيحية على قاعدة مقررات هذا المؤتمر .

واذاكان البعد الفلسطيني غائباً عن مؤتمر الساحل ، فان الحديث عن الوحدة العربية الشاملة بشكل عام ووجود فلسطين تحت الانتداب البريطاني ووحدة الصراع الاسلامي مع المنتدب الفرنسي يمكن ان تبرر اقتصار التوجه على الوحدة العربية بشكل عام .

أما المحطة الثالثة ، فقد كان عنصر الهزيمة العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ مقدمة لها ، فالثورة المصرية عام ١٩٥٢ كانت نتيجة مباشرة لهذه الهزيمة في محاولة رد اعتبار نضالية وحقوقية للأمة العربيةكلها، وعندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا ، كانت الجماهير الاسلامية اللبنانية في طليعة الجماهير الزاحفة الى سوريا في شكل استفتاء عام على الدور الاسلامي السني في أبعاده الأربعة جميعاً .

ولقد كانت الفترة الواقعة بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات بالنسبة للمسلمين في لبنان فترة ناشطة على صعيد المشاركة القومية في التعاطف مع ثورة الجزائر ضد المستعمر الافرنسي ، ومع كل القضايا القومية في العالم العربي ، ومع كل القضايا الاسلامية في العالم الاسلامي .

وإذا كانت هذه هي المحطات الثلاث التي اعطت للدور الإسلامي السني هويته التاريخية ، فان المحطة الرابعة التي ترهص المؤشرات الراهنة بأن سماحة مفتي الجمهورية

اللبنانية الشيخ حسن خالد سيكون أحد أبرز معالمها ، سوف تعطيه ، ومن موقعه السني ، الدور الوطني والعربي نفسه ، ليس من خلال امتداده التاريخي فحسب ، وإنما من خلال فهمه الواضح لخطورة المرحلة الراهنة ، وحتمية المصير المشتركة .

هل يعني ذلك أننا نؤكد حتمية الاتجاه الوحدوي مع سوريا كمدخل للوحدة العربية، والعمل بكل الوسائل لتحقيق هذاالهدف عند المسلمين في لبنان ، والفئة المستنيرة من مسيحييه هذه المرة ،كما جاء في مطلع مقررات « مؤتمر الساحل » عام ١٩٣٦ . اننا نعتقد ان هناك قناعة اصبحت واضحة عند جميع دعاة الوحدة العربية في لبنان بأن أية صيغة مستقبلية من صيغ الوحدة العربية أو أي مطلب من مطالب هذه الوحدة ، ينبغي أن يستثنى لبنان منه ، ليبقى كيانه الراهن يتمتع بكامل الاستقلال والسيادة وذلك لأسباب كثيرة أولها طمأنة الخائفين ، الذين لا يمكن ان يطمئنوا الا في ظل الاستقلال والسيادة ، وثانيها توازن القوى الطائفية التي لا يمكن امتصاصها الا بعروبة لبنانية لها وضعها الخاص ، وثالثها الحرية اللبنانية التي لا يمكن فهمها الا في إطار الاستقلال والسيادة .

على أن الاتجاه العربي الراهن اذا كان قد أصبح على هذا النحو الاستقلالي في فهم المسلمين عامة ، والمسيحيين المستنيرين خاصة ، فان هذا الفهم ، على ما يبدو ، اصبح لا ينظر الى العروبة اللبنانية على أنها عنصر الى جانب بقية العناصر المكونة للبنية اللبنانية المستقبلية ، انما هو عنصر شرطي لكل العناصر المكونة لهذه البنية وسابق عليها جميعاً .

● فالعروبة في لبنان هي شرط الديمقراطية وسابقة عليها .

● والعروبة في لبنان هي شرط الحرية وسابقة عليها .

● والعروبة في لبنان هي شرط التميز اللبناني وسابقة عليه .

● وبدون العروبة في لبنان لا تميز لدوره ، ولا حرية له ، ولا قيام للديمقراطية فيه ، ولا ضمان لاستقرار سيادته واستقلاله .

* * *

وإذا كان المفاوضون المسلمون السنيون في كل من مؤتمر باريس عام ١٩١٣ ، و «مؤتمر الساحل» في بيروت عام ١٩٣٦ ، واذا كان الزاحفون الى دمشق زمن الوحدة، لم يستطيعوا توظيف مطلب الوحدة مع سوريا لصالح عروبة لبنان واستقرار سيادته واستقلاله ، فاكتفوا ، عام الميثاق[*] (١٩٤٣) بالمقايضة على الوحدة مقابل التنازل عن طلب الحماية ، فان المفاوضين الحاليين ، بعد حرب السنوات السبع ، مسلمين ومسيحيين وطنيين ، ينبغي ان يفاوضوا ، من جديد ، من موقعهم التاريخي ، نعني من موقع التحالف السوري ـ الفلسطيني ، نعني من الموقع نفسه الذي كان يتحدث منه الشيخ أحمد طبارة في باريس ، والشيخ توفيق خالد في مؤتمر الساحل ، والجماهير اللبنانية في زمن الوحدة المصرية السورية . انه تصحيح لمواقع المتحاورين لا أكثر ولا أقل .

ان ما يقضي بالتمسك بهذه المواقع للوصول الى تسوية للأزمة اللبنانية، ليس الرغبة في استفراد الطرف الآخر بعد تخليه عن طلب حماية فرنسا ، وانما من أجل الرغبة في تحقيق ما يسمى بتوازن المواجهة ، الى جانب الواقع التاريخي ، بعد ان استبدل الطرف الآخر الحماية الفرنسية بحماية اسرائيل المهدِّدة باستمرار ، لوجود لبنان وسوريا وفلسطين في الوقت نفسه .

* * *

هذا هو الدور السياسي للإسلام السني في لبنان . الا أننا اليوم نمر بمرحلة تحولات خطيرة ، تتزامن معها مؤشرات مخيفة تهدد هذا الدور الريادي الملقى على عاتق المسلمين .

لذلك فان الدعوة ملحة اليوم ، لاعادة تمتين الصلة بين عناصر التحالفات الحقيقية ذات التوجهات العربية لاحكام التماسك فيما بينها . فتصليب الجبهة الداخلية في لبنان امر مطلوب لمواجهة المفاجآت الخارجية التي يمكن ان توهن الاطراف جميعاً وتعطل قدرتها في اتخاذ اي قرار مهما كان محلياً او محدوداً .

إن إحكام التماسك بين التحالفات الأساسية المتواجدة على الأرض اللبنانية من شأنه

ان يضبط كل القوى المتفرعة عنها ، ويهيء الأجواء المناسبة لاستمرار مبادرة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد ، في العمل على أساس وحدة الاسلام ، وتوحيد المسلمين ، باتجاه التماسك الوطني والعربي .

* * *

ان هذا التوجه التوحيدي ليس عند الافتاء عملاً سياسياً ، كما أنه ليس مسؤولية وطنية فحسب ، بقدر ما هو في الأساس وقبل كل شيء ، جزء من عقيدة التوحيد التي يدين بها ، وفي أساس الاسلام الذي يؤمن به .

اللهم اجعلنا جميعاً من أهل التوحيد ، والهمنا الرشد في ما نقول ونفعل ، وحقق اللهم على أيدي المخلصين كل أسباب الخير لهذه الأمة .

اللهم استجب وتقبل يا رب العالمين .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ـ المقدمة	٥
ـ عن الصيغة والخوف والمساواة	٩
ـ ماذا يريد المسلمون من الصيغة إلى المضمون	٢١
١ ـ موقف إسلامي من الصيغة	٢١
٢ ـ موقف إسلامي من الطائفية	٢٧
٣ ـ موقف إسلامي من الهوية	٣٣
٤ ـ لبنان الذي نريد أن يبقى	٣٨
ـ لبنان من الطائفية إلى العروبة	٤٩
ـ واقع المؤسسات الرسمية في لبنان	٦٩
ـ في واقع مؤسسة الإفتاء	٨٣
ـ التخطيط لإقامة المسجد ورسالته	١٠٥
ـ مشروع التنظيم الإسلامي الاجتماعي في لبنان من خلال المساجد	١٢٥
ـ مشروع دراسة أوضاع العلماء المسلمين والتخطيط لها	١٣٣
ـ نوعية العمل الاسلامي العام في مرحلة ما بعد الحرب	١٤١
ـ خطوط ومبادىء عامة لحكم إصلاحي في لبنان ما بعد الحرب	١٤٧
ـ ملامح من السيرة . . في ما يتعدى حضارة العصر	١٦١

- حاضر التعليم الاسلامي في المدارس الرسمية في لبنان ١٨٩
- دور الإعلام الاسلامي ازاء المقدسات والقضايا الاسلامية وطرق مناصرتها.... ٢١٩
- اللغة العربية الأساسية ٢٣٥
- الاسلام ومساعي السلام ٢٤١
- يقظة الإسلام السني ماذا تعني ؟ ٢٤٩



المركز العربي
للطباعة والنشر والتوزيع
"الكترون برس"

هاتف ٣٦٤٦٢٦ - ٢٢١٤٨٠/١/٢
شارع الاستقلال - بناية سردار
ص. ب : ١٥٥١٥٥ بيروت

طباعة
المركز العربي للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت . لبنان

الثمن ٣٣٠ ل . ل
أو ما يعادلها